جامعة البليدة 2

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع والديمغرافيا

مذكرة ماجستير

التخصص علم الاجتماع الجريمة والانحراف

السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية

من طرف

جمعي فاطمة الزهراء

أمام اللجنة المشكلة من:

معتوق جمال	أستاذ التعليم العالي، جامعة البليدة 2	رئيسا
نقاز سيد أحمد	أستاذ محاضر(أ)، جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
شيخي رشيد	أستاذ محاضر(أ)، جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
درواش رابح	أستاذ التعليم العالي ، جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
براح أحمد	أ.التعليم العالي، م.متعددة التقنيات،الجزائر	عضوا مناقشا

البليدة،فيفري **2014**

ملخص

من خلال هذه الدراسة السوسيولوجية المنطوية تحت عنوان" **السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية** " نحاول إبراز ظاهرة الجريمة التي أصبحت تعاني منها المجتمعات المعاصرة باختلافها إضافة إلى إبراز نوع خاص من الجرائم وهو جرائم المرأة التي كانت في وقت قريب بعيدة كل البعد عنها، خاصة في مجتمعنا الجزائري الذي يعد من المجتمعات العربية الإسلامية ، كما إن الأسرة الجزائرية التقليدية المحافظة تعطي للمرأة مكانة خاصة وتخضعها لسلطة الذكورية المطلقة دون أي اعتراض منها قصد المحافظة عليها وعلى شرف العائلة .

وقد سعينا من خلال هذه الدراسة إلى فحص ظاهرة إجرام المرأة وذلك من خلال دوافعه والعوامل المؤثرة فيه ، كغياب الدور الرقابي للمؤسسات التنشئية، وارتفاع معدلات العزوبة ، إضافة إلى جملة التغيرات الحاصلة في المجتمع الجزائري والتي كان لها الأثر البالغ في بروز هذه الظاهرة ، إضافة إلى عوامل أخرى كوسائل الإعلام ، خروج المرأة للعمل ، انتشار العنف ، المخدرات والبطالة...الخ .

ولقد تم اختيار هذا الموضوع قصد البحث والتعمق وفتح المجال لدراسات لاحقة حول إجرام المرأة وإحاطته بنوع من الاهتمام باعتباره الظاهرة المنتشرة أخذت استقطاب الباحثين والدارسين في هذا المجال كاليمن، مصر، السعودية .

ولنوضح هذه الدراسة حاولنا البحث على مستويين ، المستوي الأول نظري الذي يحتوي علي أهم العوامل والأسباب والدوافع وراء دخول المرأة عالم الجريمة والمستوي الثاني ميداني وتطبيقي الذي يعتبر تجسيد الظاهرة على الواقع من خلال اخذ عينات حية تكونت من عشرة حالات (نساء) ارتكبن السلوكات إجرامية مختلفة، كما أخذ عينة من المختصين من اجل الإلمام والوصول إلى فهم موضوعي لمختلف الأسباب والتي كانت وراء دخول المرأة الجزائرية عالم الجريمة ، وارتكابها مختلف الجرائم مثل الرجل تماما.

الشكر و العرفان

ـ أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى أستاذي المحترم **نقاز سيد أحمد** الذي أشرف على هذا العمل ووجهني لانجازه بكل إخلاص .

ـ إلى الأستاذ الفاضل الدكتور **جمال معتوق** الذي لم يبخل علي بنصائحه و توجيهاته .

ـ إلى كل الأساتذة الذين ساعدوني و أخص بالذكر الأستاذ **أوسرير محمد ، العيادي السعيد**

و **سواكري الطاهر** ، والأستاذة **إيططاحين غانية** .

ـ إلى الأساتذة المحامون **معزوز توفيق** و الأستاذة **قصد علي مفيدة** اللذان قدما لي الكثير من التوجيهات .

ـ شكر خاص جدا إلى **بومعزة ميلود** على كل المجهود الذي بذله من أجل انجاز هذا العمل .

ـ إلى السيدة **بلكبير شريفة** رئيسة جمعية نور الخيرية على تسهيلها لي بدخول السجن .

ـ إلى المدرية الولائية للأمن الوطني لولاية عين الدفلى على كل ما قدموه لي من مساعدات لانجاز هذا العمل .

الإهداء .

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من :

ـ والدي الكريمين حفضهما الله ، وبالأخص **أمي** الغالية التي كانت دائما تساندني بعطائها ودعائها ـ إلى إخوتي وأخواتي **أسامة ،إسماعيل ،دليلة ، صليحة ، كوثر ، محفوظ ، وعبد القادر** وإلى المولود الجديد في العائلة ابن أختي عائشة" **ياسر**" حفضه الله و إلى **عزوز مصطفى** خالتي **سعاد** وابنها الغالي **آدم**.

ـ إلى كل من ساعدني في انجاز هذا العمل خاصة **سعيدي مهدية** وزوجها **صالح** وابتهما الأمورة **أميمة** إلى عبيدات حسام ، وفتحي ، علي ، وعائلة بحري خاصة فاطمة الزهراء ..

ـ إلى أعز أقاربي **أعمامي** الكرام الذين لم يبخلوا علي بشيء .

ـ إلى كل زملائي خاصة سليماني عمر .

ـ إلى الضابطة **مقتيت كريمة** التي ساعدتني في الحصول على عينة البحث وكل عائلتها الفاضلة .

ـ إلى عائلة حساني خاصة ابنتهما العزيزة **زهور**

إلى كل من ينبذ **الجريمة** أيا كان مرتكبها أهدي هذا العمل المتواضع ..

الفهرس

ملخص.
الشكر.
الإهداء.
قائمة الجداول .
الفهرس.
المقدمة .

1 : الإطار النظري للدراسة.

1.1 أسباب اختيار الموضوع.....13 2.1
أهمية الدراسة.....13
3.1 أهداف الدراسة 13
أ - أهداف علمية.....13
ب - أهداف عملية.....13
4.1 الإشكالية 14
5.1الفرضيات.....15
6.1 تحديد المفاهيم والمصطلحات 15
1.6.1 الجريمة 15
2.6.1 العنف 16
3.6.1 السلوك الاجرامي.....17
4.6.1 المرأة 18
5.6.1 العنوسة 19
6.6.1 الظروف المعشية 19
7.6.1 التغير الاجتماعي 20
7.1 المقاربة السوسيولوجية.....20
1 .8 الدراسات السابقة.....23
9.1 صعوبات الدراسة 31

2 : التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي

تمهيد.....32
1-2 : التنشئة الاجتماعية (مفاهيم ، أهدافها).....32
2-1-1 : مفهوم التنشئة.....32
لغة 32
إصطلاحا.....32
من الناحية اجتماعية.....33
2-2 : التنشئة الاجتماعية (أهدافها ، أساليبها).....33
2-2-1 : أهداف التنشئة الاجتماعية.....33
2-2-2 : أساليب التنشئة الاجتماعية.....35
3-2 : دور المؤسسات التنشئة الاجتماعية في إجرام المرأة.....37
2-3-1 : دور الأسرة.....38
2-3-2 : دور المدرسة.....41
2-3-3 : دور جماعة الرفاق.....43

2-3-4 : وسائل الإعلام.....44
4-2 : التغير الاجتماعي وتأثيره في مكانة المرأة.....45
2-4-1 : مكانة المرأة في الأسرة التقليدية.....46
2-4-2 : مكانة المرأة في الأسرة الحديثة وتأثيره في جرمها.....47
أ - تغير الوظائف داخل الأسرة.....47
ب - تغير البناء الأسري.....48
ج- تغير دور الوالدين..... 49
د- خروج المرأة للعمل.....49
ه- توسع العلاقات وتغير القيم 50
5-2 : الوضعية الاجتماعية للمرأة الجزائرية.....50
2-5-1 : المرأة والتعليم.....50
2-5-2 : المرأة والعمل.....55
2-5-3 : المرأة والزواج والإنجاب.....57
خلاصة الفصل 57
3 : العنوسة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي عند المرأة.
تمهيد :.....58
1-3 : نظرة الديانات للعنوسة 58
3-1-1 : نظرة المسيحية للعنوسة.....58
3-1-2 : نظرة اليهودية للعنوسة.....58
3-1-3 : نظرة الإسلام للعنوسة.....59
2-3 : أنواع العنوسة.....59
3-2-1 : الإضطرارية.....59
3-2-2 : الاختيارية.....60
3-3 : ارتفاع العنوسة في المجتمع الجزائري (تطورها ، عواملها).....61
3-3-1 : تطور العنوسة في المجتمع الجزائري.....61
3-3-2 : عوامل ارتفاع العنوسة.....63
3-3-2-1 : عوامل اقتصادية لارتفاع العنوسة.....63
أ - تكاليف الزواج وغلاء المهور.....63
ب - تدني المستوى المعيشي وانتشار البطالة وأزمة السكن.....64
3-3-2 -2: عوامل ثقافية لارتفاع العنوسة.....65
أ- الطموح العلمي للمرأة.....65
ب- تأثير وسائل الإعلام.....66
3-3-2- 3: عوامل إجتماعية لارتفاع العنوسة.....66
أ - تجارب الزواج الفاشلة ونسب الطلاق.....66
ب- تغير القيم الزواجية في الجزائر.....67
4-3 : انعكسات العنوسة على المجتمع 68
3-4-1 : ضعف الروابط الإجتماعية.....68
3-4-2 : الزواج السري.....69
3-4-3 : الأمهات العازبات والأطفال غير الشرعيين.....70
3-4-4 : الشذوذ الجنسي.....71

خلاصة الفصل.....73
4 : السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية .
تمهيد : 74
4-1 – مكانة المرأة عبر التاريخ 74
4-1-1- مكانة المرأة في الحضارات القديمة غير العربية.....74
- عند اليونان.....74
- عند الرومان.....75
- عند الهند.....75
4-1-2- مكانة المرأة في المجتمعات العربية غير المسلمة.....75
4-1-3- مكانة المرأة في الإسلام.....76
4-2- دوافع المرأة لارتكاب الجريمة.....76
4-2-1- الدوافع الداخلية النفسية لارتكاب الجريمة.....77
4-2-2- الدوافع الخارجية الإجتماعية لارتكاب المرأة للجريمة.....79
4-3- المرأة و العنف.....82
4-3-1- العنف ضد المرأة.....83
4-3-2- العنف الممارس من طرف المرأة.....88
4-4- البغاء عند المرأة.....89
4-4-1- تعريفات البغاء.....90
4-4-2-عوامل البغاء.....90
4-5- الإطار التشريعي و القانوني لحماية المرأة و إعادة إدماجها.....91
4-5-1- واقع جرائم المرأة.....91
4-5-2- مكانة المرأة في التشريعات الجزائرية.....94
4-5-3- موقف المجتمع و القانون من إجرام المرأة.....96
خلاصة الفصل 97
5 : الإطار المنهجي للدراسة :.....98
5-1- الأسس المنهجية للدراسة.
5-1-1- المناهج المستخدمة في الدراسة.....98
- المنهج الكيفي.....98
5-2- الأدوات و التقنيات المستخدمة في الدراسة.....97
5-2-1- أدوات جمع البيانات.....99
- الملاحظة (شبكة الملاحظة).....99
- المقابلة.....100
5-3- العينة و كيفية اختيارها.....102
5-4- مجالات الدراسة.....102
5-4-1- المجال البشري.....103
5-4-2- المجال المكاني.....103
5-4-3- المجال الزماني.....103
6 : عرض الحالات المدروسة وتفسيرها وتحليلها 105
6-1 : عرض الحالات وتفسيرها وتحليلها 108
6-1-1 عرض الحالة 108

2-1-6 تفسير وتحليل الحالة 108
2-1-6 الاستنتاجات الجزئية حسب الفرضيات 149
أ ـ حسب الفرضية الأولى 149
ب ـ حسب الفرضية الثانية 150
ج ـ حسب الفرضية الثالثة 150
4-1-6 الاستنتاجات الكلية 151
4-6 : عرض وتحليل وتفسير مقابلات المختصين 153
1-4-6 : عرض وتحليل مقابلتين المختصين في القانون 153
1-4-6 : عرض وتحليل مقابلتين الأمامين 157
3-4-6: عرض وتحليل مقابلتين المختصين في علم الاجتماع.....160
5.6 –الاستنتاجات الخاصة بعينة المختصين 164
1.5.6 – استنتاجات المختصين في القانون 164
2.5.6 – استنتاجات المختصين في الدين 164
3.5.6 – استنتاجات المختصين في علم الاجتماع.....165
5-6 : الاستنتاج العام لمقابلات المختصين 166
5-6: نتائج الدراسة 167
الخاتمة:

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	التطور العام لتعليم الجنسين في الجزائر في مرحلة الابتدائي	57
02	التطور العام لتعليم الجنسين في الجزائر في مستوى المتوسط والثانوي	58
03	عدد السكان البالغين 6 سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي	59
04	الوضعية الزواجية في الجزائر حسب الجنس	69
05	نسبة العازبات في فئات السن عبر تعداد 1998–2008	70
06	عدد الأطفال غير الشرعيين لسنة 2012 في ولاية عين الدفلى	82
07	جدول يوضح جرائم النساء خلال سنة 2012 في بعض الولايات	112
08	جدول يوضح جرائم النساء في ولاية عين الدفلى سنة 2012	113
09	جدول يوضح توزيع المبحوثات حسب السن	126
10	جدول يوضح توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي	127
11	جدول يوضح توزيع المبحوثات حسب الأصل الجغرافي	128
12	توزيع المبحوثات حسب نوع الجريمة	129
13	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (01)	130
14	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (02)	136
15	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (03)	141
16	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (04)	146
17	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (05)	152
18	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (06)	157
19	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (07)	163
20	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (08)	167
21	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (09)	172
22	شبكة الملاحظة الخاصة بالحالة (10)	178

مقدمة:

تعد الجريمة من الظواهر الاجتماعية الموجودة داخل الكيان الاجتماعي ، فهي تهدد استقرار المجتمعات وتحد من ديمومتها ، لذا وضعت المجتمعات القديمة والحديثة قوانين وعقوبات رادعة ضد الجريمة ونبذ المجرم مهما كانت صفته .

ومع جملة التحولات الحضارية ، الثقافية ، الاقتصادية ، والتكنولوجيا المعاصرة التي صاحبتها حالة من التطور في الحياة اليومية للأفراد ، إلا أنها حملت معها عدة مظاهر انعكست على الأفراد وزادت في ارتفاع نسبة الجريمة ، التي أصبحت مؤسسات الضبط الاجتماعي عاجزة أمام مواجهتها .

فما هو ملاحظ اليوم هو الانتشار الواسع للجريمة بكل أنواعها ، شاملة في ذلك الفئات دون فئة معينة ومختلف الشرائح الاجتماعية دون تمييز .

لهذا فدراسة الظاهرة الإجرامية في المجتمعات المعاصرة اليوم ضرورة لابد منها ، للوقوف عند أهم العوامل والدوافع الواقفة وراء استفحال هذه الظاهرة والوصول إلى الصورة التي هي عليها اليوم ، من خلال امتداد السلوك الإجرامي ليشمل كل الفئات ، وما يلفت النظر هو دخول المرأة عالم الجريمة بعد ما كانت في منأى عنها ، وذلك لتكوينها البيولوجي وبنيتها الجسمية وطبيعتها النفسية فهي رمز الحنان والرحمة ، لكن تغير الوظائف والأدوار داخل المجتمع دفعها للقيام ببعض السلوكات الإجرامية العديدة المتسمة بالعنف والعدوانية ، والتي كانت في الماضي حكرا على الرجل .

فظاهرة الإجرام لم تعد حكرا على مجتمعات معينة ، أو مقتصرة على المدن الحضارية أو المدن الكبرى بل أصبحت منتشرة حتى في المجتمعات التي كانت تعد محافظة والمرأة تحضى فيها بالاحترام والحفظ باعتبارها مجتمعات محافظة على التماسك بالعادات والتقاليد الإسلامية.

والمجتمع الجزائري أحد هذه المجتمعات شهد جملة من التغيرات منذ الاستقلال إلى يومنا هذا من خلال إشراك المرأة في العملية التنموية والممارسة السياسية ، وامتداد التواصل الحضاري والثقافي بينها وبين بقية المجتمعات ، ساهمت كل هذه التغيرات في بروز ظاهرة إجرام ، فانتشرت بصورة أصبحت ملموسة في الكيان الاجتماعي ، نظرا للمكانة التي تحتلها المرأة الجزائرية والتي كنا نعتبرها بعيدة عن عالم الجريمة

ولعل من أكثر الجرائم المرتكبة من قبل المرأة هي الجرائم الأخلاقية كالإجهاض والدعارة إضافة إلى القتل والسرقة والمخدرات...الخ.

لهذا سنحاول في دراستنا تناول مجموعة من السلوكات الإجرامية المرتكبة من قبل المرأة الجزائرية والتي أصبح سلوكها الاجرامي يطال كل من حولها ، خاصة الأقرب منها سواء في الأسرة أو خارج الأسرة كمكان العمل .

ولفهم موضوع "السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية " سوف نتطرق في هذا البحث إلى إبراز الظاهرة وجوانبها وعوامل المتداخلة في ظهورها .

ولأجل ذلك قمنا بتقسيم هذا العمل إلى فصول كانت كالتالي :

ـ الفصل الأول: يتناول الجانب النظري للدراسة .

تناولنا فيه إشكالية البحث ، وفرضياته ، والأسباب وراء اختياره والأهداف والأهمية منه والصعوبات التي واجهت انجاز هذا البحث ، وأهم المفاهيم والمصطلحات المستخدمة في الدراسة ، إضافة إلى التطرق للمقاربة السوسيولوجية ، و الدراسات السابقة التي تناولت مثل هذه المواضيع .

ـ الفصل الثاني : يتناول التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بإجرام المرأة .

هو فصل تم التناول فيه مباحث ومطالب تتعلق بالتنشئة الاجتماعية من حيث مفاهيمها ، أهدافها وأساليبها إضافة مؤسساتها وتأثير في بروز السلوك الإجرامي عند المرأة .

كما تناولنا أيضا في هذا الفصل التغير الاجتماعي وتأثيره على مكانة المرأة ، بحيث تم التطرق إلى مكانتها في الأسرة التقليدية والحديثة ، تغير الوظائف التي كانت تقوم بها ، وذلك من خلال احتلالها لوضعيات جديدة في النسق الاجتماعي وتغير مكانتها بفضل خروجها للتعليم والعمل مما أثر في طريقة الزواج والإنجاب لديها .

ـ الفصل الثالث : تطرقنا فيه إلى العزوبية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية .

وفيه تم تناول نظرة الديانات إلى العزوبة ، إضافة إلى أنواعها ، تطورها وأهم العوامل التي أدت إلى ارتفاعها ، لمعرفة الانعكاسات والخاطر الاجتماعية التي أفرزتها وانعكست على المجتمع ككل .

ـ الفصل الرابع : يتناول تحليل السلوك الاجرامي عند المرأة .

وهذا الفصل يدخل في صلب موضوعنا ، حيث تناولن مباحث ومطالب فيها مكانة المرأة عبر التاريخ وصولا لمكانتها في الإسلام ، إضافة إلى تناول الدوافع النفسية والاجتماعية للمرأة لارتكاب الجريمة ، وتأثير العنف الممارس عليها في تبنيها للسلوكات العنيفة ، كما خصصنا مبحثا لتعريف البغاء وأسبابه التي تدفع بالكثير من النساء لامتهانه ، وتطرقنا أيضا إلى واقع جرائم المرأة ، ومكانتها في ظل التشريعات الجزائرية ، وفي الأخير تناولنا موقف المجتمع والقانون من إجرامها .

ـ الفصل الخامس : تناولنا في هذا الفصل الدراسة المنهجية والميدانية للبحث .

وفيه تطرقنا إلى الأسس المنهجية المستخدمة في الدراسة ، والأدوات والتقنيات التي تم من خلالها جمع البيانات حول الظاهرة ، والعينة وكيفية اختيارها ، كما تناولنا المجالات المكانية والبشرية والزمنية للدراسة.

الفصل السادس : تناولنا فيه عرض وتحليل وتفسير واستنتاجات الدراسة .

وفيه تناولنا عينة البحث المتمثلة في المقابلات مع من مارسن السلوك الإجرامي ، إضافة إلى العينة التدعمية والمتمثلة في عينة المختصين في تخصصات لها علاقة بموضوع الجريمة أو عينة النخبة المثقفة ، وتحليل هذه المقابلات والوصول إلى الاستنتاجات الجزئية والكلية للدراسة.

للوصول في الأخير إلى إبراز وضعية الظاهرة من خلال النتائج المتوصل إليها .

الفصل 1 :

الإطار النظري للدراسة

1.1 - أسباب اختيار الموضوع:

المواضيع الاجتماعية عديدة و مختلفة الميادين و الباحث عندما يختار موضوع ينطلق من رغبته الشخصية و قناعته و تمكنه من التحكم في المواضيع إضافة إلى أن الظاهرة المدروسة تكون قد لفتت انتباهه في أكثر من موقف لهذا فان أسباب اختيار هذا الموضوع كانت كما يلي:
- انتشار بعض السلوكات الإجرامية عند المرأة مما جلب الاهتمام و جلب الرغبة في البحث.
- الإحساس بغموض اتجاه إجرام المرأة الجزائرية لابد من إزالته.
- الانحراف الخلقي السائد عند بعض النساء من خلال عدم احترامهم للقيم العامة كطريقة اللباس والكلام و التصرف.
- محاولة لفت الانتباه لما تمثله الظاهرة على مستقبل العلاقات الاجتماعية و البناء الأسري.
- خروج المرأة للعمل و دخولها مختلف المجالات ما افرز عدة مشاكل اجتماعية و اظهر عدة سلوكات انحرافية على مستوى تفكك الروابط الأسرية كانحراف الأبناء باعتبار دور إلام الذي اسند إلى المربيات و دور الحضانة.

2.1 - أهمية الدراسة :

إن هذا الموضوع ذو أهمية كبيرة إذ انه يعالج مشكلة اجتماعية تعتبر من أهم المشكلات التي يواجهها مجتمعنا الجزائري اليوم ألا و هي ظهور السلوك الإجرامي لدى المرأة الجزائرية التي كانت بعيدة كل البعد عنه، و تتمثل أهمية هذا الموضوع فيما يلي:
أ - التعرف على أهم السلوكات الإجرامية التي ترتكبها المرأة الجزائرية
ب - معرفة عوامل انتشار السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية.
ت - معرفة العلاقة بين كل من الظروف الاقتصادية المزرية و العنف عند بعض النساء الجزائريات و إقبالهن على الجريمة.
ث - التعرف على الدوافع النفسية و الاجتماعية و الاقتصادية التي دفعت المرأة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي.

3.1 - أهداف الدراسة :

لكل دراسة أهداف يسعى الباحث من خلال دراسته الوصول إليها و معرفة حقيقتها و العوامل المؤثرة فيها منها:

1.3.1 - أهداف عملية:

- الكشف عن واقع جرائم المرأة في المجتمع الجزائري.
- الكشف عن الأسباب التي تدفع بعض النساء إلى احتراف عالم الجريمة.
- معرفة حجم الجرائم المرتكبة من طرف المرأة الجزائرية مقارنة مع جرائم الرجل.

- معرفة القوانين الجزائية الجزائرية إزاء المرأة.
- التعرف على الأنماط الإجرامية عند المرأة.

2.3.1 - أهداف علمية:

- محاولة تقديم دراسة أكاديمية حول جرائم المرأة و العوامل الاجتماعية المؤدية لها.
- محاولة لفت الانتباه لهذه الظاهرة و تأثيراتها ، للبحث و الدراسة فيها.
- تقديم تفسير عن العوامل المؤثرة في ارتكاب بعض السلوكات الإجرامية.

4.1 – الإشكالية :

تعد الجريمة من المظاهر المصاحبة للحياة الإنسانية منذ بداية البشرية، نجد أن أول جريمة عرفتها البشرية هي قتل قابيل لأخيه هابيل . ومن هنا فالجريمة ظاهرة اجتماعية لا يخلو منها أي مجتمع إنساني رغم أنها مهددة للاستقرار وتماسك النظام العام للمجتمع ولحياة الفرد.
وقد حضيت ظاهرة الجريمة بالدراسة و الاهتمام من طرف الباحثين، وكان الرجل المرتكب للجريمة هو محل الدراسة بكل أبعادها الاجتماعية الاقتصادية والنفسية ، أما ظاهرة إجرام المرأة بقيت خفية باعتبار الأفراد ينظرون إلى مرتكب الجريمة على أساس أنه رجل وإذا حصل وأن ارتكبت المرأة الجريمة فإن واقعها يكون أكبر من تلك الجرائم التي يرتكبها الرجال ، مما يجعل المرأة تعاني طوال حياتها بعد إتيانها السلوك الإجرامي .
والمجتمع الجزائري عرف حركية متسارعة على جميع الأصعدة جراء عملية التغير المفاجئ و الغير المهيأ له الذي عرفه مجتمعنا وتسبب في زيادة نسبة الجرائم داخل المجتمع ، و بدوره أثر على المرأة من خلال خروجها للعمل و احتكاكها مع العالم الخارجي ، زاد في تفاقم ظاهرة الجريمة ، وهذا ما استقطب اهتمام الباحثين والدارسين لهذه الظاهرة لمعرفة عواملها وانعكاساتها على الفرد من خلال ممارسته للسلوك الإجرامي ، الذي هو بطبيعته لا يختص بجنس أو بفئة بعينها وإنما يشمل الأفراد باختلافهم ، ويهتم أساسا بالجانب المادي لهذا السلوك ، وعندئذ لن يكون صعبا القيام بدراسة علمية .
فالسلوك الإجرامي يعتبر نوع من السلوكات التي تحدث في المجتمع بصورة آلية وخاصة إذا كان ذلك على مستوى التجمعات السكانية المتجاورة ، مما يخلق صعوبات في التكيف والتوافق والتواصل الأمر الذي يؤدي إلى حصول مثل هذه الوضعيات المتسمة بالجريمة .
من هنا فإن دراسة السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية يأخذ أبعاد متميزة بالنظر إلى كون هذه الظاهرة كانت مستترة ثم أخذت في التصاعد والظهور إلى الدرجة التي تحولت إلى ظاهرة ، تتميز بكل أبعادها المادية والسلوكية ، وعليه فإن دراسة هذا الجانب من السلوك عند المرأة الجزائرية يختزن ضمنيا وجود اتجاهات اجتماعية ونفسية دفعت بهذه الفئة من المجتمع إلى الوقوع في سلوكات يعاقب عليها القانون ويشدد في التعامل معها .
ويتشكل السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية من متغيرات ومؤشرات ، في الأسلوب والطريقة والمضمون والجهة المستهدفة والغايات الموجودة وطبيعة القيام بهذا السلوك ، وهذا بحد ذاته يساعد الباحثين في إبرز هذا السلوك ومعرفة العوامل الكامنة وراء ارتكاب هذا الفعل ودراسته كسلوك فردي ناشئ عن إرادة الفرد ، إضافة إلى معرفة دوافعه ورغباته ، ومنه التوصل إلى العوامل المباشرة وغير مباشرة التي تتدخل في هذا السياق ، ومعرفة نوعها ومميزاتها الثقافية ، الاجتماعية ، التربوية ، الاقتصادية وما إلى ذلك وعندئذ تتاح للبحث العلمي الفرصة الكاملة لمعرفة ميل النساء إلى القيام بسلوكات بعضها ينفرد بطابع العنف والعدوان .

فحداثة الظاهرة في مجتمعنا من حيث طابعها العلمي لم تعطي للبحث العلمي الفرصة الكاملة للدراسة والاهتمام بها ، من هنا نرغب من وراء هذه الدراسة إلى فرز الظاهرة ودراسة العوامل المشكلة لها والوصول إلى تحديد أهم العوامل التي تجعل النساء يقدمن على هذه السلوكات الإجرامية.
ولذلك وانطلاقا من المعطيات السابقة فإننا نطرح السؤال عام عن الدراسة على النحو التالي:
ـ ما هي أهم العوامل الاجتماعية والاقتصادية التي يمكن أن تدفع المرأة الجزائرية إلى ممارسة السلوك الإجرامي ؟.
من خلا ل هذا السؤال العام يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية ومحاولة الإجابة عليها من خلال هذا العمل منها :
1- هل لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة في إقبالها على السلوك الإجرامي ؟
2- هل لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دخل في إقبالها على السلوك الإجرامي ؟
3- هل للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي ؟
ويمكن أن تترجم هذه التساؤلات الفرعية إلى فرضيات تمكننا من الإجابة المؤقتة على موضوع الدراسة.

5.1 – الفرضيات :

1- لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة في إقبالها على السلوك الإجرامي.
2- لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دخل في إقبالها على السلوك الإجرامي .
3- للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

6.1 - تحديد المفاهيم والمصطلحات :

1.6.1 - الجريمة:

لغة:

ورد على لسان العرب أن الجريمة بمعني جني جريمة أو جرم أذا عظم جرمه أي أذنب ، وهي بمعني كسب وقطع ، ويظهر أن هذه الكلمة خصصت منذ القديم للكسب المكروه ، غير مستحسن ، و لذلك كانت كلمة جرم يراد بها الحمل على فعل حملا آثما [1] (معتوق،ص10) .

اصطلاحا:

يعرف محمد عبد الله الوريكات، الجريمة بأنها فعل غير مشروع صادر عن أرادة جنائية يقرر له القانون عقوبة أو تدبير احترازيا [2] (الوريكات،ص65)

ويعرفها أحمد زكي البدوي بأنها "كل فعل يعود بالضرر على المجتمع وعاقب عليه الفانون والجريمة ظاهرة اجتماعية تنشأ عن اتجاهات وميالات وعقدة نفسية و عن تأثير البيئة الفاسدة، كما قد تنشأ عن نقص جسمي أو ضعف عقلي أو اضطراب انفعالي التي تحرم من مجتمع إلى أخر" [3] (البدوي،ص90).

من الناحية قانونية :

يشر التعريف القانوني للجريمة crime إلى أنها نوع من التعدي المتعمد على القانون الجنائي يحدث بالدفاع أو مبرر وتعاقب عليه الدولة، ومن الواضح أن هذا التعريف يشمل مدى واسعا من الأفعال التي تتفاوت من التشرد، شرب الخمور إلى مخالفة المرور، وارتكاب المخالفات الجنسية، وكل طرق السرقة ومختلف أنواع الخطر والقتل التي يمارسها أعضاء المجتمع إزاء بعضهم [4] (محمد جابر ص07)

كما أن بعض القوانين الجنائية في العالم لجأت إلى أيراد نص(تعريف الجريمة) بأنها العمل أو الامتناع المقرر له جزاء في القوانين الجزائية[5] (المشهداني،ص10).
كما عرف القانون الألماني الجريمة بأنها "فعل غير مشروع صادر عن إرادة جنائية يقرر القانون لمرتكبها

عقابا أو أنها كل فعل أو امتناع عن فعل صادر عن شخص يعاقب القانون عليه بعقاب جزائي "[6] (السيد،عبد الموجود،ص134) التعاريف القانونية ما ذهب إلى أن الجريمة هي كل فعل أو امتناع عن فعل صادر من إنسان مسؤول ويقرر له القانون عقابا ·

من الناحية الاجتماعية :

يتفق علماء الاجتماع على أن الجريمة هي ظاهرة اجتماعية **لا**يخلو منها أي مجتمع أنساني ، رغم أنها تتناقض مع الحاجيات الأساسية والمصالح الرئيسية للمجتمع و تمثل خطرا عليه ، من وهنا ذهب عدنان الدوري إلى القول "أن الجريمة هي ثورة على أسباب العيش الهادئ الشريف ومن هنا تصبح الجريمة مصدر لمجموعة من الانفلات أو ردود الفعل فهي تثير الخوف والحيطة والحذر وقد تحرك في النفس مشاعر الزهو والإعجاب و تأكيد الذات وهي تجسيد لموقف العنف والتمرد والعدوان "[7] (بركو،ص91).
كما تعرف الجريمة أيضا هي كل "خروج عن النظام الذي يصنعه مجتمع القانون من جانب، وعلى المعايير الاجتماعية من جانب آخر"[8] (السيد،ص99).
كما عرف راد كليف براون Radcliffe Brown بأن الجريمة "انتهاك العرف السائد ، مما يستوجب توقيع جزاء على ممتلكه "[9] (غباري،ص15).

التعريف الإجرائي : وقد استعملنا الجريمة كمصطلح رئيسي في دراستنا من خلال معرفة معظم أو بعض السلوكات الإجرامية التي تقوم بها المرأة ، والتي تؤثر في البنى الاجتماعية ، إضافة إلى معرفة أهم السلوكات الإجرامية الممارسة من طرفها وأهم العوامل والتي تدفعها للجريمة كما نريد معرفة نوعية ونمطية الجريمة عند المرأة.

2.6.1 - العنف :

لغة:

هو الخرق بالأمر وقلة الرفق به، وهو ضد الرفق بالشيء واعتنق أمر أخذ بعنف [10] (ابن منظور ص154)

اصطلاحا:

يعرف أحمد زكي البدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية العنف بأنه "استخدام الضغط والقوة استخداما غير مشروع أو مطابق للقانون من شأنه التأثير على إرادة فرد ما"[3] (البدوي،ص90)
ويعرفه Bailey Ronald بأنه "السلوك الذي يهدف من خلاله إلى ألحاق الأذى الجسدي أو المعنوي وقد يتعدي الإنسان ليشمل الممتلكات والحيوان وكل ما يمكن أن يطال الأذى" [11] (Bailey،ص10).
كمل يعرف العنف أيضا "هو عنف من فرد لآخر بمحاولة التسلط متزايدة يفرض خلالها أحدهم مراقبة وضبط الأخر ومستخدما وسائل ضبط متنوعة تحافظ على حالة دونية وتجبره على تبني مواقف و سلوكات مطابقة مع توجهاته الخاصة ورغباته"[12] (مكي،ص38)
وقد عرفه فريند العنف بأنه "القوة التي تهاجم مباشرة شخص للآخرين وخبرتهم (أفراد أو جماعات) بقصد السيطرة عليهم، بواسطة الموت، أو التدمير،أو الإخضاع والهزيمة " [13] (غانم،ص38).
كما يذهب بعبد القادر طه إلى القول أن" العنف هو السلوك المشوب بالقسوة والعدوان والإكراه والقهر، وهو عادة سلوك بعيد عن التحضر والتمدن ،تستثمر فيه الدوافع والطاقات العدوانية،استثمارا صريحا بدائيا،كالضرب والتقتيل للإفراد والتدمير للممتلكات،واستخدام القوة والإكراه للخصم وقهره[14] (شحاتة،ص18)

من الناحية الاجتماعية :
عرفه عالم الاجتماع الأمريكي نيوبرج Newburg " بأن العنف هو أفعال التدمير أو التخريب وإلحاق الأضرار والخسائر التي توجه إلى أهداف أو ضحايا مختارة،أو ظروف بيئية أو وسائل أو أدوات والتي تكون أثارها ذات صفة مختارة أو ظروف بيئية من شئنها تعطيل، أو تغير،أو تحويل سلوك الآخرين في موقف المساومة، التي لها نتائج على النظام الاجتماعي"[15] (معتوق،ص23). كما ذهب العالمان الأمريكيان هـ.جرهام.Graham و ت.جير T .gurû إلى القول بان العنف هو سلوك يميل إلى اقاع أذى جسدي بالأشخاص أو خسارة بأموالهم وبغض النظر عن معرفة ما إذا كان السلوك يبدي طابعا جماعيا أو فرديا [15] (معتوق،ص25)
من الناحية القانونية :
تعرفه موسوعة الجريمة والعدالة على انه "يشير إلى كل صور السلوك سواء كانت فعلية أو تهديدية التي ينتج عنها تدمير وتحطيم الممتلكات أو إلحاق الأذى أو الموت للآخر.
ويعرفه محمد مؤنس بأنه "الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو التزام ما بعبارة أخرى هو استعمال القوة ، ويعني جملة الأذى والضرر الواقع على السلامة الجسدية (قتل ، ضرب جرح) كما قد يستخدم العنف ضد الأشياء (تدمير، تخريب، إتلاف) فتفترض هذه المصطلحات نوعا من العنف المرادف للشدة"[16] (السيد عبد الله،ص34)
كما عرفه مأمون محمد سلامة انه "تجسيد للطاقة أو القوى المتاحة في الإضرار المادي بشخص أو بشيء،ويقوم العنف في مفهومه على القوة المادية الجسدية ، فالعنف في جوهره هو علاقة بين الطاقة أو القوة الجسمانية للجاني،وبين الضرر الجسمي المتحقق بالنسبة لمن وقع عليه العنف.
التعريف الإجرائي للعنف:
العنف يعبر عن القوة وإبراز العضلات سواء كان من قبل الرجل أو المرأة ،وتم استعمالنا لمصطلح العنف في بحثنا من خلال معرفة أهم أشكال العنف الممارس ضد المرأة ، وعلاقة ذلك بإقبالها هي الأخرى على إعادة ممارسة نفس السلوك وهو ما يعرف سوسيولوجيا بالعنف والعنف المضاد الواقع على مستوى الأسرة .

3.6.1 - السلوك الإجرامي :

يعرف السلوك الإنساني بأنه كل الأفعال و النشاطات التي تصدر عن الفرد سواء كانت ظاهرة أم غير ظاهرة و يعرفه آخرين بأنه أي نشاط يصدر عن الإنسان سواء كان أفعالا يمكن ملاحظتها و قياسها كالنشاطات الفزيولوجية و الحركية أو نشاطات تتم على نحو غير ملحوظ كالتفكير. والسلوك ليس شيئا ثابتا و لكنه يتغير و هو لا يحدث في الفراغ و إنما في بيئة ما و قد يحدث بصورة لا إرادية و على نحو إلي مثل التنفس أو الحكة أو يحدث بصورة إرادية عندها يكون بشكل مقصود و واعي وهذا السلوك يمكن تعلمه و يتأثر بعوامل البيئة والمحيط الذي يعيش فيه الفرد[17] (الفسفون،ص10).
والسلوك الاجرامي هو" ذلك السلوك الموجه بطريقة مقصودة أو غير مقصودة بصفة فردية أو منظمة نحو رفض المعايير الاجتماعية السائدة نحو أداء الآخرين وهو سلوك تتحكم فيه ظروف اجتماعية معينة" [18] (غيث،ص81) .
وحسب "شوتر لاند" هو سلوك لا يورث وإنما مكتسب "[19] (دعبس،ص90)
تعريف الإجرائي للسلوك :
السلوك هو ما يصدر من الإنسان و يتأثر بعدة عوامل منها أخلاقية، دينية اجتماعية، تربوية و يكون إراديا صادر من الكائن البشري يخضع للقيم الأخلاقية و يتأثر بالعادات و التقاليد في المجتمع و يعد الخروج عن هذا السلوك المعتاد اجتماعيا هو ابتعاد عن المألوف و الانحراف عن السواء ونقصد

بالسلوك في دراستنا هو السلوك الاجرامي للمرأة ، والذي يكون في الغالب سلوك مكتسب عن طريق مخالطة النماذج الإجرامية ، والذي تتأثر به المرأة وتمارسه سواء داخل الأسرة أو خارجها.

4.6.1 - المرأة :

تشكل المرأة 50 % من نسبة السكان في العالم [20] (،ص01) فهي كيان إجتماعي إنساني وجد مع وجود الرجل،ومن الطبيعي أن يحتوي التراث الإنساني المكتوب،كتابات عن المرأة،فقد جاء ذكر المرأة في النصوص الدينية جميعا، وفي البرديات التاريخية المدونة، كما كانت المرأة موضوعا واضحا في أطروحات الفلاسفة اليونان وظلت المرأة جزءا من التراث المكتوب عبر كل العصور، ولكن الكتابات التراثية القديمة عن المرأة لم تحمل توجها عاما واحدا،فقد تناولت وتفاوتت مابين النظر إليها كشخص له طبيعة خاصة،وله طابع أسطوري أو خصائص متدنية،أو ككيان ناقص أو مدنس أو شرير،أو ماكر أو عاطفي أو حتى ملائكي،ولقد كانت معظم هذه الكتابات تأملية تستند قليلا إلى النظرة الواقعية المنظمة،ولذلك فإن التاريخ الكتابة عن المرأة لا يأخذ في اعتبار تلك المراحل التاريخية المبكرة بل المقصود من عبارة الكتابة عن المرأة يحمل ضمنيا معنى الكتابة الواقعية أو الممنهجة ذات التوجه الإيجابي نحوها،كما يعني لصالح المرأة. [21] (بدران،ص21)
وقد ظهرت دراسات المرأة في معظم أنحاء العالم كمجال للبحث والدراسة والتعميم في المجتمع المعاصر،نتيجة لتأثير ما يعرف بالحركة النسائية العالمية في المؤسسات الأكاديمية.
وأول الدراسات حول المرأة في العالم العربي بدأت في مصر في النصف الثاني من القرن العشرين، وتعد "هدى الشعراوي"عن "أسس النهضة النسائية وتطويرها "والتي نشرتها مجلة الشؤون الاجتماعية عام 1941، أقدم الكتابات النسائية التي تجسد هذه البداية المبكرة[21] (بدران،ص25)
وقد كتبت كتابات عديدة عن المرأة حول العنف والجريمة و الانحراف، وقد تضمنت الأعمال التي تعرضت لجرائم المرأة عموما أو لجرائم بعينها كالبغاء،قتل الأزواج،وإدمان المخدرات وغيرها،كما تضمنت الأعمال التي عالجت العنف من قبل المرأة والعنف ضدها [21] (بدران،ص45) .

التعريف الإجرائي للمرأة :
أعطى المجتمع الجزائري مكانة للمرأة باعتبارها كيان اجتماعي فهي تحتل دورا مهما داخل الأسرة و البناء الاجتماعي فهي الأم و المربية و العاملة و السيدة و غيرها إضافة إلى أنها شاركت في الثورة التحريرية و كانت جنبا إلى جنب مع الرجل و ساهمت في بناء الصرح الحضاري للمجتمع الجزائري بعد الاستقلال و في السنوات الأخيرة أصبحت تحضي بالمكانة الاجتماعية الهامة فهي تشارك في اتخاذ القرار و تمارس السياسة فهي وزيرة و عضوه في البرلمان ففي عام 2011 احتلت المرأة حوالي 40 مقعد في البرلمان بعدما كانت في السنوات الماضية لا تتجاوز21 مقعد فقط في 2005.

لكن رغم هذا الدور الذي لعبته المرأة إلا أنها تخضع لسلطة الذكورية أو الأبوية فالأسرة الجزائرية التقليدية تعفي الأنثى من المسؤولية كما تفضل الذكر عليها إضافة إلى الزواج عليها و عدم السماح لها بالتعلم و غيرها وهذه المظاهر مشتركة في الغالب بين جميع المجتمعات العربية

فوضعية المرأة تختلف من حيث أنها عاملة متزوجة عانس أو مطلقة خريجة سجون أو منحرفة كل لها دور و مكانة في المجتمع وأفراده يختلفون في التعامل مع كل صنف من هؤلاء النساء و يعطون مكانة خاصة لكل منهن ومن هذا المنطلق ارتأينا في دراستنا معرفة الدوافع التي أدت بالمرأة إلى تبني سلوكات انحرافة انتقامية من الأسرة و المجتمع خاصة مع تأثير ضغوطات اجتماعية اقتصادية نفسية أسرية كل حسب ظروفها المعيشية ، وعلاقة ذلك بممارستها الجريمة والعنف و العدوان ومشاركة الرجل في جميع الميادين

5.6.1 - العنوسة :

لغة : عنست المرأة فهي عانس ، و عنست فهي معنسة ، إذا كبرت و عجزت في بيت أبويه[10](ابن منظور،ص149) .

اصطلاحا :

اقترن مفهوم العزوبية بعدة مفاهيم مرتبطة به كالعنوسة عند المرأة ، تأخر سن الزواج ، تجاوز سن الزواج ....إلخ ، وذلك بوصف المرأة عانس أي فاتها قطار الزواج و عادة تكون المرأة هي الأكثر وصف بالعنوسة ، من الرجل .

و قد عرفت العزوبية " بأنها ترادف للفظة العنوسة ، و العزوبة و العزاب هم الذين لا زواج لهم و يطلق على الرجال و النساء " [22] (نواب آل نواب،ص14)

من الناحية قانونية :

يمكن تعريفها أيضا أنها " وضعية إجتماعية و قانونية يختص بها الأشخاص الذين ليس لهم روابط زوجية '[23] (Michel،ص146)

التعريف الإجرائي للعنوسة :

يمكن تعريف العنوسة بأنها حالة اللازواج عند الرجل والمرأة و العنوسة تختص بها المرأة و يمكن القول أنها التي لم تتزوج في السن الزواج ، و وصلت إلى السن الذي يرى أفراد المجتمع أن التي وصلت إليه ولم تتزوج فهي عانس أو (بايرة كما يسمونها في مجتمعنا الجزائري) كما أن عدم الزواج قد يكون اختيار عند بعض النساء خاصة مع انتشار التعليم والعمل وانتشار الحركات التي تطالب بإستقالية المرأة ومساواتها مع الرجل ،ونحن في دراستنا استعملنا عنوسة المرأة وتأثيرها في ظهور بعض السلوكات الإجرامية عندها.

6.6.1 - / الظروف المعيشية :

هي تلك الظروف التي يعيش في ظلها جماعة من الناس ، أو ظروف الحياة التي يرجونها الناس ولم يتيسر لهم بعد بلوغها ، أو الظروف المعيشية التي تتوفر فيها شروط معينة متفق علها ،كالحد الأدنى للتغذية أو للتعليم أو للصحة[24] (مدكور،ص54).

كما تعني حسب الجامعة العربية " هي ظروف الحياة لاسيما المادية التي يعيش في ظلها أو يطمح إلى تحقيقها أفراد مجتمع معين " [25] (لجنة السكان ص20).

التعريف الإجرائي للظروف المعيشية :

هي مجمل الأوضاع و الظروف التي يعيش فيها الأفراد و التي تنعكس على حياتهم وتصرفاتهم و توجه سلوكهم ، و نحن في دراستنا نقصد بها المستوى الاقتصادي و الظروف المعيشية التي تعيش فيها المرأة والدخل الذي تتقضاه وعلاقة ذلك في إقبالها على السلوك الاجرامي.

7.6.1 - التغير الاجتماعي Le changement social :

عرف على أنه"تحول اجتماعي في مجال الثقافي ، والمؤسساتي عبر الزمن،وهذا يشير إلى أن هذا التحول لا يحصل فجأة بل على صيرورة تنطوي على امتلاك خصائص رئيسية"[26] (خليل عمر،ص27)

كما يعرفه كل من جيرت Gerth وملز Mills على أنه " التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على التنظيم الاجتماعي وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن[27] (الدقس،ص17)".

ويذهب "جنزبير" Ginsburg بأنه "كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الكل والجزء وفي شكل النظام الاجتماعي ولهذا فإن الأفراد يمارسون أدوار اجتماعية مختلفة عن تلك التي كانوا يمارسونها خلال حقبة من الزمن" [3] (البدوي،ص18). أما "هوب هوس" Hope house فيرى أن التغير هو " تطور الفعل الذي يؤدي إلى تطور اجتماعي، وأنه يمكن اعتبار هذا التطور تقدما دائما"[28] (الجوهري،ص352).

والتغير الاجتماعي هو تغير في البناء أو المجتمع أو في التنظيم الاجتماعي خاصة أو في العلاقات بين النظم" [28] (الجوهري،ص357).

فتغير يشمل المجتمع ووظائفه ونظمه، فهناك تغير ثقافي كتغير المعرفة والعمل وتطور الأفكار والفن، وتغير الاجتماعي، حجم الأسرة ووظائفها ومكانتها، والتغير الاقتصادي كالتطور والارتقاء وظهور التصنيع، وبالتالي تغير النمط الاقتصادي، فكل هذه التغيرات الحاصلة ذات ارتباط فالتغير الثقافي يؤدي إلى التغير الاجتماعي وبالتالي الاقتصادي.

التعريف الإجرائي :

يعبر التغير الاجتماعي عن حركية مستمرة تعيشها المجتمعات بمختلف ثقافتها ، أدت إلى انتقالها من البساطة إلى التعقيد ، وذلك من خلال التطور في جميع مجالات الحياة فقد استخدمنا مفهوم التغير في دراستنا من خلال تأثيره على المرأة و انتقالها من دورها التقليدي داخل الأسرة إلى دورها الوظيفي خارج الأسرة ، و انعكاسات ذلك في ارتفاع معدلات الجريمة بصفة عامة و جريمة المرأة بصفة خاصة .

1 . 7- المقاربة السوسيولوجية :

أن القيام بأي بحث اجتماعي يتطلب مقاربة نظرية، باعتبارها الطريق الأساسي الذي من خلاله يكتسب البث الطابع العلمي"فالنظرية تحلل البحث إلى عناصر أساسية تربط بينها ربطا علميا وعلائقيا يمكن الباحث من فهم حيثيات البحث وأطره الخارجية و جوهره الداخلي ، إضافة إلى أهمية النظرية في توجه البث نحو المسارات الفكرية والمبدئية المتأتية من النظرية المستخدمة في فهم الدراسة، وأدراك عناصرها الأساسية وستعاب أبعادها ومضامينها الفكرية والعلمية"[29] (زايد الطيب،ص67).
فلا يمكن الانتقال إلى الميدان دون بناء نظري يتوافق مع الموضوع، فالنظرية كما "يرى ميرتون هي مرادف لطرائقية ، للأفكار المرشدة ، تحلل المفاهيم ، تفسيرات الوقائع بعد وقوعها لتعميمات التجريبية"[30] (أحمد خليل ،ص227)
وهي الإطار الفكري الذي تفسر به الفروض العلمية .
فقد تعددت الدراسات وتشابهت الموضع في العلوم الاجتماعية و اختلفت زوايا الدراسة للظاهرة الاجتماعية ولهذا ما علينا إلا إن نختار المقاربة أو النظرية الأكثر ملائمة وانسجام وإسقاط على

موضوعنا المتمثل في "السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية" لهذا اعتمدنا على نظرية المخالطة الفارقة ، اللامعيارية عند ميرتون Merton ونظرية الحاجات التي تتطابق مفاهيمها مع موضوع بحثنا .

1/المخالطة المتفاوتة.

تسمي هذه النظرية أيضا الاختلاط التفاضلي أو المخالطة الفارقة، نادي العالم الأمريكي" شوتر لاند Edwin Cheterlend" حيث جاءت أفكاره مناقضة للنظرية الوراثية سيزار لمبروزو،فهو يرى إن "السلوك الإجرامي لدى الفرد ليس مورث ،وإنما يكتسب بالتعلم، نتيجة للاحتكاك الفرد بغيره من الأفراد"[2] (الوريكات،ص158)

فالسلوك الإجرامي بهذا المفهوم لا ينتقل عن طريق الوراثة ، وإنما ينتقل بالتعلم ، خلال اختلاط وتفاعل واحتكاك الفرد بمجموعة من الأفراد.سواء بالكلام معهم أو تقليدهم في سلوكهم، وبدون عملية الاختلاط لا يمكن تعلم السلوك الإجرامي، فهذه النظرية جاءت برفض كلي للفكرة القائلة إن المجرم يولد مجرما،التي نادت بها المدرسة العضوية (لمبروزو) .

والتعلم المباشر للسلوك الإجرامي يكتسبه الفرد من المخالطة سواء في مجتمع أسرة أو مجتمع الصحبة المختارة أو مجتمع العمل، وغرها و توقف اكتساب الفرد لسلوك الإجرامي على العلاقة التي تسود كل مجموعة من هذه المجموعات والاتجاهات أو المواقف التي تحكم سلوكها، فإذا انخرط الفرد في مجموعة لا تحترم أحكام القانون وتؤيد الجريمة وتميل إليها يصبح في موقع افر بالى الإجرام إذا يتعلم ممن يختلط بهم السلوك الإجرامي، والعكس عندما يختلط بمجموعة تحترم القانون وتقف ضد الجريمة، وهذا ما أطلق عليه "شوتر لاند" المخالطة المتفاوتة .

وتختلف العلاقات المتفاوتة في تكرارها واستمراريتها، وفي أسبقيتها وعمقها فكلما تكرر الاتصال بالمجموعات المنحرفة وكلما طالت مدته كلما تدعم الاتجاه نحو الانحراف، و تلقين الإجرام[2] (الوريكات،ص159).

وحسب إسقاط هذه الأفكار على بحثنا وموضوعه نجد أن في الاختلاط بالنماذج الانحرافة إمكانية في تعلم سلوكاتهم ، فالمرأة مثلا عند مخالطتها لنساء المنحرفات وذلك خلال عملية الاتصال بهن والعلاقة التي تربطها والاحتكاك ، فإنه من الممكن إن تنقاد وراء سلوكهن، خاصة إن كانت تفتقد النموذج القيادي وتعاني من الفراغ أو حتى الحرمان،كما أنها غير مدرية على الجريمة والانحراف وعند مخالطتها لمن هن أكثر تدريب على الانحراف يسهل تعلمها وانقيادها نحوها لان السلوك الإجرامي لم يصدر من تلقاء نفسها بل تتعلمه من خلال مخالطتها لمن هم أسبق منها في مجال الانحراف والجريمة .فلا يمكن القيام بعمل أو بمهنة ما دون تعلمها ، فمهنة الخياطة لا يمكن للمرأة أن تعلمها أو تتقنها دون أن تتعلم كيفية القيام بها وهكذا بالنسبة للجريمة.

إضافة إلى الدور الذي تلعبه المدة الزمنية وطبيعة العلاقة واستمرارها وتكرارها، فكلما تكرر الاتصال بمن يفوقونها في الخبرة الانحرافية، وكلما طالت المدة بينهن تدعم ذلك بميل أكثر إلى الانحراف وخاصة إذا تشبعت المرأة وتأثرها بالجماعة التي تتبني إليها، باعتبارها رقيقة المشاعر وسريعة الانقياد، وهنا تتوسع جماعتها في حياتنا ويزداد حب التعلق بهذه الجماعة مما يعطي دفع وقابلية أكثر لتبني لسوكتها وهكذا تنحرف المرأة إذا اختلط بجماعة تسودها الميول الإجرامي ومن هنا تتعلم السلوك الإجرامي ثم تمارسه بعدما اختارت الاختلاط بهذه الجماعة دون غيرها، فيكون المناخ الملائم والدافعية أكبر لارتكاب مختلف السلوكات الانحرافية في بيئة جماعية تحبذ الجريمة ولا تحترم القانون، ومن هنا يعطي التعلم فرصة للمرأة حتى تختار بين مجموعتين الأولى تحترم القانون وتقف ضد الجريمة والانحراف، والثانية منحرفة تقف ضد احترام القانون ولها الاختيار فمن تجده يتناسب مع ميولاتها ورغباتها الشخصية.

أضافت نظرية المخالطة تفسير جديد لسلوك الإجرامي وجاءت بأفكار جيدة لفهم الجريمة، فهي تضاف إلى حقل النظريات السابقة إلا أن :

هذه النظرية كغيرها من النظريات تعرضت لنقد لأنها تنظر إلى الفرد أنه جزء من جماعته و بالتالي فهو يتبنى كل مواقف وتصرفات واتجاهات الجماعة ، لكن للفرد الحرية والإرادة الشخصية في تبنى السلوك الذي يراه هو مناسب له إضافة إلى الميولات والرغبات والبواعث التي تدفع الفرد إلى تبنى سلوك ما، فليس بالضرورة مخالطة المنحرفين ينتج عنه انحراف لان الفرد العاقل يميز بين ما هو مرغوب وما هو مرفوض، وقد ينحرف الشخص دون أن يخالط جماعة منحرفة فنحن نجد بعض الجماعات أسوياء ويحترمون القانون بينما بعض أفراد هذه الجماعة مدمنين ومنحرفين والعكس. كما أن هذه النظرية:

- ركزت على عامل واحد في تفسير السلوك الإجرامي وأهملت العوامل الأخرى .
- اعتماد أصحاب هذه النظرية على الجرائم التي تكون نتيجة الاختلاط بالنماذج الانحرافية والتعلم منهم وبالتالي لا تصلح لتفسير الجرائم الأخرى، الناتجة على الأمراض النفسية ، أو الجرائم الاقتصادية .
- كما ركزت هذه النظرية على الجانب السلبي لجماعة الرفاق، لكن هناك جماعة الرفقة تكون هي من تساعد الفرد على تقويم سلوكه.
- إن الاختلاط بجماعة الرفقة حالة نسبية باعتبار الفرد يغير الأوساط التي يعيش فيها خاصة في المدرسة وجامعة، مكان العمل .
- والدراسات العديدة في مجال الجريمة تثبت إن الجريمة ذات عوامل عديدة متداخلة لا يمكن تفسيرها انطلاقا من عامل واحد

2/ اللامعيارية:

صاحب هذه النظرية هو العالم الامريكي روبرت مرتون Robert Mirton ولد عام 1910، في مدينة نيويورك وتوفي عام 2003، قام ميرتون بتطوير أفكار دوركايم الذي كان أول من استخدم مفهوم اللامعيارية أو الأنوميا مفهومها الاجتماعي.

ومن أهم الأفكار التي جاء بها ميرتون نجد :

إن كل أفراد المجتمع يشاركون في نسق شائع من القيم، هدا النسق شائع من القيم ، هذا النسق من القيم يعلمنا ما هي الوسائل التي يجب أن تكافح من أجلها الأهداف الثقافية ، وكذلك الطرق ملائمة لتحقيق هذه الأهداف فإذا لم تكن الأهداف الثقافية و الوسائل الاجتماعية متاحة بصورة عادية فان ذلك إلى خلق مواقف يتسم بالأنوميا [31] (محمود السمري،ص181)

و نتيجة لهذا " يعجز الأفراد عن تحقيق الأهداف بالسبل المشروعة فظهر ما أطلق عليه الانحراف الابتكاري الذي يعبر عن ابتكار و تطوير سبل غير مشروعة، من قبل الأفراد لتحقيق أهدافهم ذات إجبار ثقافي . [1] (معتوق،ص225)

فعندما لا يجد الأفراد وسائل مقبولة اجتماعيا لتحقيق الأهداف فإنهم سوف يحاولون البحث عن وسائل أو طرق أخري لتحقيق هذه الأهداف ، وهذه البدائل المختلفة يطلق عليها أنماط التكيف [31] (محمود السمري،ص182) ،تشكل هذه الأنماط عند رفض الوسائل التي تتنافي مع الرغبات الشخصية، فيلجئ الفرد إلى استبدال هذه الوسائل حسب ما يناسبه، ليخلق التوافق مع مجتمعه لكته إذا رفض الأهداف واعتبرها غير مهمة مع طموحاته رغم انه يمتلك الوسائل، هنا ينتج السلوك المنحرف لأن الفرد اختار الوسائل التي تتنافي مع الأهداف الثقافيةّ للمجتمع، وهنا يكون تعبيرا واضحا لرفضه للوضع الذي يقوم عليه المجتمع، وبالتالي يتبني السلوك الإجرامي أو الانحرافي لاعتقاده انه سيخلق وضع أو تشكيل بناء جديد للمجتمع الذي ينتمي إليه .

إن ميرتون قام بنظريته على المجتمع الأمريكي وبالتالي النتائج المتوصل إليها هي نتائج جزئية باعتبار أن المجتمع الأمريكي يتميز بظروف خاصة، ولهذا فان أفكار هذه النظرية تطبق على المجتمع الذي أساءت فيه وفق ظروفه ولا يمكن تطبيقها على جميع المجتمعات .

كما انه عندما يجد الفرد عراقيل أو حواجز تواجه فانه بإمكانه التعبير بطريقة سلمية دون القيام بالجريمة وهذا ما تقوم به الحركات السياسية في العالم من خلال محاولة تغير النظم بطريقة سلمية عن طريق المظاهرات المطالبة بالتغير من دون اللجوء إلى التمرد والعنف .

3/نظرية الحاجات :

صاحب هذه النظرية أو هذا الطرح هو العالم ابراهام موسلو Abraham Moslo: و الحاجة هي الشعور بالحرمان يلح على الفرد الذي يدفعه بالقيام بما يساعده على هذا الشعور و ذلك لإشباع حاجاته..

و هناك حاجات يفرضها المجتمع و يوفرها لأفراده كالتعليم و اكتساب الشهادات و الخبرات و توفير النقل و وسائل مختلفة لتحقيق الرفاهية .فعدم توفر هذه الحاجات يجعل الأفراد يشعرون تدريجيا بالحرمان و قابلية للإشباع بأي وسيلة كانت.

و حاجة مختلفة تخص العطف الأمن النفسي و الأسري و الاجتماعي و الصحي و الممتلكات.

فالحاجة الاجتماعية تشمل العلاقات العاطفية و الأسرية و الزمالة و الصداقة.

يمكن اعتماد هذه الأفكار في موضوع السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية باعتبار أن مرتكبات الجريمة ناتج عن شعورهم بالحرمان سواء داخل الآسرة أو حرمان عاطفي أو حرمان اقتصادي لهذا فالسلوك الإجرامي أو الانحرافي المرتكب لديهن يكون رغبة في تحقيق عدة حاجات كالمال، الأمن، الفراغ العاطفي الحاجة الجنسية ، لهذا يكون سلوكهن هو تعبيرا عن النقص الذي تعشن فيه.

إن نظرية الحاجات بينت كيف يؤدي فقان الحاجة إلى الانحراف وتأثير النقص والحرمان على توجه الفرد في تبني مختلف السلوكات،إلا أنها كغيرها من النظريات ركزت على عامل واحد في تفسير السلوك الإجرامي،وهو إشباع الحاجات المختلفة المادية، الإجتماعية والعاطفية،وأهملت الجوانب الأخرى،كالجانب النفسي وتأثيراته في ظهور الانحرافات المختلفة،كما أغفلت كذلك الاستعدادات الفطرية للجريمة،والبيئة المنحرفة التي يعيش فيها الفرد.

يمكن من خلال النظريات المعتمدة خلق نوع من التكامل في تفسير السلوك الإجرامي عند المرأة، وذلك باعتبار التغير الإجتماعي الحاصل و الغير متوقع الذي دفع المرأة لتكون في أوساط مختلفة خارج الأسرة وبالتالي إحتكاكها بعدة نماذج من خلال المخالطة التي تجعلها أمام عدة تناقضات ناتجة عن تعارض الأفكار والأهداف مع الجماعة المنتمية إليها يولد نوع من الافتقار للحاجات المختلفة التي تقف المرأة عاجزة عن تحقيقها فيتولد السلوك الإجرامي عندها محاولة منها خلق نوع من التكيف و القبول الاجتماعي وسط جماعتها .

8.1 - الدراسات السابقة:

إن الدراسات السابقة هي مصدر هام يطلع اليه الباحث فالمعرفة العملية تراكمية أي أن الباحث لا يبدآ من الصفر بل كل البحوث هي امتداد للبحوث سابقة و الهدف من الاطلاع على الدراسات السابقة هي معرفة الروابط التي درست المواضيع و محاولة معرفة التساؤلات التي انطلق منها الباحث و أهم النتائج المقوم إليها و من خلال هذا يمكن إعطاء لمحة للقارئ حتى يتمكن من معرفة العلاقات بين البحوث السابقة وإسهامات الباحثين في إثراء و معالجة مختلف المواضيع التي تخص الحياة الاجتماعية للأفراد.

1.7.1/ الدراسات العربية:

ا/ دراسة حرة1:

قام بها الدكتور نجيب علي سيف الجميل تحت عنوان المرأة و الجريمة دراسة قانونية في الجمهورية اليمنية.

و قد انطلق الباحث من الفرضيات التالية:

- إن وجود عيوب و تغيرات في نصوص القوانين الجزائية اليمنية و خاصة فيما يخص حقوق المرأة عند ارتكابها الجريمة أو عند وقوعها صحية من شانه جعل هذه القوانين تميزه لاتفق مع

الأحكام الصحية للشريعة الإسلامية و لا تنسجم مع مبادئ الدستور والاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها الجمهورية اليمنية.
- إن سوء تطبيق القوانين الجزائية اليمنية من قبل السلطات المختلفة و خاصة فيما يتعلق بحقوق المرأة والتي وقعت عليها الجريمة و أيضا المرأة المرتكبة للجريمة و أساليب معاملتها و خاصة في السجون يؤدي إلى التميز ضدها و عدم مساواتها مع الرجل..
- إن التكوين العضوي و النفسي للمرأة و أيضا البيئة المحيطة بها كالأسرة والمدرسة والصحية السيئة والظروف الاقتصادية و الثقافية كالفقر، البطالة، الأمية و ضعف الوازع الديني و العادات و التقاليد تعتبر من العوامل الرئيسية الدافعة بالمرأة اليمينية لارتكاب الجرم و قد كان يهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة حجم جرائم المرأة اليمنية مقارنة مع الرجل.
2- الكشف عن العوامل المختلفة التي تدفع المرأة اليمنية إلى ارتكاب الجريمة.
3- البحث عن الوسائل التي تساعد على الحد من جرائم المرأة اليمنية و الإجرام الواقع عليها.
و قد توصل هذا الباحث إلى مجموعة من النتائج أهمها ما يلي:
- إن أهم الأسباب و العوامل التي تدفع النساء اليمنيات إلى ارتكاب الجريمة هي : الفقر، التفكك الأسري والمشاكل العائلية، ضعف الوازع الديني و القيم الأخلاقية و البطالة و الأمية.
- غياب الوعي القانوني لدى النساء و خاصة في الأرياف فيما يتعلق بعدم معرفتهن بان بعض الأفعال التي ارتكبت ضدهن هي أفعال مجرمة شرعا و قانونا مثل الضرب المبرح من قبل الزوج أو الأخ و أيضا هناك العرض و الفعل الفاضح و القذف و السب التي ترتكب ضدها من قبل الآخرين و بالتالي لا يبلغن عن هذا الجرم..
- ضرورة اعتبار القضايا الجزائية والتي تكون المرأة طرفا فيها سواء كجاني أو مجني عليه من الأمور التي تتطلب سرعة النظر فيما فيها من أثار سيئة بالمرأة و سير العدالة.
- ضرورة إنشاء مؤسسات اجتماعية للسجينات المفرج عنهن واللواتي تخلت عنهن أسرهن وأهاليهن يناط بها تقديم الرعاية و المساعدات المختلفة لهن لمواصلة تأهيلهن اجتماعيا حتى يبتعدن عن طريق الجريمة ويعودن إلى حظيرة المجتمع مواطنات صالحات.
- نشر الوعي الديني والقانوني والاجتماعي بمخاطر الجريمة بين أفراده وخاصة النساء وذلك عبر وسائل الإعلام والندوات و ورش العمل و المحاضرات إضافة إلى تثقيف النساء قانونيا حتى يتمكن من ممارسة حقوقهن بصورة صحيحة.
- إشراك مؤسسات المجتمع المدني في معالجة قضايا المرأة و خاصة مشكلتها مع الجريمة من خلال إتاحة الفرصة لهذه المؤسسات لتقديم العون و المساعدة الصحية و القانونية و الاجتماعية للنساء مرتكبات الجرائم أو الواقعات ضحايا للجرم..

ب/ دراسة حرة 2 :

دراسة محمد إبراهيم الريدي تحت عنوان" العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي"[32] (الربدي) ،هي دراسة تطبيقية على الموقوفات السعوديات سجن كل من الرياض، جدة، الدمام، الأحياء و جميع مؤسسات رعاية الفتيات في المملكة العربية السعودية.
انطلق الباحث من التساؤلات التالية:
1 -ما الخصائص و السمات الشخصية عند النساء السعوديات المرتكبات الجريمة، و ما مدى ارتباط ذلك في ميلهن للانحراف و ارتكاب الجريمة؟
2 -هل العوامل الاجتماعية ارتباط بميل النساء السعوديات لارتكاب الجريمة؟ و تفرع عن هذا السؤال مجموعة من التساؤلات:
- ما نوع البيئة و العلاقات الأسرية عند النساء السعوديات و المرتكبات للجريمة؟ ما مدى ارتباط ذلك بميلهن للانحراف و ارتكاب الجريمة؟
- ما الحالة الاقتصادية عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة؟

- ما هو حال الصديقات و العلاقة معهن عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة؟
- ما مقدار وقت الفراغ و كيفية استغلاله عند النساء السعوديات المرتكبات للجريمة؟
- ما نوع البرامج و المواضيع التي تبلغها النساء السعوديات المرتكبات الجرائم من خلال وسائل الإعلام المرئية و المقروءة؟

وقد توصل الباحث إلى مجموع من النتائج أهمها ما يلي:

1) كشفت الدراسة أن اغلب النساء السعوديات في السبعون و رعاية الفتيات في المملكة السعودية جرائمهن أخلاقية .
2) أظهرت الدراسة أيضا أن ربع النساء العينة عائدات للمرة الثانية و أن العودة للجريمة يكثر عند النساء المرتكبات للجرائم.
3) أظهرت الدراسة أن النساء السعوديات مرتكبات للجرائم في سن الشباب يلهن لنساء الناضجات و تقل نسب ارتكاب الجرائم مع تقدم العمر.
4) كما بينت الدراسة أن النساء المرتكبات للجرائم المالية متقدمات في السن حيث أن هذه الجرائم تزداد مع تقدم السن في نصف النساء المرتكبات للجرائم المالية أعمارهن فوق الأربعين .
5) أظهرت الدراسة أن هناك ارتباط بين انخفاض المستوى التعليمي عند النساء عينة الدراسة و ميلهن لارتكاب الجريمة بحيث أن معظم النساء عينة الدراسة أميات أو مستوى التعليمي متدني.
6) بينت الدراسة أن أكثر من نصف النساء عينة الدراسة متزوجات سبق لهن الإجرام وأن معظم جرائم هؤلاء المتزوجات هي جرائم أخلاقية أي أن الزواج لم يؤدي هدفه.
7) بينت الدراسة أن النساء السعوديات المرتكبات للجرائم صلتهن و ثقتهن في أسرهن ضعيفة أو معدومة.
8) أظهرت الدراسة إن النساء السعوديات التي يرتكبن الجريمة يفتقدن أو يضعف لديهن الشعور بالعطف والحنان الأسري مما يدفعهن من الحرمان إلى البحث عنه بأي طريقة كانت و ربما بطرق غير شرعية.

ج/ دراسة عربية 3 :

هي الدراسة التي قامت بها الدكتورة سامية مصطفى الخشاب بعنوان " المرأة والجريمة دراسة اجتماعية و ميدانية و هي دراسة تمت بإحدى السجون النسائية بمصر و يكمن هدف الدراسة و التعريف على الواقع الأسري للمرأة المسجونة و استخدمت الباحثة لهذا الغرض المنهج الوصفي والتفسيري معتمدة على المسخ الاجتماعي و المنهج الرياضي..

وكانت تهدف من خلال هذه الدراسة إلى التعرف على خصائص السجينات الديموغرافية و التعرف على العلاقات الاجتماعية لدى الأسرة السجينة و أسلوب الاتصال بين أفرادها، و التعرف على انتماء السجينة لأسرتها و تكيفها مع زوجها و التعرف على أسلوب الضبط في اسر السجينات.

و من أهم النتائج التي توصلت إليها:

أ) تبين ارتفاع أعمار السجينات حيث إن 56% منهن بين عمر 35-45 سنة و 27 منهن بين عمر 25-35 سنة، و أن غالبية السجينات أميات بواقع 80% منهن و أن 66 % منهن لا يعملن و أن 56% منهن الريف موطنهن تبين ان نصف العلاقات الاجتماعية في الأسرة لدى سجينات المخدرات أقوى منه لدى سجينات القتل.

ب) تبين أن الاتصال داخل أسر السجينات ضعيف بنسبة 52% لدى سجينات القتل، و نسبة 47 % لدى سجينات المخدرات.

ت) تبين ضعف و تذبذب علاقة و تفاعل السجينات مع أزواجهن و أبنائهن حيث أن كثيرا منهن بعيدات عن مشاكل أزواجهن و أبنائهن، و كثيرا منهن لا يعرفن أمورا كثيرة عن أزواجهن و لا يسألن و لا يراعين أبنائهن في دراستهم.

ث) تبين ضعف انتماء السجينات لأسرهن، حيث ان 82% منهن رؤيتهن إلى بيوتهن رؤية غير واضحة و انه مكان للأكل و الشرب. و صرح22%منهن من المجموع الكلي أنهن تمنين الابتعاد عن البيت و أن 47% منهن يشعرن بإحساس عادي أثناء غيابهن عن البيت، وان 22% منهن يشعرن بالانبساط أثناء الغياب عن البيت.
ج) تبين ضعف و عدم استقرار التكيف الزوجي في الأسرة عند السجينات حيث أن 90% منهن لديهن خلافات مع أزواجهن و تكون كثيرة عند 47% منهن و أن سبب هذه الخلافات نتيجة لسببين أساسيين هما المال و الأهل بنسبة86% منهن و أن 54% منهن يتدخل الأهل في صلاح هذه الخلافات و أن 64% منهن سبق لهن هجرة منازلهن و أن 42% منهن غير سعيدات في حياتهن الزوجية.
ح) تبين ضعف مشاعر الانسجام و الود في أسرة السجينات، و خاصة مع الأزواج.
خ) تبين أن أسلوب الضبط في اسر السجينات عينة الدراسات يتسم في الغالب بالعنف و العقاب الجسماني، حيث إن 72% منهن يستخدم الضرب في تأديب أبنائهم، و أن 82% من أزواج السجينات يلجأ فيها الزوج لضرب زوجته عند وقوع الخطأ، و أن الأسلوب الذي تتبعه الزوجة في معاملة زوجها عند وقوع الخطأ منه هو (السب و الشتم) عند 52% منهن ، أو ترك المنزل عند 44% منهن .

2.7.1/ الدراسات الجزائرية :

تمثلت الدراسات الجزائرية في بعض الدراسات الأكاديمية من بينها :

أ/ دراسة الدكتورة مزوز بركو:

تحت عنوان إجرام المرأة في المجتمع،العوامل و الآثار[7] (بركو).
و قد انطلقت الباحثة من التساؤلات التالية:
1 ـ ما هي أنواع الجرائم التي تقدم المرأة على ارتكابها ؟ .
2 ـ ما هي العوامل النفسية و الاجتماعية التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب الفعل الإجرامي؟ .
3 ـ هل لبعض العوامل التفسيرية كالغيرة أو حب الانتقام أو سوء المعاملة دور في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة ؟ .
4 ـ هل لبعض العوامل الاجتماعية كالمستوى الاقتصادي ، الحالة المادية للوالدين ، السوابق الإجرامية للأسرة ، الحصول على المال أو تسلط الأنانية الزوج دور في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة ؟ .
5 ـ ما هي الآثار التي تخلفها ارتكاب المرأة للجريمة ؟ و هل هناك فروق ؟.
6 ـ بين هذه الآثار و أشكال الجرائم المرتكبة من قبل المرأة ؟
و قد افترضت الباحثة مجموعة من الفرضيات في دراستها :
1 الفرضيات العامة
ـ هناك بعض العوامل النفسية و الاجتماعية تؤدي إلى إجرام المرأة سواء المعاملة عدم سلبية الرغبات التعنيف المستمر (العقاب) التمييز بين الأبناء ، حب الانتقام دفع العار .
ـ يخلف ارتكاب المرأة للجريمة أثار سلبية عليها وعلى أسرتها .
2 الفرضيات الإجرائية
ـ تعاني المرأة المجرمة من أثار نفسية داخل السجن : الإحساس بالذل الاحتقار اللامبالاة ، رفض العقوبة .
ـ تعاني المرأة المجرمة من صعوبات اجتماعية داخل السجن : انعدام العلاقات مع السجينات العلاقات الجنسية داخل السجن الأكل و النوم الانفرادي الشجار مع السجينات ، عدم زيارة الأسرة .
ـ تقدم المرأة المجرمة نظرة تشاؤمية عن مستقبلها بعد الخروج من السجن
ـ توجد فروق بين المجرمات في الآثار التي تنجر عن اقترافهن الجريمة .

و قد اعتمدت الباحثة على المناهج التالية في دراستها :
المنهج الإكلينيكي ، منهج دراسة حالة ، المنهج الإحصائي و الوصفي .

✓ **أدوات جمع البيانات** :

ـ **الملاحظة**.

ـ **المقابلة** : حيث اعتمدت على مقابلة نصف موجهة والتي كان تهدف من خلالها إلى توجيه حديث الحالة إلى أهداف البحث .

العينة : اعتمدت الباحثة على العينة القصدية على مستوى 3 مؤسسات عقابية ، باتنة ، سكيكدة وسجن رمزت له بالرمز "س".على 90 حالة كانت مقصودة حسب أهداف الدراسة.

ـ نتائج الدراسة :

لقد توصلت الباحثة إلى مجموعة من النتائج أهمها:

- نسبة إجرام المرأة إلى إجرام الرجل منخفض بفارق كبير جدا لصالح الرجل.
- المستوى الدراسي للسجينات منخفض ، وبالتالي العامل المشترك لمرتكبات الجرائم هو المستوي العلمي.
- إن معظم المجرمات ينتمين إلى أسر مفككة متصدعة،وعشن في ظل محيط وجداني ، اجتماعي وثقافي

مضطرب ومن دلائل هذا الاضطراب التفكك العائلي ، سواء المعاملة القاسية ، الإهمال العاطفي والمادي.

- الشعور بالدونية وانخفاض تقدير الذات لدى السجينات كان قويا جدا جراء اقتراف الجريمة ، من جهة

أو من جهة أخرى ، وجراء المؤسسة العقابية التي يقضين فيها مدة العقوبة من جهة أخرى .

- هشاشة العلاقات السائدة في أسر السجينات ، حرمتهن من التكيف الجيد والتوافق مع المجتمع

ومتطلبات الحياة الاجتماعية بكل مجرياتها ، كما أن التعرض للصدمات النفسية (محاولات الاغتصاب الأزمات الاجتماعية ، التصدع العائلي) جعل المرأة المجرمة تقع فريسة إما لحالات الانفعال الشديدة أو لضغوطات اجتماعية ساعدتهن على الفعل الإجرامي ، حيث يكون هذا الأخير هو الوسيلة والسبيل الوحيد للخروج من الأزمة.

- وسائل المرأة لارتكاب الجريمة متعددة ، فهي تستعمل الآلات الحادة ، السلاح الأبيض ، السم ، المتاجرة بالجسد.
- لقد انتهت الدراسة إلى أن إجرام المرأة يأخذ اتجاهين أساسين ، أولهما مرتبط بالأسباب المادية

ويرجع ذلك لشيوع القيم المادية بعد التغيرات الحادة التي شهدها المجتمع الجزائري ، وثانيها يتعلق بالصراعات الأسرية ازدادت بسبب نمو العلاقات الفردية وغياب التماسك والضبط الاجتماعي .

ب- دراسة الطالب زرارة لخضر:

بعنوان " الجريمة بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري" دراسة لنيل شهادة الدكتوراه،في العلوم الاجتماعية،جامعة الحاج لخضر، باتنة ، الجزائر .

انطلق من الافتراضات التالية:

- إن أي مجتمع إنساني مهما كان منعدما أو ناميا بسيطا أو معقدا فهو يقوم على قيم و مبادئ تكرس دعائمه و تعمل على وحدته و تكامله و ذلك من خلال الانصياع لهذه القيم و المعايير الاجتماعية من قبل جميع أفراده و يكون الخروج على هذه القيم و المبادئ جريمة و يعد المخالف لها مجرما .

فهل تتخذ مبادئ و قيم المجتمع الريفي التي يكون فيها الخروج عنها جريمة ؟ أما إن هناك مبادئ تسود المجتمع الريفي و يعد الخروج عنها جريمة في نظر المجتمع الريفي، فيما لم تعد كذلك بالنسبة للمجتمع الحضري ؟

- عند توافر هذه الظروف الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية و البيئية فان استجابة الأفراد لها لا تكون واحدة لدى جميع الأفراد حيث لا تستسلم لتأثيراتها إلا ضعاف النفوس الدين لديهم استعدادات سابقة لهذه الظروف التي تساعدهم أو تدفعهم نحو سلوك طريق الجريمة أو قد تكون لأسباب بيئية

عائلية تعود للمحيط الذي ينشا و يترعرع خارج محيط العائلة باعتباره محيط فما هو دور هذا المحيط في دفع سلوك الفرد نحو طريق الجريمة .

- إن الخروج عن القانون و كذا القيم و المعايير الاجتماعية التي تكون في نظر المجتمع، و كذا القانون يرتبط عادة بعوامل أما بيئية أو اقتصادية أو ثقافية و التي يعيش الفرد في ظلها و التي قد تحول دونه و دون تحقيق رغباته و إشباع حاجاته و منه لا يمكن إن يكون وحده مسؤولا على سلوك خارج عن قيم و مبادئ وكذا قوانين المجتمع ، فما اثر هذه العوامل على ظاهرة الجريمة ؟ و هل تزيد من ارتفاعها ؟ و هل يستلزم توافرها مجتمعه لتكون أو تهيئ الطريق للفرد لسلوك طريق الجريمة ؟
- تفترض دراسة ظاهرة الجريمة بين المجتمع الريفي و المجتمع الحضري أن معدلات الجريمة في المجتمع الحضري أكثر بكثير من معدلاتها في المجتمع الريفي؟

فما هو السبب يا ترى؟

المناهج: المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، المنهج المقارن.

الأدوات:

- تحليل محتوى المقابلة، الملاحظة، الوثائق.

نتائج الدراسة: توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من بينها:

- ترتفع نسبة الجرائم الأخلاقية (العرض) في المجتمع الحضري و تنخفض في المجتمع الريفي.
- أغلبية جرائم التعدي على الأموال (السرقة) التي تمت دراستها و وقعت على المنازل في المجتمع الريفي و الحضري .
- تعتبر فئة الشباب من أكبر الفئات المرتكبة للجرائم الأخلاقية (العرض) .
- جرائم العرض ترتكب بدرجة كبيرة من قبل الأفراد الغراب و كذلك المطلقين سواء المجتمع الريفي أو الحضري.
- أثبتت الدراسة بان هناك علاقة بين المستوى التعليمي و الجريمة بحيث كلما انخفض المستوى التعليمي للفرد كلما زاد إقبال على ارتكاب الجريمة ، إذ تبين من خلال الدراسة إن الفرد ذو المستوى التعليمي الجامعي بشكل اقل نسب بين المجرمين .

ج ـ دراسة سعدي محمد :

بعنوان" السلوك الاجرامي للمرأة الجزائرية اتجاه زوجها"[33] (سعدي) و قد انطلق من التساؤل التالي : ما هي أهم الأسباب و الدوافع لإقبال بعض النساء الجريمة و العنف ضد أزواجهن ؟

1 -هل لنوعية النشأة التي تلقتها المرأة داخل بيت أهلها دخل في إقبالها على السلوك الاجرامي و العنف ضد زوجها ؟

2 -هل للخيانة الزوجية علاقة بممارسة بعض النساء للعنف و الجريمة ضد أزواجهن ؟

3 -هل ممارسة الجريمة و العنف من طرف بعض النساء هو رد فعل طبيعي للسلوك العدواني و العنف الممارس من رجالهن نحوهن ؟

- و قد ترجم هذه التساؤلات في شكل فرضيات على النحو التالي :

- لنوعية التنشئة الاجتماعية التي تلقتها المرأة داخل بيت أهلها في إقبالها على السلوك الإجرامي و العنف نحو زوجها .
- للخيانة الزوجية دخل في إقبال بعض النساء على السلوك الإجرامي نحو أزواجهن .
- إقبال بعض النساء على ممارسة السلوك الاجرامي و العنف ضد أزواجهن هو رد فعل على السلوك العدواني و العنف الممارس من طرف أزواجهن عليهن .

المناهج التي اعتمد عليها الباحث :

اعتمد على عدة مناهج منها :

المنهج الوصفي التحليلي : منهج دراسة حالة، التحليل المضمون، المنهج الإحصائي .

العينة : اعتمد على العينة المنتظمة و المقصود مع محامين رجال الشرطة و القضاء ، الأئمة .

الأدوات و التقنيات :

- استمارة المقابلة : استخدمها مع الأئمة رجال الأمن و القضاء و المحامين .
- المقابلة : حيث استخدم هذه التقنية مع فئة المحامين، الأئمة، الشرطة العلمية و الشرطة القضائية .

نتائج الدراسة :

لقد توصل الباحث من خلال تقديم دراسته إلى مجموعة من النتائج كانت كالتالي :

1) أن عالم الجريمة لم يبقى حكرا على الرجل في المجتمع الجزائري .
2) إن المرأة دخلت عالم الجريمة بقوة و بشكل ملفت للانتباه .
3) إن أكثر الجرائم التي تتورد فيها الجريمة هي جرائم ضد الأشخاص(الضرب، القتل) .
4) كشفت الدراسات إن أكثر الناس عرضة لإجرام المرأة تضررا هم الأزواج .
5) إن التنشئة الاجتماعية التي تتلقاها المرأة ببيت أهلها لها أهمية كبيرة في تحديد علاقتها بزوجها و أبنائها.
6) كشفت الدراسة أن جميع مؤسسات التنشئة الاجتماعية لها مسؤولية في دخول المرأة عالم الجريمة و بدون استثناء .

د- دراسة الطالبة كريمة شادر:

بعنوان " المرأة الجزائرية و نموذج تنشئة الفتاة في إطار التغير الاجتماعي"[34] (شادر)

و قد انطلقت الباحثة من التساؤل الرئيسي التالي :

هل التغير الاجتماعي و عملية التثقف التي تعرضت لها المرأة الجزائرية على غرار العائلة و خاصة في السنوات الأخيرة قد غيرت من مفهومها لنموذج التنشئة الذي تلقته الفتاة و تبنيها لقيم أخرى ؟

أم أن المرأة الجزائرية تساهم في ديمومة و استمرارية ثقافة المجتمع الذي تنتمي إليه ؟

و قد طرحت الباحثة الأسئلة الجريئة على النحو التالي :

- في ماذا يكمن السبب الرئيسي الذي جعل المرأة تعتمد على إيجاد إنتاج نفس التنشئة مع الفتاة إلا أن هذا يعود إلى تجذر التنشئة و الثقافة التقليدية أم أن هذا يعود لغياب البديل ؟
- أم يرجع إلى المكانة المتدنية التي تحتلها في النظام الأبوي ؟
- و كيف تمكنت من تفسير موقفها من استعمالها للضبط الاجتماعي فيما يخص سلوكات و تصرفات الفتاة؟
- و اعتمدت على الفرضية التالية :

بالرغم من التغير الاجتماعي الذي يشهده المجتمع الجزائري تبقى المرآة لتنشئة الفتاة وفق الثقافة التقليدية و إعادة إنتاج النموذج لغياب البديل و لذا الحفاظ على الأدوار الاجتماعية عن طريق استعمال الضبط الاجتماعي .

الفرضيات الجزئية :

1 -تمسك المرأة بالنسق القيمي التقليدي واعتباره نموذجا مرجعيا،جعلها تبقى تنشئ الفتاة وفق مبادئ الثقافة التقليدية.
2 -عدم وجود نموذج مقصود لدى المرأة ومعايير التي تحكمه ، أدى بها إلى إعادة إنتاج نموذج التنشئة الاجتماعية الذي تلقته الفتاة .
3 -تخضع المرأة سلوكات وتصرفات الفتاة للضبط الاجتماعي ، إثناء عملية التنشئة الاجتماعية ، وهذا

حفاظا على مرونتها الاجتماعية ، وكذا خضوعها للسلطة الرجولية .

وقد توصلت الباحثة إلى النتائج التالية :

- برغم من التغير الاجتماعي الذي عرفته المبحوثات إلا أنهن مازلن بمبادئ وتعاليم التنشئة التي تتلقاها ، وكذا مبادئ قيم المجتمع التقليدي و أنهن لسن على استعداد لوضع قطيعة مع النسق القيمي فثقافة المجتمع راسخة فيهن.
- كما أشارت الدراسة أن المبحوثات يجمعن على أنهن عانين من التمييز الجنسي في العائلات التي نشأن فيها.

- إن معظم المبحوثات كن عرضة لسوء المعاملة ضمن عائلتهن.
- إن معظم المبحوثات يجمعن على أن إعادة إنتاج النموذج التقليدي من خلال عملية تنشئة الفتاة نظرا لترسخه فهن من جهة أو لغياب البديل من جهة أخرى.

ـ تقييم الدراسات السابقة :

إن الدراسات السابقة تشكل الخلفية العلمية التي تقوم عليها الدراسات و الأبحاث فهي النور الذي يهتدي به الباحث.

و من خلال استعراض بعض الدراسات يتضح أنها توافقت مع موضوع بحثنا المتمثل في السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية خاصة و أن معظم هذه الدراسات تناولت السلوك الإجرامي و الانحرافي بصفة خاصة.

و هذه الدراسات تناولت مختلف الأسباب و الدوافع التي جعلت بعض النساء يرتكبن الجريمة سواءا ضد أزواجهن أو أبنائهن أو أسرهن أو حتى في حقهن فقد تناولت دراسة

- نجيب على سيف الجميل"المرأة و الجريمة" في المجتمع اليمني فهي مهمة في دراستنا الحالية فقد درست جميع العوامل المحيطة و المؤثرة في إجرام المرأة غير أنها اختلفت عن دراستنا الحالية فهي دراسة قانونية أما الدراسة الحالية فهي اجتماعية كما أن القوانين الجزائية اليمنية تختلف عن القوانين الجزائية الجزائرية .
- أما الدراسة السعودية التي قام بها الدكتور محمد إبراهيم الريدي تحت عنوان " العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي يتوافق مع موضوع الدراسة الحالية حيث تناولت أهم العوامل المؤدية لإجرام المرأة من ظروف اجتماعية عدم التوافق الأسري ، و التفكك و جماعة الرفاق و وسائل الإعلام، كل هذه العوامل تدفع ببعض النساء السعوديات إلى الجريمة ، إلا أن هذه الدراسة تختلف عن دراستنا من حيث أن دوافع المرأة للجريمة و البيئة الاجتماعية و الأسرية السعودية تختلف عن بيئة المجتمع الجزائري .
- إضافة إلى دراسة سامية مصطفى الخشاب " المرأة و الجريمة دراسة اجتماعية ميدانية"حاولت من خلالها معرفة أهم العوامل الدافعة بالمرأة المصرية للجريمة ، هذه الدراسة تتوافق مع الدراسة الحالية كونها اجتماعية أخذت مختلف العوامل الدافعة ببعض النساء لامتهان الجريمة ، إلا أن سبب إقبال المرأة المصرية تختلف على أسباب ارتكاب المرأة الجزائرية للجريمة،و ذلك لاختلاف الخصوصيات السياسية و الاجتماعية و التاريخية و الثقافية بيننا و بين المجتمع المصري .

إن هذه الدراسات تناولت المرأة و الجريمة ، غير أنها تختلف حسب طبيعة المجتمعات ، فالمجتمع اليمني و السعودي و المصري لها خصوصيات تختلف مع المجتمع الجزائري .

من خلال استعراض الدراسات العربية نلاحظ أن السلوك الإجرامي عند المرأة أصبح منتشرا في معظم الدول العربية،حيث أخذ اهتمام العلماء والباحثين الاجتماعيين،لمعرفة الأسباب والعوامل الدافعة لذلك.

أما الدراسات الجزائرية فهي أبحاث أكاديمية تعمقت في دراسة موضوع السلوك الإجرامي عند المرأة،لكنها قليلة وهي أكاديمية و على الرغم من هذا إلا أنها قيمة تصب في صلب موضوع إجرام المرأة .

- فدراسة الدكتورة مزوز بركو حول "إجرام المرأة في المجتمع" ملمة بجميع العوامل المؤدية لإجرام المرأة،فهي قامت بدراستها على عينة من السجون وأخذت حالات قصدية حسب أهداف البحث،إلا أن هناك عديد من الجرائم قامت بها المرأة ولم تدخل السجن ، باعتبار إجرام المرأة يكون في الغالب خفي لا يصل إلى مصالح الشرطة أو المحاكم خاصة جرائم الإجهاض وزنا المحارم ، لكن يمكن الاستفادة من هذه الدراسة ، باعتبار الباحثة ألمت بجميع العوامل المؤدية لإجرام المرأة خاصة العامل الأسري .
- ودراسة زرارة لخضر حول " الجريمة بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري " هذه

الدراسة هي مقارنة بين المجتمع الريفي والمجتمع الحضري ، هي بعيدة نوعا ما عن الدراسة الحالية إلا أنه يمكن الاستفادة منها من حيث النظريات المعتمدة والمناهج المستخدمة في دراسة الجريمة بصفة عامة،كما يمكن مقارنة حجم الجرائم التي تقوم بها المرأة في المدينة والريف .

- دراسة محمد سعدي : حول السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية اتجاه زوجها ، هذه

الدراسة قريبة جدا من موضوع دراستنا الحالية بحيث يمكن الاستفادة منها كثيرا من حيث مناهجها النظريات المعتمدة فيها ، كما تعطينا جانب مهم لنوعية إجرام المرأة وهو الإجرام الواقع في إطار العائلة ، كالجرائم الواقعة ضد الزوج .

- أما دراسة كريمة شادر: ركزت على النموذج التنشيئي للأسرة وعلاقته بالتغير الحديث

وتأثيره على توجه الفتاة ، هذه الدراسة بعيدة نوعا ما عن موضوع الدراسة الحالية لكن يمكن اعتماد تأثير المعاملة الو الدية وتفضيل الذكور على الإناث كمؤشر لانحراف المرأة وهذا ما أشرت إليه الدكتورة مزوز بركو في دراستها ، كما أن التغير الحديث أثر في توجه الفتاة نحو تبني بعض السلوكات البعيدة عن النموذج التنشيئي للأسرة .

وعموما فإن السلوك الإجرامي أصبح منتشر في معظم الدول العربية مما أخذ اهتمام الباحثين والعلماء للبحث عن الأسباب والعوامل وراء ذلك فهناك أبحاث ودراسات جادة في هذا الموضوع،خاصة في مصر،اليمن والسعودية ، أما في الجزائر فقد بدأ الاهتمام بهذا الموضوع خاصة في السنوات الأخيرة ودلك للانتشار اللافت لهذا السلوك .

فهذه الدراسات المتوفرة في الدراسة الحالية .

- فالدراسة السابقة تساعد الباحثين في :
- معرفة الزاوية التي درس منها الموضوع و محاولة دراسة الزوايا الأخرى .
- ترشد إلى مناهج البحث الملائمة لدراسة السلوك الإجرامي عند المرأة .
- معرفة مدى تأثير التغيرات الحاصلة في و سائل الردع و مكافحة الجريمة و محاولة تقديم هذه التقنيات و الاستفادة منها للحد من السلوك الإجرامي.
- استفادة بعض النظريات التي فسرت موضوع جرائم النساء على موضوع الدراسة الحالية.
- محاولة تجنب الأخطاء الموجودة في هذه الدراسة و عدم محاولة تكرارها.

فالدراسات السابقة خطوة مهمة لابد للباحث أن يمر عليها و يحاول فهمها لأنها تساعد على أخذ نظرة يتصور من خلالها ماذا يريد و إلى أي نقطة يصل و بالتالي فتحدد له الزاوية و أهم المراجع و الخطوات المتبعة لانجاز بحثه .

و عموما هذه الدراسات المعتمدة هي مهمة لأنها أعطتنا فكرة على كثير من مظاهر الانحرافات النسوية وزودتنا بالرصيد المعرفي هام مما يشجع على البحث و يدفعنا لإضافة رصيد علمي و نظري هام لفهم ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري وأهم الدوافع التي جعلت هذه الشريحة من المجتمع إلى ممارسة الانحراف و الجريمة .

8. 9 - صعوبات الدراسة :

لكل دراسة علمية صعوبات تعيق سير البحث بصورة عادية من بين هذه الصعوبات :

1.9.1- صعوبات ميدانية:

ـ صعوبة الاتصال بنساء خرجن من السجون وذلك لتغير أماكن سكنهن بعد خروجهن من السجن حتى لا يتبعهن الوصم والعار .

ـ صعوبة الحقيقة في دراسة الميدانية لأنه لا يسمح لنا بزيارة السجون وإعطاء الوقت الكافي لمقابلة السجينات.

الفصل 2 :

التنشئة الاجتماعية وعلاقتها بالسلوك الإجرامي .

"يولد الإنسان في مجتمع سابق على وجوده له قيمة وأفكاره ومؤسساته، يحاول هذا المجتمع أن ينشئ الإنسان على تلك القيم والأفكار ويؤثر في تكوين شخصيته"[35] (حافظ سالم،ص15) ، عن طريق عملية التنشئة الاجتماعية التي تعمل على نقل الأفكار و الثقافة الاجتماعية و معظم العادات و التقاليد و القيم و التي تحدد عن طريق دور كل مؤسسات المجتمع كالأسرة ، المدرسة ، جماعة الرفاق و وسائل الإعلام و أما عن العبادة و غيرها من المؤسسات المسؤولة عن الثقافة الاجتماعية .

و لمعرفة التنشئة الاجتماعية للمرأة و أثر ذلك في سلوكاتها سوف نتطرق في هذا الفصل إلى التنشئة الاجتماعية من خلال مفهومها و أهدافها و أساليبها و علاقة ذلك بتوجيهها إلى ممارسة السلوك الإجرامي إضافة للتطرق إلى دور مؤسساتها و تأثيرها السلبي في السلوك الإجرامي .

كما سنحاول التطرق إلى تأثير التغير الاجتماعي الحاصل في مختلف الوظائف التي تقوم بها الأسرة التقليدية تبني المرأة لعدة سلوكات إجرامية .

كما سنحاول التطرق أيضا إلى الوضعية الاجتماعية للمرأة في المجتمع الجزائري من خلال تعلمها و زواجها و عملها ، و إن كانت هناك علاقة بين هذه المتغيرات و إقبالها على السلوك الاجرامي .

1.2 - التنشئة الاجتماعية (مفاهيمها،أهدافها، أساليبها):

1.1.2 - مفهوم التنشئة :

لغة: "جاء في لسان العرب لابن منظور كلمة نشأ ينشأ و نشوء ونشاء بمعنى ربا وشيا"[10] (ابن منظور،ص430).

اصطلاحا: "التنشئة تعنى تحويل الكائن البيولوجي إلى شخص اجتماعي عبر جماعات اجتماعية متنوعة في نوعها لكنها مترابطة في وظائفها"[36] (خليل عمر،ص18).

اجتماعيا : يعرف دوست "التنشئة الاجتماعية بالعملية التي يتم عن طريقها تعلم الفرد كيفية التكيف مع الجماعة التي ينتمي إليها واكتسابه السلوك الاجتماعي الذي ترغب فيه تلك الجماعة".

كما عرفها ريهشو "بأنها وسيلة يتم بموجبها الأفراد وإرادتهم في الجماعة وتأهيلهم للتفاعل الايجابي معها"[37] (محمد الحسن،ص52)

ويقول سوركين عن "التنشئة الاجتماعية أنها عمليات التفاعل الاجتماعي التي يتم من خلالها تشكيل الوليد الإنساني، والذي يأخذ بمقتضاها القيم والمعايير الاجتماعية ، ويتخذ مكانا معينا في نظام الأدوار"[10] (ابن منظور،ص431).

فالتنشئة هي "العملية التي يتعلم بها الأطفال أو الأعضاء المستخدمون في المجتمع أساليب الحياة في مجتمعهم"[38] (غدنز،ص87).

فالتنشئة تعد أول قنوات نقل المعايير والقيم الاجتماعية للأفراد المجتمع.

كما تعتبر التنشئة الاجتماعية هي عملية تلقين الفرد، منذ ولادته ليكون كائن اجتماعي أو عضوا داخله فهي "تلك العمليات النفسية والاجتماعية التي تكشف عملية التنشئة الاجتماعية ، أي عملية مران الفرد على السلوك الاجتماعي ، و تمرنه على ذلك السلوك" [35] (حافظ سالم،ص16).

فالإنسان إذا عاش بعيد عن المجتمع وبعيد عن بني جنسه فهو مثله مثل الحيوان وهذا يعنى أن النمو الطبيعي للفرد ، لابد له من نمو اجتماعي لهذا تعد التنشئة الاجتماعية هي سلسلة المعارف التي تتواصل عبر الأجيال من الأجداد إلى الأبناء فالأحفاد ، فهي عملية تستمر منذ بدايات العمر حتى آخره [39] (طربية ،ص37) ، فهي عملية مستمرة مع استمرار البشرية لا تعرف الانقطاع ولا الزوال.

كما أن عملية التنشئة الاجتماعية تسمح باكتساب واستدخال المعارف والنماذج والقيم والرموز، وباختصار طرق العمل ، التذكر والإحساس التي تتميز بها الجماعات ، والمجتمع والحضارة أين سيعيش الفرد وهي عملية تستمر مدى الحياة.

لأنها أدق عملية نفسية اجتماعية يواجهها الفرد ويخضع لها بدءا بميلاده و انتهاءا بوفاته لكي يصبح شخصا اجتماعيا مواكبا للمراحل العمرية التي يعيش فيها [40] (خليل عمر،ص84) ، فهي إذا عملية لا يمكن تجاوزها تتطلب من الفرد أن يتكيف معها في جميع مراحل عمره ونموه الاجتماعي.

2.1.2 - التنشئة الاجتماعية (أهدافها ،أسالبها) :

1.2.1.2 - أهداف التنشئة :

الأسرة كمؤسسة اجتماعية لها وظائفها في شكل مرتبط بعضها البعض ، حيث أن وظيفتها الأولى هي وظيفة تكاثرية تتمثل في الإنجاب ثم تكتسب هذه الأسرة وظائف أخرى كالتربية والتنشئة الصحيحة للفرد واكتسابه الطابع الاجتماعي ، وذلك من خلال تحديد أهداف في تنشئة أبنائها للوصول إلى ما يضمن لهم الاستواء في الشخصية ، والتكيف والاندماج الصحيح مع باقي المؤسسات الاجتماعية الأخرى ، كذلك نجد لكل أسرة مجموعة من الأهداف في عملية مستمرة في حياة الطفل حتى بلوغه سن الرشد ، وفي بعض الأحيان تستمر هذه العملية خاصة في تنشئة الفتاة ، فالأسرة تولي أهمية بالغة للفتاة لأنها تمثل الشرف والعفة للأسرة ، وهدف تنشئتها هو تكوين امرأة صالحة للفرد والمجتمع وأهداف التنشئة الأسرية عديدة لا تختلف عن تنشئة باقي المؤسسات الأخرى ، كالمدرسة ، المسجد و جماعة الرفاق... الخ ، وهذا بغية الوصول إلى أفراد يعكسون صورة الأسرة في وظيفتها ودورها :

1- تحقيق التوافق والنمو النفسي : أي يهديهم كي يأخذوا دورهم في الحياة ، ولا تقتصر مهمة الأسرة على تنشئة الأولاد وهم صغار، وإنها تحرص على متابعتهم في مراحل العمر اللاحقة ، وفي بعض المجتمعات العربية يستقل الأولاد عن ذويهم في عمر معين ، ليكملوا حياتهم بدونهم إلا أنه في المجتمعات التي تشدد على الروابط الأسرية يبقى الأولاد على التصاق بأسرتهم ولو اغتربوا عنهم ، فثمة مكانة لهن في وجدانهم وذاكرتهم ، حيث المجتمعات العربية الإسلامية مثلا تبقى ملاذهم الآمن ومرجعية قراراتهم والمرتع الأساسي في المناسبات[39] (طربيه،ص39). فالتنشئة الصحيحة للمرأة تمكنها من التوافق النفسي الذي من خلاله تشغل دورها المستقبلي كأم تساعد هي الأخرى في التنشئة.

2- تكيف الطفل اجتماعيا : أي تعمل الأسرة على تعليم الطفل كيف يتصرف مع غيره فهو دائما في مواجهة مع الأخر سواء في المدرسة أو في الشارع أو في المسجد ، أو مع أقرانه ، لهذا تعمل الأسرة على إمكانية جعله يتفاهم ويتأقلم مع غيره من خلال توفير التنشئة الصحيحة وغرس قيم التكافؤ والتكامل، إضافة إلى إرضاء الحاجات النفسية والجسمية والاجتماعية ، حتى يكون فرد مشبع بكل الحاجات الضرورية عند بلوغه الرشد ، وهنا تتقلص إمكانية انحرافه ودخوله عالم الجريمة ،

لأن تكيفه واندماجه الاجتماعي الصحيح يوجه سلوكاته وتصرفاته ، كما تلقن الأسرة للمرأة كيفية التصرف وتهيئها لإشغال عدة أدوار من خلال تهيئتها للزواج والإنجاب وتربية الأبناء وتدبير شؤون البيت .

3- اكتساب الفرد القيم وتعليمه الأدوار: فعملية التنشئة الأسرية هي نقل القيم المتعارف عليها اجتماعيا من جيل لأخر، فالطفل لا يعرف كيفية التعامل والتواصل ، لأن الأسرة هي التي تزرع فيه الاحترام والتقدير وطريقة الكلام واللباقة حسن التصرف ، إضافة إلى تعلمه الأدوار التي يشغلها من خلال الوظائف المخصصة لكل فرد في الأسرة ، فوظيفة الرجل مثلا هي توفير حاجيات الأسرة المادية والاقتصادية ، وتحمل المسؤولية وتقييم النموذج الصحيح للأبناء ، أما دور المرأة فهو الاهتمام بشؤون البيت وتربية الأبناء واحترام الزوج وطاعته ، وهذه الأدوار يكتسبها الابن أو البنت من خلال التنشئة الأسرية التي تعلمه التوجيه الصحيح للأبناء مستقبلا.

4- نقل الثقافة الاجتماعية : تعمل الأسرة على نقل ثقافة المجتمع للأبناء ، فالطفل يولد فاقد لكل أنواع الثقافة ، والأسرة تعمل على تطوير مهاراته وتعليمه مختلف الثقافات التي تمكنه من التعامل مع غيره ، لهذا فلعل التنشئة الأسرية من شأنها أن تؤدي إلى تراجع الفرد وتشكيل نقص في شخصيته وبالتالي يدفعه إلى توجه غير سوي ، لهذا تهتم الأسرة في تنشئتها للفتاة على نقل الثقافة المقبولة اجتماعيا وحمايتها من تأثيرات المحيط من خلال الرقابة المفروضة عليها .

5- تلقين المنشأ النظم الأساسية : التي تبدأ من التدريب على أعمال وعادات النظافة والامتثال لثقافة المجتمع ، فضلا عن تلقينه مستويات الطموح[36] (خليل عمر،ص48) ، فهي تشبع الفرد على حب التعلم والتفاعل بحيث يكون الوالدين على درجة من الامتثال والاحترام والاتزان ، لما لهم من دور كبير في بناء شخصية الطفل الذي يميل إلى التقليد و المحاكاة ، لهذا تحرص الأسرة على أن تكون نموذج للأبناء .

6- تلبية الحاجات الاجتماعية : إلى جانب الحاجات البيولوجية تتولى الأسرة مهام التوجيه والتربية، كما تؤكد على أهمية تعزيز الاستقلالية ، تأكيد الذات ، مهارات التعامل مع الأخر، تكريس قيم النجاح والطموح...الخ ، ويتجنب الأشياء السيئة وهذا ربما الدور المهم الذي يجب أن تقوم به الأسرة ، لأن الآباء في التربية لا يقفون عند حد الإنجاب وتأمين الغذاء والصحة لأولادهم ، بقدر ما يجب أن يرافق ذلك إعداد نفسي وعاطفي وفكري...الخ يساعدهم على مواجهة مشقات الحياة ، وكي تتجلى مسؤولياتهم عبر مراحل عمرهم المتعاقبة ، ومن بديهيات العمل التربوي من قبل الأهل تجاه الأطفال بمراقبتهم دائما، وأن تتاح لهم فرصة التعرف على ذواتهم ، وأن يدركوا ما يدور في داخلهم ويجيبوا على تساؤلاتهم المقلقة ، وان يوفروا لهم المناخ العائلي الملائم لينموا نموا تربويا صحيحا...الخ ، لا ريب أن الأولاد يحتاجون إلى الشعور بتقدير البالغين لهم في أعمالهم الحياتية ، لأن حسن تقدير الذات ليس فقط دليل الشخصية معافية ، وإنما حاجة اجتماعية مسلوبة[39] (طربيه،ص40). هذا ما يجب أن تحرص عليه الأسرة في تربية المرأة .

7- تعليم العقيدة ونقل التعاليم الدينية: إن عملية نقل العقيدة وتعاليم الدين عملية مهمة يجب أن تهتم بها الأسرة في تحديد السلوك العقائدي والديني للفرد مستقبلا فالمجتمع يحتوي على نماذج مختلفة وتوجهات وأيديولوجيات عديدة ، لهذا على الأسرة أن تعمل على نقل هذا الهدف المعقد للفرد وحمايته من الإنزلقات والانقياد نحو التيارات الدينية المتطرفة.

8- تشكيل الفرد اجتماعيا: يولد الفرد وهو متكل على والديه في مأكله ومسكنه وملبسه لكن تعلمه الاتكال على نفسه وأنه مستقبلا يصبح عضو فاعلا في مجتمعه وهذا من خلال تشكيل شخصيته،

وتحويله إلى كائن اجتماعي قادر على تحمل المسؤولية ، من خلال عملية التفاعل وتعلم الأدوار المختلفة.

2.2.1.2 - أساليب التنشئة الأسرية:

في بداية تكوين أي أسرة يسعى لإنجاب الأطفال وتربيتهم لأنها تعتبر أول مؤسسة مسؤولة عن عملية الإنجاب والتنشئة ، فيها يوجد الطفل وأول من يحتك بهم هما والديه باعتبارهما يشغلان هذه الوظيفة، ولذا وجب عليهما اعتماد أساليب تنشئة صحيحة تضمن نجاح وسهولة تكيفه في وسط مجتمع بسيط ومعقد في تركيبته ، كما يسعى لاكتسابهم الأدوار المتوقعة وتعلمهم القيم والمعايير، وذلك باعتمادها عدة أساليب تكون خاضعة للمستوى التعليمي والثقافي للوالدين والوضعية الاقتصادية لهما ، فليست كل الأسر على مستوى واحد من الوعي والإدراك ، بل هناك عدة أساليب تتبعها الأسرة في تنشئة الأبناء سواء كانوا ذكورا أو إناث ، وذلك بغية تكوين شخصية سوية قادرة على التكيف ، وإشغال الوظائف المختلفة ، كما تعمل هذه الأساليب على وقاية المنشأ وحمايته من عوامل الانحراف والجنوح.

فهناك أنواع عدة من الأساليب التنشئة تعتمدها الأسرة وهي:

1- الأسلوب الديمقراطي: هذا المصطلح عادة يستخدم في المصطلحات السياسية كدلالة على العدل والنزاهة...الخ ، أما في الأسرة وهو يعني" منح المكانة المتساوية لجميع أفراد الأسرة من حيث الحرية والمساواة وحتى إبداء الرأي والمناقشة الحرة واستقلال الشخصية والمكانة المتساوية بين الأطفال دون التفرقة[41] (الخولي،ص249) .

إضافة إلى المساواة في الثواب والعقاب فعندما يقوم الحدث بعمل جيد كاجتهاده وسعيه ونجاحه في الامتحانات ، وصدقه في أقواله وأعماله ، والتزامه بالقيم السلوكية الجيدة ، فعلى أبويه أو معلميه أن يثنوا عليه ويمدحونه أمام الآخرين ويقدموا له المكفاءات المادية والمعنوية التي يستحقها ، أو من جهة ثانية عندما يرتكب الحدث سلوكا خاطئا و ملتويا كاختلاطه بأبناء السوء وتعلمه منهم العادات المذمومة كالكذب والنفاق والسرقة والاحتيال والتزوير...الخ ، أو عدم اهتمامه بواجباته المدرسية ورسوبه في الامتحانات وتسكعه في الشوارع فإن أبويه يجب عليهم معاقبته وتأنيبه وتقريعه لكي يكف عن مثل هذه الأفعال السيئة ولا يذكرها مستقبلا[37] (محمد الحسن،ص67). وهنا تكون العلاقة جيدة بين الوالدين والأبناء قائمة على أساس المساواة والعدل والحب والعطف كما ينبغي اعتماد هذا الأسلوب في التنشئة لأنه يعطى فرصة للأبناء لتعبير عن رأيهم ومشاركة الوالدين في الحوار والنقاش فيما يخص شؤون الأسرة ويجب على الأب والأم الإصغاء إلى أبنائهم بعناية واهتمام وأن يأخذوا ما يطرحه أبنائهم من انشغالات محمل الجد تاركين أسلوب العصبية والعنف وهذا ما يجعل الأبناء يشعرون بأن لهم فرص متساوية في الأسرة إضافة إلى أن لهم الحق في المشاركة في كل ما يهم الأسرة ، وهنا تبني الأخيرة على الحب والتعاون بين أفرادها فلكل فرد داخلها دور في بناءها ، والمحافظة عليها ، كما أن هذا الشعور داخل الأسرة يجعل الأبناء متكيفين ولهم ثقة بالنفس وعندما يتعاملون مع أفراد المجتمع يكن تعاملهم له طلاقة، وحرية في المشاركة وإبداء الرأي لأن الديمقراطية تبدأ في الأسرة ، ثم تنتقل إلى المجتمع ، فكلما تربى النشأة على المساواة وتكافؤ الفرص وحرية إبداء الرأي والنزاهة ، كانت حضوضه وافرة مع بقية أعضاء المجتمع وذلك من خلال اتخاذ القرارات وتبنى المواقف ووجهات النظر في جميع مجالات الحياة ، فالأسرة هي التي تضع الفرد الناضج اجتماعيا من خلال الأسلوب المعتمد في التنشئة التي تمنع الفرد من التمرد والعصيان لأن الخلية التي تكون المجتمع هي الأسرة ، وبالتالي دورها هو من يحدد طبيعة هذا المجتمع.

2- أسلوب التدليل والحماية الزائدة: إن الوالدين يعاملان معاملة مبالغ فيها من خلال تدليله ومسامحته على إشباع رغباته وتحقيق كل ما يطلبه ، والحماية الزائدة له والتي تجعله لا يعتمد على نفسه حتى في أبسط الأمور.

إضافة إلى انه سيفشل أمام أول مشكلة يتعرض لها ، لأنه لم يتعلم الاعتماد على نفسه ، وهو اكتسب شخصية انهزامية غير قادرة على مواجهة الصعاب.

كما أن "الفرد المدلل والمبالغ في رعايته في عهد الطفولة يظل طفل غير ناضج في مراهقته وشبابه، فيعجز عن الاعتماد على نفسه ويتقهقر أو ينهار أمام كل أزمة تواجهه ، ويشعر بالنقص عندما لا تجاب له رغباته"[37] (محمد الحسن،ص61). لأنه تعود على تدليل وتحقيق كل رغباته لهذا فعمد الطفل تنشئة تميل إلى الإتكالية عندما يصبح شابا لأن مراحل الطفولة لها تأثير على سلوكه مستقبلا فهو متأثر بخبرات طفولته وطريقة تنشئة والديه له ، حيث نموه كان بعيد عن المحيط الذي يعيش فيه وبالتالي يفقد الثقة بالنفس ، والشجاعة التي تجعله يدخل المجتمع دون خوف أو خجل ، فالعائلة هي من تحدد شخصية الفرد باعتبارها حلقة في البناء الاجتماعي.

3- التسلط والقسوة في معاملة الأبناء: يستخدم الآباء هذا لنمط من التنشئة الذي يعتمد على معايير جامدة ، فهم لا يؤمنون بالأخذ والعطاء مع الأبناء ، ويحرصون على فرض الطاعة على الأبناء دون مراعاة لفرديتهم ، وينصب جل اهتمامهم على التحكم بالأبناء فهم لا يشعرون باستقلاليتهم وبوجه عام يتصف الآباء في هذه الحالة بعدم السعادة والانسحاب وعدم المبادرة والشعور بالضيق[36] (خليل عمر،ص151).وكثيرا ما يغلب هذا النمط من التنشئة في طريق تربية الفتاة التي تكون في الغالب غير مبال بها داخل الأسرة ، خاصة الأسرة التقليدية التي تفضل الذكر عليها ، من خلال أسلوب مقاطعتها وعدم التواصل معها خاصة الأب الذي غالبا ما يقضى وقته خارج البيت ، هنا يتولد لدى المرأة نوع من الانطوائية و الاعتزال فينتج الكبت الذي يتحول إلى سلوكات عنيفة اتجاه الأخر.

كما أن هذا الأسلوب يغلب عليه العقاب الجسدي ، أي الضرب بأشكاله والعقاب الوجداني الذي يحرم المرأة ويجعلها تشعر بالحزن والأسى ، كذلك الإيذاء اللفظي من خلال الشتائم المختلفة من طرف الأب والأم اتجاهها ، فبعض الأسر ليست على دراية بالأساليب الصحيحة في تنشئة الأبناء ، فالأسرة التي تمارس الأساليب القاسية التي تعامل بها الأبناء بالعنف والعدوانية"[42] (مكي،ص136) ، والإشعار بالذنب وتقليل من شأن أيا كان نوع السلوك الذي تقوم به ، ويشترك اتجاها القسوة وإثارة الألم النفسي في أنهما يعتمدان على العقاب بوصفه محورا أساسيا في عملية التنشئة الأسرية"[36] (خليل عمر،ص152).وهذا الأسلوب من شانه أن يدفع أكثر إلى الهروب من الأسرة التي تفقد للمعايير الصحيحة للتنشئة وذلك ناتج عن المستوي التعليمي للأبوين إضافة إلى الحالة الاقتصادية لهم ، وعادة ما تكون القسوة هي رد فعل للأوضاع والظروف المعشية ، فالضغط على الوالدين يدفعهم إلى ممارسة القسوة والتسلط .

4- أسلوب التساهل واللامبالاة: تعتمد بعض الأسر هذا الأسلوب في طريقة تنشئتها للأبناء ، وذلك لاعتقادهم أن التساهل مع الأبناء هو الوسيلة التي تجعلهم ينشئن تنشئة صحيحة ففي هذا الأسلوب تكون " قليلة هي القيود التي يفرضها الآباء الذين يستخدمون هذا النمط ، فهم متسامحون بدرجة مفرطة ونادرا ما يعاقبون أبنائهم ، وهم يتقبلون ما يفعله أبنائهم ويظهرون وكأنهم غير مهتمين بهم"[36] (خليل عمر،ص152). لأن كل سلوكات أبنائهم عادية ولا يهمهم إن أخطئوا أو أصابوا مما يسمح بتشجيع الأطفال على تحقيق رغباتهم بالشكل الذي يحلو لهم ، مع عدم تحمل أي مسؤوليات تتناسب مع مراحل النمو التي يمر بها الطفل ، أو دفاع الوالدين عن السلوك غير المرغوب فيه ضد أي نقد يصدر تجاه الطفل خارج الأسرة ، وقد يأخذ أسلوب الحماية الزائدة التي يقصد بها القيام نيابة

عن الطفل بالواجبات أو المسؤوليات التي يمكنه أن يقوم بها والتي يجب تدريبه عليها إذا أريد له أن يكون ذا شخصية استقلالية ، فالأبوين اللذان يتخذان لإبنهما اتجاه الحماية الزائدة في التربية لا يعطيانه الفرصة للتصرف في كثير من الأمور كالمصروف أو اختيار الملابس أو اختيار الأصدقاء أو الدفاع عن النفس أو ما إلى ذلك بل يتحملان نيابة عنه كل هذه الأمور[36] (خليل عمر،ص153). فالمعروف في هذا النمط أو الأسلوب أن الوالدين يقومان بترك الأبناء في كل شيء متجاهلين ماذا سيحصل من انعكاسات سلبية على المنشأ وذلك من خلال تعويده على عدم تحمل المسؤولية كدور الأب أو الأم مستقبلا ، إضافة إلى عدم النضج النفسي ولاعتماد على النفس وعدم احترام الوضعية الاقتصادية للآباء في الأسرة الفقيرة وذلك من خلال تعوده على تحقيق كل الرغبات بفصل التساهل معه، كما أن السلطة المتراخية تجعله يميل إلى ممارسة كل ما يرغب فيه حتى ولو تعارض ذلك مع القيم المتعارف عليها في المجتمع وهنا يصبح محبا للانحراف إذا توفرت لديه الظروف الملائمة لأن أسلوب الرقابة غائب و الفرصة سانحة لتبني أي سلوك يجده مناسب له ، وهنا يجد الراحة ، خاصة عند شعور الطفل برجولته والبنت بأنوثتها فيحدد مكانه في النسق الاجتماعي وفق ما يرغب وما يراه منا سب وليس ما ينبغي أن يكون.

هناك عدة أساليب أسرية في التنشئة الاجتماعية للأبناء ، وهذه الأساليب هي بمثابة الأنماط التي تتبع لتكوين ناشئة وإشباعهم اجتماعيا وأخلاقيا ، ليكونوا مستوعبين لأمور الحياة وما تتطلبه فالشخصية الناجحة والقيادية لا تولد مع الفرد بل الأسرة هي التي تكسبه إياها من خلال التنشئة فتتكون وتنمو تدريجيا ، فإذا كانت طريقة التنشئة والأساليب المعتمدة صالحة فإن هذا الطفل يكون صالحا أما إذا كان العكس فهنا يكون المنشأ مضطرب .

فالتكيف الاجتماعي الفاشل يدفع إلى الانحراف وممارسة الشر والجريمة فعادة الأساليب المتسلطة والقاسية المعتمدة من طرف الآباء تدفع بالناشئة إلى الانحراف والاعوجاج ، لهذا فإن الحرص على أسلوب التنشئة مهم ولابد من مرعاه نوعية الأسلوب الملائم الذي يضمن توجه للأفراد سواء نساء أو رجال فالنمو الاجتماعي للأفراد وتوجههم يتأثر بالأسلوب الذي كانت الأسرة تعتمده ، فالأسر التي تنمي أبناءها على العدل والمساواة والحب للأخر هي أسر سوية تنتج الأقوياء ، أما التي يغلب عليها التسلط والقسوة واللامبالاة هي أسر فاشلة تنتج المنحرفين والجانحين.، فهي التي تحدد شخصية الفرد مستقبلا فهي المرآة العاكسة للأبناء وتصرفاتهم ، وعندما تغيب سلطة الوالدين فإن الطفل يزداد ميل إلى الشارع ويصبح ذا ارتباط به ، مما يسمح باكتساب سلوك مرفوضة ومتطرفة ومنحرفة ويكون تأثر الإناث بالإهمال أكثر من الذكور لأن المرأة عادة ضعيفة تنقاد بسهولة لهذا فالأسر تحرص على تنشئة المرأة تنشئة صالحة ، والتنشئة الاجتماعية للمرأة هي نوع من التنشئة لكن بعض الأسر تعطي الاهتمام البالغ للفتاة حتى لا تتعرض لأي مخاطر تواجهها مستقبلا.

فالتنشئة والأسلوب الذي ينشأ به الوالدين الأبناء وطريقة المعاملة هما عاملين هامين في تشكيل الشخصية السوية ، بمعنى أن الأولاد يتأثرون بالاتجاهات الوالدية لاكتساب القبول والرضا الاجتماعي .

3.2 - دور المؤسسات التنشئة في إجرام المرأة:

إن عملية التنشئة الاجتماعية للفرد تمر بعدة مراحل متداخلة ومتسلسلة الأدوار والوظائف وكل واحدة منها يكمل الأخرى ، كما تختلف هذه المؤسسات باختلاف عمر الكائن البشري ونموه ، تعني تربية الفرد والإشراف على توجيه وتلقينه مختلف السلوكات التي تسمح له باكتساب الطابع الاجتماعي ليصبح يمثل المجتمع الذي ينتمي إليه من خلال اللغة العادات والتقاليد ، الثقافة والقيم والمعايير، ويتبنى هذا الدور مجموعة من المؤسسات هي :

3.2 . 1- الأسرة :

تعتبر الأسرة أول نظام بشري وجد وهي "البيئة الأولى التي يولد فيها الفرد ويكتسب قيمها وعاداتها ، بل ويكتسب أيضا الخصائص الأولى لشخصيته التي تؤثر على تطوريها اللاحق ومن هنا تأتي أهمية الارتباط بين الأسرة والجريمة"[43] (عوض ،ص201) ، باعتبارها المحيط الذي تحتك به المرأة و تتلقن التنشئة اللاحقة فأي خلل في هذا المحيط يؤثر عليها مستقبلا ، فأول الناس الذين يمارسون مستلزمات التربية و التعليم هما الوالدين.

كما تقوم الأسرة بإدماج المرأة في الإطار الثقافي العام عن طريق إدخال التراث الثقافي في تكوينها وتوريثها إياه توريثا متعمد بتعليمها نماذج السلوك المختلفة في المجتمع الذي تنتسب إليه[43] (عوض ،ص202).فالأسرة اهتمت نوعا ما بالمرأة التي تعد مصدر الشرف والعفة لها فأنشئنها على " العادات والتقاليد وآداب المعاشرة السليمة ، وتحميها من الانحرافات المختلفة وتمنعها من مخالطة الغير مسموح بهم ، لحماية المرأة من المسببات التي تجعلها في وضعية صعبة"[44] (abadir ص93) باعتبار تكوينها لتشغل دور الأم « أعطوني أمهات فضلاليات و أنا أضع منكم مجتمعا فاضلا". لكن الأسرة عرضة لعدة مشاكل تؤدي إلى الجنوح والجريمة رغم الحرص الكبير في عملية التنشئة من بينها نجد :

أ- التفكك الأسري: إن مشكلة التفكك الأسري هي تلك الجملة من التغيرات التي تطرأ على الأسرة وذلك إما بالطلاق أو الانفصال أو الهجر أو المرض مما يؤدي إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذه الأسرة.

ونعنى بتفكك الأسرة هو "تصدع العلاقات الاجتماعية الداخلية والخارجية وانحلال وحدة تماسكها وتحطم هيكلها التكويني ، بحيث يتعذر على منتسبيها خصوصا الأب والأم من الإبقاء بالتزاماتهم والقيام بوظائفهم تجاه أفراد العائلة والمجتمع"[36] (محمد الحسن ،ص224). فالتفكك القائم بينهما حال دون تحمل كل منهما المسؤولية اتجاه الأبناء وأشكال هذا التفكك تكون ذات أوجه عديدة منها:

- التفكك الناجم عن العلاقات الزوجية في العائلة نتيجة للطلاق أو الافتراق أو الهجر، فالعائلة قد تتفسخ وتتلاشى وتندثر بسبب طلاق الزوج لزوجته ، وتعهد أحد الزوجين برعاية الأطفال إذا كان أو كانت مؤهلة وقادرة على القيام بذلك ، وإلا تتولى الدور الدولة المختصة برقابة وتربية الأطفال والإشراف عليهم وتوجيهم ومقابلة حاجاتهم الأساسية والاجتماعية والروحية ، وفي حالة عدم وجود مثل هذا الدور فإن الأطفال يتعرضون إلى التشرد والجنوح والجريمة"[36] (محمد الحسن ،ص225). فالأسرة هي من أهم المؤسسات الاجتماعية التي ينتمي إليها الفرد وهذا نظرا لدور الوظيفي الأساسي الذي تقوم به في البناء الاجتماعي وتربية الأطفال وتدريبهم على إشغال الأدوار المختلفة التي من خلالها يسهمون في البناء الاجتماعي ، وإلا فإنها لا تؤدي الدور الموكل لها.

كما أن الطلاق هو حصيلة توتر عائلي طويل وعلاقة ملاذها المشاحنة والشجار بين الزوجين ، وهذا ما يجعل الأبناء يشعرون بالإحباط والتوتر الدائم فيدفعهم ذلك للبحث عن البديل لأن " الطفل الذي لا يجد بين جدران بيته الراحة والهدوء والطمأنينة غالبا ما يبحث عن وسائل أخرى لتخلص من هذا الجو المضطرب"[45] (Cordiorol،ص35). وذلك بالهروب من الأسرة و محاولة التخلص منها فيتجه إلى الشارع ويحاول إيجاد أصدقاء وقضاء الوقت معهم وبالتالي تبني سلوكاتهم فإذا كانوا أسوياء سلم توجهه ، أما إذا كانوا منحرفين فهذا دافع له ليصبح مثلهم بعد شعوره بالإحباط داخل الأسرة وبالتالي القابلية للتمرد والعصيان الذي يشكل خطر على نفسه وأسرته ومجتمعه.

إضافة إلى أن الأسرة قد تتعرض إلى حوادث خارجية لا يستطيع الزوجان التحكم فيها "كغياب أحد الزوجين أو كلهما بسبب الوفاة أو السجن أو الانتقال أو تعرض العائلة إلى الكوارث العسكرية كالحروب أو الكوارث الطبيعية كالزلزال والبراكين والفيضانات والتقلبات الجوية.

ومثل هذه الكوارث الخارجية تشل فاعلية الأبوين في أداء وظائفها إزاء العائلة مما يمنعها من القيام بالتزاماتها ومهامها اتجاه المجتمع وفي نفس الوقت يدفع بالأطفال نحو الانحراف والجريمة والرذيلة"[38] (غدنز ،ص162).

كما أن تعرض الأب إلى الاعتقال أو السجن مثلا بسبب الأعمال الإجرامية التي قام بها فإن العائلة تتعرض إلى الفقر والحرمان المادي ، إضافة إلى أن وجود الأب خارج البيت يعطي الفرص للأبناء لممارسة ما يحلو لهم ، فسلطة الأب غائبة والأم ضعيفة الشخصية لا تستطيع لوحدها القيام بالتربية وتوفير الحاجات الضرورية خاصة إذا كانت غير عاملة ، وهنا تجد الفتيات فرصة لفعل ما يحلو لهن في غياب سلطة الأب وضعف الأم ، إضافة إلى النموذج الاجرامي داخل الأسرة يدفع بالأبناء إلى تبني نفس السلوك ، خاصة وأن هذه الأسرة يتبعها الوصم والنعوت المختلفة من طرف أفراد المجتمع ، وهذا يكون دافع لتقليد الأبناء الآباء وممارسة سلوكا تهم ، وهذا ما ذهب إليه شوتر لاندChother lend "إن الأسرة التي يكون بعض أفرادها أو غالبيتها من ذوي الميول الإجرامية أو الميول الانحرافة أسر متصدعة، ولقد كشفت بعض الدراسات أن نسبة الأحداث الجانحين الذين قبض عليهم تراوحت بين 50% إلى 90% جاءوا من بيوت فيها من الأشخاص من ارتكب جريمة على الأقل ، وفي دراسة أخرى اتضح فيها أن 25,5% من أفراد المجتمع سبق أن دخل أحد أفرادها السجن نتيجة انتهاكهم القانون"[43] (عوض ،ص206) ، وهذا دليل على أن الأبناء يمارسون سلوك آبائهم فإذا كان انحرافي كانت ميولهم انحرافي والعكس ، كما أن هناك " دراسة أجريت على شباب مدينة سمو فيل Smerville وكمبردج Cambridge ، اتضح فيها أن أبناء المجرمين أكثر وقوعا في الإجرام من أبناء غير المجرمين"[43] (عوض ،ص206) ، فالأبناء يتأثرون بسلوكات آبائهم سوءا كانت سوية أو غير سوية ، لهذا فالتنشئة الأسرية للأبناء لابد أن تكون بعيدة عن العنف والعدوانية.

كذلك مرض أحد الوالدين يؤدي إلى انقطاع الأب أو الأم عن العمل وبالتالي فقدان الجانب المادي للأسرة، فتعرض للحرمان والفقر مما يدفع بالأطفال والمراهقين إلى الشارع للبحث عن العيش وتوفير المال ، والشارع لا يرحم وبالتالي دخول الشباب عالم الجريمة كالسرقات والمخدرات وحتى القتل، وكذلك النساء وولوجهن في العصابات ، وانزلاقهن في الجرائم الأخلاقية كالدعارة والتسول والمتاجرة بالمخدرات وغيرها من الجرائم المنتشرة اليوم نتيجة غياب السلطة ورقابة الأبوين أو غيابها تماما .

ب- المستوى الاقتصادي للأسرة : إن المستوى الاقتصادي للأسرة يعد عاملا مهما في تنشئة الأبناء من خلال أن الأسرة التي لها ظروف اقتصادية جيدة تستطيع تحسين ظروف أطفالها وإشباع كل ما يحتاجون إليه ، على عكس الأسرة ذات الدخل الضعيف أو المتوسط باعتبار الجانب الاقتصادي له دور في الانحراف والجنوح وهذا ما أكد عليه بونجر Bonger حينما اعتبر العامل الاقتصادي مهم في توجيه الأفراد نحو تبني بعض السلوك إذا أن "الدور الذي تلعبه الظروف الاقتصادية في عملية الجريمة والجنوح يعد دورا بالغ الأهمية إن لم يكن حاسما"[43] (عوض ،ص224) ، فالظروف الاقتصادية كالسرقة ، النشل، المخدرات، التسول...الخ .

إن الدخل الضعيف أو المتدني لأحد الولدين أو كليهما نتيجة البطالة التي تعطل المرء عن العمل أو ممارسة أي نشاط بدني أو ذهني مقابل تقاضي أجر أو مبلغ من المال إضافة إلى أن البطالة "صدفة تنطبق على الأشخاص الذين لا عمل لهم في وقت ما رغم قدرتهم واستعدادهم للعمل فالأسرة تواجه بطالة الأب الذي يعد هو المعيل الساهر على تلبية حاجاتها ، وبالتالي يدفع بأفرادها إلى الفقر

والحرمان والعجز عن تلبية وإشباع الرغبات ، إضافة إلى بطالة الأم ، وهنا يكون الوالدين دون عمل وبالتالي يدفعهم ذلك ممارسة العنف مع الأبناء نتيجة الضغوطات التي يعشونها لعجزهم على تلبية رغبات أبنائهم، فيميل الأطفال إلى التمرد والتسلط والاعوجاج الناتج عن العقاب البدني والنفسي الذي تعرضوا له من طرف أسرهم ، فالجانب المادي يلعب الدور المهم في العائلة فتحقيق الكسب يعني إشباع الحاجات والرغبات الضرورية للعيش كالسكن واللباس والغذاء ، أما النقص والعجز المادي يؤدي بالأسرة إلى عدم تحقيق الرغبات الضرورية فيكون المنزل غير لائق ، وكذلك اللباس والغذاء مما يجعل الأبناء (الذكور،الإناث) يبحثون عن العيش الكريم لأن شعورهم بالنقص أمام غيرهم يجعلهم يخجلون ، وذلك نتيجة العلاقات المفتوحة والمتوسعة الناتجة عن تفاعلات الأفراد بعضهم ببعض في العديد من الميادين سواء كانت في المدارس باعتبار التعليم أصبح اليوم منتشر بكل مراحله أو العمل أو النوادي وغيرها من الأماكن التي يلتقي فيها الأفراد ويتوصلون ، وهنا الأبناء الذين ينتمون إلى الأسر الغنية يحضون بالتقدير والاحترام من طرف الجميع أما أبناء الأسر الفقيرة أو المتوسطة فإنه غير مبالي بهم وهذا ما يجعلهم يشعرون بالنقص ، والدافعية نحو الانحراف فالفتي يتجه إلى السرقة والانخراط في مختلف العصابات الجانحة مقابل الحصول على المال ، أما الفتاة فإنها تجد في الدعارة أو التسول أو السرقة متنفسا لها للحصول على ما تسد به حاجاتها فهي لاتهمها الوسيلة وإنما تهمها النتيجة فالعوامل الاقتصادي للأسرة يكون دافع الانحراف الأبناء وتبرير سلوكهم "بالحاجة" خاصة إن وجد الخلل في العوامل التنشئة والتربوية التي اعتمدتها الأسرة في طريقة تلقينها القيم الأخلاقية للأبناء ومنعهم من الانحراف والجريمة فرسول عليه الصلاح والسلام فهي عن الرذيلة حيث يقول « تموت الحرة ولا تأكل من ثدييها» وهذا ألما أو ضانا به من مكارم الأخلاق التي تجعل الأفراد يعشون بما قدر لهم دون اللجوء أي الوسيلة غير المشروعة التي تتنافي مع المبادئ والقيم الأخلاقية المتعارف عليها في المجتمع بمختلف انتمائه وحض وصياته.

ج - حجم الأسرة : لا تزال بعض الأسر تنجب الكثير من الأطفال مهملة ما لهذا الحجم الأسري من تأثير على عملية التنشئة ، فاتجاهات الوالدين في الأسرة كبيرة الحجم يميل للإهمال واللامبالاة ، حيث يغلب على معاملة الأولياء القسوة والعنف ، عكس الأسرة صغيرة الحجم التي يغلب الأسلوب الديمقراطي اللين كما أن هناك دراسات عديدة دلت على وجود عنف وقسوة من طرف الأولياء خاصة الأم في الأسر ذات الحجم الكبير، فقد دلت دراسة شولتر (1967)" إلى وجود ارتباط بين عدد الأبناء في الأسرة ومعتقدات الأمهات في استخدام أساليب العنف والسيطرة المتشددة"[46] (الرشدان ،ص18) ، لأن حجم الأسرة في التنشئة الاجتماعية للطفولة له دلالة جوهرية فعندما يزداد عدد أفراد الأسرة بسبب كثرة الأطفال وعدم تواصلهم مع الآباء ، هذا يدفع بهم إلى تبني أساليب منشئة تميل إلى القسوة والإهمال اللذان يعدان شيئان رئيسان في توجه الأبناء إلى الانحراف ، فالصراع القائم داخل الأسرة خاصة مع إنخفاظ الدخل المادي يدفع بالأبناء (ذكور وإناث) إلى التوجه والميل نحو تبني بعض السلوكيات الجانحة لأن حجم الأسرة الكبير له أثر سلبي في تشكيل اتجاهات الأفراد ، فالوالدين هنا لا يهتمان بأساليب التنشئة ، فهم يبحثون دائما عن تحقيق رغبات الأسرة المادية أكثر من بحثهم على الإشباع العاطفي والانفعالي لهم .

كما يترتب على حجم الأسرة إهمال الأم لأطفالها في مرحلة الطفولة وعدم العناية بنظافة الطفل الجسمية والمظهرية ، فحجم الأسرة يؤثر في عملية التنشئة حيث تناقض حجم الأسرة يعد عاملا من عوامل زيادة الرعاية المبذولة للطفل ، "فكلما قل حجم الأسرة ، زاد اهتمام الآباء برعايتهم وتنشئتها تنشئة اجتماعية سوية" [46] (الرشدان ،ص123) ، وكلما زاد الحجم زاد الإهمال وبالتالي يجد الذكور والإناث المتنفس في فعل ما يحلو لهم لأن الوالدين سلطتهما ضعيفة ولا يملكان القدرة على رقابة كل أفراد الأسرة وهذا نتيجة لحجمهما ، وبالتالي توجه الأبناء في الاتجاه الذي يجدونه مناسب لهم .

ومن هنا نستخلص أن للأسرة دور في الانحراف والجريمة ، باعتبارها وسط مؤثر، فالأساليب وبعض المشاكل الأسرية كالتفكك الأسري ، والمستوي الاقتصادي ، وحجم الأسرة كلها عوامل مؤثرة قد تؤدي إلى الانحراف والجريمة بما فيها انحراف وإجرام المرأة باعتبارها ضعيفة الشخصية وسريعة الانقياد خاصة مع توفر أوساط أخرى مؤثرة بشكل فعال في عملية التنشئة ، سنتطرق إليها فيما يلي :

3.2. 2 - المدرسة :

إن المدرسة هي ثاني مؤسسة تنشئيه رسمية بعد الأسرة ، فهي تقوم بوظيفة استمرار ثقافة المجتمع ودوامها ، من خلال عملية تعليم ونقل المعارف إلى الأجيال ، فلا توجد أي مؤسسة اجتماعية تملك من الفرص مثل ما تملك المدرسة في تشكيل نمو الطفل والمراهق ، فبعد دخول الطفل إلى المدرسة تصبح نسبة كبيرة من وقته بل من حياته تخضع للمدرسة ، وحتى الطفل بعيد عنها تؤثر فيه عن طريق ما تعلمه إياه من تعليمات وتوجهات مدرسية يتعين عليه إنجازها في المنزل ، والواجبات الاجتماعية والروابط التي تربط الطفل بنادي المدرسة وغير ذلك"[47] (العيسوي ،ص217).

فالمدرسة ذات أهمية بالغة في تنشئة الطفل ودمجه في ثقافة الجماعة ، فقد أظهرت الدراسات على أهمية المدرسة كقوة مؤثرة في عملية التنشئة ، من خلال العديد من الدراسات من بينهما دراسة "كيرت ليقين" 1939 حول تأثير الأنماط المختلفة من قيادة المدرسة على جو الفصل المدرسي ، ذات أهمية كبيرة في مجال التنشئة الاجتماعية في هذه المدرسة ، تم تقسيم الأطفال إلى مجموعة مكونة من خمسة أطفال ووزعوا على عدد من الأفراد وكلف كل قائد بأن يتبع في تعامله مع هؤلاء الأطفال الأنماط القيادية التالية: [47] (العيسوي ،ص218)

- النمط الدكتاتوري التسلطي .
- النمط الديمقراطي .
- نمط الحرية المطلقة أو التسامح .

وقد أسفرت الدراسة على أن النمط الديمقراطي هو الأكثر نجاحا من غيره ، وأن الأطفال الذين يعاملون بهذا النمط هم الأكثر اتزان ، وقابلية لتعلم ، أما نمط التساهل والحرية المطلقة يؤدي إلى الفوضى وعدم النظام ، وبالتالي يوجه الأطفال إلى قلة الكفاءة والميل للشجار والعنف ويكونون أكثر سلبية وتمرد وعصيان وعدوانية في تفاعلهم ، أما النمط الدكتاتوري أو المتسلط يجعل الأطفال يبحثون على الهروب من المدرسة ، ويغلب عليهم طابع الانطواء والخوف ، وقد يكون هروبهم علامة الخطر الدالة على الانحراف ، وحتى أصبح البعض يطلق على الهروب من المدرسة روضة أطفال الجريمة ، وينتج هذا الهروب عادة من الخطأ في ممارسة العقاب الذي يؤدي إلى عدم القدرة في التعامل وسوء اختيار نوعية النمط التعليمي الممارس على التلاميذ مما أدى إلى ضعف بناء العلاقات المدرسية الإنسانية ، فأفرز:

- الرفض المباشر للتعلم .
- عدم تأقلم التلميذ مع المحيط المدرسي .
- عدم القدرة على إيجاد مجموعة أصدقاء .

وكل هذه الإفرازات وغيرها أدت إلى التسرب المدرسي للطفل في سن لا يعرف فيها التميز، فقد يختلط بمن هم أكبر منه من أولاد أو بنات فيعلمونه أساليب مختلفة للانحراف كالسرقة ، المخدرات، الدعارة...الخ كما أن تدهور البيئة التعليمية أو النظام التربوي والأساليب والمناهج المعتمدة أدى إلى

إرهاق الدافعية للتعليم ، وتصدع في الأخلاقيات و السلوكات على مستوى المدرسة وبالتالي تتأثر البنى الخارجية عن المدرسة فيتصدع النظام العام والانضباط الاجتماعي ، وكل هذا يرجع إلى عيوب النظام المدرسي ونقائصه ويكون سبب في الإنقاص من قيمة المدرسة ودفع إلى تراجع المسؤولية التربوية والأخلاقية التي تقوم بها المؤسسة التنشئة كالأسرة والمدرسة ، لأن دور المدرسة في الحد من الجريمة دور بالغ الأهمية ، فقد ذهب فكتور هيجوا إلى القول « أن فتح مدرسة يعنى إغلاق سجن» وهذا دليل على أهمية هذه الأخيرة ، وبالتالي فإن المدرسة هي التي تقوم بالدور التربوي وإن عجزها عن هذا الأداء يؤدي إلى ضعف نفسيي لدى المتعلمين ، ويفقد لديهم القناعة فيما تقدمه المدرسة فيزداد تمردهم، وينقص لديهم الشعور بالاحترام وتقدير الآخر حتى من يعلمهم ، وبالتالي ينتشر الفساد الاجتماعي والانحلال الخلقي ، فالملاحظ اليوم هو انتشار الواسع لبعض الممارسات الغير أخلاقية داخل المدارس، كالعنف والعنف المضاد وانتشار المخدرات ، والعلاقات الغرامية داخل المدرسة وهذا كله نتيجة لعدم استقرار المنظومة التربوية ، ونقص الكفاءة المهنية للتربويين ، وهذا انعكس سلبا على الأسرة والمجتمع، فأدى إلى ظهور مشكلة التسرب المدرسي في كل سنة والتي تشكل خطر على البناء الاجتماعي من خلال أن المستوى التعليمي لهؤلاء المتسربين منخفض ونقص الوعي لديهم ، وبالتالي سهولة انقيادهم وراء مختلف الانحرافات السلوكية الغير أخلاقيه ، فالتعليم مهما كانت درجته يؤثر في سلوك الفرد ، ولقد اشتد الجدل بين التعليم والجريمة وهناك أربعة أراء متباينة توضح هذه العلاقة وهي كما يلي :

1- أن التغير من الجهل إلى التعليم يؤدي إلى انخفاض معدل الجريمة: وذلك لأن التعليم يكسب الوعي لدى الفرد ويعلمه القوانين وكيفية احترامها ومعاقبة المخالف لها فيكتسب فكرة عن العقاب والثواب ووسائل الضبط الاجتماعي.

2- أن التغير من الجهل إلى التعليم يؤدي إلى ارتفاع معدل الجريمة: فالتعليم يكسب الفرد الوسائل ويمكنه من تعلم التكنولوجيات المختلفة ، ووسائل الجريمة الحديثة من خلال استعمال الوسائل المتطورة في الجريمة كالانترنت أو الحاسوب ، فالجرائم الحديثة تتطلب معرفة وقدرة علمية ، أي غير المتعلم لا يستطيع القيام بها كجرائم الاختلاس وتزوير العملة ، وجرائم الشبكة العنكبوتية ...إلخ.

3- أن التغير من الجهل إلى التعليم يؤدي إلى تغير نوع الجريمة : إن الجرائم التي كانت منتشرة تغلب عليها القسوة والعنف أما اليوم فتغير أسلوب ارتكاب الجريمة وتغيرت الوسائل الإجرامية وتعددت لأن العلم يتطور وبالتالي الجريمة تتطور ووسائلها تتطور حتى أساليب الردع والكشف على الجريمة يتطور، كما أن الانتقال من الأمية إلى تعليم يؤدي إلى تغير نوع الجريمة فجرائم الأميين تتسم بالقسوة والعنف كالقتل والسرقات المتشددة أما المتعلمين فإن جرائمهم تكون جرائم العرض والأمانة والاحتيال...إلخ.

4- إنه ليس هناك علاقة ثابتة بين التغير من الجهل إلى التعليم وتغير معدل الجريمة.

إن التعليم سلاح ذو حدين يمكن أن يقلل من الجريمة ، ويمكن أن يزيد في حجمها ، كما أن الأسلوب التربوي هو الذي يحدد شخصية الفرد ومعالمها فإذا أحسن استخدام المدرسة كمؤسسة في التنشئة والتوجيه فإنها تكون قد صنعت أفراد صالحين في المجتمع والعكس ، والمدرسة ما هي إلا وسيلة لاكتساب الفرد العلم والمعرفة ، ومسألة الجريمة لا تتعلق بالتعليم فقط ، وإنما هي مسألة تتعلق بالقيم الأخلاقية وقدرة تمسك الفرد بمقومات التنشئة الصالحة ، التي اكتسبها من طرف الأسرة.

والدور الذي تلعبه باقي المؤسسات الأخرى فهناك عوامل متداخلة فيما بينها لها تأثيرها السلبي والإيجابي على الفرد.

3. 3.2 - جماعة الرفاق:

إن جماعة الرفاق هي جماعة تتميز بامتلاكها عامل مشترك معين ، كالعمر والتحصيل الدراسي ، المكانة الاجتماعية حيث يعتمد أفرادها بأن لهم صلة من العلاقات المتبادلة ، كما أنها البديل عن الأسرة والمدرسة فهي تساهم في تكوين شخصية الفرد ، واكتسابه اتجاهات مختلفة حسب ما يناسبه ، فالطفل أو المراهق يبحث عن جماعة يتميز أفرادها بامتلاكهم الرغبات والاتجاهات المشتركة حيث يشعر فيها بالانتماء والذاتية ، لهذا فهي تقوم بدور كبير من ناحية التأثير على سلوك المنتمي إليها فإذا كانت صالحة فإن الطفل أو المراهق يكون صالحا ، أما إذا كانت سيئة أو منحرفة فإن استمراره وتكرار العلاقة مع هذه الجماعة لابد أن ينتج عنها تأثير سلبي يجعل الفرد ذكر أو أنثى يتبنى السلوك المنحرف ، وقد بين الإسلام أهمية دور الرفقة في توجيه سلوك الفرد لقوله تعالى: "الأخلاء يومئذ بعظم لبعض عدوا إلا المتقين" [سورة الزخرف الآية 27].

فجماعة الرفاق يكون تأثيرها على الفرد مما يكسبه الصفات السائدة فيها فهي التي توجه هذا الفرد نحو تبنى مختلف السلوكات ، فيقول "بيكر Buker" "إن اختلاط الأفراد بغيرهم من المنحرفين ، يمدهم بالدعم وكذلك بمبررات كسر القواعد والحماية من القوى التي تحافظ على القواعد ، وهكذا يتوفر لهم الوسط الذي يمكن من خلاله للسلوك الانحراف أن ينمو بدون مراجعة أو نقد"[48] (جلبي،ص27) ، فإذا كان السلوك الانحراف في الجماعة فلا يستطيع هنا أحد أن يغير هذا السلوك والعكس ، لأن جماعة الرفاق قد تجعل الفرد يسلك سلوكا منحرفا ، تشكل لديه شخصية منحرفة حيث تزداد خطورة هذه الجماعة كلما كانوا في عمر المراهقة ، فالأفراد في هذه المرحلة من العمر لا يتوانون باندفاعهم القوي ، وتحديدهم لمصادر السلطة ، وقد يكون سبب ذلك وهدفه توكيد الذات ، والاحتفاظ بعلاقة مع الرفاق إلى جانب تعزيز القيمة أمامهم ، وعدم فقدانه اعتبارهم له"[49] (شكور ،ص97) ، وهذا تأكيد لأهمية دور الجماعة في تحديد السلوك ، كما أن هناك دراسة قام بها "مكاي" و "شو" على 5480 حدثا منحرفا فوجد أن 81,8% منهم ارتكبوا أفعالهم الانحرافة مع الآخرين ، منهم من ارتكب جريمة مع صديق واحد ، وذلك بنسبة 30,3% ، ومنهم من ارتكبها مع صديقين بنسبة 27,7% ، ومن ارتكبها مع ثلاثة أصدقاء بنسبة10,8% ، و 7,1% مع أربع أصدقاء.

وقد يتأثر الطالب بجماعة الرفقة ففي الجامعة مثلا هناك علاقات واسعة بين الطلاب وكل حسب توجهه إضافة إلى البعد عن الأهل ووقت الفراغ كلها عوامل مؤثرة ، ومن هنا نستخلص أن الصحبة السيئة التي قد تجعل الطالب يلجأ إلى تكوين عصابات مع غيره من الطلاب الذي يرى فيهم هذا الطالب بعض ما يحقق له قدرا من الارتياح والحرية وربما الدفاع عنه أو عن أحد هذه العصابة"[50] (جعفر ،ص97).

وهنا تتولد له الدافعية للانحراف ، لأن هناك من يحميه ويغطي سلوكاته بالتشجيع والحماس ، خاصة وأن الحياة أصبحت معقدة والأسرة منشغلة بمتاعبها وضعف دورها التربوي والرقابي ، ففتح المجال أمام الأطفال والمراهقين ذكورا أو إناث لممارسة السلوك الذي يروق لهم والانتماء إلى الجماعة التي يجدون فيها نفس توجهاتهم وتصرفاتهم و سلوكاتهم وعاداتهم وصفاتهم ، تكون نتاج تفاعل قائم في نسق منظم داخل السياق العام سواء في المدرسة أو الجامعة أو النادي أو الشارع ، بحيث تأخذ هذه الجماعة اتجاهين، إما تكون ذات تأثير إيجابي على المنتسبين إليها وذلك من خلال التقويم والتوجيه الصحيح باحترام القانون والمحافظة على الآداب وغيرها ، خاصة إذا كان هذه الجماعة لها تأثير إيجابي قوي يستطيع به التأثير على الجماعة ، أما إذا كانت الجماعة ذات اتجاه إجرامي فسهل على المنتسبين لها مخالفة القانون وارتكاب السلوكيات الإجرامية والانحرافة ، لأن الدافع وراء تلك الجماعة ذات قوة مؤثرة توجه أفرادها إلى النوازع الإجرامية المختلفة ، فالجريمة الجماعية أسهل من الجريمة الفردية ، لأن الجماعة تعطي الدافعية أكثر نحو الانحراف ، فالمسؤولية وتحمل العقاب تكون على عاتق الجماعة عكس الجريمة التي يرتكبها الفرد لوحده وتكون مسؤوليته فيها فردية ، فكثير

من الشباب يشكلون جماعات انحرافية مختلفة في إطار عصابات ترتكب أبشع الجرائم ، إضافة إلى أن الإناث خاصة ضعاف الشخصية اللواتي ينقدن بسهولة ، فمثال يقول "الصاحب ساحب" ، خاصة إذا كانت منتمية لجماعة خاضعة لنظام وقواعد سلوكية مطالبة باحترامها في الجماعة ، مما يجعلها تخضع لسيطرة رفيقاتها أكثر من خضوعها للأسرة ، فالملاحظ اليوم على كثير من مدمنات الخمر والمخدرات نجد أنهن دفعن في هذه السلوكات نتيجة لتأثير جماعة الرفاق المنحرفة ، وهنا وضع شوتر لاند Chuter landفي نظريته المخالطة الفارقة عن كيفية انقياد الأفراد وراء سلوكات من يختلطون بهم ، من خلال أنهم أعضاء في جماعة لها توجهاتها وأفكارها وتأثيرها.

4.3.2 - دور وسائل الأعلام:

وسائل الإعلام هي واحدة من عديد المؤسسات المختلفة التي توجد ضمن مؤسسات المجتمع ،" تعمل وسائل الأعلام على الترفيه عنا ، وتساهم في التنشئة الاجتماعية وتعلمنا وتثقفنا ، وهي تبيعنا الأشياء وتغرس في نفوسنا بعض المبادئ ، إلى جانب الكثير من الأشياء الأخرى تساعد وسائل الإعلام في تشكيل هويتنا"[51] (بيرغر ،ص23) ، فمن خلالها يتم نقل المعلومات الاجتماعية والآراء والأفكار السياسية والاقتصادية إلى كثير من الأفراد في أماكن بعيدة ومتفرقة ، مما يجعلها تؤثر تأثيرا كبيرا على المتلقين لهذه المعلومات والأفكار من خلال :

- القدرة الكاملة في الاستعلاء على العقول .

- تؤثر على سلوك الفرد وتوجهه .

- توفير معلومات جديدة .

وتتمثل الوسائل الإعلامية في وسائل مكتوبة كالصحف والمجلات ، ووسائل مسموعة كالراديو، ومرئية كالتلفاز والسينما...الخ ، وتتنوع وسائل الإعلام ويتنوع الدور الذي تلعبه ، وكيفية تأثيرها الايجابي والسلبي على توجيه الأفراد ، ومن هنا كان لها تأثير سلبي من خلال نقل الجريمة والانحراف وذلك بتفكيك قيم المجتمع ، باعتبار أن ما تنقله من برامج وأفلام ومسلسلات هابطة تدفع إلى العنف والميل إلى الانحراف ذلك لتعارضها مع الواقع مما يكسب الفرد المتلقي لهذه البرامج تناقضات عديدة ، فهي تعمل في بعض برامجها على تنمية السلوكات والتوجهات والميولات الانحرافية لدى الفرد وتدفعه إلى اكتساب دور جديد ضمن مجتمعه ، فهي تنقل له كيفية تعلم الأساليب الإجرامية، والانحرافية من خلال "مخاطبة الغرائز والنزعات الاستهلاكية سعيا وراء الكسب المادي وتقليد موضة الإعلام الدولي ، خاصة الإعلام الغربي"[52] (عزي ،ص103) ، الذي يبث معظم الأفلام والمسلسلات الفاضحة التي تغرس في النفوس الرغبة في التقليد لإشباع الرغبات الجنسية بطريقة غير مشروعة ، من خلال محاولة تقمص الشخصية كما هي دون انتقاء، فالمشاهد الرذيلة تبثها بدأ من الصورة المزخرفة واللباس الفاتن ، مما يجعل المشاهد ينجذب إلى الشكل دون المضمون وينسى دوره داخل أسرته ومجتمعه ، فتضعف القيم الأخلاقية والمبادئ الراسخة التي تقف ضد انتشار الانحرافات المختلفة ، فكثير من الوسائل الإعلامية سواء المسموعة أو المقروءة أو المرئية تبالغ في الرسالة والصورة والنص المشحون بالعنف من خلال تضخيم الوقائع وتصوير الحياة كلها ترف وانحلال تجعل الفرد ينقاد نحوها وينسى واقعه ، خاصة إذا كان في مرحلة الطفولة أو المراهقة وهذا يكون المناخ خصبا لتقليد ما يشاهده ، وهناك بعض الدراسات أوضحت تأثير السينما في الأفراد ، فهناك دراسة أجريت في الولايات المتحدة الأمريكية على (110) من نزلاء إحدى المؤسسات العقابية ، فأظهرت هذه الدراسة أن نسبة (49%) من أفراد المجموعة الذين شملتهم الدراسة قد استمدوا الرغبة في حمل السلاح لتأثرهم بالأفلام السينمائية ، و(12%، 21%) أوحت إليهم مشاهدة هذه الأفلام الرغبة في السرقة ومقاومة رجال الشرطة ، و(12%) اعترفوا أنهم ارتكبوا جرائمهم تأثرا بالممثل الذي شاهدوه يرتكب مثلها في الأفلام ، و(29 %) أوحت إليهم هذه الأفلام بأعمال

العنف ، كما وجد "بليمر" و "هوسر" من خلال دراسة قاما بها ل (252) فتاة منحرفة بين سن 14 - 18 سنة ، أن نسبة (25%) منهن مارسن علاقات جنسية نتيجة لتأثرهن بمشاهدة خلاعة فاضحة في الأفلام السينمائية ، ونسبة (41%) منهم قادتهن المشاهد السينمائية إلى المسارح الليلية ، ونسبة (54%) منهن اعتدن الهروب من المدرسة لرؤية الأفلام ، وأن نسبة (17%) منهن تركن المنزل لخلافهن مع الأهل لذهابهن إلى السينما، وفي دراسة أخرى أجراها "شلدون" و "اليانور جلوك" على (500) حدث منحرف مقارنة مع عدد مماثل من غير المنحرفين تبين أن نسبة (44%) من الأحداث المنحرفين موضوع الدراسة كان ذهابهم إلى السينما يتكرر ثلاث مرات أو أكثر في الأسبوع في حين بلغت هذه النسبة (11%) لدى عينة الأحداث غير منحرفين"[2] (الوريكات ص299).

كما أن هناك دراسة أخرى كانت نتائجها أشارت إلى أن الشبان الذين شاهدوا التلفزيون ثلاث ساعات أو أكثر يوميا في سن الرابعة عشرة ، وتصرفوا بطريقة عدوانية في السادسة عشرة أو عندما وصلت أعمارهم إلى العشرين سنة ، ونتج عنها أن نسبته 45.2 % من الذكور و 12.7 % من الإناث قد تصرفوا بعدوانية ومن بين الأطفال الذين تبلغ أعمارهم 14 سنة الذين شاهدوا ساعة واحدة أو أقل في اليوم ، تصرف ما نسبته 8.9% من الذكور و2.3 % من الإناث بعدوانية ويحتاج واضعو الدراسة أيضا بأن مشاهدة التلفزيون «لا تزال كبيره» كعامل لذلك بعد احتساب العوامل الأخرى التي تولد سلوكا عنيفا ، مثل العنف في المنطقة السكنية ، والإهمال والاضطرابات النفسية" [51] (بيرغر ،ص173).

كما أن المسلسلات الوافدة من ثقافات غربية مبنية بالقصص الغرامية والأزياء الراقية والسيارات الفاخرة والشقق المفروشة ، قد تجعل المراهقين والشباب أمام أنماط جديدة من الحياة وهناك من الفتيات والشباب من يولعون بممثلين تلك المسلسلات والقصص فيذهبون إلى تقليدهم من خلال طريقة اللباس وتسريحة الشعر والكلام والتصرف وغيرها فيؤثر على تغير القيم ، وصعوبة التمييز بين ما هو خيال وما هو واقع فتتعارض الرغبات والطموحات والتوجهات وهنا تنتشر الجريمة بأنواعها كالسرقات والسطو والاختلاس بهدف جمع المال لمواجهة نفقات الملابس أو الكماليات التي يتصور الشباب والمراهقين أنها ضرورية لأن اتساعهم أنهم بإمكانهم أن يصبحوا مثل أبطال المسلسلات والأفلام .

ومن هنا نستخلص أن وسائل الإعلام تأثير سلبي على سلوكات الأفراد فهي قد تدفع الأفراد إلى تعلم وارتكاب الجريمة خاصة إذا توفرت الميول النفسية والرغبة في التقليد لدى الفرد فتزداد هذه الرغبة عندما يشاهد أفلام الجريمة ، وكما أنها أيضا قد تقي من الجريمة والانحراف من خلال ما تغرسه من قيم ومثل أخلاقية في نفوس الأفراد ، إضافة إلى دورها في الحد من الجريمة من خلال عرضها العقوبات والقواعد الجزائية التي يتعرض لها مرتكبو الجرائم ، وتبقى شخصية الفرد وانقياده وميوله هي من تحدد سلوكه و توجهه وما الأسرة والمدرسة وجماعة الرفاق ووسائل الإعلام إلا وسيلة لصقل هذا السلوك وتوجهها .

4.2 - التغير الاجتماعي وتأثيره في التنشئة الأسرية :

إن التغير الاجتماعي هو أمر بديهي ومسلم به في كل المجتمعات إذا أنه لا يمكن احتمال مجتمع بدون عملية التحول .

فالتغير ملاحظ جليا في المجتمع وخاصة الأسرة التي تأثرت بجملة التغيرات والتطورات الحاصلة على مستوى المكانة والأدوار والوظائف فالتغير الأفراد وبالتالي يمس الأسرة بكامل جوانبها باعتبارها نقطة ارتكاز المجتمع وأهم مقومات الوجوه الإنساني وهي من تتولى وظيفة التنشئة

والتطبيع الثقافي وتلقين الأفراد القيم والمعايير والسلوكات ضمن مجموعة من العلاقات تربط الأفراد من خلال التفاعلات القائمة بينها وتشكل المرأة مجالات كبير فيها باعتبارها تمثل الأم وعماد البيت ولها توكل مهنة الاهتمام بالشؤون المنزلية وتربية الأبناء ، لكن التطور والتقدم الحاصل غير مكانتها وأكسبها وظائف وأدوار أخرى وأعطاها مكانة جديدة تتناسب مع جملة التغيرات الحاصلة .

1.4.2 - مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية التقليدية :

احتلت المرأة في العائلة التقليدية المرتبة الثانية بعد الرجل ، و كانت النظرة إليها تخرج عن كونها قاصرا أو غير ناضجة لا يمكنها اتخاذ القرارات أو إبداء الرأي أو تحمل المسؤولية الاقتصادية بل دورها مقتصر على التربية و الإنجاب ، و القيام بالمسؤوليات المنزلية ، فكينونتها في الأسرة التقليدية لا تقتصر سوى على أنها " موضوع جنسي في يد الرجل و آلة إنجاب الأطفال" [53]

(Kbouhdida ص97) لا أكثر ، وإن حدث وإن كانت عاملة خارج البيت فان عملها يقتصر على المساعدة في بعض الأعمال الزراعية كجني الزيتون ، أو بعض الصناعات التقليدية كنسج الزرابي و صناعة الأواني الفخارية .

إضافة إلى تنشئتها على بعض المبادئ الأخلاقية التي كانت تعد المقياس الأساسي الذي تقاس به الأسرة ومكانتهم الاجتماعية ومن بين هذه المبادئ نجد :

- **الشرف** : بحيث كان الاهتمام بتنشئة المرأة في الوسط التقليدي من أولى اهتمامات الأسرة و ذلك

من خلال حملة المبادئ الدينية و الأخلاقية و التربية التي تلتزم بها المرأة للمحافظة على سمعة العائلة ، و من هذا المنطلق كان الشرف من " القيم الهامة لما له من تأثير و ارتباط بنقاء و طهارة الأنثى " [54] (محمد الحسن ،ص21) ، فتنشئة المرأة داخل الأسرة التقليدية مبنية على الحشمة و الحرمة التي كانت موكلة للأم بتلقينها للفتاة ، و ذلك من خلال تعلمها كيف تحترم الأخر ابتداء من الأب فالأخ فالزوج و تهيئتها للزواج و تحمل المسؤولية و الالتزام بضرورة الحفاظ على الشرف الذي تقاس به الأسرة التقليدية و كان الابتعاد عن هذه الضوابط يعرض المرأة للتأديب عن طريق الضرب و في الغالب كان الأخ هو من توكل إليه مهمة تأديبها دون اعتراض المرأة عن ذلك و هذا ما يعرف في الأسرة التقليدية ب :

- **الطاعة** : فالنظام الأسري كان أبوي أو ذكوري يعطى للذكر السلطة و النفوذ و بأمر المرأة

بالطاعة و الامتثال و هذا ما كانت تحرص الأسرة على تلقينه للمرأة منذ ولادتها ، فتتعلم أن تطيع والديها في كل ما يأمرها و في اختيار الزوج على سبيل المثال كان من اهتمام الأم و الأب. فالأم تحضر ما يعرف " بالجهاز " الفتاة منذ صغرها و ذلك لأن الزواج كان من مسؤوليات الأسرة في سن مبكرة ، ومن هنا نستطيع القول أن التفكير في تزويج الفتاة في الأسرة التقليدية كان ضروري و يستدعي قلق العائلة عند وصول المرأة إلى سن الزواج و لا تتزوج .

فالمرأة في الأسرة التقليدية كانت ملتزمة تخضع لمبدأ الحشمة و الاحترام و الابتعاد عن الاختلاط بالذكر والاختلاط بالغرباء و أي خروج عن هذه المبادئ يعتبر " حرام " أو " عيب " إلى درجة أن المرأة في ذلك الوقت أن حدث و أن حملت عن طريق الزنا تقتل أو تطرد من العائلة وتقوم الأسرة بالتبرء منها وإعلان ذلك أمام الملأ .

2.4.2 - مكانة المرأة في الأسرة الجزائرية الحديثة :

إن العصر الحديث يتسم بظهور عدد من المتغيرات في النواحي المختلفة من الحياة الاجتماعية والإنتاجية والتكنولوجية...الخ ، هذا التغير يفضي إلى التطور والتقدم ، والجدير بالذكر أن التغير سريع ومستمر وعميق الجذور وواسع النطاق هادف المقصد ، إضافة إلى أن هذا التغير مس جميع المجالات والبناءات خاصة الأسرة الجزائرية التي عاشت التغير، حيث يعرف مصطفى بتفنوشت العائلة على أنها "المجتمع المنزلي المسمى العائلة مكونة من أقرب الأقارب المشكلون للكيان الاجتماعي والاقتصادي المؤسس على علاقات التزام متبادلة تبعية" [55] (ص20) والمرأة التي تنتمي إلى هذه العائلة تكون مسؤولة عن شؤون البيت وتربية الأطفال ودورها ذو حيز مكاني لا يخرج من جدران البيت أما اليوم مع جملة التغيرات تغيرت الأسرة بشكل كبير حيث أنها شهدت نمط وشكل جديد لم يكن موجود وهو الأسرة النواة التي تتكون من الوالدين وأبنائهما فقط وبالتالي أدي هذا الشكل إلى تراجع الأسرة الممتدة والتقليدية التي كانت تضم عدد كبير من أفراد الأسرة من جد وجدة وأعمام وأحفاد...الخ ، تهتم بكل أفراد الأسرة حيث توفر الرعاية للمنتمين إليها بمختلف أعمارهم ، فتعتني بالصغير والكبير ولا تترك أفرادها يواجهون الصعاب بمفردهم فتهتم بالمريض والعاطل عن العمل والعاجز، لأن المبادئ الأسرية القائمة على التضامن، بحيث لا يشعر أحد بالنقص والإهمال ، فكل ما يخضع لهذه الأسرة يكون جماعيا ، لأن الجانب الاقتصادي والمادي والإنتاجي مشترك وكل أفراد هذه الأسرة يشاركون في عملية التنشئة الاجتماعية للأبناء .

لكن مع عملية التغيرات أصبحت الأسر التقليدية شبه معدومة وبهذا اكتسبت الأسرة اليوم طابع جديد في وظائفها وأدوارها ومكانتها ، خاصة مع خروج المرأة للتعلم والعمل و بالتالي تغيرت مكانتها وضعيتها الحالية لم تبقى كما كانت عليه سابقا ، وهذا التغير الحاصل داخل الأسرة أدى إلى تغير وظائفها من خلال :

1.2.4.2 - تغير الوظائف داخل الأسرة الجزائرية :

شهدت الأسرة تغير في الوظائف التي كانت تقوم بها خلال وظيفة تكاثر، التنشئة ، التربية والتعليم ...الخ ، فالوظيفة هي "المساهمة التي يقدمها النشاط الجزئي للنشاط الكلي الذي هو جزء منه" [41] (الخولي ،ص239) ، فالمجتمع هو الكل الذي يكمل الكل ويشكل جزءه .

لكن هذه الوظائف تغيرت بعد انتشار العمل الوظيفي الذي أدى إلى انتشار الأسر النواة وتقلص الأسر الكبيرة ، فبعدما كانت الأسرة الكبيرة تقوم بعدة وظائف بخدمة الأرض ، التنشئة ، التوجيه الديني، ووظيفة الأب كانت اقتصادية يقوم بخدمة الأرض ويعلم ابنه كيف يواجه المستقبل ويتحمل المسؤولية، والاعتماد على النفس ، أما الأم فكانت تعلم الفتاة كيف تهتم بشؤون البيت إضافة إلى تلقينها الأخلاق والقيم المختلفة .

أما اليوم أصبح دور الأم والأب خارج البيت ، خاصة بعد انتشار التعليم لكلا الجنسين ، والمساواة في العمل والأجر، أدى هذا كله إلى فقدان الأسرة لعديد من الوظائف خاصة مع "زيادة التخصص وتعقد المجتمع الحديث ، تغيرت الوظائف التي كانت الأسرة تقوم بها من قبل الآمر الذي أدى إلى انتقال عدد كبير منها إلى مؤسسات أو تنظيمات خارج نطاق الأسرة" [56] (الخولي ،ص211) فغابت الرقابة الولد به وأكلت مهمة التنشئة الاجتماعية إلى المدارس التحضيرية والحضانة ، وقد أكد "وليام أحبران" "أن مسألة الأسرة الحديثة تكمن في فقدانها لأغلب الوظائف التي كانت تقوم بها " [56] (الخولي ،ص212) وهي :

أ- الوظيفة الاقتصادية: ففي الماضي كانت وحدة اقتصادية تقوم باستهلاك ما تنتجه ، أما اليوم فانتشرت الأسواق والمصانع ، التي توفر للأسرة مجال آخر لاقتناء حاجاتها ، إضافة إلى النزوح

الريفي في فترة عدم الاستقرار الأمني الذي شهدته الجزائر، وأدى بالعديد من الأسر إلى ترك أراضيها والاستقرار بالمدن ، فظهر العمل المأجور، وأصبح يزول شيئا فشيئا العمل في الأرض (الفلاحة) وتمكن المرأة من العمل دون أي قيود .

ب- الوظيفة التعليمية: بعد الاستقلال استطاعت الأسر الجزائرية أن ترفع المستوى التعليمي وذلك من خلال إجبارية التعليم ، فسمح لها بمشاركة المدرسة في الوظيفة التعليمية ، حيث أصبح الآباء والأمهات يعلمون أبنائهم القراءة والكتابة ومختلف العلوم والفنون ، عكس ما كانت عليه الأسرة التقليدية التي كانت تعلم الصنع وبعض الحرف وتعليم الزراعة وبعض الشؤون المنزلية والتربية البدنية .

جـ- الوظيفة الترفيهية: كانت الأسرة التقليدية منحصرة في أوقات الفراغ من خلال النقاشات والحوارات ، والقيام ببعض الألعاب الترفيهية المختلفة بين الذكور والإناث ، ورواية بعض القصص لترويح عن النفس ، أما اليوم أصبحت هناك مؤسسات خاصة لهذا الغرض ، وهي عبارة عن المدرسة، والنوادي ، ووسائل ترفيهية مختلفة ، و أصبحت وظيفة الأم منقولة إلى هذه المؤسسات فهي بدورها أصبحت تشغل منصبا وظيفيا و الذي أخذ منها حيزا زمنيا كبيرا أنقص من دورها في عملية الترفيه أو حتى في الاهتمام بالأبناء .

د- وظيفة الحماية : كانت الأسرة مسؤولة عن حماية أعضائها ، فالأب لا يمنح الأسرة الحماية الجسمانية فقط وإنما يمنحها أيضا الحماية الاقتصادية ، ونتيجة لفقدان الأسرة لهذه الوظائف فإن "وليام أجبران" "يرى أنها أصبحت مفككة ودليل على ذلك زيادة الأسرة المنهارة بسبب الطلاق" [56] (الخولي ،ص112) وهنا يقول مصطفى بتفنوشت "أصبح رب العائلة المقتدر، الذي يتخذ القرارات ويرجع فيها يقبل أكثر فأكثر بحيث تهب رياح في التمرد في العلاقات الاجتماعية الأسرية" [57] (أوسرير ،ص173) ، فوظيفة ودور الأب في الأسرة أصبح ضئيل، وذلك لجملة التغيرات التي أعطت لأفراد الأسرة فرصة للتعليم والعمل ، وحتى الأب أصبح يعمل خارج الأسرة ، للحاجة الاقتصادية ، وغيابه أدى إلى إضعاف سلطته على بيته ، أما المرأة (الأم) بدورها تغيرت وظفتها وأصبحت تشارك الرجل خارج البيت ، وبالتالي المساهمة في ميزانية الأسرة وهنا ارتفعت مكانتها من خلال العمل المأجور التي أصبحت تساهم به إلى جانب الرجل خاصة وأن هناك أماكن لرعاية الأطفال وهي ما يعرف بالحضانة أو الروضة وهنا وجدت أم من يهتم بأبنائها أثناء عملها.

2.2.4.2- تغير البناء الأسرى:

من الواضح أن التغير الاجتماعي أدى إلى تغير بناء الأسرة فأصبحت الأسر النواة من أبرز الأسرة المنتشر في العالم المعاصر، وبذلك تقلص حجم الأسرة مما أدى إلى تقلص حجم العناصر التي تؤدي وظيفة الضبط الاجتماعي ، فحدث التغير على مستوى العلاقات والروابط وطريقة الزواج فاليوم أصبحت العلاقات الأسرية ضيقة خاصة وأن لكل مشاغله سواء العمل والتعليم ، واللقاءات العائلية تكون مناسبتية أكثر منها علاقة قرابة وود ، إضافة إلى تغيير طريقة الزواج واختيار الشريك، بعد ما كانت الأسرة هي من تختار الزوجة للابن ، أصبح اليوم لكل الحق في اختيار شريك الحياة، خاصة مع انتشار التعليم " فظروف الدراسة والعمل تدفع الشباب إلى مغادرة المنزل ، وبالتالي الإقامة بمفردهم ، واستقلال شخصيتهم ، وعندما يشرعون في الزواج فإنهم يؤسسون بيت يتسع لهم ولأبنائهم فقط "[56] (الخولي ،ص217) ، وأن الزواج يكون مسبوق بعلاقة تعارف وحب وتفاهم هذا أساس الزواج الحالي ، عكس الطريقة التي كان يتزوج بها أجدادنا وآبائنا .

والشباب اليوم يفضلون الزواج من المرأة العاملة ، لتتقاسم معهم الأعباء المادية للأسرة ، فالزواج اليوم قائم على مشاركة الزوجين في جميع شؤون البيت ، فالتغير الحاصل أدى إلى تغير البناء الأسري،

وانتشار الأسر النواة ، ويؤدي شيئا فشيئا إلى إزالة الأسرة التقليدية ، والأسرة الصغيرة هي التي أصبحت معروفة حاليا .

3.2.4.2 - تغير دور الوالدين في التنشئة الاجتماعية :

التنشئة الاجتماعية تسمح بتحقيق مبدأ الرقابة، وهذا المبدأ قلة فعاليته بسبب .

- انشغال الوالدين بالعمل خارج البيت، فتركت الحرية للأبناء خاصة الفتاة للقيام بما يحلو لها

- تأثير المحيط المدرسي على بنية الطفل النفسية والاجتماعية والثقافية في غياب نموذج الأسرة

- تأثير وسائل الإعلام على توجه المرأة من خلال الحرية التي تعيشها في ظل غياب الرقابة الوالدية و انتشار الإنترنت و التواصل .

- تأثير سلوك الشارع والمحيط السكني على المرأة بحيث أصبح دخولها و خروجها لا يخضع لرقابة الوالدين المنشغلين طوال اليوم مما سمح لها بالاحتكاك و الاختلاط بمن تشاء .

- تأثير الهاتف النقال على المرأة في حين تغيب الرقابة من قبل الوالدين .

- الهروب من المنزل وفي الغالب حدث هذا من قبل الفتاة في سن المراهقة خاصة عند تعرضها للمشاكل الأسرية المختلفة.

4.2.4.2 - خروج المرأة للعمل :

إن تغير البناء الاجتماعي والوضع الاقتصادي الذي انتقل من الطابع الفلاحي إلى الطابع الصناعي ، والانتشار الواضح للمصانع الحديثة ، مكن المرأة من دخول ميدان العمل ومساواتها مع الرجل مما أدى إلى اكتسابها مجالين للعمل ، مجال داخلي يتمثل في : الإنجاب ، التربية، ورعاية شؤون الزوج والأبناء ، وشؤون المنزل المختلفة ، ومجال خارجي يتمثل في العمل المأجور، والوظيفة خارج البيت ، التي تأخذ منها حيزا زمنيا ، وعقليا ، ونفسيا مهما ، فأثر هذا على الأسرة لأن المركز الوظيفي للمرأة تغير وبالتالي تغيرت عملية التنشئة ومكانة المرأة داخل الأسرة ، فأصبحت تتخذ القرارات مما أدى هذا إلى نشوء بعض الصراعات بين الزوجين "ولكن هذا الصراع يقابله الإرضاء النفسي الذي تحصل عليه المرأة من العمل في حد ذاته" [56] (الخولي ،ص219) ، لأن عملها قبل كل شيء فهو الذي يسمح لها بالكسب وبالتالي يساعدها على اتخاذ القرارات في أسرتها .

إن التغير الحاصل غير مركز المرأة فجميع المجتمعات تواجه اليوم حركة المساواة بين المرأة والرجل في جميع الأعمال ، لكن هذا الوضع الجديد أدى إلى ظهور كثير من الانحرافات فالظروف المتغيرة دفعت بعض النساء للعمل "خارج المنزل وكان ذلك بمثابة تهيئة فرص أكبر لترتكب أنماط معينة من الجرائم كالسرقة والاختلاس" [43] (عوض ،ص204) ، وجرائم أخرى كالخيانة الزوجية لأن تواجدها في أماكن العمل يفتح لها العديد من الأبواب لارتكاب السلوكيات الإجرامية.

كما أن خروج المرأة للعمل أثر في التنشئة من خلال تحرر الأبناء خاصة الفتيات من الرقابة واختلاف النموذج التربوي للوالدين ، أصبح يؤثر سلبا على الأبناء .

فدور الوالدين أصبحت تقوم به المربية أو الخادمة أو مؤسسات خارج الأسرة ، فانتشر توجه الأبناء من خلال العديد من السلوكيات غير أخلاقية تمثلت في انحرافات مختلفة كالتدخين والمخدرات وإقامة علاقات غرامية بين الشباب ، فغابت القيم والمعايير وأصبحت نستحي من بعض المظاهر المنتشرة في مجتمعنا نتيجة لغياب السلطة والرقابة الأسرية.

* **توسيع العلاقات وتغير القيم:** عرف الأفراد شبكة من الروابط خارج الأسرة نتيجة توسع العلاقات القائمة على الارتباط الجماعي في أماكن العمل والتعليم ومعظم الأماكن التي يلتقي فيها الأفراد ويتأثرون بعضهم البعض نتيجة التبادلات والتفاعلات القائمة والمستمرة بينهم فظهرت علاقات عديدة خارج دائرة القرابة وفق لتغيرات الجديدة التي عرفها مجتمعنا المعاصر فمست هذه التحولات جميع البنى الاجتماعية فانتشرت معايير وقيم جديدة أعطت للمرأة صورة غير الصورة التي كانت عليها في السابق فبعدما كانت المرأة ترتدي زيها التقليدي المحتشم "كالحايك والحجاب" أصبحت اليوم أمام شاكلة جديدة من الأزياء، خاصة بعدما انتشرت فكرة التحرر ومساواتها مع الرجل وخروجها للعمل وبالتالي ظهرت أشياء غربية مست أخلاقنا وتقاليدنا المألوفة وبالتالي زالت "الحشمة" وأصبحت المرأة ترتدي اللباس الذي يحلو لها وتخرج به دون أي اعتبار للقيم والمعايير الراسخة في مجتمعنا، فكثرت الأزياء وتنوعت الموديلات وانتشر اللباس غير محتشم الذي يظهر المرأة شبه عارية من خلال إظهار الصدر وساقين والظهر وغيرها دون أن تعير أي اهتمام لأفراد أسرتها أو لأفراد مجتمع وهذا نتيجة التقليد الأعمى الذي سلط عليها ، فانتشرت مظاهر تدعو للانحراف والجريمة ، وأصبحت العلاقات الجنسية شبه مفتوحة فالشباب لا يجد الاختيار أمام كل هذه المظاهر فانتشرت الزنا ، بيوت الدعارة ، الخيانة الزوجية الانتحار والقتل، وهذا ما نتصفحه يوميا في الجرائد ، نتيجة الانحلال الأخلاقي وبالتالي انتشرت الجريمة بكل أشكالها وأصبح العالم المعاصر تحت طائلة من الجرائم تختلف أسبابها وأنواعها لكن نتائجها واحدة.

5.2 - الوضعية الاجتماعية للمرأة:

إن المرأة تمثل نصف المجتمع الإنساني ، فهي الأم ، الزوجة ، البنت والأخت فقد أصبح دورها فعال في المجتمع المعاصر إذ أصبحت تحتل مكانة عالية ومركز مميزة على المستويين الاجتماعي والسياسي فلدورها أهمية في عملية التنمية خاصة في دول العالم الثالث التي أصبحت اليوم تتجه نحو الديمقراطية والمشاركة السياسية والاجتماعية للمرأة أصبح هدفها ثابتا في هذه المجتمعات فالتعليم مثلا أصبح إجباري على الجنسين وللمرأة حق في الالتحاق بكل مستوياته إضافة لمشاركة الرجل في الأعمال المختلفة وبذلك أصبح واقع المرأة في أي مجتمع يشكل معيارا فعليا للحكم على درجة التقدم والارتقاء فحدود تقدمه هي نفسها وضعية المرأة فيه .

5.2. 1 - التعليم والمرأة :

عملت كل الدول على إجبارية التعليم على المرأة والرجل في سن معين ، ففي جميع المجتمعات المسلمة ترسل الأسر بناتها للتعليم كالذكور تماما ، وفي كثير من الأحيان يكون التعليم في أماكن مختلفة من سن مبكرة حتى سن الرشد [58] (Gaid ،ص199). لهذا نجد معظم الدول بما فيها دول العالم الثالث ، تولى أهمية بالغة لتعليم وتضع لذلك كل الموارد البشرية والمادية لإنجاحه.

1 -**مفهوم التعليم** : عرفه محمد ريان حمدان: بأنه " عملية تربوية تأخذ في اعتبارها كافة العوامل المكونة للتعليم ويتعاون خلالها كل من المعلم والتلميذ لتحقيق ما يسمى بالأهداف التربوية[59] (مقداد،ص124).

أما**L.F.Word** يرى أن " التعليم يعتبر من القواعد الأساسية لتحقيق التقدم الاجتماعي علاوة على الوضعية الأساسية لمؤسساته والتي هي النهوض بالمجتمع "[60] (زايد ،ص87).

فالتعليم ينقل القيم الثقافية والاجتماعية المتفق عليها من طرف المجتمع لأفراده وبالتالي تحديد سلوكاتهم ونمط الحياة التي تحدد دور المرأة والرجل في المجتمع الإنساني ، فالتعليم هو جزء من النسق الاجتماعي الكلي لهذا لا بد أن يخدم الأغراض العامة ولهذا فإن أي محاولة لفهم المجتمع

تنطلق من فهم نظام التعليم فيه وتصيب كل من المرأة والرجل في هذه العملية الشاملة التي تشمل القيم والتقاليد الاجتماعية .

2 -**نصيب المرأة من التعليم** : إن حضوض المرأة من التعليم أصبحت تتزايد في السنوات الأخيرة

فبعدما بلغ عدد سكان الوطن العربي سنة 2000 حوالي 290 مليون نسمة زادت فرص التعليم مع هذه الزيادة نقصت نسبة الأمية في نفس السنة من 49% سنة 1990 إلى 38 % سنة 2000 ، وأصبحت هذه النسب تنخفض مع انتشار التعليم وتعليم الكبار من خلال مشاريع محو الأمية الذي اتخذته الجزائر خاصة في السنوات الأخيرة ، ورغم هذه الجهود المبذولة لا تزال نسبة الأمية في الوطن العربي تمس الإناث بصفة متفاوتة مقارنة مع الذكور، ويمكن استعراض وضعية التعليم ونصيب المرأة فيها في مختلف المراحل فيما يلي :

- **مرحلة التعليم الابتدائي** : تشير الإحصائيات إلى أن نسبة الإناث الملتحقات بالتعليم

الابتدائي في الأقطار العربية ارتفعت من 37 % عام 1975 إلى 44 % عام 1991 ويلاحظ أن نسبة الإناث تكاد تكون ثابتة خلال هذه الأعوام في معظم الدول العربية سواء في التعليم الحكومي أو غير الحكومي.

وفيما يتعلق بالفروق بين الجنسين فهي فروق كبيرة وتكون جميعها لصالح الذكور إلا أنها أخذت في التناقص في السنوات الأخيرة هذا إلى جانب أنه هناك تفاوت كبير في بعض الأقطار العربية وبعضها الآخر في نسب استيعاب الأطفال في مرحلة التعليم الابتدائي سواء نظرنا إلى الأعداد الإجمالية أو إلى الأعداد الصافية .

- **مرحلة التعليم الثانوي**: تشير الإحصاءات إلى ارتفاع أعداد الملتحقين في هذه المرحلة

من خمسة ملايين في عام 1975 إلى خمسة عشر مليون عام 1991 أي ثلاثة أصناف وارتفعت نسبة الإناث من 34 % عام 1985 إلى 42 %عام 1991 من إجمالي عدد الملتحقين في هذه المرحلة ويلاحظ أن نسبة الإناث في معظم الأقطار العربية ماعدا الأردن والإمارات والبحرين وقطر والكويت وليبيا ، وإذا نظرنا إلى التعليم الثانوي فإننا نجد نسبة الإناث منخفضة في كل الدول العربية وتكون ثابتة.

- **مرحلة التعليم الجامعي**: حدث نمو موجود نسبيا في أعداد الملتحقين بهذه المرحلة بين

عامي 1975 و 1990 في المنطقة العربية حيث ازدادت أعداد الطلاب من 900 ألف عام 1975 التي قدرت ب 2.5 مليون عام 1991 بزيادة قدرها 1984. كما ارتفعت نسبة التحاق الإناث باضطراد من 28 % من إجمالي المسجلين إلى 38% خلال تلك الفترة وبصفة عامة تتفوق نسبة الذكور في معظم الأقطار ما عدا الإمارات والبحرين وقطر والكويت ، هذا إلى جانب أن الإناث يرتكزون في التخصصات النظرية والإنسانية والاجتماعية والدينية والطبية فقط [60] (زايد ،ص186).

هذه هي وضعية التعليم حضوض المرأة منه في مختلف الدول العربية ، أما التعليم في الجزائر فقد ارتبط بالفترة الاستعمارية حيث أن المستعمر عمل على تجهيل الأهالي وحرمانهم من التعليم بما فيهم المرأة وبقي حضها في التعليم ضئيل حتى بعد الاستقلال وذلك لأن الأسرة الجزائرية لم تكن تسمح بتعليم الفتاة وتكتفي بتعليمها في المرحلتين الابتدائية والمتوسط فقط ، وذلك لعدة اعتبارات من بينها الخوف على الشرف خاصة في المدن المحافظة وحل محل التعليم الزواج فالفتاة كانت تتزوج في

مراحل الطفولة ولم تكن تحضى بالتعليم لأن الزواج في تلك الفترة هو أولى اهتمامات الأسرة الجزائرية إلا أنه في السنوات الأخيرة أصبح التعليم يعتبر العامل الأساسي لتحرير المرأة من القيود المفروضة عليها من طرف الأسرة والمجتمع ، كما يعتبر الوسيلة لإثبات وجودها ، وفيما يلي يمكن تلخيص التعليم عند الجنسيين في الجزائر.

الجدول رقم 1: يمثل التطور العام لتعليم الجنسيين في الجزائر في المرحلة الابتدائية[60] (زايد،ص186) **:**

الجنس / السنة الدراسية	الذكور	الإناث
1963-1962-	494.794	282.842
1967-1966-	352.242	513.115
1971-1970-	1.550.492	700.924
1975-1974-	1 .514.6144	984.991
1979-1978-	1.744.310	1.227.932

من خلال الجدول الذي يوضح التطور العام للتعليم الجنسين في الجزائر في المرحلة الابتدائية نلاحظ أنه خلال سنتي 1962 / 1963 كانت نسبة التعليم في الجزائر لدى الذكور تقدر 494,794 أما الإناث فكان عددهم 282,842 ، بينما خلال سنتي 1966 / 1967 ارتفع التعليم لدى الإناث أكثر من الذكور فأصبحت تقدر لدى الإناث ب 513,115 و الذكور ب 352,242 متعلم .

و بدأ عدد المتعلمين في المرحلة الابتدائية يرتفع تدريجيا و بنسبة كبيرة جدا إلى أن وصل خلال سنتي 1978 / 1979 إلى 1,744,310 متعلم ذكور و 1,227,932 إناث أي أن نسبة التعليم ارتفعت بشكل ملحوظ من بداية الاستقلال إلى مرحلة الثمانينات ، و هذا كله راجع إلى التطور الذي حصل في مجال التعليم بعد فترة الاستعمار ، حيث عملت الجزائر على محو الأمية و الجهل الذي خلفه المستعمر ، فعمدت إلى إنشاء المدارس من أجل تعليم الكبار والصغار ذكور و إناث لنشر الوعي الثقافي في أوساط المجتمع الجزائري ، كما استعانت بخبارات أجنبية من الدول العربية (مصر ، سوريا ، العراق ...الخ) كمعلمين و أساتذة و خبراء .

الجدول رقم 2 : التطور العام لتعليم في الجزائر في المستوى المتوسط والثانوي[60] (زايد ص193)**:**

الجنس / السنة الدراسية	الذكور	الإناث
1963-1962-	23.027	8.896
1967-1966-	68.733	28.112
1971-1970-	291.522	51.288
1975-1974-	265.246	131.592
1979-1978-	515.913	305.255

نلاحظ من خلال الجدول أن عدد الأشخاص المتمدرسين بالطور المتوسط و الثانوي بدأ يرتفع تدريجيا من سنة 1962 إلى غاية 1978 ، حيث نجد عدد المتمدرسين خلال سنتي 1962 / 1963 يقدر بالنسبة للذكور ب 230,27 و الإناث ب 8896 أما سنتي 1966 / 1967 ارتفع بشكل مضاعف أصبح يقدر ب 68,733 للذكور و ب 28,112 بالنسبة للإناث ، و هكذا أصبح في شكل متطور جدا إلى أن أصبح يقدر عدد المتعلمين في نفس المرحلة خلال سنتي 1978 / 1979 ب 515,913 متعلم ذكور و ب305,255 من الإناث .

من خلال هذه المعطيات نلاحظ أنه حصل تطور كبير في مستوى التعليمي لدى المتعلمين في الجزائر و هذا راجع إلى الجهود التي بذلتها الدولة في القضاء على سياسة الجهل التي وضعها المستعمر ، كما أن تنظيم الطور الابتدائي المذكور سابقا ساهم بشكل كبير في الانتقال إلى الطور المتوسط و الثانوي .

ورغم هذا كان حظ الذكور من التعليم أكبر من حظوظ المرأة ، فمن خلال التعداد العام للسكان المجرى في أفريل 2008 تبين ذلك :

الجدول رقم 03 :يوضح عدد السكان البالغين 6 سنوات فأكثر حسب المستوى التعليمي [61] (سعدو ص190) .

المستوى التعليمي	**الذكور**		**الإناث**		**المجموع**	
	العدد	%	العدد	%	العدد	%
بدون تعليم	2518000	16,7	4188000	28,3	6706000	42,4
المستوى ابتدائي	4145000	27,4	3634000	24.5	7779000	26
المستوى المتوسط	4744000	31,4	3432000	23,1	8176000	27,3
المستوى الثانوي	2480000	16,4	225000	15,2	4730000	15,8
المستوى الجامعي	1067000	7,1	1171000	7,9	2238000	7,5
غير معلن	149000	1	419000	1	298000	1
المجموع	15103000	100	14824000	100	29927000	100

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يبين المستوى التعليمي للأشخاص البالغين 6 سنوات فأكثر حسب الجنسين نجد أن نسبة 42,4 % بدون تعليم مدعمة من طرف فئة الإناث ب 28,3 % ، تليها نسبة 27,3% من المتعلمين في المستوى المتوسط مدعمة من طرف الذكور ب 30,4 ، وهكذا كلما ارتفعت المستوى تقل نسبة المتعلمين إلى أن يصل إلى 7,5% من ذوي المستوى الجامعي مدعمة من طرف الإناث ب 7,9 % .

من خلال هذه المعطيات نستنتج أن أكبر نسبة من الأشخاص في الجزائر خلال 2008 هم من المتعلمين يتوزعون على مستويات التعليم المتوسط و الثانوي ، و رغم هذا التباين في النسب إلى أنه يمكن القول أن نسبة التعليم في الجزائر ترتفع و لكلا الجنسين و هذا راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الجزائر لتطوير التعليم فإذا نظرنا إلى حالة الجزائر منذ الاستعمار إلى يومنا هذا نستطيع القول أنها أخذت أشواطا مهمة في تطوير التعليم خلال نصف القرن بعد مخلفات الاستعمار .

لكن في السنوات الأخيرة وبعد انتشار المطالبة بحقوق المرأة ومساواتها مع الرجل أصبحت تلتحق بكل المراحل التعليمية وهي منافسة مع الرجل دائما خاصة بعد انتشار المؤسسات التعليمية بمختلف مراحلها وفي كل المناطق ريفية كانت وحضرية إضافة إلى الانتشار الواسع للجامعات والمعاهد أتيحت الفرصة للجميع للالتحاق بالتعليم،فازدادت فرص المرأة في التعليم، كما أن جملت التغيرات الاجتماعية،الحضارية،الاقتصادية والسياسية، كان لها دور مباشر في تحسين الأوضاع الاجتماعية للمرأة، فتمكنت من التخلص من تخلفها الثقافي فهي اليوم تحرز الشهادات العلمية مما مكنها من إشغال مناصب مختلفة ووضعت لنفسها الاحترام والتقدير. كما أن المرأة هي عماد التنشئة الاجتماعية إذ لا ينبغي نسيان أهمية تعليمها الذي يساعدها على إشعال وظائف مختلفة بدءا بتربية الأطفال، وتحسين ظروفها الاقتصادية والمادية. فتعليمها من أهم الاهتمامات الحالية لتتمكن من معرفة مختلف الثقافات والعلوم،التي تمكنها من المسايرة الصحيحة لأسرتها وتربية أبنائها ومعرفة مالها وما عليها في تسير حياتها.

5.2. 2 - الزواج والإنجاب والمرأة:

إن الأسرة هي الوحدة الأساسية لتكوين المنهج الإنساني ، فهي الوحدة البنائية التي من خلالها تبنى بمختلف معاييره ، وقيمه فهي تعمل على تدعيم وتماسك وحدته وتنظيم سلوك الفرد فيه وبالتالي هي المسؤول الأول عن التنشئة الاجتماعية للأفراد وتلقينهم مختلف الأدوار التي يشغلونها ، وهي الوحدة التي يتأسس عليها المجتمع المسلم و قد أعطى الإسلام أهمية كبيرة لمؤسسة الزواج من خلال شروط و فوائد تحفظه[58] (Gaid ،ص161).

وهو يعتبر البداية الحقيقية لتكوين هذه الأسرة التي تشكل عماد المجتمع وهو ظاهرة سيكولوجية واجتماعية ودينية تضمن استمرار الجنس البشري ، فالزواج هو نظام اجتماعي يحدد الدور الوظيفي للزوجين ومسؤولياتهم في تحمل أعباء الحياة .

1 -**مفهوم الزواج** : هو عقد يفيد حل العشرة الزوجية بين الرجل والمرأة ، وتعاونهما مدى الحياة

ويحدد بمقتضاه أحكام الشارع ما لكيهما من حقوق وما عليهما من واجبات ، كما عرف الزواج بأنه نظام اجتماعي يتضمن تعاقدا يتحدد بمقتضاه شخصان أو أكثر من جنسين مختلفين في شكل زوج أو أزواج وزوجة أو زوجات لتكوين عائلة جديدة بحيث يعتبر الأولاد الذين يأتون نتيجة لهذه العلاقة أبناء شرعيين لكلا الطرفين . وتتخذ هذه العلاقة أشكالا مختلفة باختلاف عدد الأشخاص الداخلين فيها وتبعا لنوع الصلة التي تقوم بين الجماعتين اللتين ينتمي الطرفان إليهما[62] (عبد الفتاح ،ص47) . إن الزواج بمفهومه هو طريق يتم من خلاله إنجاب وتربية الأطفال ورعايتهم إذ يقول تعالى في صورة النحل: " والله جعل لكم من أنفسكم أزواجا، وجعل لكم من أزواجكم بنينا وحفدة " الآية 72 من سورة النحل .

فإنجاب الأبناء هو استمرار للحياة والمحافظة على النسل وبالتالي المحافظة على العائلة ونسلها واستمرارها فهي وحدة المجتمع وبزوالها يزول هذا المجتمع إضافة إلى إنشاء علاقات اجتماعية واسعة بين عائلتين وبالتالي تتوسع دائرة القرابة بين الأفراد من خلال التواصل والتعاون فتحقيق الأهداف التي تضمن تماسك المجتمع من خلال تداخل هذه العلاقات ، فالزواج باعتباره أهم نظام اجتماعي يجعل كل من الرجل والمرأة يؤديان دور بيولوجي وديني وتربوي لتكوين أسرة وذلك من خلال نقل القيم والمعايير داخل ذلك المجتمع ، كما أن هذه العملية تضمن للمرأة من يكفلها ، ويضمن لها الحماية والأمن ، فهي بدونه ضعيفة وبزواجها تحتل المكانة الاجتماعية خاصة بعد إنجابها للأطفال فالمثل يقول: تتزوج المرأة لتدخل المجتمع" ، لهذا نجد العائلات تحبذ زواج البنات وتختار لهن الزوج المناسب أكثر من الرجال .

والزواج في الجزائر أخذ مسار جديد منذ الاستقلال خاصة بعد خروج المرأة للتعليم والعمل فأصبح يبتعد شيئا فشيئا تبعا للتقاليد التي كانت سائدة في أوساط الأسر الجزائرية ، فالتغيرات الحاصلة جعلت منه يميل أكثر إلى العصرنة ، فبعدما كانت الأسرة الموسعة هي من يتكفل بالزواج أو اختيار الزوجة وإرغام الفتاة على الزواج دون استشارتها أصبح اليوم لكل من الرجل والمرأة الحق في الاختيار ، فبعدما أصبح الرجل يملك الحرية في الاختيار، واستقل ماديا عن الأسرة ، استطاع أن يتخذ القرار فيما يخص زواجه، وذلك لأنه يشتغل في مختلف المؤسسات العمومية ، مما مكنه من خلق أسرة مستقلة عن الأسرة الموسعة وهي ما تعرف اليوم " بالأسرة النووية" ، والمرأة بدورها استطاعت من إحداث انقلاب في قرارات الأسرة ولم تعد تتحكم في اختيارها ، إضافة إلى أن الزواج أخذ أشكال جديدة بدأ من اختيار الزوجين والقيام بحفل الزفاف وغيرها من المراسيم...فاليوم بعد تعلم الرجل والمرأة واحتلالهما المناصب المختلفة، وتطورت المكانة الاجتماعية خاصة فيما يخص المرأة ، وأصبح لكل من الطرفين الحق في اختيار الشريك المناسب فالرجل المثقف يختار المرأة التي تتناسب مع مكانته والعكس ، حيث يكون الاختيار خارج عن الأسرة لأنه أصبح الاختيار شخصي أكثر منه قربى ، قائم على أساس الرضا بين الطرفين وعنصرين هامين في بناء الأسرة ، ومع جملة التغيرات الاجتماعية الحاصلة أصبح الزواج يتميز بأنماط عديدة ذات ارتباط كامل بالاختيار الشخصي وقناعة الطرفين اللذان يقرران وحدهما كيف يسيران حياتهما بدءا من عقد القران فالإنجاب فتربية الأطفال .. مع العمل الوظيفي لكل منهما الذي يساهم في تحسين وضعهما الاقتصادي ، فالزواج أصبح عملية حسابية يتحدد من خلالها وجبات وحقوق كل من الزوجين في تكوين الخلية الأساسية للمجتمع واستمرار الجنس البشري عن طريق الزواج

3.5.2 - المرأة والعمل.

إن العمل من أساسيات الحياة الاجتماعية لأن بفضله يتوفر المال لدى الفرد ليعيش في رخاء ورفاهية، فكارل ماكس زعيم الاشتراكية يرى أن "العمل أساس الكيان الشخصي فالإنسان لا يمكنه أن يعيش بدون عمل ، لأن ضرورة إرضاء الحاجات الأساسية تجعل من العمل أساسا للحياة الإنسانية [63] (همام ص97).فهي تتطلب وجود المال لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذا فإن معظم الدول تولي أهمية بالغة للعمل ونوع المنصب الذي يشغله الأفراد ، و به تتحدد منزلتهم في أوساطهم وترى في البطالة الآفة الاجتماعية التي تؤدي إلى جميع الانحرافات السلكية والأخلاقية ، وانتشار الجريمة بأنواعها.

والمرأة في المجتمعات المعاصرة أخذت أشواط هامة في مطالبتها بحقوقها ومطالبتها بالعمل خاصة في الألفية الأخيرة باعتبارها تمثل النقلة الحضارية التي كانت ذات صلة بالتغير الاجتماعي مصحوب بتيارات تحرير المرأة ومساواتها الاجتماعية مع الرجل وكما أنها تمثل أحد العناصر التي تتركز عليها المجتمعات لدفع مسيرة التنمية والنمو الاقتصادي، لهذا نجد الإسلام يحث على العمل وحتى عمل المرأة في قوله تعالى: " .. للرجال نصيب مما كسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن" (الآية 32 من سورة النساء). فالعمل وسيلة للكسب وبفضله يرقى الإنسان.

إن الاهتمام بالعمل في المجتمعات المعاصرة أصبح واضحا خاصة في الدول العربية التي كانت لا تسمح للمرأة بالعمل إلا في بعض المهن كالتعليم والصحة. أما اليوم فقد شغلت النساء كل المناصب حتى السياسية منها وأصبحت مشاركتها السياسية من الضروريات " فعلى صعيد جامعة الدول العربية أنشأت إدارة خاصة بشؤون المرأة والأسرة" ، كما أصدرت منظمة العمل العربية اتفاقية خاصة بشأنها هي الاتفاقية العربية رقم- 05- لسنة 1979 وقد عملت معظم الدول العربية إلى تشجيع إقامة اتحادية نسائية وجمعيات تعنى وتهتم بشؤون المرأة ، كما تأسست إدارات مثيلة في معظم وزارات الشؤون الاجتماعية . تهتم بالمرأة وبمختلف شؤونها ومنذ ذلك الوقت وهي تعنى بالرقي بالمرأة ، ويستمد الاهتمام العربي بشؤون المرأة من اعتبارات موضوعية في مقدمتها تشجيع دخولها

ميادين العمل من خلال كونه حق طبيعي وواجب مقدس ، وهو يمثل توسعا في زيادة الإنتاج وتقدم المجتمع ورفاهية الأسرة ، إن مساهمة المرأة في قوة العمل يحقق من جهة تطوير أوضاعها الاجتماعية وتحسين قدرتها الاقتصادية ، ومن جهة أخرى فهو مؤشر إيجابي عن مدى إسهامها في عملية الإنتاج وفي المحصلة النهائية يحقق للمرأة مكانة ويلبي حاجاتها الاقتصادية والاجتماعية والنفسية [64] (سيد فهمي،ص23).

وانطلاقا من هذا فإن الاهتمام بتعليم المرأة في مختلف العلوم والثقافات والفنون جعلها تصل إلى العديد من الأعمال والمناصب والمهن التي يحتاجها المجتمع المعاصر لأنها أصبحت تشارك في بناء الصرح الحضاري وتدفع بالتنمية في جميع المجالات باعتبارها تشكل قوة إنتاجية هامة وتؤثر في المستوى المعيشي للأسرة والحالة الاقتصادية لها.

فالمرأة بعدما كانت تهتم بتسيير شؤون البيت أصبحت اليوم تشارك الرجل في العمل خارج البيت وهذا ما أدى إلى إعادة تقسيم سلم العمل والوظائف المختلفة كما أنها تساوت مع الرجل في الأجر فهي تحضى بالأجر المرتفع حسب وظيفتها وبالعطل والامتيازات المختلفة التي يحضى بها العمال عادة منذ اتفاقية المساواة في الأجور (مساواة العمال والعاملات في الأجر عند تساوي قيمة العمل).

فعمل المرأة هو حق من الحقوق المدنية والنظرة إلى المرأة العاملة هي نظرة إجلال وإكبار بمكانتها على ما كان سائد في الفترات السابقة فتحسنت الوضعية الاقتصادية وارتفعت مكانها وهي اليوم تعيش في ظروف اجتماعية جيدة بعيدة عن الظلم والقهر الذي كانت تعيشه.

فالجزائر مثلا منذ الاستقلال وشعارات ترقية المرأة وإدخالها عالم الشغل تتصاعد باعتبارها أحد ركائز التنمية فهي شاركت في الثورة التحريرية وكانت جنبا إلى جنب مع الرجل وهذا ما أوجب إشراكها في العمل فأصبحت اليوم تشكل قوة عاملة في الحجم والنوع لأن عملها اليوم أصبح في جميع الميادين بعدما كانت في فترة سابقة تشتغل إلا في بعض القطاعات كالصحة والتعليم..الخ

أما اليوم مع جملة التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية دخلت جميع الميادين خاصة وأن الحاجة الاقتصادية أرغمتها على العمل لتحسين ظروفها فاستقلت عن الأب والأخ أو الزوج وأصبحت تعتبر العمل أهم من الزواج والإنجاب وتربية الأطفال وحصولها على الشهادات تسمح لها بالعمل حتى في المناصب السياسية والمشاهد اليوم أن المرأة أصبحت تمثل نصف أعضاء البرلمان وهذا دليل على أهمية دورها في الحياة اليومية .

وعملها أصبح من الضروريات وهو يحدد مدى ارتقاء البلد وتقدمه في جميع مجالات الحياة والمساواة في الحقوق والواجبات بين الرجل والمرأة.

ملخص الفصل:

إن الأسرة هي البذرة الأولى التي تزرع كي تنبت الجيل الجديد وتكون المجتمع الإنساني فهي عماد التنشئة الاجتماعي ومحور البناء الذي تدور حوله كل المؤسسات الأخرى كالمدرسة المسجد جماعة الرفاق ووسائل الإعلام .

ومن هنا نستخلص أن الدور الذي تقوم به الأسرة وباقي المؤسسات التنشئة لها دور فعال في تكوين الأفراد وتوجيههم ، وأن معظم الانحرافات الحاصلة في المجتمع هي نتيجة سوء استخدام هذه المؤسسات كوسائط للتنشئة الصحيحة.

لهذا فكل العوامل المذكورة سابقا من تفكك أسري وإهمال مدرسي وسوء جماعة الرفاق وضعف الدور الإعلامي في التوجيه الجماهير توجيه صحيح كل هذه الظروف وغيرها غير ملائمة ويكون فيها الشباب عامة والمرأة خاصة بدون نموذج صحيح لتبني سلوكاته وغير قادرة على بناء شخصية متزنة، خاصة مع جملة التغيرات الحاصلة التي غيرت البناء الوظيفي لجميع المؤسسات بدأ بالأسرة ومرورا بالمدرسة والشارع وصولا إلى وسائل الإعلام وما صاحب هذه التغيرات من تأثيرات سلبية غيرت البناء الاجتماعي وبالتالي الاندفاع إلى الانحراف خاصة مع توفر الوسط للمرأة خارج البيت فهي اليوم تحظى بالتعليم الجامعي وبالتالي الإقامة البعيدة عن الأسرة ، ومع توفر العوامل المذكورة سابقا قد تلجأ إلى الانحراف والجريمة نتيجة سوء تنشئتها وتأثير السريع بالتغيرات الحاصلة .

الفصل 3 :

العنوسة وعلاقتها بالسلوك الإجرامي عند المرأة .

تفشت ظاهرة العنوسة في مجتمعنا بشكل كبير ، بحيث أصبحت تهدد الاستقرار النفسي والاجتماعي للمرأة وتسلبها أهم غريزة أودعها الله قلب المرأة وهي غريزة الأمومة ، التي لا تتحقق إلا عن طريق الزواج الشرعي الذي من خلاله تستطيع إنجاب أطفال شرعيين ، خاصة في المجتمعات العربية الإسلامية التي ترفض الإنجاب خارج هذه الدائرة ، وذلك لأن عدم الزواج له نتائج سلبية على المرأة والمجتمع .

ولعل التغيرات الحاصلة على مستوى البني الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى الأمنية التي دفعت إلى هجرة الشباب ، الديانات التي أدت إلى بروز هذه الظاهرة بالشكل الذي هي علية اليوم .

وسوف نحاول في هذا الفصل التطرق إلى نظرة الديانات إلى العنوسة ، و كذا معرفة أنواعها و مدى تطورها و العوامل المؤثرة في ارتفاعها

إضافة إلى التطرق إلى أهم المخاطر الاجتماعية الناتجة عنها لإبراز خطورتها على الفرد و الأسرة و المجتمع و ما يمكن أن تؤدي إليه هذه الظاهرة .

1.3- نظرة الديانات للعنوسة :

إن الديانات السماوية حثت كلها على الزواج وتكوين الأسرة من خلال رفضها للعزوبة ، إلا أن بعض المجتمعات تنتهج بعض الأفكار الدينية التي تدنس الجماع ، وتحث على العفة و تكريس كل الوقت لعبادة الله كالرهبان في الديانة المسيحية .

أ / الديانة المسيحية :

إن الديانة المسيحية تعتبر العنوسة من شروط الالتزام بالديانة الكاثوليكية ، لأن الزواج أو الحياة الجنسية قد تؤدي بالفرد إلى الرذيلة ، فالراهب أو القديس لا يجب أن ينشغل بأي شيء عن العبادة و الزواج يشغله عن ذلك من خلال مسؤولياته اتجاه الأسرة و تربية الأبناء فالنهج الديني " يمنع الأفراد من ممارسة بعض الطقوس الدينية القديمة التي تعتقد بتدنيس الجماع "[40] (خليل عمر،ص248) ، لأن الزواج و الاحتكاك بالنساء يعتبر ابتعاد عن الطهارة ، إن الكهانوتية هي نوع من الارتباط بالله وإخلاص العبادة له وهذا الارتباط الديني بين الفرد وربه يكون في الابتعاد عن الحياة الجنسية فالعلاقة مع الله هي أشبه بالزواج .

وهذا النوع من العزوبة مفروض على الرهبان والكهنة والقساوسة من الرجال والنساء الذين ينذرون حياتهم للإله .

ب / الديانة اليهودية :

بعكس المسيحية ، ترى الديانة اليهودية أن الزواج هو المثالية باعتباره فرض ديني على كل إنسان دون استثناء الجنس أو السن أو المكانة الاجتماعية أو الجانب الاقتصادي ولا المستوى التعليمي ، بل

جاء في توراتهم أن الحياة الزوجية هدف أساسي لإعادة الإنتاج ، فعندما خلق الله الإنسان خلقه ذكر وأنثى وبالتالي ليس للعزوبة مكان في المجتمع ، ولا توجد كلمة الإشارة إلى هذه الحالة في التوراة ""[65] (Robert ص52) ، وقد فرضت الديانة اليهودية عقوبات على العزاب كحرمان عازب من وظيفة المحارب ، وهذا من أجل التشجيع على الزواج ، خاصة في ظل بعض الظروف الاقتصادية التي كان تتخذها بعض الأسر باللجوء إلى العزوبة لعدم تحمل تكاليف الزواج

ج / الديانة الإسلامية :

إن الإسلام يرفض العزوبة تماما ، لما لها من أضرار سلبية على الفرد والأسرة والمجتمع ، وذلك خشية الوقوع في الفواحش وارتكاب المحرمات كالزنا ، وانتشار الأمراض العصرية كالايدز ، ولهذا كان التشجيع على الزواج بحيث نجد أن الكثير من الآيات القرآنية تحث على الزواج من بينها قوله تعالى "إن خفتم ألا تقسطوا من اليتامى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثني وثلاث ورباع فإن خفتم أن لا تعدلوا فواحدة أو ما ملكت أيمانكم "(سورة النساء الآية 03) ، وقوله تعالى "ومن آياته أن خلق لكم من أنفسكم أزواجا لتسكنوا إليها وجعل بينكم مودة ورحمة إن في ذلك لآيات لقوم يتفكرون "(سورة الروم الآية 21).

كما نجد الرسول صلى الله عليه وسلم يرغب الشباب في الإقبال على الزواج من خلال أحاديثه الشريفة فيقول في الصحيحين "أنا أصوم وأفطر ، وأقوم وأنام ، وأكل اللحم وأتزوج النساء فمن رغب عن سنتي فليس مني "(أخرجه مسلم1401) .

وكذلك قوله "يا معشر الشباب من استطاع منكم الباءة فليتزوج "(أخرجه مسلم 1400) ، ومن خلال هذا نجد أن الإسلام حث على الزواج واعتبره واجب على كل عاقل ، لكن هناك بعض الحالات توجب العزوبة فيها مثل : - عدم القدرة العقلية لتكوين الأسرة .

- عدم القدرة على النفقة وتحمل المسؤولية .

ومن خلال هذه الآيات والأحاديث نجد أن الإسلام شرع الزواج ونهى عن العزوبة من أجل تحقيق أهداف اجتماعية وتربوية وأخلاقية منها :

- حماية المجتمع من الفواحش واختلاط الأنساب .
- نشر الروابط الاجتماعية من خلال علاقات النسب .
- وقاية المجتمع من فوضى العلاقات غير الشرعية التي ينجر عنها الأطفال المجهولي النسب .
- تحقيق المودة والرحمة والترابط الاجتماعي .

2.3 - أنواع العنوسة :

قد قسم " معن خليل عمر" العزوبة إلى نوعين :

1.2.3 - الاضطرارية :

و تعني اللّجوء إلى العزوبة بسبب ضغوط قاهرة تدفع إلى حالة اللازواج ، و تتخذ هذه الضغوط القاهرة عدّة نهوج منها :

ـ النهج القانوني :

هناك بعض المجتمعات أصدرت قوانين خاصة بالزواج مثلا ظهور قوانين و تشريعات تحضر الزواج بالمصابين بأمراض وراثية يغلب انتقالها إلى الجيل الجديد .

إضافة إلى تحريم " الزواج على كل شخص يتقاضى إعانة من صندوق الإعانات العامة أو الضمان الاجتماعي ، بسبب قلة المال الذي يحصل عليه من الصندوق و الذي لا يقوى على سد تكاليف الأسرة "[40] (خليل عمر،ص245) كما أن تحمل مسؤوليات الإنجاب و القيام بالأسرة تمنع في بعض الأمم من الزواج .

ـ النهج الديني :

يمنع الأفراد من الزواج بسبب بعض الطقوس القديمة المبنية على الاعتقاد يدنس الجماع [40] (خليل عمر،ص248) ، فقد كان يمنع زواج الرهبان لأنهم لا يجب أن ينشغلوا عن العبادة ، كما لا يجب على الرهبات أو الكاهنات أن يتزوجن فهن خدام للإله .

ـ النهج العصري :

يتمثل فيما أفرزته حملة التغيرات الحاصلة و ذلك من خلال دخول المرأة التعليم و هذا ما يطيل في عزوبتها ، بسبب مراحل التعليم ، و بالتالي ينقص من عمر زواجها ، كذلك دخولها عالم الشغل و استقلالها المادي ، جعلها تتراجع عن فكرة اللازواج .

ـ النهج المعاشي :

يشير إلى ارتفاع تكاليف الحياة و بالتالي ارتفاع المهور، و قلة مناصب الشغل الذي أفرز ظاهرة البطالة فأصبح الشاب عاجز عن الإقدام على الزواج كما أثر هذا النهج على المرأة من خلال أنها أصبحت تعيل الأسرة في ظل فقدان المعيل و تتحمل المسؤولية الاقتصاد بعد حصولها على العمل .

ـ النهج القيمي :

ينتشر في الدول العربية خاصة و ذلك خلال التكاليف و النفقات الباهظة في المراسيم الزواج و الخطبة ، بهدف التباهي و التنافس على إبراز المكانة الاجتماعية للأسرة و إبراز مكانة المرأة .

2.2.3 - الاختيارية :

" تدخل الإرادة الذاتية في اتخاذ قرار اللازواج دون الخضوع الآدمي لضغوطات قاهرة تدفعه باللّجوء إلى أن يكون عازب ، منها حب الذات أي إقتناعه بجماله أو بقوة جسده المسماة بالنرجسية الجديدة New Naricissisn [40] (خليل عمر،ص245) و المرأة بدورها قد تتخذ العزوبة اختياريا بدافع طموحها العلمي و تحقيق المكانة الاجتماعية و استقبالها المادي فالزواج اليوم لم يعد يعتبر " سترة " للمرأة كما كان في السابق بل أصبح حاجز أمامهم طموحا ، لذلك لم يعد مهما بالنسبة لها خاصة بعد تأثرها ، فحملة التغيرات الحاصلة في المجتمع و التي أعطت للمرأة الحرية خاصة بعد الاستقلال فتمكنت المرأة من دخول عالم الشغل إضافة إلى انتشار ظاهرة العلاقات الجنسية خارج إطار الزواج في غياب الرقابة الأسرية و نقص الوازع الديني .

3.3 - ارتفاع العنوسة في المجتمع الجزائري(تطورها وعواملها).

1.3.3- تطور العنوسة في المجتمع الجزائري :

خلال التعداد الخامس للسكان الذي قامت به الجزائر بعد 10 سنوات تم تسجيل إجمالي لعدد السكان في 2008 بـ 33,392,000 بنسبة 50,6 رجال ، و 49,4 نساء أما الوضعية الزواجية فجاءت حسب الجدول التالي :

الجدول رقم 04 : يوضح الوضعية الزواجية في الجزائر حسب الجنس[61] (سعدو،ص131) .

الوضعية الزواجية	ذكور	إناث	المجموع
عزب (ة)	51,1	41,6	46,4
متزوج (ة)	47,9	49,4	48,7
مطلقة (ة)	0,4	1,9	1,1
أرمل (ة)	0,6	7,0	3,8
غير مصرح(ة)	0,0	0,1	0,0
المجموع	100	100	100

من خلال الجدول نلاحظ أن أكثر نسبة من الحالة المدنية للسكان المجتمع الجزائري هم المتزوجين و ذلك بنسبة 48,7 % مدعمة من طرف الإناث و بنسبة 49,4 % و ذكور بنسبة 47,9% وهذا ما يفسر أن بعض الذكور متزوجين بأكثر من امرأة .

أما بالنسبة للأرامل فنجدها تقدر بـ 3,8 % مدعمة من طرف النساء بـ 7% أما نسبة الطلاق تقدر بـ 1,1% مدعمة من طرف الإناث بـ 1,9 % .

من خلال المعطيات نستنتج أن نسبة الزواج داخل المجتمع الجزائري هي أكبر النسب باعتبار أن الزواج واجب شرعي على كل شخص عاقل و قادر على الزواج ، تليها نسبة العزوبة باعتبار أن المجتمع فتي يتميز بكثرة نسبة الشباب و نلاحظ أن نسبة العزوبة عند المرأة مرتفعة وهذا راجع إلى جملة المتغيرات و العوامل الثقافية و التعليمية التي ساعدت المرأة على الخروج للتعليم العمل أما نسبة الأرامل المرملين و المطلقين فهي قليلة إلا أننا نجدها تنحصر في فئة النساء و هذا بسبب النظرة السلبية للمرأة المطلقة أو الأرملة حيث تقل فرص الزواج بالنسبة لها ، عكس الرجل المطلق لديه الحرية في إعادة الزواج .

هذا بالنسبة للوضعية الزواجية للذكور والإناث من خلال التعداد العام للسكان خلال 2008 .

أما نسبة العزوبة المسجلة خلال تعداد نفس السنة ومقارنتها بتعداد 1998 بالنسبة لفئة النساء فإنها كانت كالتالي :

الجدول رقم 05 : يوضح نسبة العازبات في الفئات السن عبر تعداد 1998 و 2008[61] (سعدو ص153).

الفئات العمرية / التعداد	تعداد 1998	تعداد 2008
19 -15	97,4	97,3
24 -20	76,5	77,7
29 -25	45,2	51,6
34 -30	22,4	34,7
39 -35	11,25	23,3
44 -40	05,45	12,8
49 -45	03,10	6,7
54 -50	1,75	4,1
59 -55	1,16	2,6
64 -60	1,10	1,7
69 -64	1,03	1,2

من خلال قراءتنا لهذا الجدول الذي يوضح نسبة العازبات خلال سنة 1998 و2008 ، فنجد أن في سنة 1998 كانت نسبة النساء العازبات هي 97,4% لدى الفئة العمرية 15 - 19 سنة ، تليها نسبة 76,5 % من النساء العازبات التي تتراوح أعمارهم مابين 20 – 24 سنة ، وحين نلاحظ الجدول ككل نجد انه كلما ارتفعت الفئة العمرية قلت نسبة العزوبة لدى النساء إلا أن تحتل نسبة 1,03% من النساء العازبات التي تتراوح أعمارهم ما بين 85 – 69 كذلك .

أما تعداد السنوي الأخير 2008 فنجد أنه نسبة العزوبة حافظت على نسبها لدى الفئات العربية 15 – 19 سنة حيث قدرت بنسبة 97,3% أي أنه ليس هناك فرق في نسبة العزوبة بين سنتي 1998 و 2008 في حين نلاحظ أنه في كل في كل فئة من الفئات العمرية بدأ يتضح الفرق الكبير في تطور نسب العزوبة حيث نجد أن نسبتها لدى الفئات العمرية من 30 – 34 ارتفعت مقارنة بسنة 1998 إذ قدرت خلال 2008 بـ 94,7% في حين كانت في 1998 / 2008 تقدر بـ 22,4 % وأيضا نلاحظ تزايد في نسب العزوبة لدى الفئات العمرية ما بين 40 – 44 سنة و التي قدرت بـ 12,8% خلال 2008 مقارنة بنسبتها سنة 1998 إذ كانت تقدر بـ 5.45% فقط .

من خلال هذا الجدول نلاحظ أنه ارتفعت نسبة العزوبة عند النساء خلال 10 سنوات و هذا راجع لعدة عوامل أهمها التغير الاجتماعي انتشار الوعي الثقافي في الأوساط النسوية و ارتفاع المستوى التعليمي الذي أدى إلى خروج المرأة للعمل فأصبحت تقل رغبتها في الزواج .

2.3.3 - عوامل ارتفاع العنوسة في المجتمع الجزائري.

أ / عوامل اقتصادية لارتفاع العنوسة :

- **ارتفاع تكاليف الزواج :** المهور أو الصداق كما هو معروف في مجتمعنا هو ذلك المبلغ من

المال الذي يقدمه الزوج لزوجته ، و يتمثل في مبلغ من المال و الحلي و بعض الملابس وغيرها كل حسب قدراته و تقاليده .

لكن هذه المهور أصبحت تتخذ أشكالا جديدة الهدف منها التباهي أكثر من الهدف السامي و هو الزواج في حد ذاته ، فأصبحت الأسر الجزائرية تتسابق في رفع المبلغ المقدم للمرأة و الغرض هو التفاخر، فهناك بعض المناطق من الوطن تلتزم التزاما بإجبار الرجل على دفع المهر المرتفع حتى لو يلجأ إلى الاستدانة وهذا كله للظهور بمظهر لائق أمام الآخرين فأصبح اليوم عند تقدم شاب " لخطبة فتاة يطالبه أهلها بتجهيز مسكن الزوجية و إعداد و شراء الشبكة إلى غير ذلك من المطالب الأولية ، ثم يفاجئ العريس بأنه مطالب بإقامة حفل الزواج "[66] (الرباعي عبيد،ص40) الذي يكلفه مبالغ كبيرة لا يستطيع تحملها ، فكثرة شروط الزواج و متطلباته مرتبطة بخصوصية كل منطقة والأصول الاجتماعية للأسرة ، وهذا ما سبب تراجع الزواج أو العزوف عنه نهائيا في بعض الأحيان فبعض الأسر تشترط المهر المرتفع ، والمسكن الفردي ، إضافة إلى الاتجاه الجديد الذي ظهر عند بعض الآسر، وهو عندما يتقدم الرجل لخطبة المرأة تشترط عليه الانتظار لسنة أو أكثر حتى تكمل دراستها وتحصل على وظيفة ، وعندما تحصل على ما كانت تبحث عليه فإن شروطها تتغير، وبالتالي الأسرة تشترط كل ما تطلبه ، فيقف الرجل عاجز أمام هذه المطالب المتعددة خاصة إذا كان من الطبقة المتوسطة أو من ذوي الدخل الضعيف فبعض الأسر تكون سببا في جعل الرجل يتراجع عن فكرة الزواج ، وبالتالي هم من يسهمون في ارتفاع نسبة العزوبة وما يترتب عليها من أثار سلبية و تأثير في جميع البنى الاجتماعية و جعلت الشباب يتوقف عن الزواج و تأجيله إلى أن يتمكن من جمع المال فالمتخرج حديثا مثلا لا يحصل بسهولة على وظيفة ، بل ينتظر أشهر أو سنوات حتى يظفر بها ، مما يجعل تأخره عن الزواج حتمية لا بد منها و من هنا يعد المهر و تكاليف الزواج من عوامل ارتفاع العزوبة إضافة إلى عوامل أخرى لا يمكن إغفالها قد أثرت على المرأة و الرجل على حد السواء .

- **تدني المستوى الاقتصادي وانتشار البطالة وأزمة السكن :**

يعتبر المستوى الاقتصادي من العناصر المهمة التي يقاس بها الشاب عند تقدمه لخطبة أي فتاة خاصة في بعض الأسر التي تحضي بالمكانة الاجتماعية " القيمة " وذلك لأن المستوى الاقتصادي له علاقة مباشرة بالمهر الذي يكون مرتفع أو منخفض حسب الوظيفة التي يشغلها الشخص .

ومن هنا كانت مشكلة البطالة من أهم المعوقات التي تواجه الشباب إذ أنها أصبحت ظاهرة وذلك من خلال عدم " تناسب فرص العمل مع قوى البشر أو قلة فرص العمل المعروضة مع زيادة الطلب عليها "[67] (السيد عبد السميع،ص09) فأثرت على الفرد كون أنها حالة تطلق على "عامل قادر على العمل وراغب فيه لا يجد عملا مدة معينة قد تطول أو تقصر حسب الظروف ويسمى هنا متعطلا "[68] (رشاد ،مجاهد ص16) فتتسبب هذه الأخيرة في التأثير السلبي على الشباب " فالبطالة من أخطر الأمراض التي تصيب المجتمعات وتؤدي إلى نتائج وخيمة على ملامح النشاط الاقتصادي والاجتماعي ، فهي انعكاس مباشر للحالة الاقتصادية المتردية التي يعيشها المجتمع وتتميز بدرجة خطورة تتفاوت تبعا لخصوصية الاقتصاد [69] (علي البدوي،ص348) فتأثيرها يؤدي إلى نشوء الإحباط النفسي ، وتخلق لدى العاطل عدم الثقة بالنفس و عدم الإيمان بالمستقبل و

فقدان الأمل في الزواج و تكوين أسرة ، و قتل الطموح الذي يحفز على الاستمرارية ، لأن الشباب البطال يعجز عن القيام بأي خطوة ، خاصة و إن الحياة تغيرت و الزواج أصبح مكلفا .

إضافة إلى أن هذه الظاهرة لها تأثير على الجانب الخلقي للأفراد باعتبارها تدفع إلى الانحراف ذلك أن العاطل له وقت فراغ و ليس هناك ما يشغله لتقضية الوقت إضافة إلى عدم حصوله على ما يسد و يوفر حاجاته ، فيلجا إلى التسول ، السرقة و النصب والاعتداءات المختلفة ، إضافة إلى هذا تشكل البطالة الفراغ الروحي ، و عدم الاستقرار في القيام بالواجبات الدينية كالصلاة مثلا فالعاطل لا يفكر إلا في كيفية الكسب كما أن للبطالة آثار سلبية فهي من " ينتج عنها انتشار العنوسة نظرا لعدم إنشاء أسر جديدة لأن إنشاء الأسرة أي الزواج يحتاج إلى مؤونة وتكاليف والشخص العاطل لا يملك ذلك"[67] (عبد السميع،ص248).

إضافة إلى أن البطالة تؤدي إلى انتشار العديد من الجرائم ، كالجرائم المخلة بالحياء مثل الزنا الدعارة الإجهاض...الخ إضافة إلى مختلف الجرائم كالسرقات والاحتيال والخطف والاغتصاب وذلك بسبب "ما يعانيه الشباب من تأخر سن الزواج "العنوسة " التي أدت ببعض الفتيات الهائمات بين المجلة المتدنية والقصص المثير، فلم يجدن إلا أن يمارسن الشذوذ الجنسي بينهن أو يلجأن إلى الزواج العرفي" [70] (عبد الباقي،ص377) ، الذي له تأثيرات سلبية على الأسرة و المجتمع فأنجبن دون أن ينتسب هؤلاء الأطفال إلى أهلهم بسبب عدم توثيق الزواج فينتج عنه ضياع الأطفال و اختلاط الأنساب ، إضافة إلى جرائم عديدة لا يتسع المجال هنا لذكرها كلها فالفراغ الذي يعيشه الشباب و عدم توفر الأعمال التي تشغل هؤلاء عن الجرائم .

كما أن للبطالة أثار أخرى فبعض الدراسات العلمية " أكدت أن انتشار تعاطي المخدرات يسود مرحلة المراهقة و الشباب و أن الشباب المتعطل يكون أكثر تمرد و حزنا و أقل تماثلا للقيم الاجتماعية "[71] (حسين،ص177) . فتعاطي المخدرات يذهب العقل عن التفكير السليم و بالتالي ارتكابهم لمختلف الجرائم .

و من هنا تأتي مشكلة البطالة من أهم المشاكل التي تواجه الشباب اليوم و تقف حاجز أمام طموحاتهم و رغبتهم في الزواج و تكوين أسرة و تربية الأبناء ، إضافة إلى فقدانهم للعديد من الآمال والطموحات التي يرغبون في تحقيقها فهي :

ـ تعد أحد عوامل التي تثير السخط و الإحباط لدى الشباب و تجعلهم ينظرون باستياء لمستقبلهم مما يجعلهم يعزفون عن الزواج .

ـ تدفع إلى الإدمان على الكحول و المخدرات فيكتسب الفاعل من وراءها السمعة السيئة التي تصاحبه طوال حياته مما يجعله مرفوض عند أي فتاة .

ـ البطالة تحرم الشباب من امتلاك مسكن و هذا ما يعرف اليوم بأزمة السكن التي تعد أحد عوامل الهامة في ارتفاع العزوبة فهي من أرهقت العديد من الشباب و جعلتهم لا يفكرون في الزواج إطلاقا ، "فالشباب يدرك أن أحلام حياته تبخرت وقد تنهار في تكوين الأسرة وتحقيق إشباعه العاطفي والجنسي أمام الحصول على مسكن"[72] (بيومي ،ص59) الذي أصبح يدرك بأن هذه الأزمة مستمرة لا يستطيع معرفة متى تنحل ، ومن هنا كثرت حالات الطلاق بسبب عجز الشباب على إيجاد مسكن فردي لتجنب مختلف المشاكل،كما هذه الأزمة أدت إلى تأخر سن الزواج أو حتى تزوج بعض الفتيات ممن لا يناسبهن لا لشيء إلا لأنه يملك مسكنا خاصا فهو اليوم من ضروريات بناء أسرة .

ب / عوامل ثقافية لارتفاع العنوسة :

- **الطموح العلمي للمرأة :**

قد أصبح التعليم اليوم أمر ضروري على المرأة ، وذلك لإجباريته على الجنسين بعد الاستقلال فمكنها هذا من تحسين وضعيتها لما في ذلك من أثار ايجابية انعكست على مكانة المرأة في الأسرة و المجتمع ومكنتها من نيل الدرجات العلمية ، فحققت طموحاتها ، لكن هذا أثر في تأخرها عن سن الزواج وذلك لتكوينها الطويل وطموحها في الحصول على المناصب العليا ، وعند حصولها على هذه المناصب تتغير شروطها في اختيار الزوج ، ولذلك نجد بعض الأسر تكتفي بالتعليم الثانوي للمرأة على الأكثر من أجل تزويجها " خوفا من عزوبتها في حالة مواصلة الدراسة الجامعية لأن الرجل يفضل دائما الفتاة الأصغر سنا"[73](داغر،ص69) ، وهذا ما يدفع الأهل لإقناع المرأة بالزواج وفي بعض الأحيان إرغامها عليه ، خاصة عند فشلها في الامتحانات الرسمية التعليم (المتوسط البكالوريا.

لأن حصول المرأة على مستوى معين من التعليم كالتعليم الجامعي أو العالي ، يجعلها هي من تتخط قرار الزواج و اختيار الزوج ، وينقص من سيطرة الأسرة عليها في إجبارها على الزواج لأنها على درجة من النضج والوعي تختار من تراه هي مناسب .

لكن الطموح العلمي للمرأة بقدر ما هو نعمة ، جعلها ترفع مكانتها الاجتماعية وتتخذ القرارات داخل الأسرة وتشارك في العملية التنموية والسياسية ، وأعطاها الدور الوظيفي الذي مكنها من الاستقلال المادي ، إلا أنه من جهة أخرى كان ذلك نقمة لأنه سبب في تأخرها عن سن الزواج فاليوم نجد العديد من النساء ذات مستوى عالي ويحتلون مكانة اجتماعية مرموقة لكن غير متزوجات ، وهذا ما انعكس سلبا عليهن، فالمجتمع لا يعترف بالمرأة المتعلمة وذات المستوى العالي بقدر ما يعترف بها ويحترمها عندما تكون متزوجة فنحن نقول عن المرأة أنها ذات مستوى علمي ومركز اجتماعي ، لكننا نستثني دائما ونقول أنها غير متزوجة فالمثل المعروف يقول "تتزوج المرأة لتدخل المجتمع " .

أما بالنسبة للشباب فالتعليم بدوره أدى إلى عزوفهم عن الزواج ، لأن نظام التعليم عندنا يأخذ سنوات طويلة خاصة النظام القديم (كلاسيكي) ، وهذا ما يجعل بعض الشباب لا يفكرون في الزواج إلا بعد سن الثلاثين (30) في الغالب فهم يكملون دراستهم ثم يتخرجون و يبحثون عن وظيفة و التي تستغرق أشهر و سنوات ليتمكنوا من جميع تكاليف الزواج ، وفي بعض الأحيان يجد الشباب مجبرين على تأدية الخدمة الوطنية وهي بدورها تؤخر في زواجهم ، وفي حالة تهيئة الشاب للزواج فإنه لا يختار الفتاة في مثل سنه بل يتجه إلى الأصغر سنا ، وهنا تقل فرصة الفتيات في نفس سنه في الزواج مما يدفعهن إلى العنوسة الحتمية ، أو الزواج من متزوج أو أرمل أو مطلق وهذا بدوره قد يؤدي إلى عدم التوافق الفكري والثقافي بين الرجل والمرأة ، مما يوسع دائرة الخلافات الزوجية التي تؤثر على الأبناء وفي الغالب تنتهي بالطلاق الذي أصبح بدوره يشكل ظاهرة خطيرة تؤدي إلى عدة آفات و مشاكل .

- **تأثير وسائل الإعلام :**

تأثر وسائل الإعلام في أفكارنا وتوجهاتنا ومفاهيمنا ، خاصة الوسائل الحديثة منها كالإنترنت وغيرها من التقنيات التي أصبحت منتشرة بشكل واسع ، وتنقل للأفراد مختلف الثقافات التي قد تتعارض مع ثقافتنا وهذا ما يظهر جليا فيهم من خلال تقليد هذه الثقافة الوافدة من الغرب في جميع السلوكات والتصرفات والأفكار السائدة اليوم من خلال تسليط نوع من الثقافة المادية الخالية من المبادئ الروحية على الشباب مما يدفعهم لتقليدها دون انتقاء فحتى بعض الهيوايات ، كحب الموسيقى

والرقص (خاصة رقصة hip hop) عند بعض الشباب و الشابات وغيرهم من الهيوايات أصبحت المنتشرة الدخيلة على ثقافتنا .

أما عن تأثير وسائل الإعلام في انتشار العزوبة أو العنوسة عند المرأة من خلال ما تنقله من أفكار تنادي بحريتها ومسواتها مع الرجل وحقها في ممارسة السياسة والتمثيل البرلماني وغيرها وترسيخ فكرة أن الزوج (الرجل) عنيف يرغمها على البقاء في البيت والإنجاب والتربية وبالتالي يقضي على طموحها خاصة اللواتي اعتدن الخروج والاستقلالية المادية ، وهنا أصبحت المرأة تتراجع عن الزواج أو تتأخر عنه لأنه يقيد حريتها .

إضافة إلى إقناع المرأة بأن دورها التقليدي كزوجة أو أم تغير وأصبح دورها الوظيفي خارج البيت ،كما دفعتها أيضا إلى تقليد بعض القصص الغرامية من خلال الأفلام والمسلسلات ، فأدى هذا إلى تكوين علاقات بين الجنسين خارج الزواج فأصبحت وسائل الإعلام تأخذ حيز كبير في ثقافتنا مما أدي إلى التراجع عن فكرة الزواج ، أو الزواج بطريقة المسلسلات ، كما انتشرت فكرة التحرر والابتعاد عن المسؤولية التي أصبح الجنسين يرى فيها الشقاء والتعب ، باعتبار الزواج مسؤولية ذات أبعاد عديدة ، وقد أوضح الدكتور نواب الدين آل نواب مؤثرات الثقافة الغربية من خلال وسائل الإعلام وصلة ذلك بظاهرة تأخر سن الزواج عند الجنسين من حيث [22] (نواب آل نواب،ص246):

- إطالة فترة الخطوبة قصد التعرف أكثر من قبل الطرفين .
- إطالة الفترة الممتدة من العقد إلى الزواج أو من الخطوبة إلى العقد .
- بقاء بعض الشباب فترة طويلة بلا زواج تأثرا بما يرونه أو يسمعونه من حرية وهروب من مسؤولية الزواج .

ج/ عوامل اجتماعية لارتفاع العنوسة :

- **انعكاسات تجارب الزواج الفاشلة ونسب الطلاق على المرأة :**

في غالب الأحيان تتأخر المرأة عن الزواج بسبب النظرة السائدة عنه والمشاكل المرتبطة به فالمرأة ترى قريباتها المتزوجات يعانين المشاكل والخلافات المتكررة مع الزوج أو الحماة أو أهل الزوج ، فتقنع نفسها أن الزواج يسبب لها المعاناة ،

إضافة إلى نسب الطلاق المرتفعة في السنوات الأخيرة حيث سجلت الجزائر سنة 2012 أزيد من 60 ألف حالة طلاق ، من أصل 480 ألف عقد حسب إحصائيات وزارة الداخلية ، مما يعني هذا أن 12% من حالات الزواج في الجزائر تنتهي بالطلاق الذي لا يزال يسجل ارتفاعا من سنة إلى أخرى مخلفا ورائه 100 ألف طفل مشتت [74] (بوثلجي،ص21) ، الذي أصبح يشكل هاجسا ديمغرافيا خطير على البناء الاجتماعي من خلال نسبة المطلقات وتأثيره على الأبناء والأسرة والمجتمع .

كما أن المجتمع الجزائري لا يرحم المطلقة ، فهي تنعت بجميع النعوت ففي تعبيرنا الشعبي نطلق على المطلقة اسم " الهجالة " التي أصبحت لا تقيدها قيود ، وما ينجر عن هذا من انحرافات أخلاقية عديدة .

فأصبحت المرأة ترى في العنوسة بديل عن الطلاق من خلال تجربة بعض النساء مع الطلاق والتي أخبرتنا إحداهن تقول " لو كان قعدت عازبة يقولوا عليا بايرة و مايقولوش عليا مطلقة " وهذا نظر لنظرة المجتمع للمطلقة ، لهذا أصبحت المرأة تفضل العنوسة بدلا من الطلاق .

- تغير القيم الزواجية في المجتمع الجزائري :

تنطوي ظاهرة العزوبة في مجتمعنا الجزائري على ظروف و معطيات ذات ارتباط عضوي بالمكونات الثقافية و الإنسانية و العلمية ، و ما يشد الانتباه إليه في هذا الصعيد هو وجود تنامي مضطرد في العلاقة الموجودة بين تغير قيم الزواج ، و بروز ظاهرة العنوسة عند المرأة الجزائرية و العزوف عن الرجل .

و مما هو ثابت في نظامنا الاجتماعي أن هناك تغيرات كثيرة مست القيم و القواعد التي تتحكم بسلوكاتنا الاجتماعية ، فالغزو الفكري الموجه نحونا أدى إلى زوال بعض القيم الأخلاقية التي كانت تمتاز بها الأسرة الجزائرية فمعالم التغير أثرت على بناء الكل ، و قد أبرز ذلك بالخصوص انعكاسات في معدلات الزواج السنوية .

فالتغيرات التي مست قيم الزواج في مجتمعنا ترجع بدرجة أساسية إلى حصول تغيرات هيكلية على مستوى بنية العائلة الجزائرية ، فلم يعد للكبار نفس الحظ في التدخل لضبط قيم الزواج ، كما أن ميل الشباب إلى انتهاج نموذج الأسرة النواة أدى في النهاية إلى انقطاع قيمي بين جيل الشباب و جيل الكبار ، و أدى ذلك بالخصوص إلى ميل الشباب إلى تبني قيم بديلة تتعارض مع القيم الزواجية التقليدية من خلال الرغبة في الزواج بعد سن الثلاثين ، و ربما إلى ما بعد الأربعين بعدما كانت الأسرة التقليدية تحرص على تزوج الشباب في سن مبكر و كذلك بالنسبة للمرأة .

أما اليوم فالوقت الذي يجب أن يعاشر الرجل المرأة تحت غطاء الزواج فإن لقائهما أصبح يسير في إطار الصداقة و الخلة و المعاشرة السرية أحيانا.

فانعكس هذا التغيير بتأثيراته على النساء اللّواتي صرن ضحيات مباشرات ، فالقيم التي كانت تتحكم في الزواج و ضبط العلاقة بين الجنسين تغيرت و أثرت سلبا على الرجل و المرأة .

كما أننا من جهة أخرى لا ننفي في هذا الإطار أننا وجدنا ميولات لدى النساء أنفسهن للإعراض عن قبول طلبات الزواج الفردية أو العائلية ، و ذلك لما يجدن من ظروف ، و مبررات كثيرة كالدراسة و الرغبة في إنهائها و اختيار الزوج المناسب ثقافيا ، دينيا ، ماديا ، أسريا و علميا .

فالأسرة لم تعد تدخل في تزويج الفتاة كما أن الزواج تراجع بسبب ارتفاع التعليم لدى الجنسين " ارتفاع التحصيل الدراسي للفرد كلما انخفضت نسبة تحصيل الزواج داخل الأسرة أو الوحدة القرابية الوحيدة و العكس صحيح "[75] (Kouaouci ،ص119) كما أنه من المهم هنا الإشارة إلى أن النساء في مجتمعنا حاليا على عكس ما كان يحدث في الماضي ، فقد تغير موقفهن من سن الزواج فلم يعد مقبولا و لا مستساغا لديهن القبول بسن الزواج على أساس أنه النضج الجنسي لديهن ، و إنما صرن يملن إلى الاعتماد على سن النضج العقلي و الفكري ما يعني أنهن أصبحن يعرفن متى وكيف يحددن الظرف المناسب لتوضيح الموقف من الزواج ونفس الشيء صار موجود عند الشباب ، فهم بدورهم تراجعوا عن فكرة الزواج المبكر، فهم يفضلون تأخر سن الزواج وذلك رغبة منهم في تحسين ظروفهم المادية والمالية ، والسعي الانفصال عن الأسرة ، والعمل على بناء أسري مستقل كل الاستقلال عن البيئة الأسرية ، في حين لا ننسى هنا انفتاح العلاقة بين الشاب والشابة سمح بتحديد جو من الحرية والتواصل والتعاون والمرافقة جعلهما معا لا يرغبان في إقامة علاقة زواجيه مباشرة ، فكل منهما يسعى لتحقيق عامل التجربة التي تحولت في نظر كل منهما إلى مرحلة الاختيار، فالكل يسعى لاختيار الطرف الآخر والإحاطة به من كل الجوانب قبل اتخاذ قرار الزواج أو الرفض الكلي للزواج أصلا.

هذه التغيرات الكلية في هذه القيم وقيم أخرى أدت في النهاية إلى وجود ظاهرة العزوبية في مجتمعنا ، ومنه فإن هذا الواقع يدفع للتساؤل لمعرفة ما إذا كانت المرأة والرجل هما ضحايا فعليين لتغير قيم الزواج ، أم أنهما طرفان أساسيان ومباشران في وجود وتنامي هذه الظاهرة من الأساس.

4.3 - انعكاسات العنوسة على المجتمع :

إن الملاحظ اليوم على العزاب و العازبات بعض المظاهر لا أخلاقية ، خاصة الذين يعشون في بيئة تفتقد للضوابط الأسرية والأنماط التربوية ، إضافة إلى الظروف المعيشية التي تدفع بعض النساء إلى ممارسة البغاء والدعارة أو المعاشرة غير شرعية ، مما أدى إلى مخاطر اجتماعية عديدة ناجمة عن حياة العزوبة التي يعشها هؤلاء باختلاف جنسهم ، فالفرد بطبيعته يحمل غرائز ونزعات مختلفة توجهه إلى الرغبة في إشباع هذه النزوات ، فالخلل في سير الحياة الاجتماعية أدى إلى انتشار عدة انحرافات بين الجنسين ، مما أدى إلى ظهور مشاكل اجتماعية خطيرة ، وذلك من خلال الآثار البعيدة والقريبة للعزوبة والتي خلفت عواقب على البناء الاجتماعي أخلاقيا اجتماعيا ، أسريا ، اقتصاديا على المدى البعيد .

ولعل من أهم المخاطر التي يعانيها مجتمعنا الجزائري اليوم الناتجة عن انتشار العزوبة و العنوسة هي :

1.4.3- ضعف الروابط الأسرية والاجتماعية.

إن الزواج هو بمثابة تقوية للروابط بين الأشخاص، فمن خلاله تتوسع العلاقة بين الأسر وذلك عن طريق المصاهرة والنسب ، لان الزواج هو من يجعل الأسر تتلاحم فيما بينها وتتساند .

وعلى هذا الأساس كان للعزوبة أثار سلبية على ضعف هذه الروابط بين الأسر، لأنها أدت إلى تذبذب العلاقات القائمة بين الأفراد تحت غطاء المصاهرة والنسب وقللت في قوة الترابط الاجتماعي خارج الأسرة، إضافة إلى أن الترابط الداخلي للأسرة يضعف ، لأن المرأة العازبة داخله تكون محل معايرة "بايرة"وتحمل مسؤولية وضعها الذي يكون على عاتق جميع أفراد الأسرة ، إضافة إلى هذا فان جميع أفراد أسرة العازبة يكونون منشغلين في أعمالهم الخاصة أو أسرهم أو مسؤولياتهم خارج البيت ، مما ينسيهم ذلك الانشغال بالعازبة ، و هذا ما يؤثر على نفسيتها و يشعرها بالوحدة و الإحباط ، فتنقلب على هذا الوضع و ذلك بخلق المشاكل و تدبير المؤامرات لتوقيع الخلافات بين جميع أفراد الأسرة خاصة مع وجود زوجات الإخوة و زوجة الأب ...الخ.

كما إن الفتاة عندما تصل إلى سن الأربعين و لم تتزوج فإنها تجد نفسها أمام أسر الأخ أو الأخت لأنها في الغالب تكون قد فقدت والديها أو أحدهما ، و في هذه الحالة تكون قد فقدت الحامي و الراعي ، و ربما قصر الأخ في حقها بسبب مسؤولياته الأخرى ، بالإضافة إلى زوجات الإخوة اللواتي لا يهمهن وضعها ، و ربما لقيت العزباء المعاملة السيئة منهن بحيث يعتبرنها خادمة سواء من خلال خدمة البيت أو شؤون البيت.

و هذا ما يؤثر في الفتاة العازبة و يدفعها إلى زواج غير متكافئ كالزواج بمن هو متزوج أو بمن يكون في عمر أبيها أو تلجا للزواج السري ، أو إقامة علاقات سرية مع الرجال ، مستسلمة بهذا إلى المعاناة و الأمراض النفسية الداخلية .

و مع هذا فإن بعض النساء اللواتي يعانين من تأخر سن الزواج كثيرا ما يبحثن عن مخرج بكل الوسائل ومن هنا يلجأن إلى المشعوذين و الكهنة الذين يستغلون نقاط ضعفهم وكثيرا ما نقرأ في الجرائد أن المشعوذ قد استولى على مجوهرات أو أموال نساء من مختلف الأعمار و سلبهم كل ما يملكن ، و أحيانا أخرى تصل لحد الاعتداءات الجنسية أو ممارسة العنف ضدهن كالضرب و التعذيب ، و ذلك من خلال إيهامهن بأنهن مسحورات أو معطلات عن الزواج ، فيقدم لهن عقاقير تفك عقدة عزوبتهن و تزوجهن ، مما يجعل المرأة الساذجة التي تعاني ضغوطات تصدق هذه الخرافات ، والتردد على هؤلاء المشعوذين لا يستثني الفتاة الأمية فقط و إنما تعدى إلى المتعلمة التي تقع ضحية لهؤلاء ، لأن المجتمع لا يرحم العازبة متعلمة كانت أو أمية .

هذه الممارسات تعطي بعض المبررات للمرأة العازبة لأن وضعها يدفعها إلى الاعتقاد بان المشعوذ هو من يخلصها و يعطيها وصفة للزواج ، خاصة مع حالتها و ما تعانيه داخل الأسرة التي تمارس عليها مختلف الضغوطات مما يجعلها تفعل المستحيل لضفر برجل حتى لو كان لا يتوفر مع الشروط التي كانت تتمناهـــا.

ومن هنا يمكن القول أن المجتمعات التي تكثر فيها نسبة العزاب والعوانس ، تعطي مؤشر دقيق على أنها تعاني التفكك والانحرافات وضعف في الروابط الأسرية والاجتماعية التي تؤدي إلى تحلل المجتمع وتدني تماسكه ، خاصة داخل العائلة التي تعد الخلية الأساسية في المجتمع فالضعف في روابطها يؤثر على العلاقات الاجتماعية كلها.

2.4.3 - الزواج السري.

يحدث هذا الزواج في سرية بين رجل و امرأة دون إبلاغ الأهل أو الأقارب، أي بدون إقامة حفل زفاف علني ، ودون توثيق هذا الزواج لدى مصالح الحالة المدنية ، و غالبا ما يحدث هذا الزواج بين زملاء العمل أو الدراسة أو الجامعة ...الخ ، و هذا الزواج من الناحية الشرعية باطل باعتباره أداة لإشباع الرغبة الجنسية دون الفرض في إقامة عائلة أو تحقيق المعنى الأسمى للزواج .

و قد تنقاد المرأة التي تعاني من تأخر سن الزواج إلى هذا النوع من الزواج لاعتقادها أنها تتخلص من عقدة العنوسة ، خاصة مع صعوبة ظروفها الاقتصادية و الاجتماعية و ضعف الرابطة الأسرية ، باعتبار العانس تعاني الدونية و الإقصاء داخل الأسرة ، خاصة مع مقارنتها مع المتزوجات من أخواتها أو من جراتها أو أقرانها خاصة اللّواتي لديهن أطفال ، مما يؤثر ذلك على نفسيتها و يدفعها إلى الزواج السري أو المعاشرة غير شرعية لأن المرأة العازبة إذا تعرفت على شاب و أقامت معه علاقة ، فإن الكلمات المعسولة التي تتلقاها منه تثير و تأثر في عواطفها لأنها تفقد لحنان الحب داخل الأسرة فتجد في هذا الرجل المنقذ فهو الأخر أصبح مقبل على هذا النوع من الزواج و ذلك نتيجة للبطالة و سوء الظروف المعيشية ،"ارتفاع تكاليف الزواج والاستهلاك التفاخري الذي تفشى في كل شيء بما فيه الزواج ، فبدأت عنوسة الرجال وتأخر سن زواجهم يبدو كمشكلة حقيقية مما أدى إلى ارتفاع نسبة الزواج العرفي الذي يعفي الرجل من هذه التكاليف الباهظة" [76] (جامع،ص259).

و هذا النوع من الزواج ينتشر بكثرة عند البداوة خاصة في الماضي باعتبار هؤلاء يعيشون حياة البداوة و الترحال ، مما يعيق توثيق الزواج في السجلات الرسمية ، كما عرف أيضا الظهور في فترة عدم الإست الاستقرار الأمني (الإرهاب) الذي عرفته الجزائر في الفترة التي أطلق عليها العشرية السوداء بسبب صعوبة الوضع الأمني و ظهور تيارات جديدة باسم الدين غيرة طريقة الزواج و شروطه .

فهذا النوع من الزواج أظهر مفاسد و أضرار على المرأة و الطفل إن وجد لأن المرأة يضيع حقها في النفقة والطفل يضيع حقه في تثبيت نسبه إضافة إلى فقدان الأمن النفسي بالنسبة للمرأة التي تتزوج بطريقة سرية وتقل ثقتها بالمستقبل ، لأن الحياة الزوجية الصحيحة هي التي تحقق الاستقرار النفسي و الأسري ، أما إذا اختارت هذا النوع من الزواج فأنها بسبب تأخرها عنه و الضغوطات الأسرية ، فإنها تحكم علي نفسها بالشقاء و اليأس الذي تحترق به مدي حياتها ، لأن الشاب يدفع المرأة للزواج به ثم تجد نفسها ضحية في أيدي مفترسة .

و هذا الزواج لم يأخذ النصيب الأكبر في مجتمعنا الجزائري علي غرار المجتمعات الأخرى كمصر و دول الخليج، فالمرأة في المجتمع الجزائري تعاشر الرجل دون أي شروط ، و هذه المعاشرة لا تدخل في ما يسمى بالزواج السري .

3.4.3 - الأمهات العازبات والأطفال غير شرعيين.

قد تنامت ظاهرة الأمهات العازيات والأطفال الغير الشرعيين في المجتمع الجزائري نتيجة انتشار العزوبة وتأخر سن الزواج ، إضافة إلى عديد التغيرات الحاصلة في المجتمع ، وقد أدت هذه الظاهرة بالحكومة إلى اتخاذ خطوة جريئة حيث خصصت وزارة التضامن والعائلة منحة شهرية للأمهات العازبات قدرت عشرة آلاف دينار جزائري (00 ،10000 د ج) لكل امرأة ترغب في استرجاع الطفل الذي وضعته خارج إطار الزواج والتكفل به ، فعادة ما يترك الأطفال الغير الشرعيين في مراكز الطفولة المسعفة إلى غاية بلوغهم سن الرشد .

وبعد اتخاذ هذا القرار من طرف الحكومة ثار الشارع الجزائري ورد بعنف عليه ، واعتبره خطوة مشجعة وعامل من العوامل المحفزة والمحرضة على الزنا فالمرأة التي تنجب عن طريق الفاحشة تتحصل على منحة شهرية ، إضافة إلى أن هذا القرار يؤدى إلى زيادة الأطفال غير شرعيين ما ينجر عنه ظهور الآفات والمشاكل الاجتماعية المختلفة "فانتشار الأطفال الغير الشرعيين و اللقطاء هو مؤشر على اضطراب المرجعية الأسرية ، مما يؤسس الاضطرابات النفسية للسلوك الجرمي اللاحق ، فالطفل فاقد الأبوين أو الأمومة أو الاثنين معا ، هو مشروع مريض نفسي أو مشروع مجرم" [77] (محمود مكي،ص32) لأن مخاطر ترك وإهمال الأطفال خطيرة وتتعاظم مع مرور الوقت ، فالفاقد للأسرة لا ينشأ تنشئة صالحة لأن الأسرة هي المسؤول الأول عن تنشئة الفرد الصالح .

إن ظاهرة الأطفال الغير الشرعيين أصبحت اليوم تشكل خطورة على البناء الاجتماعي لما لها من آثار على مستقبل الحياة اليومية من خلال انتشار الآفات الاجتماعية الخطيرة كالتسول ، السرقة المخدرات عمالة الأطفال واستغلالهم في ترويج المخدرات والتجارة بأعضائهم وإقحامهم في التهريب واستغلال الإناث في الدعارة ، الملاهي الليلية ، فهن تجارة مربحة في أيدي المافيا .

كما أن هذه الظاهرة أصبحت تستقطب الباحثين والدراسيين في مجال البحوث الاجتماعية لمعرفة أسبابها و أخطارها المستقبلية ، كما أن وسائل الإعلام المختلفة تناولت الظاهرة فالصحف اليومية الوطنية لا تخلو صفحاتها من أخبار العثور على الأطفال حديثي الولادة على الطرق أو أبواب المساجد والمستشفيات أو حتى في أكياس القمامة ، وهناك من تزهق روح هذا الجنين خوفا من الفضيحة أو العثور على جثثهم ، وذلك لأن بعض النساء اللواتي ينجبن خارج إطار الزوج يقمن بقتل الطفل خوفا من الفضيحة والعار خاصة مع اعتراف الوالدين ، وبالتالي هذا مؤشر على انتشار الفاحشة وما ينجر عنها من مشاكل خطيرة تنعكس آثارها السلبية على المجتمع وأفراده خاصة مع الصمت القاتل إزاء تنامي ظاهرة العزوبة وعدم التشجيع على الزواج والبحث عن حلول فعالة للحد

من انتشار مثل هذه الظواهر، لأن الأرقام السنوية لعدد الأطفال غير شرعيين مرهبة عبر كامل التراب الوطني وهذا دليل على خطورة الوضع.

فحسب إحصائية مقدم من مدرية النشاط الاجتماعي لولاية عين الدفلى تم تسجيل حوالي 90 طفل غير شرعي خلال سنة 2012 ، وهي إحصائية غير رسمية أو دقيقة خاصة وأن معظم الحالات لا يصرح بها نظرا لخصوصية المنطقة المحافظة ، ومثل هذه الحالات تسيء إلى سمعة الأسرة مما يجعل أغلب الحالات تتخلص من الطفل بأي طريقة حتى لا تجلب العار للأسرة ، وهذه الظروف أدت إلى وفاة 10 أطفال بسبب ظروف الوضع أو التخلص منه .

جدول رقم 06: يوضح عدد الأطفال غير شرعيين لسنة 2012 لولاية عين الدفلى حسب حالاتهم[78] (إحصائية) .

عدد الأطفال المحرومين من العائلة		عدد الأطفال المسترجعين من الأم البيولوجية		عدد الأطفال الموضوعين تحت الكفالة المجانية		عدد الأطفال الموضوعين تحت الكفالة بالأجر		عدد الوفيات	
ذكر	**أنثى**	**ذكر**	**أنثى**	**ذكر**	**أنثى**	**ذكر**	**أنثى**	**ذكر**	**أنثى**
12	**13**	**13**	**13**	**14**	**11**	**02**	**02**	**04**	**06**
25		**26**		**25**		**04**		**10**	

4.4.3 - الشذوذ الجنسي :

الشذوذ الجنسي هو قيام الرجل بفاحشة اللواط مع رجل آخر أو فاحشة السحاق بين امرأتين ، عن فطرة مما يوحي بالانحراف عن المألوف ، ويدفع هذا إلى الانحراف لعدة أسباب نفسية واجتماعية .

وقد انتشرت هذه الظاهرة بكثرة مع توفر الجو والمكان المناسب حتى أصبحت علاقة الشواذ تحكمها قوانين ففي عام 2011 أقر الرئيس الأمريكي باراك أوباما في أحقية زواج الشواذ وإعطائهم جميع حقوقهم المدنية والاجتماعية والاعتراف بهم كأزواج مثاليين وإنشاء مؤسسات ترعى شؤونهم باعتبار التركيبة الاجتماعية للمجتمعات الغربية مادية خالية من الأخلاق الروحية ، لكن في المجتمعات الإسلامية تعد هذه العلاقات المثلية محرمة مهما كانت ظروفها سواء كانت بين رجلين أو امرأتين .

لكن مع انتشار العزوبة و العنوسة التي دفعت بالعديد إلى الإدمان والمخدرات والكحول في ظل البطالة والفراغ الروحي وعدم الاستقرار النفسي وانعدام الوازع الديني مقابل كثرة الإغراءات الجنسية التي تناولتها وسائل الإعلام خاصة الغربية منها إضافة إلى أن الكثير من الشباب والشابات يقبلون على نوادي الانترنت وذلك لملأ أوقات الفراغ الذي يعيشونه بسبب عدم توفر مناصب شغل ، ويقتنون المواقع الإباحية مما يؤدي ذلك إلى زيادة الرغبة الجنسية لديهم مع انعدام صرفها في إطار مشروع محدد بالزواج إضافة إلى صرامة المجتمع في ضبط العلاقة بين الجنسين ، فالمجتمعات العربية تقف ضد المثلية والعلاقات الانحرافة ، خاصة إن كن نساء لكن هناك علاقات خفية بين الشواذ خاصة في بعض الأماكن لتجمعات دائمة ونجد مثل هذه العلاقات خاصة في السجون ، ديار العجزة ، والجامعات التي تجمع الرجال مع جنسهم والنساء كذلك ، فيحدث الشذوذ الجنسي خاصة مع انكسار الحواجز النفسية والدينية بين الجنسين وانتشار الإباحية مما يجعل هؤلاء يعيشون أمراض نفسية وعضوية كالاكتئاب والاضطرابات المختلفة والقلق الناتج عن تعسر الحصول على زوجة أو أزواج في إطار رباط مقدس وهو الزواج الذي شرعه الله تعالى لحماية البشر من الانقياد نحو الانحرافات والفواحش .

ملخص الفصل :

إن الزواج من مقتضيات الحياة السوية الهادئة ، إذ به يسكن الإنسان إلى زوجه ، إضافة إلى إنجاب الأطفال الشرعيين وتربيتهم تربية صالحة.

لكن في السنوات الأخيرة عرف الزواج تراجع في معدلاته السنوية ، مما أفرز ظاهرة العزوبة التي أدت إلى تفكك الروابط الاجتماعية وأفرزت مشاكل عديدة أضعفت حصانة المجتمع أمام جميع الاتجاهات الانحرافية التي تحيط به ، ولعل العزوبة لها أسباب فردية خاصة بالرجل وأخرى بالمرأة لكن هناك عوامل مشتركة بينهما والتي أدت بكلا الجنسين إلى فقدان الرغبة في الزواج ، كالتعليم وتحقيق الاستقلال المادي كالسكن الخاص والسيارة والرفاهية فتنامت الفر دانية وحب الذات مما أدى إلى انتشار العزوبة ، إضافة إلى العوامل المتعلقة بالرجل في حد ذاته ولها مؤشرات تتمثل في غلاء المهور وارتفاع تكاليف الزواج والبطالة وأزمة السكن ، هذا ما أفرز مشاكل وأثار سلبية على الفرد والمجتمع .

ولعل من أبرز ما أفرزت هذه الظاهرة الآثار الاجتماعية السلبية ضعف الروابط الأسرية لأن الزواج والنسب ينشأ روابط عديدة بين الأسر وبالتالي إن لم يحدث الزواج فإن هذه الروابط تزول وتتراجع كما أن العزوبة في المجتمعات النامية خاصة في ظل انتشار البطالة تؤدي إلى انتشار البدع والخرافات والشعوذة التي تدفع بالكثير إلى تصديقها ، كما أنها تؤدي إلى ظهور الزواج السري والشذوذ والدعارة التي يجد الشباب فيها المتنفس الجنسي في ظل غياب الزواج الشرعي الذي عجزوا عن تحقيقه ، وهذا الأمر غير مقبول في مجتمعنا الجزائري .

إضافة إلى الآثار السلبية الأخرى كالمخدرات وإدمان الكحول وظهور أطفال غير شرعيين مجهولين النسب، وهذه الظاهرة تشكل خطر على البناء الاجتماعي ، باعتبار هؤلاء الأطفال غير شرعيين يشكلون ما يسمى اليوم بأطفال الشوارع الذين يهددون الأمن والاستقرار باعتبار لا هوية لهم ولا أسرة ولا تعليم، وبالتالي ينزلقون في مختلف الانحرافات ، وهو ما نعيشه اليوم من خلال انتشار السرقات والمخدرات والتسول واستغلال هؤلاء الأطفال في ترويج المخدرات وفي جميع المجالات وهذا بدوره أدى إلى ظاهرة عمالة الأطفال في سن غير قانونية.

وفي النهاية تؤدي أسباب ارتفاع العزوبة إلى ظهور آثار وأخطار اجتماعية ، تستدعي البحث عن آليات متكاملة وتشجيع واسع ومساعدة الشباب والشابات على الزواج للحد من الآثار السلبية التي تنطوي تحت غطاء العزوبة وتهدد مجتمعنا الجزائري .

الفصل 4 :

السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية

إن دخول المرأة عالم الجريمة يعد من الظواهر المستحدثة في مجتمعنا المعاصر ، باعتبار هذه غير مألوفة وكانت إلى وقت قريب شبه منعدمة ، نظرا للمكانة المرأة في الأسرة التقليدية التي كانت تمثل فيها العفة والشرف والطاعة ، باعتبار المجتمع الجزائري مجتمعا ذكوريا والمرأة فيه تحتل المرتبة الثانية .

ولمعرفة علاقة المرأة بالسلوك الاجرامي ، سوف نتطرق إلى المكانة التي احتلتها عبر التاريخ وصولا إلى مكانتها في الإسلام والتي تعد هذه المرحلة بمثابة النور في حياة المرأة .

ثم تطرقنا إلى السلوك الاجرامي عند المرأة لمعرفة الدوافع والعوامل المسبب لإجرامها وقد تطرقنا إلى العنف الممارس ضدها ، والعنف الممارس من طرفها كرد فعل منها ، إضافة إلى التطرق للبغاء عند المرأة وأهم أسبابه .

كما خصصنا مبحثا لواقع جرائم المرأة في المجتمع الجزائري ، ومكانتها القانونية في ظل التشريعات الجزائرية ، لمعرفة مدى استجابة المشرع الجزائري في إعطاء المركز القانوني للمرأة ، وما مدى تناسب هذه القوانين مع طموحات المرأة .

وفي الأخير سوف نوضح نظرة المجتمع والقانون لإجرام المرأة ومدى تأثير ذلك في العلاقات الاجتماعية.

1.4 - مكانة المرأة عبر التاريخ.

لقد احتلت المرأة مكانة عبر كل الحقب التاريخية واحتلت مكانة في المجتمع من خلال الأدوار التي احتلتها في كل مجتمع .

4-1-1 / مكانة المرأة في الحضارات القديمة غير العربية .

- **عند اليونان :** كانت المرأة تمثل المتاع الجنسي وتشترى متى رغب الرجل في ذلك وكان الرجال

والنساء جميعا في أثينا يعترفون بأن العلاقات الجنسية هي أساس الحب "[80] (موسى،ص30) كان الرجال يطلقون العنان لغرائزهم الجنسية في الأعياد الكبرى التي كانت دينية في أصلها ويقولون أن ذلك ييسر لهم فيما بقي من العام أن يقتصر كل منهم على زوجته الواحدة ، بل كانت أثينا تعترف بالبغاء رسميا و تفرض ضريبة على ممارسيه" لهذا كانت المرأة في الحضارة اليونانية "تحكمها القاعدة القائلة بكونا تدخل ضمن ممتلكات زوجها بعد الزواج " [81] (البهسري،ص12)

كما كان الأثينيون يفرحون بالمولود الجديد إذا كان ذكرا و يعبرون عن ذلك "بتعليق أكاليل الزيتون على مداخل المنازل ، أما إذا كان المولود أنثى فسرعان ما كانت تغشاهم الغمة و يخيم عليهم الحزن" [82] (بيهم،ص58) هذه حال المرأة في اليونان.

- **المرأة في الحضارة الرومانية :**

إن الحضارة الرومانية كانت ذات قانون اسري محكم ، ذو سلطة أبوية مطلقة فهو صاحب الحقوق القانونية و هو الوحيد الذي له الحق في الشراء و البيع ، و المرأة كانت ملكا باسمه فإذا أتت بجريمة كان هو من يحاكمها و يعاقبها و كان قادرا على الحكم عليها حتى بالإعدام .

وحسب قانون روما " لم يكن للمرأة أن تظهر في المحكمة حتى لو كانت شاهدا فإذا مات زوجها لم يكن لها أن تطالب بأي حق لها في ماله و كان له ذلك إذا شاء أن يحرمها من أن ترث شيئا من ماله ، وكانت في كل ادوار حياتها تحت رقابة الرجل أبوه ، أخوها أو زوجها"[80] (موسى،ص33) .

- **المرأة في الهند:**

كانت النساء في الهند يطلق عليهن خادمات الله طائعات في ذلك أوامر السماء ، و ما خادمات الله إلا العاهرات التي كن يستخدمن المعبد أول الأمر في الرقص والغناء أمام الأوثان ثم من الجائز أن يسخرن من بعد ذلك في إمتاع الكهنة [80] (موسى،ص28).

إن شرائع الهند والصين واليونان والرومان أجمعت كلها على أن تقديم الرجل (الأب) على المرأة (الأم) في توصية الأبناء ، فالشريعة البراهمة توصي احترام أباك وأمك غير أنها تضيف إلى ذلك احترام الوالد وهو وحده الذي يفتح لها أبواب السماء ، ومثلها شريعة بوذا وكذلك شريعة اليونان والرومان ، فإنها وإن كانت تفتحان للمرأة بالأمومة باب الخلاص من العبودية إلا أنهما كانتا تقدمان الأب عليها في الإكرام والاحترام"[82] (بيهم،ص113) .

وكذلك حال المرأة عند اليهود فهي لعنة ولا تتجاوز مرتبة الخدم ، ما يعطي لأبها الحق في أن يبيعها والأصل عند اليهود أن "لا ترث المرأة سواء كانت بنتا أو أما أو زوجة طالما كان للميت ذرية من الذكور"[82] (بيهم،ص15).

ومن هنا يمكن القول أن مكانة المرأة كانت دون الرجل في مختلف الحقب التاريخية ، فهي كانت تحتل المرتبة الثاني وخاضعة لسلطة الرجل في كل شيء.

4-1-2 / مكانة المرأة في المجتمعات العربية غير المسلمة.

وهذه المرحلة تعرف بمرحلة الجاهلية أو مرحلة ما قبل الإسلام لم تكن المرأة فيها تختلف عن ما كانت عليه في الحضارات غير العربية.

فقد كان العرب في الجاهلية يبغضون المرأة ويخشون منها الفقر والعار فقد شاع عنهم قتل البنات و وأدهن وهذا ما ذكر في القران الكريم : " إذا بشر احدهم بأنثى ظل وجهه مسودا وهو كظيم يتوارى من القوم من سوء ما بشر به أيمسكه على هون أم يدسه في التراب ألا ساء ما يحكمون "سورة النخل الآيتين 58- 59.

كما كانت المرأة تابعة للرجل وملك من ممتلكاته إضافة إلى أنه " لم يكن للمرأة ميراثا ،كما لم تكن قرابة الأم ذات اعتبار ، بل كان الاعتبار كله لقرابة الأب ، ولم يكن لدى العرب نظام الزواج ولا قانون للطلاق فيتزوج الرجل من النساء ويطلق ما شاء ، وكان العرب يجمعون بين الأختين ويكرهون جوارهم على البغاء "[83] (لشواربي،ص43)

كما" كانت المرأة إذا مات زوجها يفرض عليها حداد سنة كاملة لا تخرج من بيتها وكانت كثيرا ما تتعرض للتهمة والظن فيحل بها البلاء [83] (لشواربي، ص44).

هذا حال المرأة في المجتمعات العربية غير الإسلامية، كانت خاضعة للرجل ولا تحضي بأي مكانة اجتماعية.

4-1-3 / مكانة المرأة في الإسلام.

لقد جاء الإسلام وغير سلم القيم الذي كان سائد في مجتمعات الجاهلية ولم يفرق بين المرأة والرجل ، بل أعطى للمرأة مكانة هامة في المجتمع باعتبارها بشر له حقوقه ، ففي قوله تعالى " يا أيها الناس إن خلقناكم من ذكر وأنثى وجعلناكم شعوبا وقبائل لتعارفوا وإن أكرمكم عند الله اتقاكم " سورة الحجرات الآية 13.

فحرم الإسلام وأد البنات ، وأعطى لهن الحق في الميراث مثلها مثل الرجل لقوله تعالى "للرجال نصيب مما اكتسبوا وللنساء نصيب مما اكتسبن " سورة النساء الآية 31.

إضافة إلى أن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يوصي بالنساء خيرا ، وآخر وصاياه (ص) لأمته في حجة الوداع أصيكم بالنساء خيرا ، ومن هنا يمكن استخلاص إن الإسلام أعطى للمرأة أدميتها وحررها من العبودية والإقصاء ، وما هو حال المرأة اليوم إلا ما أعطاه الإسلام لها من مكانة من خلال تعليمها وتعلمها فالإسلام حررها من الوأد وأمر بمعاشرتها بالمعروف وتصريحها بإحسان ، ومكنها من الميراث وجعلها في أعلى المراتب ، وهذا ما يؤكد سماحة الإسلام وعدالته ، وعموما الإسلام رقى المرأة من خلال المحافظة عليها بتحريم إبداء زينتها للأجانب وحرم عليها المعاشرة غير شرعية للرجل ، حفاظا على كرامتها وأعطاها الحرية في التعبير وإبداء الرأي .

4-2 / دوافع المرأة لارتكاب الجريمة.

إن البحوث **و**الدراسات الحديثة المهتمة بالجريمة عموما والجريمة عند المرأة خصوصا، تجعلنا متأكدين من أن هناك حقيقة واضحة تشير إلى أن إجرام المرأة منخفض بشكل كبير إلى إجرام الرجل ، وذلك من خلال أن إجرام الرجل كان من أول اهتمامات الباحثين و الدارسين للجريمة أما البحوث والدراسات حول إجرام المرأة لم يأخذ حيز الاهتمام إلا حديثا،لهذا فالبحوث قليلة وتكاد تكون شبه معدومة،وذلك لصعوبة البحث في هذا الموضوع،خاصة وان إجرام المرأة عادة ما يكون خفيا ، وبالأخص ما يتعلق بالاغتصاب والإجهاض وزنا المحارم ...الخ . فهو في الغالب لا يصل إلى مصالح الشرطة وأجهزة القضاء ، مما يؤدي إلى استحالة الحصول على إحصائيات دقيقة حول هذه الظاهرة.

كما أن عامل النوع في ظاهرة الإجرام يلعب دورا مهما من حيث إن التكوين البيولوجي والفسيولوجي للمرأة يختلف في بنيته الجسدية والنفسية ، فالرجل أكثر قوة وصلابة وتحمل من حيث تركيبته الجسدية والنفسية عكس المرأة ، بسبب بنيتها و أنوثتها يجعلها اقل إقبالا على الجريمة من الرجل ، لأن السلوك الإجرامي يتطلب جهدا وصبرا وقوة جسدية وقسوة القلب.

و المجتمع الجزائري شهد تغيرات عديدة اقتصادية ، اجتماعية ، ثقافية ، سياسية ، غيرت بدورها ملامح الظاهرة الإجرامية وزادت في خطورتها ، وسجل دخول المرأة قضايا إجرامية تختلف أشكالها وهنا تغير دورها بعدما كانت ضحية أصبحت مجرمة،

لكن رغم دخولها عالم الإجرام إلا أنها اقل إجراما من الرجل إلا في بعض الجرائم التي تعتبر حكرا على المرأة كالدعارة والإجهاض قتل الأجنة وغيرها من الجرائم المرتكبة اليوم .

كما أن ارتكاب المرأة لسلوك الإجرامي له دوافع وأسباب تقف وراء دخول العنصر النسوي عالم الجريمة ، ولعل أهم الدوافع ، هناك الداخلية كالعوامل النفسية ، والخارجية كالعوامل الاجتماعية والبيئة المحيطة.

4-2-1 / الدوافع نفسية لارتكاب المرأة السلوك الإجرامي.

تعد بحوث "سجمون فرويد" من أهم البحوث في علم النفس الإجرامي وأول من وضع المدرسة التحليلية وقسم الجهاز النفسي إلى ثلاثة أجزاء الهوا ، الأنا ، والأنا الأعلى ، وأوضح العلاقة هذه الأجزاء بالجريمة من خلال أن المكبوتات التي تكون مرتكزة في جزء من هذه الأجزاء تكون سببا في تبني السلوك الإجرامي كما أن الجريمة في نظر "فرويد" هي استجابة مباشرة عن عدم تلبية الغرائز المكبوتة وسوء تصريفها واعتبر ارتكاب الجريمة يكون نتيجة الشعور بالذنب فيعاقب الفرد نفسه بارتكاب جريمة ، فالعوامل النفسية تعد إشكالية كبيرة للفرد ، وتشكل له المعانات مما يدفعه للجريمة التي تسبب له عواقب وخيمة على المدى البعيد ، تعيق تكيفه النفسي والاجتماعي سواء كان رجل أو امرأة .

لعل أهم العوامل النفسية التي تدفع المرأة لارتكاب الجريمة هي:

- **التركيبة النفسية للمرأة :** إن الاختلاف بين الرجل والمرأة من حيث تكوينها النفسي والجسماني

والهرموني ، يجعلها تتصف بخصائص تختلف عن الرجل ، فهي تتميز بالرقة والعطف والحنان مما يجعلها سريعة الانقياد ، ففي كثير من الأحيان تكون ضحية الرجل الذي يستغل مشاعرها وحبها لتوريطها في الجرائم لتصبح ضحية المجتمع ، خاصة في ظل بعض الظروف كالمشاكل الأسرية الحرمان من العطف الأسري الفقر، وهنا قد تجبر على ممارسة البغاء ، أو تساعد في عصابات المخدرات ، وتستغل أيضا في الملاهي الليلية لجلب زبائن القمار ...الخ . ففي مقابل العطف والحنان هناك خشونة وقسوة يتميز بها الرجل ، إضافة إلى أن المرأة كثيرة التعلق بالناس خاصة مع فقدان الحب داخل الأسرة ، فتجعل من هذه الظروف سببا للهروب والبحث عن البديل فتبحث عن الرجل ليملأ عليها الفراغ ، وهنا تقع بسهولة في الانحراف والجريمة أو تدفع بإجبار للممارسة السلوك الإجرامي.

- **الصراعات النفسية :** وتعني " تنازع رغبتين أو دافعين أو اصطدامهما ، ومحاولة كل منهما

أن تتحقق على حساب الأخرى ، فيحس الفرد بالحيرة التي تولد التوتر وعدم الاستقرار"[84] (حسين غانم،ص45).ومنه تتكون لدى المرأة ضغوطات نفسية ناجمة عن مختلف الظروف الاقتصادية والأسرية أو الاجتماعية ، التي تعيش فيها مما يجعلها تبحث عن مخرج بأي طريقة ، فيتغلب على سلوكها "مشاعر العدوان والكراهية المدمرتين للقوة العاطفية ، التي تنجمان على رغبات حسية مكبوتة"[85] (الحجار،ص87) ، ففي غالب الأحيان تؤدي هذه الصراعات إلى إتيانها لسلوكات عنيفة وعدوانية اتجاه الآخر، وقد تكون أخطر هذه السلوكات هو الجريمة كقتل الزوج ، ضرب الأبناء أو الوالدين والاعتداء على الإخوة وإلحاق الضرر بهم ، لان الضغوطات والصراعات النفسية التي تعيش فيها بعض النساء كثيرا ما تدفعها إلى الوقوع ضحية ، فتجد نفسها وحيدة كل أفراد الآسرة تخلوا عنها ، وتبقى أسيرة تصرفات غير مقبولة سواء داخل أسرتها أو مجتمعها، فتلجأ إلى تبني السلوك الإجرامي كبديل عن ما ففقدته ومتنفس على الصراعات التي تعيش فيها.

- **الإحباط :** إن "الاحباطات أو الأزمات النفسية يمكن أن تكون بسيطة أو خطيرة إلى الحد الذي

يهدد رفاهية الإنسان ، كما أنه يمكن أن ينشأ عن مصادر داخلية أو خارجية"[86] (عبد الله،ص72) فالإحباط الداخلي عادة ما ينشأ بسبب العقبات التي تعترض رغبة الفرد وتكون ناتجة عن فشل في تحقيق

الرغبات المختلفة ، فالمرأة مثلا الراغبة في تحقيق أهدافها وطموحاتها ، وتجد إلتزام وتعصب الوالدين أو الأسرة ومنعها من تحقيق ما ترغب فيه، يعد هذا إحباط لها ومحاولة فاشلة في حياتها تسبب لها الإحباط قد ينفجر في أي لحضه.

أما الاحباطات الخارجية التي تتعرض لها المرأة قد تكون طبيعية أو اقتصادية أو اجتماعية تعترض رغباتها وآمالها ، فالفقر والحرمان العاطفي داخل الأسرة مثلا هو مصدر إحباط لأن هذه الظروف بمثابة حاجز في طريق طموحاتها المختلفة ، كما أن الضوابط الأسرية والاجتماعية على سلوكاتها والعقاب الذي يلحق بها إذا خالفت هذه الضوابط يعتبر عامل مثير للإحباط ، فالقيود المفروضة من طرف الأسرة والمجتمع خاصة المجتمع الذي يعتبر المرأة التي تخرج عن الأعراف والتقاليد منحرفة ، في بعض المناطق التي ترى حتى في طريقة لباس المرأة انحراف ، والعلاقات مع الأصدقاء انحراف ، فالمجتمع الجزائري يرفض أي علاقة خارج إطار الزواج ، فهذه الضغوطات تعتبر مصدر إحباط للمرأة خاصة المراهقة ، في ظل تسلط الأسرة والمجتمع فتتكرر الاحباطات التي تشعرها بالحرمان وعدم الأمان ، مما ينجر عنه البحث عن متنفس لتقليل من حدة هذا الشعور فتلجأ إلى السلوك الإجرامي للانتقام من الجميع.

لأن الاحباطات تنقلب إلى صراعات نفسية داخلية ينجر عنها ذلك الأثر الضار الذي يعتبر محرك لإتيان سلوكات إجرامية أخطرها جرائم القتل لأن المرأة تهدف إلى تحقيق التوازن النفسي والاجتماعي فإن فشلت في ذلك تحبط ويكون هذا الإحباط عاملا حاسما في ظهور السلوكات العدوانية وانحرافية.

- **الشعور بالظلم :** في غالب الأحيان تشعر المرأة بأن حقوقها ضائعة ، ففي كثير من الأسر نجدها تمنع

من التعليم أو اكتفائها بالتعليم الابتدائي فقط ، وهنا تشعر بأن حق من حقوقها مهضوم ، كما تجبرها الأسرة على الزواج رغم أنها غير راغبة فيه ، وهي من يختار الزواج الذي تراه مناسب دون استشارتها ، إضافة إلى حرمانها من العمل أو الخروج ومقابلة الأصدقاء وتكوين أي علاقة خارج إطار الأسرة ، كل هذه الممارسات من قبل الأسرة على المرأة تجعلها تشعر أنها مظلومة ، ولابد من البحث عن مخرج لأنها تقوم بمختلف الأعمال دون حصولها على أدني حق ، فتلجا إلى العدوان و العنف ضد أفراد أسرتها وتثور ضد القيود المفروضة عليها فتتوجه إلى الانحراف خاصة إذا وجدت من يشجعها ويقنعها أنها مظلومة وحقوقها ضائعة ، وهنا يكون انقيادها نحو الجريمة وإغرائها لارتكاب سلوكات انحرافية سهل.

- **الحرمان العاطفي :** يعتبر الحرمان العاطفي للمرأة داخل الأسرة من المسببات الرئيسية للجريمة

فعندما تحرم من الحب والرعاية تبحث عنه خارج الأسرة في حضن رجل غير الوالدين، فشعورها بالإهمال ولا مبالاة والتهميش والإقصاء يؤدي بها إلى البحث عن البديل لتعويض هذا النقص ، فتجد نفسها بين أيدي رجل يستغل ضعفها العاطفي ، فيدفعها إلى ممارسة الجرائم الأخلاقية ، ويورطها في الفاحشة مما ينجر عنه عدة مشاكل كالحمل غير شرعي والإنجاب خارج إطار الزواج أو الإجهاض الذي يعتبر جريمة ، وفي كثير من الأحيان تتورط المرأة في ممارسة الدعارة وتجارة الهوى ،وهنا تكون ارتكبت أفضع الجرائم.

- **المكبوتات الناتجة عن صراعات الطفولة :** إن المرأة في بداية السنين الأولى من حياتها قد

تتعرض لعدة مشاكل نفسية تكون ناتجة عن خلل في التنشئة الاجتماعية لها ، خاصة إذا كانت تعيش وسط أسرة متصدعة أو شاهدت وعايشت المشاكل القائمة بين الوالدين وخلافاتهم المتكررة أو العنف الممارس والشتم بينهما مما يعكس انطباع سلبي عن الزواج والأسرة عندها ، ويكبت هذا الانطباع خلال مرحلة الطفولتها ،مما يؤدي إلى حدوث بعض التصرفات اللاشعورية تكون في غالب الأحيان انعكاس للعنف الذي

عاشته أو الصراعات القائمة داخل الأسرة ، فتتجه إلى ممارسة السلوك الإجرامي الذي هو بمثابة انعكاس شرطي للظروف التي عاشتها في مرحلة الطفولة ونتج عنها الكبت الذي يتحول مع مرور الوقت إلى صراعات ضد النفس وضد الآخر مما يدفع المرأة إلى ممارسة الجريمة.

2.2.4 - الدوافع الاجتماعية لارتكاب المرأة الجريمة.

إن طبيعة المجتمع الجزائري التقليدي يرفض إجرام المرأة كليا ، لهذا نجد عدد المتابعات قضائيا قليلات فقضايا النساء ضئيلة في المحاكم الجزائرية لأن الأفراد يفضلون ترك الجرائم النسائية خفية ويبحثون عن حلول ودية لها دون وصولها إلى المحاكم ، لهذا نجد التعتيم والسرية في معالجة إجرام المرأة مما يجعله قليل مقارنة مع الرجال.

لكن رغم هذه السرية إلا أن هناك قضايا إجرامية كثيرة تورطت فيها العنصر النسوي ، ودفعت إليها ظروف عوامل خارجية عديدة منها ما هو أسري ومنها ما هو اجتماعي ، والتي تلعب دورا كبير في خروج إجرام المرأة إلى الساحة وجعلها منافس لإجرام الرجل ، ومن أهم هذه الدوافع نجد:

- **التغير الاجتماعي وتأثيره على السلوك الإجرامي عند المرأة:** إن ظهور العولمة والنظام

الاجتماعي العالمي الجديد يتسم بعدة تغيرات اجتماعية ، اقتصادية ، تكنولوجية وسياسية غيرت في المجتمع ككل وهذا ما يعرف بالتطور والتقدم والنمو، الذي شهدته كل المجتمعات دون استثناء ، ولم يقتصر هذا التغيير على المستوى التكنولوجي أو وسائل الإنتاج أو التصنيع بل وصل أبعد من هذا باعتباره سريع ومستمر ، فغير كياننا كله من خلال إعادة هيكلة المجتمع ، خاصة الأسرة التي تعتبر المرجعية الأساسية للفرد ، وذلك من خلال تغيير الكثير من القيم والاتجاهات والأساليب التي كانت تعتمدها الأسرة التقليدية سابقا.

كما أن التغير خاصية اجتماعية يحدث بطريقة تلقائية ومستمر، والجدير بالذكر أنه يختلف من مجتمع إلى آخر أو حتى في المجتمع نفسه،وهو يشمل النظم والعادات والعلاقات بين الأفراد إضافة إلى التطور الحضاري والعمراني وتوسعه ، وهذا ما نشهده على مستوى تغيير الأسرة التي تقلص حجمها ووظائفها وتحولت من أسرة تقليدية ممتدة إلى حديثة أو نواة ، فتغيرت العديد من الوظائف والعناصر التي كانت تقوم بها الأسرة التقليدية كنمط تنشئة الأبناء وغيره فحدث تباعد بين النموذجين التقليدي والمعاصر، وظهرت عدة صراعات قيمية بين النموذجين فنتج التفكك على جميع المستويات الأخلاقية ، الاجتماعية ووصل المجتمع حسب "روبار بارك" إلى"عدم قدرة النظام الاجتماعي على التضامن مع الأفراد والجماعات في حفظ أهدافهم التي يرغبونها"[87] (أبو طاحون،ص261) لأن التفكك غير صورة التضامن التي كانت سائدة فلم تعد الأهداف مشتركة بل طغت الأنانية وحب الذات والمصلحة على حساب حتى أقرب الناس.

كما أن "وليام جبران"اعتبر"الفجوة الثقافية هي أحد عوامل التغير الاجتماعي ، نتيجة الزيادة في المستجدات والاكتشافات المادية"[87] (أبو طاحون،ص164) دون البحث في المعاني الروحية التي كانت سائدة سابقا.

فتعارض الثقافة الوافدة من مجتمعات أخرى على الثقافة الأصلية ، أدى إلى ظهور صراعات بين الثقافتين وبالتالي حدوث الخلل ، فظهرت الانحرافات المختلفة والجرائم خاصة الأخلاقية منها.

إضافة إلى هذا فإن التغيرات الحاصلة أدت إلى ظهور التصنيع والتمدن مما ساعد ذلك المرأة بالخروج إلى العمل وتدعيم الأسرة بالجانب المادي .

لكن من جهة أخرى أدى إلى ظهور عدة مشاكل على حياة المجتمع وقيمه نتيجة اختلاط الجنسين وما ترتب عليه من انحرافات أخلاقية،إضافة إلى اختلال العلاقة بين المرأة والزوج والأبناء وطريقة تنشئتهم.

ومع انشغال المرأة بالعمل وعدم اهتمامها بشؤون البيت دفع بالرجل إلى خيانتها والزواج عليها مما أثار في نفسها حب الانتقام أمام غيرتها الزائدة وهنا تجد في قتل الزوج خلاصا لمعناها فينتهي بها المطاف بين قضبان السجون إضافة إلى الوصم الذي يلحقها طوال حياتها .

كما نتج عن هذه التفاعلات بين المرأة والعالم الخارجي ظهور تصورات وأفكار سلبية عن الأسرة والأبناء فنقصت رغبتها في الزواج وأصبحت تبحث عن حياة الرفاهية وجمع المال ، فهي أصبحت تواجه ظروفها الاقتصادية والمادية بنفسها وتتحمل جميع الأعباء ، ومن هنا تكونت لديها عدة ضغوطات وتعرضت لعدة مشاكل بسبب ما يفرضه سوق العمل ، كالاغتصاب التحرش الجنسي في الأماكن العمومية ، كمكان العمل والحافلات وغيرها ، وأمام هذه الصراعات الكثير دفعت المرأة إلى الإقبال على الإدمان والتدخين للتخلص من الضغوطات المختلفة المحيطة بها.

فالتغيرات الحاصلة على جميع مستويات الحياة الاجتماعية أدت بالمرأة إلى دخول عالم الجريمة الذي أصبحت تتحكم فيه عدة عوامل سواء ما تعلق بالمحيط الأسري ، الاجتماعي المهني ، أو الاقتصادي ، كل هذه العوامل من شأنها أن تدفع المرأة لتكون ضحية ظروف قاسية عرفها المجتمع ولم تعرف المرأة كيف تتخطاها.

- **البيئة الاجتماعية المنحرفة المحيطة بالمرأة وعلاقتها بإجرامها** : تلعب البيئة

الاجتماعية المحيطة بالمرأة دورا لا تقل أهمية عن ما تلعبه باقي المؤشرات في توجيه وتكوين شخصيها ، خاصة في مرحلة الطفولة والمراهقة ، وتتمثل هذه البيئة الاجتماعية المحيطة في الأسرة أو المدرسة أو جماعة الرفاق أو حتى وسائل الإعلام فكل ما يحيط بالمرأة له دور في تلقينها وإعطائها مكتسبات مختلفة تتعدى إلى درجة المساهمة في تكوين توجهها السلوكي المستقبلي ، ومن بين ما يحيط ويؤثر في سلوكها نجد:

- **الأسرة :** لها دور كبير في حياة المرأة والتي تؤثر على كل مراحل حياتها اللاحقة

وتكوين شخصيتها فمنها تستمد القيم الأخلاقية والدينية والاجتماعية العالية ، لتصبح صالحة ذات تأثير إيجابي في مستقبلها ، لكن هناك عدة أمور تترك أثرا سلبيا في حياة المرأة والتي قد تدفعها إلى الانحراف والجريمة من بينها نجد :

- **انحراف أحد أفراد الأسرة أو إجرامه:** إن المراحل الأولى لحياة المرأة يغلب عليها تقليد

سلوكات والديها ، فإذا كانت سليمة وأخلاقية فان هذا التقليد يكون سليما أما إذا كان الوالدين أو احد أفراد الأسرة منحرفا أو مجرما فان هذا ينعكس سلبا على المرأة التي تقلد والديها أو أحدهما خاصة الأم ، فادا كان الأب سيء الأخلاق أو منحرفا أو سكير أو يتعاطى المخدرات ، فان المرأة تتبنى سلوكاته خاصة وأن مدمن الخمر والمخدرات كثيرا ما يلجؤون إلى ممارسة العنف على جميع أفراد الأسرة كالأم والأبناء ، ففي غالب الأحيان يكون هذا رد فعل على عدم الحصول على المواد المخدرة أو المخدرات لان هذه المواد تسبب التوتر ولانهيار العصبي مما يدفع الفرد إلى ممارسة العنف والعدوان اتجاه كل من يحطون به ، وهذه الظروف تترك أثرا سلبيا على سلوك المرأة المستقبلي ،

من حيث تبنيها لهذه السلوكات أو حبها في الانتقام من الوالد الذي مارس عليها كل أشكال العنف مما يدفعها إلى ممارسة السلوك الإجرامي كالقتل وغيره من الجرائم المختلفة.

كما أن الأم قد تكون ذات سلوكيات انحرافية منحطة خاصة في غياب الزوج أو الزواج عليها أو عدم الإنفاق عليها وعلى أبنائها أو دخوله السجن بسبب سلوكاته الانحرافة ، فتدفع الأم إلى ممارسة الأعمال الإجرامية أيا كان نوعها ، كالتسول ، السرقة ، الدعارة ، التي في الغالب ما تلجأ إليها المرأة في ظروف تخلى الزوج عنها أو الزواج عليها ولا تجد من ينفق عليها وعلى أبنائها هنا تجد في الدعارة الملاذ لها لجلب المال والإنفاق على الأبناء ، وهذا ما يجعل بناتها يقلدونها خاصة أنهن يعشون نفس الظروف ، كما أن انحراف الإخوة أو الأخوات له تأثير بدوره في تبني المرأة السلوك الإجرامي فهي في الغالب تحاول تقليد الأكبر منها سنا من إخوتها فان كانوا ذوي طبيعة إجرامية قد تدفع إلى تعلم هذا السلوك ومن ثمة السير في طريق الانحراف والجريمة.

هذا بالإضافة إلى التربية الأسرية غير سليمة للمرأة خاصة في ظل حالات الطلاق أو انفصال الوالدين وإهمال الأب للطفلة وعدم الإنفاق عليها وضربها واحتقارها مما يولد العقد النفسية لديها ، فهي ترى قرينتها يعشن في ظل أسرة متماسكة ووالدين محبين ، فيدفعها ذلك للهروب من الوسط العائلي ، فتجعل من الشارع مكان لها مما يجعلها تقع في أيدي مفترسة تستغلها في ارتكاب الجرائم المختلفة وخاصة جرائم الزنا، التهريب ، التسول ، الدعارة ، سرقة المحلات التجارية والنشل ومختلف الجرائم.

- **المدرسة والصحبة السيئة :** تعتبر المدرسة البيت الثاني للفتاة بعد الأسرة ، ففيها تلتقي

أقرانها وتتكون علاقات الصحبة فتتأثر وتأثر فيها خاصة إذا كانت تصاحب المعيدات أو المشاغبات مما يجعلها تتغيب معهن عن الدراسة وتتسكع في الشوارع ، فهي تخالط من هن أكبر منها سنا واللواتي يعلمونها العديد من الانحرافات كطريقة اللباس و التزيين والتعرف على الشباب وإقامة العلاقات الغرامية ، حتى يصل بها الحال إلى تعلم السرقة والتسول والأفعال المخلة بالآداب العامة كالزنا والأفعال الفاضحة التي أصبحت اليوم منتشرة في معظم المدارس والمؤسسات التعليمية ، إضافة إلى الأمور المتعلقة بالمدرسة كضعف أداء المعلم في الجانب التعليمي والظروف المحيطة بالدراسة كالاكتظاظ في قاعات الدراسة إضافة إلى العنف المدرسي من قبل المعلمين و المدراء و في بعض الأحيان غياب الضبط و قلة الرقابة و هذا ما يجعل الفتيات خارج المدرسة مما يعني انفلاتهن من الرقابة الأسرة فعندما تقل السلطة والرقابة الوالدين يزيد ميل الفتاة إلى الشارع وبالتالي تعلم مختلف الانحرافات وكذالك الحال بالنسبة للمدرسة و بالتالي يكون الطريق معبد لاحتضان جماعة منحرفة تعلمها كل أساليب الجريمة.

- **تأثير وسائل الإعلام في توجه سلوك المرأة :** لوسائل الإعلام المختلفة تأثير على إجرام المرأة من خلال ما تنقله لها عن طريق وسائلها المختلفة ، كالتلفاز ، الراديو، الجرائد والمجلات والإنترنت الذي يعتبر الوسيلة رقم واحد في زيادة مختلف الجرائم الأخلاقية كالشذوذ الجنسي ممارسة الجنس عبر الأثير الانتحار و الهروب من البيت ، لما له من تأثير عميق في نفوس الأفراد بسبب الإغراءات المادية المختلفة الموجودة في مواقع إباحية التي تجعل المرأة تنقاد بسهولة نحو ممارسة الانحراف بكل أشكاله خاصة مواقع التواصل الاجتماعي على رأسها "فايس بوك"face book التي أصبحت اليوم قناة تواصل كل الشباب وتبادل مختلف المعلومات والآراء ، إضافة إلى تلك الفضاءات أو المواقع المخصصة لعروض الزواج والتي تدخلها المرأة لتعرض نفسها على الرجال مصدقة أنهم سيتزوجون بها حتى ينتهي بها المطاف كفريسة في أيدي الرجال الذين يستعملون كل الحيل لإقناعها بإرسال صورتها أو الالتقاء بها فتنتهي ضحية بين نبذ الأسرة والمجتمع فتجد في البغاء وسيلة بعد انسداد كل الطرق . فتدخل الحرام من بابه الواسع فتقع في الزنا التي تفرز عدة ظواهر من بينها الأمهات العازبات والأطفال غير شرعيين ، كما أن الأفلام و المسلسلات التي تظهر الحيل

الإجرامية تدفعها إلى التقليد المجرمين في إرتكاب الجريمة و تصوير المجرم في صورة بطوليه خيالية ، كما أن المعلومة التي تنقلها وسائل الإعلام المختلفة تجعل المرأة أمام تناقص خاصة تلك المخصصة للمناداة بحقوقها و مساواتها مع الرجل و محاولة تجريدها من الأنوثة و إدخالها عالم الشغل والسياسة و إقحامها في مختلف المجلات ، فظهرت الجمعيات النسائية التي تتولى مسؤولية الدفاع عن المرأة ضد كل أشكال التمييز بينها و بين الرجل ، ففسح المجال للمرأة لتكون في الأوساط المختلفة مما سهل احتكاكها مع العالم الخارجي فتولدت لديها سلوكيات إنحرافية عديدة جعلتها تمارس الجريمة بكل أشكالها.

- الفقر والحرمان : يتسبب الفقر والحرمان في عجز المرأة عن إشباع حاجاتها بشكل طبيعي والذي يكون نتيجة الدخل الضعيف لأسرتها التي تعجز في أغلب الأحيان عن توفر الحاجات الأساسية لأفراد أسرتها فالفقر والحرمان له علاقة وطيدة بالجريمة والانحراف لأنه يعتبر المسبب الرئيسي ، فهو يعتبر من المسببات الأساسية التي تحول دون تحقيق المرأة لمتطلباتها ، خاصة إذا كانت تتابع دراستها فهي تعجزعن توفير تكاليف التعليم خاصة في الجامعة وذلك لعدم امتلاكها للمال والجامعة تتطلب المال الذي تنفقه على الدراسة واللباس الذي تظهر به في مظهر لائق أمام غيرها من الطالبات فإذا فقدت المال يتولد لديها الشعور بالنقص أمام هذه المستلزمات الكثيرة فيقف هذا حاجز أمام مواصلتها للتعليم وبالتالي لا يمكنها الحصول على العمل لأنه ليس لديها مؤهل علمي مما يجعلها تقع في حالة البطالة خاصة مع ظهور التوظيف على أساس الشهادة وأمام هذا تجد نفسها مجبرة على ارتكاب الجريمة للحصول على المال غير مشروع كالسرقة والزنا الدعارة وغيرها ، كما أنها قد تقع في البطالة إذا كانت عاملة وتركت عملها لأي سبب من الأسباب كمنع الزوج لها من العمل أو انشغالها بتربية الأبناء والزوج يعاني من الدخل الضعيف أو ليس لديه أجر أصلا ، أو أنها تكون هي المعيل في بيت أهلها فتندفع إلى ممارسة جرائم ضد الاقتصاد كالسرقة ، الاحتيال وتزوير الأوراق النقدية ...الخ

إضافة إلى كون البطالة تسبب للمرأة الشعور بالقلق والاكتئاب واليأس والإحباط خاصة في ظل الظروف الأسرية السيئة مما يسبب لها عدم التوازن النفسي وهذا ما يدفعها للإقبال على تعاطي المخدرات والإدمان لتحاول نسيان ما تعانيه فيزيد من معاناتها خاصة عند عدم وجود المال لشراء المخدرات وهذا ما يسبب لها الانفعالات الشديدة كالغضب الذي يدفعها إلى ممارسة العنف ضد أقرب الناس لها كالاعتداء على الأصول أو الزوج و الأبناء وفي بعض الأحيان يكثر على تصرفاتها العدوانية ويصدر منها الكلام السيء كالسب والشتم والقذف فترتكب سلوكات غير أخلاقية لأتفه الأسباب . ومن هنا يمكن القول أن الفقر والحرمان لهما تأثير مباشر ولكن غير حتمي في ارتكاب المرأة السلوكات الإجرامية والإنحرافية وتبني مختلف الصفات العنيفة والعدوانية.

لعل هذه أهم الدوافع التي يمكن أن تدفع المرأة إلى الجريمة ، إضافة إلى عوامل أخرى كالبيئة السكنية المنحرفة والاستعدادات الشخصية لتبنى مختلف السلوكات ، الإجرامية كانت ، وتبقى شخصية الفرد وميوله المحرك الأساسي لكل سلوكاته.

3.4 - المرأة و العنف.

يعتبر العنف ظاهرة تاريخية مند الأزل كما أنها عالمية و متفشية في جميع المجتمعات يمارسها الأفراد على اختلاف مستوياتهم العلمية و الثقافية ، و يكون العنف باستخدام القوة الجسدية بطريقة غير مشروعة ضد الآخر لإلحاق الأذى به أو يكون باستعمال الألفاظ العنيفة و البذيئة و التي تؤثر على نفسية الآخر سلبيا وهذا ما يعرف بالعنف الرمزي بغض النظر عن الجنس ، إن العنف سلوك عدواني ضد الطبيعة سواء تعرض له رجل أو امرأة.

1.3.4 - العنف ضد المرأة:

لا تزال المرأة ضحية للعنف سواء داخل الأسرة أو خارجها رغم وجود لوائح و قرارات أممية تعمل على مكافحة العنف الذي تتعرض له المرأة فالجمعية العامة للأمم المتحدة اتخذت قرار ليعرض لأول مرة المعايير التي تشكل عنفا ضد المرأة كما جاء لحث الحكومات و المجتمعات على اتخاذ كافة الإجراءات من اجل القضاء على العنف ضد المرأة والذي عرف بأنه " أي فعل عنيف قائم على أساس الجنس يحتمل أن ينجم عنه أذى أو معاناة جسمية أو جنسية أو نفسية للمرأة بما فيها التهديد باقتراف مثل هذا الفعل أو الإكراه أو الحرمان التعسفي من الحرية سواء وقع دلك في الحياة العامة أو الخاصة" [88] (القطرجي،ص369).

فالعنف والتهديد و الاعتداء تتعرض له المرأة بسبب جنسها الأنثوي نتيجة التمييز و الهيمنة الذكورية ويأخذ العنف الممارس ضد المرأة شكلين : العنف المادي و العنف المعنوي .

1/**العنف المادي** : و من أبرز أنواعه:

ا/**وأد البنات :** إذا عدنا إلى تاريخ العنف ضد المرأة فإننا نجده مصاحب لحياة البشرية ، و قبل مجيء الإسلام و ذلك من خلال وأد البنات في الجاهلية ، حيث كان من تولد له بنت يقوم بدفنها حية خشية العار وقد ذكر القران ذلك في قوله تعالى«و إذا بشر أحدهم بأنثى ظل وجهه مسودا و هو كظيم ، يتوارى من القوم من سوء ما بشر به يمسكه على هون أم يدسه في التراب ، ألا ساء ما يحكمون»سورة النحل الآية58،59

و من هنا فإن أول عنف تعرضت له المرأة هو الوأد الذي كان يتم بطريقة قاسية من خلال دفن الصبية حية من طرف الأب من دون رحمة أو شفقة.لأنهم في الاعتقاد السائد آنذاك أن البنت يتقربون بها للإله الذي كانوا يعبدونه في الجاهلية. إضافة إلى أن البنت تجلب العار لأهلها، لهذا لابد من التخلص منها.

وقد كانت تترك في بعض الأحيان حتى تصبح في سن الرابعة أو الخامسة، ثم تدفن حية تحت التراب و هذا هو أبشع أنواع العنف السائد عبر تاريخ البشرية ، حتى جاء الإسلام و أعطى قيمة للمرأة و مكانة ومركز اجتماعي من خلال أنها سيدة و أم و مربية ، فهو من حرر المرأة من العبودية و الاستغلال الذي كانت تعيشه في الجاهلية.

ب/**العنف الأسري** : "الذي يمر بعدة مراحل حتى يصل إلى عنف ، فهو يبدأ من نقطة خلاف و عدم اتفاق

و يندرج إلى مشكلات ثم صراع ثم عنف"[89] (أبو مصلح،ص54) كما يعرف أيضا "أنه كل عنف يقع في إطار العائلة من قبل أحد الأفراد العائلة كالأب ، الأخ الأكبر، الزوج....الخ"[12] (مكي ،ص90) كما يمارس هذا العنف ضد الأبناء أو الزوجة أو بين جميع أفراد الأسرة سواء كان بدني ، أو معنوي وهذا هو العنف الأسري عموما .

أما المراد هنا فهو الذي تتعرض له المرأة بصفة خاصة ، و يشمل الإكراه على ممارسة الجنس اعتداء عليها من طرف الزوج ، حرمانها من حقوقها ، ويتخذ هذا العنف شكلا فرديا أو جماعيا و لعل المرأة تتعرض للعنف من قبل أفراد الأسرة كالأب ،الأخ الأكبر و أحيانا أخرى فمن قبل الزوج. و هذا راجع لعدة أسباب ، منها ما يتعلق بالمرأة في حد ذاتها ، ومنها ما يمارسه الرجل لعدة عوامل و دوافع.

1/أسباب عنف الرجل ضد زوجته : هناك عدة أسباب اجتماعية ، نفسية ، أو اقتصادية تدفع بكثير من الأزواج إلى ممارسة العنف ضد زوجاتهم و منها ما يلي:

- الإحباط : الذي يؤدي إلى الشعور بالغضب ، وبالتالي يترجم في عنف ممارس ضد الزوجة .

- المستوى التعليمي و المهني : إن الزوج إذا رأى زوجته ذات مكانة مهنية و علمية ، أعلى منه وهو غير قادر على ممارسة الدور داخل الأسرة بسبب مستواه العلمي و المهني ، فإن هذه الضغوطات النفسية و الإحباطات تدفعه إلى ممارسة العنف ضدها .

- تعرض الزوج لمشاكل في مكان العمل مما يؤثر على نفسه من خلال شعوره باليأس و الصراعات الداخلية مما يدفعه لممارسة العنف ضد زوجته.

-الضغوطات الاقتصادية المتعلقة بالدخل الضعيف و ارتفاع القدرة الشرائية التي تحرمه من تلبية حاجات الأسرة .فينفس عما بداخله عن طريق تعنيف الزوجة.

- شعور الزوج بالدونية أمام زوجته بسبب نسبها أو مكانتها الاجتماعية أو المهنية ، و هنا يكون العنف اتجاه الزوجة هو السلوك الذي يعوض هذا النقص الذي يشعر به.

2/أسباب عنف الزوج بسبب الزوجة : تكون المرأة أحيانا هي من يدفع الزوج لممارسة العنف عليها من خلال :

- عصيان أوامر الزوج و نواهيه .

- إهمال شؤون البيت أو الأبناء أو الزوج .

- كثرة مطالبها التي ترهق كاهل الزوج .

- خروجء الزوجة للعمل و ما يترتب عليه من آثار كإهمال الأبناء .

- التركيز الجانب المتصل بإشباع الرغبات و الحاجات دون الاهتمام بالحياة الزوجية بحد ذاتها .

- تغيير الأدوار داخل الأسرة مما أعطى المرأة الفرصة في اتخاذ القرارات ،مما دفع كل من الزوج و الزوجة يتخذان أسلوب خاص.

وعموما فامرأة تتعرض للعنف سواء من طرف الزوج أو الأخ أو الأب ، وقد أظهرت منظمة الصحة العالمية بأن ثلثي نساء العالم يتعرضن للإساءة و الأذى البدني من جراء العنف داخل المنازل [90] (الشبيب،ص35).و أجريت دراسات في أمريكا عام 1987 " أظهرت أن 79% من الرجال يقومون بضرب النساء خاصة إذا كانوا متزوجين بهن "[14] (شحاتة،ص90). و منذ ذلك الحين إلى يومنا هذا فأن وتيرة العنف ضد المرأة في تزايد وارتفاع خاصة

مع جملة التغييرات الحاصلة في جميع مجالات الحياة و على مستوى الأسرة ، رغم أن الجمعية العامة للأمم المتحدة تنوه في كل مرة لضرورة مكافحة العنف الذي تتعرض له المرأة و كانت في مؤتمر بكين 1995 قد دعت إلى ضرورة حماية المرأة من كل أشكال العنف و مساواتها مع الرجل ، إضافة إلى أن دراسات أمريكية بينت أن 20% من ضحايا القتل ، قد قتلوا بواسطة أفراد أسرهم و كانت النساء في الغالب ضحايا سوء معاملة أزواجهن ، فأكثر من 700 امرأة تموت سنويا بسبب العنف الأسري ، "وفي بريطانيا تتعرض 25% من النساء للضرب من قبل أزواجهن أو شركائهن ، أما في الوطن العربي الأرقام قريبة من ذلك إذ تصل نسبة النساء اللاتي يتعرضن للضرب في مصر من قبل أزوجهن إلى 35% كما جاء في دراسة لمركز البحوث العربي[16] (السيد عبد الله،ص09).

و العنف الأسري تزيد حدته مع انعدام الثقة و التفاهم داخل الأسرة ، و الظروف الاقتصادية و الاجتماعية السيئة التي تؤول دون تحقيق الحاجات الضرورية للأسرة و حسب إفادة للبنك الدولي في 2003 فان هناك 20 إلى 43%من نساء العالم يتعرضن للإساءة و الاعتداء الجنسي[12] (مكي،ص43).

وأوضحت جريدة الشروق اليومية الجزائرية خلال إحصائية نشرتها عن الأمن والدرك الوطنيين خلال 2012 أن 17 ألف امرأة تعرضت لمختلف أنواع العنف والاعتداء خلال 12 شهرا معصمها داخل الوسط الأسري، وحطمت المرأة المطلقة والأرملة والعاملة الرقم القياسي في تعرضها لكل أنواع لاعتداء، وبينت إحصائية مصالح الدرك بحوزة الشروق تعرض 6029 امرأة لكل أنواع العنف ، وتصدرت العاصمة قائمة النساء المتعرضات للعنف بتسجيلها لـ 499 ضحية ، تليها وهران بـ426 حالة ، وولاية باتنة بـ274 حالة وسطيف بـ229 ضحية ،والبليدة 241 حالة ، والشلف بـ231 صحية ،وبجاية 180 حالة ، وتيزي وزو بـ 180 ضحية ، فيما تنكمش ظاهرة العنف ضد المرأة في الولايات الجنوبية على غرار ولاية بشار وتمنراست بتسجيلها لـ 3 و5 حالات فقط .

وأشار التقرير أن المرأة المتزوجة حطمت الرقم القياسي في تعرضها لكل أنواع العنف بـ 2681 حالة ،تلتها العازبات بـ2507 حالة ،ثم المطلقة بـ 440 حالة ، تليها الأرملة بتعرض 401 امرأة للعنف ، في حين تعرضت 837 طالبة و821 عاملة لكل أشكال العنف خاصة التحرش الجنسي.

ومن جهتها سجلت مصالح الأمن من خلال الشكاوي تعرض 10 ألاف امرأة لكل أنواع العنف بينها 8 ألاف حالة عنف جسدي ، و2500 تخص سوء المعاملة ، في حين تعرضت 350 امرأة إلى الاعتداء الجنسي[91] (باشوش،ص4) .

و من هنا نستخلص أن ظاهرة العنف ضد المرأة أصبحت في تزايد مما أدى إلى تفاعل سلبي بين الأشخاص فنتج عنه الأحقاد بين أفراد.

ب/ الخطف و الاغتصاب:

عرف أحمد زكي البدوي في معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية "الخطف " بأنه خطف إنسان بالتحايل، أو عن طريق استعمال العنف، و ينسب غالبا على اختطاف صغيرة بوجه غير مشروع للزواج بها أو اغتصابها أو إقحامها في عالم الدعارة "[3] (البدوي،ص1) أما الاغتصاب فهو " مواقعة شخص مع شخص آخر دون رضاه عبر التهديد و العنف و استخدام وسائل لشل حركته"[12] (مكي،ص13)

و يعد الخطف و الاغتصاب من أبشع ما تتعرض له المرأة في حياتها باعتبار أن هذين الفعلين يخدشان حياءها و يدنسان شرفها ، كما أن الاغتصاب لا يمكن نسيان آثارها التي تبقي المرأة في معاناة طوال حياتها لأن ما أفسد لا يمكن إصلاحه ، فهذا النوع من الممارسات الذي قد يمارس داخل الأسرة أو خارجها يدمر المرأة تماما ، إن جريمتي الخطف و الاغتصاب لا تستثنيان المرأة العزباء أو المتزوجة ، الصغيرة أو الكبيرة و هذا ما حدث مع الطفلة "شيماء يوسفي" ذات الثماني سنوات يوم 2012/12/23 التي تعرضت للخطف و الاغتصاب دونما اعتبار لسنها و براءتها مما أودى بحياتها حادثة "شيماء" و غيرها هزت البنى الاجتماعية وشغلت وسائل الإعلام و أسالت الكثير من الحبر لبعدها عن قيمنا الدينية و أعرافنا الاجتماعية .

وظاهرة الاغتصاب ظاهرة عالمية لا تخلو منها المجتمعات بما فيها المتقدم وهذه بعض الإحصائيات الخاصة بالاغتصاب في العالم[92] (نقاز،ص197) :

- روسيا: 14000) أما التقدير للحالات فهو أعلى دول العالم ب 700000حالة .

ـ أمريكا: نسبة اغتصاب المرأة ما بين1-5 نساء ،والتقديرات تقول 1-7 نساء تكون إحداهن

معرضة الاغتصاب في حياتها ، عدد المغتصبات المسجلات عند الشرطة عام 1996 قدرت ب90430 حالة .

ـ كندا: عدد الحالات المسجلة: (20530))، وتحوي كندا على 150 مركز لحماية من يطلبن المساعدة .

ـ ألمانيا: عدد الحالات المسجلة(45527) حالة .

ـ جنوب إفريقيا: تم تسجيل (2600)) حالة اغتصاب، عدد الحالات غير المسجلة (386000)حالة .

ـ البنغلاديش: تملك مركز واحد.

- الجزائر: سجلت مصالح الدرك الوطني: 10367 رجل متهما بالاغتصاب في عام 2002 .

غالبا ما يبقى اغتصاب المرأة طي الكتمان ، خاصة إذا كان من طرف أفراد الأسرة (أو ما يعرف بزنا المحارم) و هذا خوفا من الفضيحة ، لهذا تبقى الضحية تعاني وحيدة دون أن تبوح بألمها لأحد.

و لعل ما يدفع الشباب لخطف و اغتصاب الأطفال و النساء (و حتى الذكور) عدة أسباب من بينها:

- نقص الوازع الديني.

- الفقر و الحرمان و الفراغ الناتج عن البطالة.

- المخدرات والإدمان على المسكرات و الكحول.

- غياب الرقابة الأسرية و ضعف الدور التربوي لجميع المؤسسات الاجتماعية .

- التأثير السلبي لوسائل الإعلام والإدمان على مقاهي الانترنت مما يكسب الفرد توجها جديدا نحو إشباع الغرائز الجنسية.

- تساهل القوانين الجزائية الجزائرية و عدم تشديدها في عقوبتي الخطف و الاغتصاب خاصة ضد الأطفال.

و يأخذ الاغتصاب عدة أشكال منها:

- زنا المحارم (داخل الأسرة الواحدة).

- الاعتداء على القاصر.

- إرغام المرأة بالإكراه على ممارسة الجنس.

- استغلال ذوي الإعاقات أو المرضى العقليين و النفسيين و الاعتداء عليهم،و هذا ما يحدث في مجتمعنا من خلال الاعتداء على المتشردين و المتسولين باختلاف أعمارهم.

2 / العنف المعنوي :

كل مجتمعات العالم باختلاف ثقافتها و تفاوتها الاجتماعي و الاقتصادي و التعليمي تمارس هذا العنف ، وهو من أخطر أنواع العنف الذي تتعرض له المرأة و ذلك لأنه معنوي نفسي لا يمكن ملاحظته بل تشعر به المرأة المعنفة معنويا فقط و له آثار نفسية مدمرة على صحتها النفسية خاصة لعدم وجود إثبات مادي أو حكم قانوني يعاقب عليه ، فتبقى المرأة تعاني داخل الأسرة من الزوج ، الأب ، الأخ أو حتى الأم و في الشارع أو مكان العمل من قبل زملائها أو رئيسها في العمل.

يمارس هذا العنف من طرف أفراد العائلة أو غيرهم بسبب قوتهم أو مكانتهم أو مركزهم و يشمل الإهمال الاحتقار، الإهانة ، الشتم ، الكلام البذيء ، الاعتداء على حقوقها ،إجبارها على الزواج و الإنجاب خاصة في بعض العائلات بالإضافة إلى إرغامها على خدمة أفراد الأسرة...الخ.

و يمكن أن نتطرق هنا إلى أبرز أنواع العنف الرمزي الذي تتعرض له المرأة :

1 -**حرمان المرأة من الميراث:**بعض الأسر تعمل على حرمان المرأة من حقها في الميراث وهذا

حق من حقوقها ، هذا نوع من أنواع العنف المعنوي الذي تتعرض له المرأة بحرمانها من حقها الذي كفله لها الإسلام و قد ورد ذلك في القرآن الكريم في قوله تعالى :"للرجال نصيب مما ترك الوالدين و الأقربون، و للنساء نصيب مما ترك الوالدين و الأقربون مما قل منه أو كثر نصيبا مفروضا "سورة النساء الآية 08.

و قد تحرم المرأة من الميراث و ذلك بحجة أنها متزوجة و لها من ينفق عليها أو أنها ستتزوج لاحقا فلا يحق لها أن ترث أو يتم إقناعها بالتخلي عن نصيبها بحجة أنها تعيش في بيت العائلة و التي ستتكفل بالنفقة عليها وتلبية كل مطالبها ، لكن يبقى الميراث حق من حقوق المرأة التي كفله لها الدين ومن ثمة القانون.

2 -**تفضيل الذكور على الإناث:** كثير من الأسر تعطي المكانة للذكر داخل الأسرة لاعتقادها أنه

حامل اسم الأسرة والحافظ لنسلها و نسبها أما الأنثى فسرعان ما تتزوج و تنتقل إلى بيت آخر إضافة إلى أن الذكر هو من يتحمل المسؤولية الاقتصادية بعد الأب و هو من يتولى شؤون البيت ،و الأسرة الجزائرية التقليدية كانت تعطي الاهتمام الأكبر للذكر، و إنجاب الذكور يحدد مكانة المرأة ، حيث أن مجدها يكمن في إنجابها للذكور"[93] (Dujardin Camille ،ص83) أما تلك التي تنجب الإناث تعد شبه عاقر في نظر الأسرة التقليدية ، ومن ثمة كان لتفضيل الذكور على الإناث آثاره السلبية فالتمييز بين الذكر و الأنثى يولد الحقد و الكراهية و بالتالي يِؤدي إلى تولد العنف بين الجنسين يصل أحيانا إلى الضرب و حتى القتل .

3 -**إجبارها على الزواج** : بعض الأسر تجبر الفتاة على الزواج دون رضاها حتى لو كان ذلك

على حساب تعلمها أو على حساب رغبتها الشخصية ، حيث تختار الأسرة الزوج الذي تراه مناسبا بغض النظر عن سنه أو مستواه العلمي والمادي أو الديني ، فهي تسعى فقط إلى تزويج الفتاة خوفا عليها من التعنيس أو خشية جلب العار للعائلة ، فتقوم العائلة بإقناع الفتاة بتكوين الأسرة و تربية الأبناء ، فتجد البنت التي لم تتعدى سن البلوغ أحيانا نفسها متحملة لمسؤولية الزوج و أهله في سن مبكرة ، كما يتوجب عليها الإنجاب وإلا تعرضت إلى مشاكل عديدة و نعوت قاسية كالعاقر و غيرها.

وفي بعض الأحيان نجد بعض الفتيات اللاتي لم يتجاوزن سن العشرين و هن أمهات لثلاثة أو أربعة وهذا ما أثر على صحتهن و نفسيتهن لأنها لم يتمتعن بحياتهن فهي مرغمة على القيام بعدة مسؤوليات ، و هذا النوع من العنف المعنوي ضد المرأة كان سائدا في الأسرة التقليدية ، أم اليوم و

مع خروج المرأة والتعليم و التحاقها بمختلف الميادين أصبح يقل شيئا فشيئا حيث أصبحت المرأة هي من تختار شريك حياتها.

2.3.4 - العنف من طرف المرأة.

إن مجتمعنا الحالي يتسم بعدة مظاهر لم تكن موجودة سابقا ، فالمتغيرات الحاصلة غيرت نمط الحياة فظهرت سلوكات انحرافية لم يسلم منها الأفراد على اختلاف أجناسهم أو أعمارهم ومن أبرز المظاهر التي يعيشها مجتمعنا المعاصر هي ظاهرة الجريمة والعنف اللتان اتخذتا أشكالا جديدة وازدادتا حدة عن ذي قبل بسبب الظروف الاقتصادية و الاجتماعية القاهرة وما خلفته من ضغوط نفسية و مشاكل أسرية ، لكن الغريب في الأمر ولوج العنصر النسوي في هذه الظاهرة حيث أصبحت المرأة أحد العناصر الممارسة للعنف ، هذا الموضوع لم يأخذ حظه من البحث و الدراسة عكس الأشكال الأخرى من العنف كالعنف الأسري أو المدرسي و ذلك باعتباره يحدث خفية عكس الرجل الذي يعبر عن العنف بالعدوانية و الاعتداء المباشر ، لكن الباحثة رينيه دينفيلد Rene Denfield جاء بنظرية تتحدى فيها الاعتقاد السائد أن النساء مغلوبات على أمرهن و تنقصهن القدرة على الدفاع عن أنفسهن ولا يتوفر لديهن الاستعداد الفطري لكي يكن عنيفات مثل الرجل ، فمن خلال كتابها" أقتل الجسد يسقط الرأس"نسفت الصورة الاجتماعية للنساء على أنهن ضحايا المأساة و أنهن لا شأن لهن بالأفعال العنيفة ، فاستعملت الكاتبة نفسها خلفية كملاكمة هاوية حصلت على بطولة تاكوما الذهبية العالمية عام 1995،و ذلك من أجل فهم و دراسة العنف من جانب المرأة.

تدعي الدكتورة دنفيلد أن سبب الاعتقاد بأن المرأة أقل عنفا من الرجل إنما يرجع إلى أن النساء يظهرن العنف فقط في المواقف الخاصة أما الرجال فيظهرونه في العلن و تقول المؤلفة أن الدراسات قد كشفت أن النساء يمكن أن يكن عنيفات مثل الرجال أو أكثر منهم ، فقد أظهرت دراسة في جامعة "بيل " سنة 1983أن النساء كن أكثر استعدادا لكبس زر كهرباء الضغط العالي لإجراء صدمات كهربائية لضحايا كانوا يصرخون من الألم ، و ذلك بدرجة أكبر مما لدى الرجال من مثل هذا الاستعداد[76] (جامع،ص207).

كما أظهرت دراسة لكرول تافريس Carol Tavris أن النساء قد مارسن العنف الجسدي بنفس الدرجة التي مارسها الرجال أيضا عند الغضب ، و كذلك أظهرت دراسة أجريت سنة 1985 أن النساء قد قمن بدرجة أكبر قليلا من الرجال بأعمال عنف شملت العض و الركل و الضرب بشيء ما و التهديد بالمسدسات و السكاكين .

و الغريب أن دنفيلد قد ذكرت في كتابها تقريرا إحصائيا عن إحدى الولايات الأمريكية يشير إلى أن ابتزاز النساء لأطفالهن و سوء معاملتهن لهم بما في ذلك الحرق بالسجائر، الشد من الشعر أو الضرب بأشياء مختلفة و على قولها الذي يدعو للدهشة أيضا كانت النساء مسؤولات عن 55% من حالات قتل أطفالهن وذلك تبعا لتقرير مكتب العدل و كانت بعض طرق القتل تتمثل في الغلي بالماء الساخن ، التجميد ، الإلقاء في القمامة والدهس بالسيارات [76] (جامع،ص208).

إضافة إلى هذا فإن المرأة تمارس العنف الرمزي كالسب و الشتم و الكلام البذيء ضد الزوج أو الأبناء أو الحماة أو زملاء العمل وغيرهم ممن تحتك بهم وتمارس العنف المادي وغالبا ما يظهر في الشكل التالي :

- **العنف ضد الأطفال :"** أو ما يعرف في التراث العلمي سوء استخدام الأطفال abuse child حيث يحرم الأطفال هنا من أدنى حقوقهم الإنسانية ، فيحرمون من التعليم من الرعاية الصحية والاجتماعية والعاطفية [15] (معتوق،ص159). خاصة الأولاد الذين فقدوا الأم البيولوجية و بالتالي يجدون أنفسهم أمام زوجة الأب التي تتفنن في أشكال العنف فتحول الفتاة إلى خادمة تلبي كل مطالبها كما تخترع أسباب بشعة لتدفع الأب إلى طرد الأطفال من المنزل و من هنا ينمو الطفل على العدمية و احتقار الذات ، كما أن الأمهات في الغالب يمارسن العنف على أبنائهم مبررين ذلك بأنه طابع تربوي و القصد منه تهذيب السلوك ، و في بعض الأحيان يمارس العنف نتيجة التوتر النفسي الناتج عن الضغوطات و الانفعالات من طرف الزوج أو أهل الزوج .

إضافة إلى أن العديد من الأمهات يمارسن العنف نتيجة الظروف الاجتماعية أو الاقتصادية المزرية التي تتخبط فيها الأسرة كطرد الأب أو دخوله السجن أو الطلاق و بالتالي تفكك الأسرة مما يؤدي إلى شعور المرأة بالضغط جراء تحمل المسؤولية فتنتقم من أطفالها اعتقادا أنها تنتقم من أبوهم .

كما أن للفقر علاقة وطيدة بالعنف الذي تمارسه المرأة خاصة إذا كانت مطلقة أو منفصلة عن زوجها و بالتالي لا تجد ما تسد به رمق أطفالها فتحول هذا الإحباط المتكرر إلى سلوكات عنيفة في شكل ضرب أو حرق أو ربط الأطفال أو منعهم من الحركة إضافة إلى أساليب أخرى.

و في بعض الحالات تحمل الأم الأطفال مسؤولية أكبر منهم كإجبارهم على العمل في سن مبكرة أو استغلالهم في القيام بمختلف الأعمال المنزلية و بالتالي حرمانهم من التمتع بطفولتهم و هذا أعظم شكل من العنف الذي يمارس ضد الأطفال.

و في المقابل تتكون لدى الأطفال عدة عقد نفسية تبقى مكبوتة لتتحول في المستقبل إلى سلوك انتقامي وإعادة ممارسة نفس العنف الذي تعرضوا له ضد الآخر .

و هناك نوع آخر من العنف الذي تمارسه المرأة وهو قتل الأجنة عند بعض النساء اللواتي يعانين من الإضطربات النفسية أو قتل الأطفال حديثي الولادة أو رميهم في القمامات بلا رحمة خاصة اللاتي أنجبن خارج إطار الزواج فالملاحظ اليوم على كثير من النساء عندما يحملن خارج العلاقة الزوجية و بعد الإنجاب يتخلصن من الجنين بطريقة بشعة وهي قتله ففي كثير من الأحيان نطالع في الجرائد ووسائل الإعلام المختلفة العثور على أطفال حديثي الولادة تم التخلص منهم خنقا أو بذبحهم من الوريد إلى الوريد أو رميهم في القمامات وهذه هي قمة العنف الذي تمارسه المرأة التي يقال عنها أكثر عاطفية من الرجل لكن الواقع اليوم الذي نعيشه ينفي صفة العاطفة و الحنان عن المرأة أو حتى تصنيفها في خانة الجنس اللطيف ، فهي أصبحت تتميز بالصلابة وبرودة القلب فالتي تتخلص من فلذة كبدها بطريقة وحشية أصبحت أكثر عنفا من الرجل

4.4 - البغاء عند المرأة .

البغاء من الجرائم المنبوذة اجتماعيا ، لأنها تخالف الشرائع السماوية و القيم النبيلة للمجتمع ، وهي ظاهرة موجودة في كل المجتمعات على اختلاف شرائعها و ثقافاتها ، تعد من أقدم ظواهر الانحلال الخلقي في تاريخ البشرية.

تؤدي جريمة البغاء إلى إهانة وتحقير المرأة ، لأنه في الاعتقاد السائد أنها هي من أفسدت الحياة الاجتماعية العامة ، إضافة إلى أنها تسيء إلى سمعة الأسرة والمحيط الذي تعيش فيه ككل وتشوه

صورة المرأة بصفة عامة ، فالآثار التي تخلفها ظاهرة البغاء تكون مدمرة للبناء الأسري والاجتماعي ، وتضرب بعمق القيم السائدة.

كما أن البغاء يؤدي إلى أضرار صحية وأخلاقية خطيرة مفسدة للنظام العام لأنه يحفز الأفراد على السعي لأحضان العاهرات والتمتع بهن دون أي قيود شرعية أو اجتماعية.

1.4.4 - تعريف البغاء.

لا يمكن حصر تعريف شامل للبغاء ، وذلك لأن هناك معاني كثيرة له كالمخادنة ، الدعارة المعاشرة غير الشرعية للمرأة وغيرها ، ويمكن وضع تعريفات للبغاء وهي :

عرفه " هافلك " السن " Havelock Ellis " « بأنه أي شخص يجعل مهنه له إشباع شهوة أشخاص مختلفين من الجنس الآخر أو من الجنس نفسه »[94] (الساعاتي،ص195)

وعرفته جلادس ميري هول"Gladys Mary hall " بأنه : « علاقات جنسية مختلفة مأجورة أو غير مأجورة »[91] (الساعاتي،ص196)

كما عرفته الدكتورة نوال السعداوي بأنه :" حدوث عملية جنسية بين رجل وامرأة لتلبية حاجة الرجل الجنسية ، وتلبية حاجة المرأة الاقتصادية "[9] (غباري،ص21)

2.4.4 - أسباب البغاء.

ـ إن البغاء معادلة عرض و طلب بين رجل بحاجة إلى إشباع رغباته و نزواته وامرأة بحاجة إلى المال فتضطر إلى الاستثمار في جسدها ليدر عليها المال رغم تعرضها للعنف في معظم الأحيان فتصبح فريسة في أيد متوحشة تستغلها حتى أصبح للبغاء مافيا و شبكات دولية توظف فتيات في مقتبل العمر مستغلة الظروف الاقتصادية من فقر وحاجة و ذلك في تكوين بيوت الدعارة .

ـ الاختلاط بالنماذج الانحرافية خاصة في الأوساط الجامعية حيث تتمادى الفتاة في الاحتكاك ببعض الرفقاء و الرفيقات الذين يستميلونها عن طريق إغرائها و إيهامها بتوفير وتحقيق أحلامها.

ـ الحاجة والظروف الاقتصادية الصعبة التي تدفع ببعض النساء إلى ممارسة البغاء كوسيلة لكسب المال .

ـ عجز المرأة عن تحقيق طموحها في الزواج وتكوين أسرة خاصة مع انعدام فرص العمل وهذا ما يؤدي إلى انسداد كل القنوات نحوها ، وبالتالي تعش الضغوطات النفسية والاجتماعية العديدة فتضطر إلى تحقيق ذاتها حسب اعتقادها بممارسة البغاء

ـ انخفاض المكانة الاجتماعية للمرأة إضافة إلى مخالطتها للنماذج الانحرافية وتكرار العلاقة معهن خاصة مع الشعور بالحرمان وعدم الأمن .

ـ المستوى الاقتصادي الضعيف للأسرة وانعكاساته على المرأة مما يدفعها إلى البحث عنه عن طريق الدعارة .

ـ الخبرات الجنسية المبكرة التي تكتسبها المرأة خاصة إذا تزوجت في مرحلة مبكرة من عمرها ثم طلقت وهذا ما أشار إليه "جيمس وميرديخ " عندما "أوضحا أن اغلب البغايا بدأن حياتهن الجنسية في سن مبكرة عن طريق علاقات عارضة "[9] (غباري،ص25).

ـ حوادث الاغتصاب التي تتعرض لها المرأة وتعد عامل من عوامل خاصة أذا نتج عن هذا الاغتصاب الحمل وموقف الأسرة المعادي للمرأة التي تتعرض لاغتصاب كتحميلها المسؤولية وفي بعض الأحيان التخلي وطردها إلى الشارع أين تجد البغاء هو الوسيلة لوضعها .

ـ سوء التنشئة الاجتماعية من طرف الوالدين من خلال المعاملة القاسية التي تجعلها تكتسب مشاعر الكراهية والنبذ والحقد اتجاه الأولياء نتيجة عدم الاهتمام بهن في ممارسة الدور التنشيء الصحيح .

ـ التفكك والخلافات الأسرية القائمة خاصة بين الوالدين وما يصاحبها من اضطرابات تؤدي إلى الانحراف والجريمة "لأن الأسرة المضطربة هي مرتع لانحرافات الاجتماعية والاضطرابات المختلفة "[9] (غباري،ص22).

ـ البطالة والطلاق اللذان يعدان عاملان هامان في توجه كل من الرجل والمرأة إلى البغاء ، لان الرجل لا يستطيع الزواج وذلك لتكاليف الباهظة وأزمة السكن ، والمرأة لعدم وجود فرص العمل لتكتسب منه أمال .

4. 5 - الإطار القانوني والتشريعي للحماية المرأة وإعادة إدماجها.

1.5.4 - واقع جرائم المرأة.

إن العصر الحديث يتسم بالحركة و التغير و ظهور تكنولوجيات الحديث ووسائل الإعلام و الاتصال المختلفة ، التي غيرت في مكانة الاجتماعية للمرأة من خلال إشغالها أدوار مهنية خارج البيت و تراجع دورها التقليدي ، و هذا التغير أدى إلى ظهور عدة انحرافات عند" المرأة و حولها من كائن ضعيف و مصدر للحنان إلى كائن مرعب و مثير للجدل من خلال دخولها عالم الجريمة ومشاركتها في مختلف الأعمال الإجرامية التي كانت حكرا على الرجل ، كالقتل ، السرقة والمخدرات و التهريب و حتى الهجرة غير الشرعية ، فأغلب الملاحظين اليوم يرون أن الإجرام النسوي لم يكن بهذه الصورة التي هي عليه اليوم باعتبار المرأة قبل الاستقلال كانت خاضعة لسلطة الأبوة ، و بعد الاستقلال كذلك إلا أن السلطة الذكورية في الأسرة الجزائرية بدأت تنقص شيئا فشيئا خاصة مع خروج المرأة للتعلم و مشاركتها في عملية التنمية الوطنية فسمحت لها هذه الفرصة من احتكاك بالعالم الخارجي فتعلمت و عملت في مختلف الميادين احتلت ومختلف المناصب حتى السياسية منها و هذا ما جعل دخولها عالم الجريمة يأخذ في تزايد مستمر نظرا للتغيرات الحاصلة و المؤثرات و الضغوطات المختلفة المسلطة عليها ، منها حب التحرر و المساواة مع الرجل و الفقر و الحرمان ، انتشار البطالة ، أزمة السكن ، ارتفاع نسبة العزوبة و تأخر سن الزواج وانتشار العنف بأشكاله المادي والمعنوي وظاهرة الاغتصاب والعلاقات الغير شرعية وفيما يلي نقدم بعض الإحصائيات عن جرائم المرأة في العالم و الجزائر كيف كانت ومقارنتها بإحصائيات جديدة و التي أصبحت في تزايد مستمر إلا أنها تختلف من بلد إلى أخر حسب خصوصية المجتمع و مكانة المرأة فيه [95] (مانع،ص196).

- الولايات المتحدة الأمريكية : في سنة 1980 كانت نسبة النساء اللواتي يرتكبن الجرائم و التي أوقفت من طرف الشرطة 16% من مجموع الموقوفين.
- انجلترا : في عام 1980 ارتكبت النساء 16,7% من مجموع الجرائم المعروفة للشرطة.
- بريطانيا :سجلت وزارة الداخلية تورط حوالي 5% من الموقوفات سنة 1981.
- الهند : سجلت 10% من مجموع الأحداث المقبوض عليهم من طرف الشرطة كن فتيات في 1981.
- و رغم أن إجرام المرأة إلى إجرام الرجل كان ضعيف إلا أن الإحصائيات الجنائية الرسمية تدل على أن الإجرام الأنثوي عرف تطور كبير خلال العشريتين الأخيرتين[92] (مانع،ص197).
- الولايات المتحدة الأمريكية : ارتفع معدل مجموع المقبوض عليهم 4 مرات أكثر من معدل إجرام الذكور ،هذا بالنسبة 1975 إلى 1980 .
- انجلترا ارتفعت نسبة النساء المجرمات الخطوات بأربع مرات خلال العشرينيتين الأخيرتين ، أي بمعدل حوالي مرتين بالنسبة لمعدل ارتفاع الذكور مقارنة مع 1981 .
- الهند ارتفعت نسبة إجرام الرجال بين 1961 و 1965 بـ 1,2% و هذا مقابل بـ 46% بالنسبة لجرائم النساء كما ارتفعت نسبة إدانة النساء بين 1957 و1981 بـ 89% أما إدانة الرجال فقد ازدادت بنسبة 43% فقط.
- و من خلال هذه الإحصائيات نلاحظ أن إجرام المرأة في تزايد مستمر و في بعض

الدول يفوق إجرام الرجال و هذا مع التغيرات الحاصلة في كل المجتمعات .

و الجزائر ليست في منأى عن ظاهرة الإجرام السنوية رغم أن الجرائم الأنثوية في الجزائر لا تشكل إلا 4 أو5% من مجموع الجرائم في البلاد إلا أنها عرفت تطورا معتبرا من نسبة ارتفاع جرائم الذكور فبين 1965 و 1979 ارتفع عدد النساء المدعوات في المؤسسات العقابية ب 210% بينما كان 115% فقط بالنسبة لعدد الرجال.

أما الإحصائيات الأخيرة الخاصة بجرائم النساء لسنة 2012 فقد شهدت تطورا ملحوظا حيث سجلت المرأة تواجدها في جميع الجرائم دون استثناء فحسب الإحصائيات المقدمة من الشرطة و الخاصة ببعض الولايات الكبرى كانت كالتالي .

جدول رقم 07: يوضح جرائم النساء خلال سنة 2012 في بعض الولايات [96] (إحصائيات).

الولايات	عدد المتورطات (نساء) في الجريمة
- عنابة	
- عين تموشنت	227 مجرمة
- تلمسان	141 مجرمة
- الطارف	113 مجرمة
- الجزائر العاصمة	111 مجرمة
- وهران	109 مجرمة
	105 مجرمة
المجموع	806 مجرمة

من جلال هذا الجدول نجد أن الجرائم تكثر في المدن الكبرى و الصناعية خاصة باعتبارها مناطق مفتوحة وتشكل فيها المرأة يد عاملة هائلة إضافة إلى أنها مناطق سياحية و حدودية تشهد تجارب كبيرة عن طريق الملاحة البحرية إضافة إلى التهريب و هذا ما يجعل استغلال المرأة في التهريب و المخدرات و تجارة غير شرعية ، كما أن درجة التمدن التي شهدتها هذه الولايات تتسم بالتسامح تجاه المرأة فيما يخص السماح لها بالخروج في أي وقت شاءت باعتبار المناطق سياحية.

أما فيما يخص الجرائم المرتكبة من طرف المرأة في ولاية الوسط وأخذنا إحصائية خاصة بعين الدفلى في 2012 أوضحت أن هذه الفئة من النساء أصبحت تمارس مختلف الجرائم بما فيها النساء البالغات والقصر والجدول الآتي يوضح ذلك .

جدول رقم 08 : يوضح جرائم النساء في ولاية عين الدفلى سنة 2012[96] (إحصائيات).

نوع الجرائم	**البالغات**	**القصر**
اعتداءات جماعية	**04**	**02**
ضرب وجرح	**19**	**00**
سرقة موصوفة	**04**	**00**

سرقات أخرى	**07**	**00**
المساس بالنظام العام	**48**	**01**
جرائم أخرى	**49**	**03**
المجموع	**131**	**06**

من خلال الجدول نلاحظ أنه تم تسجيل تورط 131 امرأة خلال سنة 2012 في ولاية عين الدفلى وحدها بالنسبة للبالغات أم القصر فقد تم تسجيل ستة 06 حالات فقط ، وقد يعتبر هذا الرقم مرتفع بالنسبة لسنة 2011 حيث أفادت نفس الإحصائية أن عدد النساء البالغات المتورطات في مختلف الجرائم 102 امرأة بينما أصبح في تطور وتزايد وهذا ما يعني أن إجرام المرأة يأخذ في تزايد مستمر رغم أن ولاية عين الدفلى تعتبر ولاية محافظة إلا أنها تشهد إجرام المرأة مما يعني أنه حتى المناطق المحافظة تأثرت بتوسع إجرام المرأة نظرا للتغيير الحاصل والعلاقات الاجتماعية بين سكان المدن من جهة والتعليم وخروج المرأة للعمل ووسائل الإعلام من جهة أخرى . كما أن المجتمع الريفي مجتمع محافظ لا يعني أنه غير مقبل على الجريمة بدليل هذه الإحصائيات ويمكن تفسير هذا الارتفاع في الجريمة عند المرأة في المجتمع المحافظ بكون المرأة تكون أكثر شعورا بالظلم والتسلط من طرف الرجل ، إضافة إلى أنه في المجتمع ريفي يكون العنف الممارس على المرأة أكثر مما هو عليه في المجتمع الحضري وهذا ما يدفعها إلى الانحراف كرد فعل لما تتعرض له .

2.5.4 - مكانة المرأة في التشريعات الجزائرية.

تعتبر مكانة المرأة في التشريعات الجزائرية هي مدى استجابة القانون لطموحات المرأة من خلال مساواتها مع الرجل ، وإعطائها حقوقها ، وهذا لمبدأ المساواة وعدم التمييز بينهما في الحقوق والواجبات ، كقانون الانتخابات وإنشاء الأحزاب السياسية والمشاركة في عضوية البرلمان التي عملت الجزائر إلى المساواة بين الرجل والمرأة في هذه الحقوق .

والجزائر لم تتمكن من صياغة قانون خاص بتنظيم الحياة الأسرية إلا بعد 1984 ، وكان القانون المعتمد هو نفسه القانون الذي كان سائد في الفترة الاستعمارية ، وهو مستمد من الأعراف والتقاليد والشريعة الإسلامية .

- **حقوق وواجبات الأسرة في ظل الرابطة الزوجية :**

نظم القانون الجزائري الأسرة طبقا لأحكام الشريعة الإسلامية، وأعطى لكل من الزوجين حقوق وواجبات،بينهما وهذا ما نصت عليه المادة 36 و37 من قانون الأسرة .

المادة 36: نصت على ما يلي :

1 -المحافظة على الرابطة الزواجية وواجبات الحياة المشتركة .
2 -المعاشرة بالمعروف ، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة .
3 -التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأبناء وحسن تربيتهم .

4 -التشاور في تسيير شؤون الأسرة وتباعد الولادات .
5 -حسن معاملة كل منهما لأبوي الآخر وأقاربه واحترام زيارتهم .
6 -المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقارب بالحسنى والمعروف .
7 -زيارة كل منهما لأبويه واستضافتهم بالمعروف .

المادة 37: تنص على :" لكل من الزوجين ذمة مالية مستقلة على ذمة الآخر غير أنه يجوز للزوجين أن يتفقا في عقد الزواج أو عقد رسمي لاحق حول الأموال المشتركة بينهما والتي يكتسبانها خلال الحياة الزوجية ، وتحديد النسب التي تؤول إلى كل واحد منهما "[97] (ص10،11).

- **حق المرأة في الحضانة :**

أعطى قانون الأسرة الحق للمرأة في حضانة الأطفال في حال فك الرابطة الزواجية ، مع اشتراط أن تكون أهلا للقيام بذلك .

فقد نصت المادة 64 على :"الأم أولى بحضانة ولدها ، ثم الأب ، ثم الجدة للأم ، ثم الجدة للأب ثم الخالة ثم العمة ، ثم الأقربين درجة مع مراعاة مصلحة المحضون في كل ذلك ، وعلى القاضي عندها يحكم بإسناد الحضانة ويحكم بحق الزيارة "[97] (ص15).

أما المادة 66 فتنص"يسقط حق الحاضنة بالتزوج بغير قريب محرم وبالتنازل ما لم يضر بمصلحة المحضون "[97] (ص16).

- **حق المرأة بالمطالبة بالطلاق :**

يحق للمرأة أن تطلب الطلاق إذا كانت لا ترغب فيه أو تضررت منه حسب ما نصت عليه المادة 53 و54 من قانون الأسرة .

المادة 53 : نصت على أنه " يجوز للزوجة أن تطلب التطليق للأسباب التالية .

1 -عدم الأنفاق بعد صدور الحكم بوجوبه .
2 -العيوب التي تحول دون تحقيق الهدف من الزواج .
3 -الهجر في المضجع فوق أربعة أشهر .
4 -الحكم على الزوج عن جريمة فيها مساس بالأسرة وتستحيل معها مواصلة العشرة الزوجية .
5 -الغيبة بعد مرور سنة بدون عذر ولا نفقة .
6 -ارتكاب فاحشة مبينة .
7 -الشقاق المستمر بين الزوجين .

المادة 54 : تجبر المرأة طلب الخلع في حال فشلها في إثبات الضرر إذ نصت على ما يلي "يجوز للزوجة دون موافقة الزوج أن تخالع نفسها بمقابل مالي ، إذ لم يتفق الزوجان على المقابل المالي للخلع ، فيحكم القاضي بما لا يتجاوز قيمة صداق المثل وقت صدور الحكم[97] (ص13،14) .

إن القانون أعطى للمرأة حق الطلاق في حالت الضرر ،وحق الحضانة ومطالبة الرجل بتوفير مسكن لائق والنفقة ، والتعويض في حالة الطلاق التعسفي من طرف الرجل وهذا حفاظا على كرمتها ،

لكن القانون لم يراعي ظروف الزوج في توفير هذه المتطلبات لطليقته ، كما أن هذا القانون ظرفي أو زمني ينتهي بمجرد بلوغ المحضون سن الرشد وهنا تجد المرأة نفسها مجبرة على ترك البيت وهنا قد لا تجد أين تذهب مما يحتمل لجوئها إلى الانحراف .

3.5.4 - موقف المجتمع والقانون الجزائري من إجرام المرأة.

إن المجتمع الجزائري يرفض إجرام المرأة رفضا كليا لطبيعة وخصائص هذا المجتمع من خلال عاداته وتقاليده، وموقفه من إجرام المرأة هو موقف الدهشة ، باعتبارنا لم نتعود على هذا السلوك فهو دخيل على مجتمعنا ، كما أننا عادة نربط الجريمة بالرجل فإذا حدث وارتكبت المرأة الجريمة فإن هذا يكون بمثابة الصدمة ، كما أننا عند رأيتنا لرجل يدخن أو يستهلك المخدرات أو يسرق ويهرب ، فإننا لا نستغرب لكن عند قيام المرأة بهذه السلوكات فإن ذلك يأخذ من حيزا كبير من انشغالاتنا وتفكيرنا ونؤل هذا السلوك بعدة تأويلات كغياب الرقابة ، سوء التنشئة ...الخ ، ويأخذ هذا السلوك وقت طويل ولا ينسى فهو يبقى وسمة عار في جبين المرأة طوال حياتها ، على عكس الرجل الذي تنسى جريمته مع مرور الوقت .

أما نظرة القانون لإجرام المرأة فهو أعطاها نفس الحقوق مع الرجل ، أي أنه سوى بينهما مثل قانون الانتخابات أعطى لهما الحق في الترشح ، أما في ما يتعلق بالعقوبات فقد قرر المشرع لهما نفس العقاب وهما سواسية أمام القانون ، إلا أن هناك بعض القوانين مخففة مقارنة مع الرجل وهذا يعود للسلطة القاضي أثناء النظر في القضايا الجزائية .

ومن هنا يمكن القول أن نظرة المجتمع للمرأة المجرمة نظرة دونية ونظرة احتقار وازدراد يكون وقعها أكبر مما يكون من إجرام الرجل ، كما أن المشرع سوى بين المرأة والرجل في العقوبات نظرا لتزايد جرائم المرأة وارتكابها مختلف الجرائم التي كانت حكرا على الرجل.

ملخص الفصل .

يمكن القول من خلال انتهائنا من هذا الفصل أن السلوك الإجرامي هو نوع من سلوكات الأفراد التي يقومون بها ، لكنه سلوك معقد باعتباره لا يعتبر عن إرادة و تأثير فردي بل هو عبارة عن علاقة بين فاعل و مفعول داخل محيط اجتماعي ، مما يجعلنا نقول أن الجريمة هي رد فعل ناتج عن عدة دوافع يتعرض لها الفرد سواءا كان رجل أو امرأة نتيجة تداخل عدة عوامل منها الظلم التهميش ، و العنف بأشكاله ، فالجريمة هي فعل ورد الفعل بهذا المفهوم و له تأثيرات على محيطه و هذا ما دفع إلى محاولة البحث لتقديم تفسير لفهم السلوك الإجرامي عند المرأة ، و ذلك كون إجرامها يختلف بعض الشيء عن إجرام الرجل من خلال بعض الخصائص التي تتميز بها دون الرجل كالجرائم الأخلاقية (الدعارة ، الإجهاض) الناتجان عن الظروف الاجتماعية السيئة ، القسوة و التعنيف من قبل الأسرة باعتبارها عوامل خارجية ، أما عن العوامل النفسية الداخلية فنجد الحرمان العاطفي و الشعور بالظلم الإقصاء و التهميش .

إضافة للوصول إلى الإطار القانوني و التشريعي للمرأة في ظل المجتمع الجزائري و مكانتها من خلال القوانين الواردة في قانون الأسرة من أجل العمل بمبدأ المساواة بينها و بين الرجل .

و منه نستخلص أن القانون الجزائري لا يفرق بين إجرام المرأة و الرجل بل هما سواسية أمام القانون في العقوبات نظرا للتطور السريع للجريمة و دخول المرأة هذا العالم من أوسع أبوابه .

الفصل 5 :

الإطار المنهجي للدراسة .

1.5 - الأسس المنهجية للدراسة :

1.1.5 - المناهج المستخدمة في الدراسة :

إن البحوث الاجتماعية تهدف إلى كشف واقع الظواهر الاجتماعية والوصول إلى اليقين عن طريق الشك باستخدام المنهج العلمي الذي يخضع البيانات العامة إلى قواعد منهجية عن طريق التحليل والتركيب والإحصاء وهذه القواعد لا يمكن لأي باحث أن يخرج عن نطاقها أو يتجاوزها ، ويكون هذا عن طريق استخدام المناهج المناسبة التي تمكن من التحليل والتفسير بحيث لا يمكن حصر موضوع ما دون إتباع منهج خاص يعتمد عليه الباحث للوصول إلى تحليل الواقع الاجتماعي المحيط بالظاهرة ، لأن المنهج بمعناه هو "طريقة موضوعية يتبعها الباحث لدراسة ظاهرة من الظواهر بقصد تشخيصها وتحديد أبعادها ومعرفة أسبابها وطرق علاجها للوصول إلى نتائج عامة يمكن تطبيقها ، فالمنهج فن تنظيم الأخبار سواء للكشف عن حقيقة غير معلومة لنا أو لإثبات حقيقة نعرفها" [98] (الدجاني،ص73) فهو مجموعة من العمليات الذهنية التي يحاول من خلالها علم من العلوم بلوغ الحقائق المتوخاة مع إمكانية تباينها والتأكد من صحتها [99] (فريدريك،ص34)

ومن هنا كان على الباحث ضرورة إتباع منهج الدراسة يتناسب مع ما تستدعيه ، وبما أن الموضوع الحالي تحت عنوان "السلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية" يعد من المواضيع التي لم تأخذ الاهتمام الكافي في حقل الدراسات الاجتماعية والنفسية والقانونية كان علينا انتهاج المنهج الكيفي وبعض المعطيات الإحصائية من خلال الجداول البسيطة وقمنا بقرابتها قراءتها سوسيولوجيا:

-المنهج الكيفي :

باعتبار الدراسة الحالية دراسة كيفية استخدمنا المنهج الكيفي من خلال وصف وتحليل الظاهرة من خلال التركيز على الجانب النوعي عن طريق العبارات والألفاظ الذي يسمح لنا بمعرفة المواقف والآراء والقيم والاتجاهات السائرة في المجتمع الجزائري من خلال معرفة المشكلة أو الظاهرة والقيام بوصفها وتحليلها من جميع الجوانب والخصائص التي تميزها فهو " يهدف إلى جمع الحقائق والبيانات عن ظاهرة أو موقف معين مع محاولة تفسير الحقائق تفسيرا كيفيا "[100] (الحسن،ص199) أي نوعيا ، كما يعتبر أيضا طريقة منظمة لدراسة الحقائق الراهنة المتعلقة بظاهرة أو موقف أو أفراد أو أوضاع بهدف اكتشاف حقائق جديدة" [101] (الزويبحي،ص51) التي تساعد هي الأخرى "على القيام المنهجي للبحث والذي يعد أمرا ضروري" [102]

(boudou ،ص16) للوصول إلى بناء صورة واضحة تمثيلية للواقع بطريقة دقيقة يتم استنتاجها من خلال الملاحظة التي تمكن الباحث من التفسير من خلال القراءة السوسيولوجية للحالة يتمكن من استنتاج منطقي في الأخير الذي يكون بمثابة الخطوة الوسطى بين هاتين المرحلتين (الملاحظة والتفسير).

ومن هنا نكون قد أحطنا بموضوع الظاهرة من جانبها الاجتماعي من خلال معرفة الأسباب والدوافع التي دفعت المرأة للجريمة ومعرفة علاقاتها بوسطها الأسري والاجتماعي وبكل من تربطها علاقة بهم.
ونحن استعملنا هذا المنهج كونه يحقق غاية البحث من خلال ملائمته للموضوع ، من خلال البحث عن أسباب و العوامل التي دفعت المرأة لارتكاب السلوك الاجرامي .

وقد طبقنا هذا المنهج على عشر(10) حالات وهي عينة بحثنا.

ونهدف من خلال استعمال هذه المنهج إلى الوصف والتحليل والتفسير الظاهرة المدروسة وهذا يتوافق مع مسعى البحث للوصول إلى معرفة شاملة عن دوافع وأسباب والعوامل المؤدية بالمرأة لارتكاب الجريمة والآثار المترتبة عن الظاهرة.

2.5 - الأدوات والتقنيات المستخدمة في الدراسة :

2.1.5 - أدوات جمع البيانات :

إن استخدام أدوات جمع البيانات تمكن الباحث من الحصول على بيانات دقيقة حول الظاهرة المدروسة ولقد استعنا ببعض الأدوات المنهجية التي تمكننا من حصر الظاهرة والتحكم فيها للحصول على المعلومات التي تخدم البحث فقد استعنا ملاحظة العابرة العامة والملاحظة بالمشاركة وكذلك المقابلة التي مكنتنا من التعرف على الحالات ومواقفهم وأرائهم ومختلف اتجاهاتهم وظروفهم العامة .

أ - **الملاحظة Observation** :

يمكن تعريف "الملاحظة كنظرة على الوضع دون أن يتغير هذا الوضع نظرة متعمدّة ذات طبيعة عامة تعمل على مستوى إختبار الوضع وليس على مستوى ما يجب أن نلاحظ في الوضع وهدفها جمع معطيات متعلقة بالوضع"[103] (غيلمون،ص10) ولقد استعملنا بطريقة تلقائية بسيطة التي "تشير إلى تلك الملاحظة الطبيعية أي ملاحظة الظواهر كما تحدث في ظروفها الطبيعية"[104] (الجولاني،ص186) .

وذلك من خلال الملاحظات العامة حول ظاهرة السلوك الإجرامي عند المرأة من خلال التصرفات طريقة الكلام والمعاملة ولقد تمت هذه الملاحظات خلال زيارتنا لسجن الحراش في 2012/12/23 في وقت الإفطار 12:00 إلى غاية 13:30 ودخلنا عن طريق صديقة التي صرحت أنني من أقاربها وجئت لزيارتها فتمكنا من ملاحظة بعض السلوكات على السجينات كطريقة لباسهن وتصرفاتهن بحيث كن يتكلمن بصوت مرتفع وفي بعض الأحيان يشتمن ويسبن وضعهن وبعضهن البعض وقد تم تسجيل بعض العبارات التي كانت تتردد كالحقرة ، الظلم ، وليد

الحرام .. راني مظلومة ، طيبني الحبس ...الخ ، لكن توجدنا داخل هذه المؤسسة لم يتجاوز ساعة باعتبار الإجراءات وانتهاء وقت راحة العاملين داخل المؤسسة العقابية.

كما استعملنا هذه الملاحظة في مؤسسة الوقاية بخميس مليانة عند زيارتنا للمسجونات .
تعتبر أيضا الملاحظة من الطرق الهامة التي تستخدم في جمع البيانات في العلوم الاجتماعية إذ تساعد في جمع البيانات التي تتصل بسلوك الأفراد واتجاهاتهم ومشاعرهم ، كما تفيد أيضا في الأحوال التي يقاوم فيها المبحوثين أو يرفضون الإجابة على الأسئلة لذلك تيسر الحصول على كثير من المعلومات والبيانات المطلوبة والتي لا يمكن الحصول عليها بوسائل أخرى. [105] (خليل عمر،ص81) .
استعملنا الملاحظة المنظمة "التي ينزل الباحث بنفسه إلى حيث تكون الظاهرة موضوع البحث والدراسة وهنا تكون نتائج الدراسة أكثر دقة"[104] (الجولاني،ص187) .

كما" تستخدم لدراسة جوانب معينة بالذات من الموقف الاجتماعي ، بدلا من أن يدرس الباحث مجموعة كبيرة من الأحداث وهي عادة ما تستخدم لأغراض الوصف والتشخيص وأحيانا التأكد من صحة الفروض[106] (محمد علي ،ص332).

وقد استخدمنا هذه الملاحظة في مؤسسة الوقاية بخميس مليانة ولاية عين الدفلى أين سمحت لنا فرصة التواجد معهن عن طريق الجمعية الخيرية" نور" الكائن مقرها بحي السلام بخميس مليانة حين تمكنا من دخول السجن وتسجيل ملاحظات حول السجينات اللواتي كنا جد سعيدات بهذه الزيارة التي صادفت ذكرى الاحتفال بالمولد النبوي الشريف ولقد أتيحت لنا فرصة الدخول بتاريخ 2013/02/05 وقمنا بالتعرف على مجمع السجن وظروف السجينات اللّواتي بدا عليهن الملل واليأس داخل السجن وكن كثير البكاء إلا واحدة منهن التي كانت عقوبتها هي أكثر مدّة بحيث قضت في السجن حوالي سبعة سنوات وقد تم تدوين الملاحظة في جدول شبكة الملاحظة الخاص بكل حالة ، وقد استعملنا شبكة الملاحظة في كل حالة وتسجيل أهم مميزات وصفات الحالة .

كما استعمل هذا النوع من الملاحظات من طرف المخبرين الذين ساعدو في إجراء المقابلات في سجن إعادة التربية بالحراش (الجزائر) ، وتم تسجيل الملاحظات وتدوينها في شبكة الملاحظة التي خصصت لكل حالة قبل عرضها.

ب -**المقابلة Interviens :**

المقابلة هي "عبارة عن محادثة موجهة بين الباحث والشخص أو أشخاص آخرين بهدف الوصول إلى حقيقة أو موقف معين يسعى الباحث لتعريفه من أجل تحقيق أهداف الدراسة ومن الأهداف الأساسية للمقابلة الحصول على البيانات التي يريدها الباحث بالإضافة إلى التعرف على ملامح أو مشاعر أو تصرفات المبحوثين في مواقف معينة" [107] (عبيدات،ص55).

وقد عرف أيضا "قباري محمد إسماعيل" في كتابه مناهج علم الاجتماع المقابلة بأنها :
"التقاء مباشر بين فردين وجها لوجه وتتحقق المقابلة في الدراسات الميدانية عن طريق أسئلة يلقيها السائل لمعرفة رأي المجيب في موضوع محدد بالذات ، أو الكشف عن المعتقدات الفكرية أو

اتجاهاتها" وبالتالي تكون المقابلة على حد تعبير "وليام حو" تبادل لفظي بين السائل والمجيب أو عملية من عمليات التفاعل الاجتماعي"[108] (أبو شنب،ص146).

وقد استخدمنا نوعين من تقنيات المقابلة:المقابلة الحرة ، والمقابلة المقننة.
بحيث استعملنا المقابلة الحرة مع المبحوثات التي تعتبر" نوع من المقابلة تتميز بالمرونة المطلقة فلا تحدد فيها الأسئلة التي ستوجه للمبحوث ولا احتمالات الإجابة ، فيترك فيها قدر كبير من التحرر للمبحوث للإفصاح عن آرائه واتجاهاته ومشاعره ، ورغباته وهي لهذا تستخدم في التعرف على الدوافع والاتجاهات وتقييم المبحوث للأمور ، كما تلقي الكثير من الضوء على الإطار الشخصي والاجتماعي لمعتقداته ومشاعره " [106] (علي محمد،ص342).

استخدمنا هذا النوع مع المبحوثات بحيث تترك لهن حرية للإلقاء وقصة كل واحدة منها دون أن تقيد بأسئلة مرتبة وذلك نظرا لمستوياتهن الثقافية المختلفة إضافة لعدم الإفصاح عن هدف السؤال و إشعارهن بالحرج للتمكن من أخذ أكبر قدر من المعلومات منهن.

وقد استخدمنا للمقابلة دليلا يحتوي على مجموعة من الأسئلة مقسمة حسب الفرضيات المعتمدة في الدراسة حيث كانت الأسئلة كالتالي:

- أسئلة عامة تتعلق بالبيانات العامة حول المبحوثات (كالسجن ، المستوى التعليمي ، الأصل الجغرافي ، نوع الجريمة ...الخ).
- أسئلة خاصة بالفرضية الأولى : المتعلقة بالظروف المعيشية التي عاشت فيها المبحوثات.
- أسئلة خاصة بالفرضية الثانية : متعلقة بعلاقة العنوسة بإجرام المرأة.

- أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة : متعلقة بتأثير العنف الممارس على المرأة في إقبالها على السلوك الإجرامي.

* وقد تمت صياغة أسئلة المقابلة بطريقة بسيطة وسهلة مراعاة للمستوى التعليمي للمبحوثات إضافة إلى التمكن من جمع أكبر قدر من المعلومات وذلك بغرض تحقيق أهداف الدراسة ، كما أن إجراء المقابلة صعب والرقابة لصيقة داخل السجن مما لم يسمح لنا بطرح الأسئلة بطريقة منظمة أو طرح عدد كبير من الأسئلة .

* كما تم استخدام المقابلة المقننة مع المختصين والنخبة "التي توضع قائمة الأسئلة يلتزم بها كل الباحث وتوجه الأسئلة بنفس الكلمات وبنفس الترتيب لجميع الأفراد المبحوثين"[106] (علي محمد،ص342).

استخدمنا هذه التقنية كما هي باعتبار أن المبحوثين ذوي مستوى تعليمي عالي.

وهذه التقنية استخدمت مع العينة التدعمية مع المختصين في القانون ، والأخصائيين الاجتماعيين إضافة إلى رأي الدين في إجرام المرأة باعتبار أن هذه الفئة تعتبر النخبة المثقفة الفاعلة في المجتمع من خلال تقديم معلومات دقيقة حول موضوع بحثنا ورؤية مفصلة عن مستقبلها وتداعياتها على البناء الاجتماعي.

وكانت أسئلة هذه المقابلات أسئلة دقيقة ترصد موقف المختصين في القانون وعلم الاجتماع وجانب الدين حول ظاهرة إجرام المرأة.

3.5 - العينة وكيفية اختيارها:

من المعروف علميا أنه لا يمكن لأي باحث الإلمام بجميع أفراد المجتمع وذلك لصعوبة المهمة المادية والمعرفية وحتى المدة الزمنية التي تتحكم في إجراء البحث لهذا تتقيد جميع البحوث العلمية بعينة من المجتمع المدروس ، وتعتبر هذه الخطوة من أهم مراحل البحث إذ تتوقف صحة النتائج على العينة المختارة فالعينة هي ذلك الجزء من المجتمع الذي تجرى اختبارها وفق قواعد وطرق علمية ، بحيث تمثل المجتمع تمثيلا صحيحا"[109] (جدير،ص28) كما تعرف العينة أيضا بأنها مجموعة من الحالات التي تمثل العدد الكلي للحالات . [110] (هويس،ص172) وهناك عدّة أنواع من العينات وما على الباحث إلا اختيار العينة الأكثر تناسبا مع بحثه ، وحسب ما تتطلبه ظروف البحث وظروف الحصول على العينة خاصة في مثل هذه الموضوعات المتعلقة بالإجرام وعادة تكون معلوماتها سرية يصعب الحصول عليها مع تحفظ السلطات والجهات المعنية عن تقديم المعلومات الكافية ، وهذا ما يدفع الباحث إلى استعمال بعض الطرق الملتوية للحصول على عينة بحثه لهذا اعتمدنا في بحثنا على عينة قصدية التي قصدنا فيها المؤسسات العقابية أو السجون التي توجد فيها معارف خاصة وعلاقات شخصية ، وصلة القرابة مع العاملين فيها وحتى في دخولها إلى هذه المؤسسات العقابية كان عن طريق المعرفة الشخصية حيث أخذنا عينة من الحراش بواسطة مخبرين قاموا بمقابلة السجينات وإجراء المقابلات معهن بعد اطلاعهم على البحث وكيفية جمع المعطيات من المبحوثات ،إضافة إلى أنهم تتوفر فيهم شروق المخبر باعتبار أنهم من نفس التخصص الذي نحن فيه ، لهذا لم نجد صعوبة كبيرة في أخذ العينة من المؤسسة العقابية بالحراش ، أما العينة المأخوذة من مؤسسة الوقاية بخميس مليانة فقد تم الحصول عليها عن طريق مقابلة شخصية مع السجينات بعد ما دخلنا هذه المؤسسة عن طريق جمعية نور الخيرية الواقع مقرها بحي السلام بخميس مليانة ولاية عين الدفلى وتمكنا من أخذ بعض الملاحظات ومقابلة بعض السجينات، في إطار زيارة السجينات بمناسبة المولد النبوي الشريف وكانت الزيارة يوم الاثنين 2013/02/05 وبهذه الطريقة تمكنا من الحصول على عينة الدراسة والتي تحددت بعشر (10) حالات فقط وهذا لصعوبة الحصول عليها والإجراءات الصارمة المتخذة من طرف إدارة السجون.

أما العينة التدعيمية فإننا اتجهنا إلى بعض الأخصائيين في علم الاجتماع بطريقة قصدية كوننا نعرفهم إضافة إلى المختصين في القانون وهم بدورهم كانوا من الأقارب إضافة إلى أئمة المساجد في المنطقة التي نتواجد فيها ، لتدعيم عينتنا ببعض المعلومات حول الظاهرة وخطورتها على العلاقات الأسرية والاجتماعية إضافة إلى تقديم بعض الحلول الممكنة للحد من انتشار الظاهرة.

4.5 - مجالات الدراسة :

يعد تحديد مجال الدراسة من الخطوات التي لا يمكن تجاوزها فمن خلالها يتم التعرف على المجال أو المنطقة التي أجريت فيها الدراسة والأفراد المبحوثين ومعرفة خصائص العينة وظروفها ، إضافة إلى المجال أو الفترة الزمنية التي أجري فيها البحث ولمعرفة الظروف التي

كانت سائدة وقتها كما يتم تحديد المجال الجغرافي الذي هو بدوره يعتبر الحيز أو المكان السكني للعينة المختارة.

1.4.5 - المجال البشري :

يعتبر المجال البشري مجموعة الأفراد الذين شملتهم الدراسة حسب العينة باعتبار الباحث لا يستطيع الإلمام بجميع أفراد المجتمع الأصلي ، إضافة إلى أنه مقيد بوقت معين لإجراء الدراسة ، وإمكانيات مادية وبشرية محدودة ، ولقد شمل المجال البشري لهذه الدراسة عينة مكونة من 10 امرأة ارتكبت سلوكات إجرامية مختلفة وهي تقضي عقوبة في السجن موزعين كالآتي :

السجن اسم المؤسسة العقابية	عدد المحبوسات
مؤسسة إعادة التربية والتأهيل الحراش	06
مؤسسة الوقاية خميس مليانة ولاية عين الدفلى	04

2.4.5 - المجال المكاني أو الجغرافي :

لابد من تحديد المجال المكاني لأي دراسة وعلى الباحث أن يكون على دراية كافية بالمجتمع الذي تجري فيه الدراسة للتوصل إلى نتائج وتوصيات تساعد في التخطيط ومعرفة التناقض الموجود في ذلك المكان أو المؤسسة أي التخطيط للمجتمع ، وقد شملت دراستنا مؤسستين عقابيتين :

أ/ مؤسسة إعادة التربية والتأهيل الحراش الجزائر.

سجن الحراش هو أشهر السجون الجزائرية إلى جانب سركاجي ولمبيز والبرواقية ، ويقع على بعد 10 كلم جنوب العاصمة الجزائرية ، وتبلغ طاقة استيعابه ألفي سجين ألا أنه قد يتجاوز ذلك .

ب/ مؤسسة الوقاية خميس مليانة ولاية عين الدفلى.

3-4-5-المجال الزماني :

بدأت فترة إجراء البحث مع فترة التفكير في موضوع الدراسة إضافة إلى أن الباحث مقيد بفترة زمنية لابد من الالتزام بها حيث بدأت الدراسة الاستطلاعية حول الموضوع المراد دراسته أو ما يعرف بفترة اختيار الموضوع منذ ديسمبر 2011 حيث بدأنا بجمع المعلومات والمراجع حول الموضوع وبدأنا بالتحضير للجانب النظري منذ ماي 2012 ، أما الدراسة الميدانية فقد بدأت منذ زيارة سجن الحراش 2012/12/23 والاستعانة بمخبرين لإجراء المقابلات مع السجينات والتي تم اطلاعهم بكل شروط المقابلة وطريقة تسجيل شبكة الملاحظة الخاص بكل حالة إلى غاية

الانتهاء من الحصول على العينة في فيفري 2013 لكن الانتهاء الكلي من البحث وإتمام الدراسة سيكون بإذن الله في جوان 2013.

الفصل 6 :

عرض الحالات المدروسة وتحليلها وتفسيرها

1.6 - عرض الحالات المدروسة وتفسيرها وتحليلها :

قبل التطرق لعرض الحالات وتقديمهن سوف نوضح أهم الخصائص التي تتميز بها عينة البحث :

1/ **الجنس :** اخترنا عشر حالات (10) إناث باعتبار موضوع بحثنا حول السلوك الاجرامي عند المرأة .

2/ **السن :** لم نحدد سن معين لإجراء الدراسة وإنما تحصلنا على سن المبحوثات من خلال مقابلتهن وجمع المعلومات العامة عنهن ، وجدل التالي يوضح سنهن :

الجدول رقم 09 : يوضح توزيع المبحوثات حسب السن .

الحالات / السن	الحالة (01)	الحالة (02)	الحالة (03)	الحالة (04)	الحالة (05)	الحالة (06)	الحالة (07)	الحالة (08)	الحالة (09)	الحالة (10)	المجموع
25 – 20				×						×	**02**
30 – 26		×	×					×			**03**
35 – 31							×				**01**
39 – 36	×								×		**01**
44 – 40						×					**01**
49 - 47					×						**01**
المجـــــموع											**10**

يتضح من خلال الجدول أن أكبر نسبة هي 30% و التي تمثل فئة الأعمار ما بين (26-30) لدى النساء اللواتي ارتكبن الفعل الاجرامي ، تليها نسبة 20% للفئات العمرية مابين (20-25) في حين تتعادل الفئات العمرية الأخرى بنسبة 10% كما هو موضوع في الجدول .

من خلال قراءتنا لهذا الجدول نجد أن أكثر النساء إقبالا على السلوك الاجرامي هن اللواتي تتراوح أعمارهن ما بين (26-30) فهذه المرحلة من العمر خطيرة إذ نلاحظ أنها فترة الخروج من سن الشباب إلى سن العنوسة إذا كانت غير متزوجات ، لذا يمكن تفسير ذلك من خلال تأخر سن الزواج يعتبر من أهم العوامل التي تؤدي بالمرأة إلى ارتكاب السلوك الاجرامي خاصة العنف اللفظي والعنف الجسدي اتجاه من حولها وذلك لإحساسها بعدم إكمال رغبتها ، أو أنه غير مرغوب بها من طرف

الرجل لذا تلجأ إلى ارتكاب السلوك الاجرامي انتقاما لنفسها من المجتمع الذي حرمها أعز شيء تتمناه المرأة وهو أن تكون عروسا وزوجة مكرمة .

3 / المستوى التعليمي : لم نحدد المستوى العلمي لعينة الدراسة وإنما أخذنا النساء الذين شملتهن الدراسة دون علم مسبق بمستواهم العلمي وتم توزيعهم في الجدول التالي :

الجدول رقم 10 : يوضح توزيع المبحوثات حسب المستوى التعليمي .

الحالات / المستوى التعليمي	الحالة (01)	الحالة (02)	الحالة (03)	الحالة (04)	الحالة (05)	الحالة (06)	الحالة (07)	الحالة (08)	الحالة (09)	الحالة (10)	المجموع
ابتدائي									×		**01**
متوسط										×	**01**
ثانوي	×	×	×	×	×		×	×			**07**
جامعي						×					**01**
المجـــموع											**10**

يتبين من خلال الجدول أن 70% من المبحوثات لديهن المستوى التعليمي الثانوي ثم تليها نسبة 10% و التي تمثل كل من المستوى الابتدائي و المتوسط و الجامعي .

من خلال قرأتنا للجدول يتضح أن أغلبية المبحوثات اللواتي يرتكبن السلوك الاجرامي هن من ذوي المستوى التعليمي الثانوي و يمكن تفسير هذا بسبب عدم النجاح في مستواهن الدراسي رغم أنهن تخطين المستويين الابتدائي و المتوسط و نحن نعرف أن كل من المستوى الثانوي يكون لديه وعي حول ما يدور حوله إلى جانب أنه اكتسب ثقافة تمكنه من مواجهة من حوله بكل شجاعة و قوة ، وهذا ما يجعل من هاته الفئة المحدودة الثقافة ترتكب السلوك الاجرامي نتيجة فشلها في دراستها ، لقلة خبرتها في الحياة .

04 / الأصل الجغرافي : إن عينة البحث كانت قصدية لكن لم نحدد فيها المكان ، ريفي أم حضري .

الجدول رقم 11 : يوضح توزيع المبحوثات حسب الأصل الجغرافي .

الحالات / المستوى التعليمي	الحالة (01)	الحالة (02)	الحالة (03)	الحالة (04)	الحالة (05)	الحالة (06)	الحالة (07)	الحالة (08)	الحالة (09)	الحالة (10)	المجموع
حضري		×	×	×	×	×	×	×		×	**08**

ريفي	×								×	02
المجـمـوع										**10**

من خلال الجدول الذي يوضح الأصل الجغرافي للمبحوثات اللواتي يرتكبن السلوك الاجرامي يتضح أن نسبة 80% من المبحوثات هن ذوي السكن الحضري في حين نجد نسبة 20% من ذوي الأصل الجغرافي الريفي .

يتضح من خلال قراءتنا لهذه المعطيات أن النساء ذوي الأصل الجغرافي الحضري هن الأكثر إقبالا على الجريمة و ذلك بسبب طبيعة المدن التي تعرف بالاكتظاظ و التحضر و خروج المرأة للعمل إلى جانب السلوكات الأخرى كالتدخين و المخدرات ، وهذا كله ساعد في انتشار مظاهر السلوك الإجرامية خاصة عند النساء مقارنة بالمناطق الريفية التي تعتبر محافظة و المرأة لا تخرج ومهمتها تربية الأولاد ، و ارتكاب الجريمة يعتبر عار إذ تحاول معظم المناطق الريفية أن تتستر على الجرائم النسوية حفاظا على شرفها .

3 / نوع الجريمة : لم نحدد نوع السلوك الاجرامي المرتكب من طرف المرأة ، وإنما مختلف السلوكات حسب الحالات التي تمت مقابلتهن ، وتم توزيعهن في الجدول التالي :

الجدول رقم 12 : يوضح توزيع المبحوثات حسب نوع الجريمة .

الحالات / المستوى التعليمي	الحالة (01)	الحالة (02)	الحالة (03)	الحالة (04)	الحالة (05)	الحالة (06)	الحالة (07)	الحالة (08)	الحالة (09)	الحالة (10)	المجموع
قتل		×	×		×	×		×			**05**
دعارة							×			×	**02**
سرقة				×							**01**
مخدرات									×		**01**
تجـــــــارة الأعضاء	×										**01**
المجمــوع											**10**

يتبين من خلال هذا الجدول الذي يبين نوع الجريمة أن أكبر نسبة هن 50% و التي تمثل جريمة القتل تليها نسبة 20% من المبحوثات اللواتي ارتكبن السلوك الاجرامي الدعارة ، في حين نجد نسبة 10% تمثل كل من السلوك الاجرامي (سرقة ، مخدرات ، تجارة بالأعضاء) .

يمكن تفسير هذه المعطيات بأن أكثر أنواع الجرائم التي ترتكبها النساء في المجتمع الجزائري هي جريمة القتل و يمثل عنصر خطير يؤثر بشكل كبير في تكوين المجتمع كما أن معظم جرائم القتل عقوبتها المؤبد .

فالمرأة ترتكب جريمة القتل نتيجة الانتقام لشرفها أو دفاعا عن شرفها أو كردة فعل للعنف الذي تتعرض له بحيث تجد في القتل السبيل الوحيد لخلاصها و هذا ما هو شائع بين المبحوثات .

1.1.6 - عرض الحالة وتفسيرها وتحليلها .

الحالة الأولى :

عرض الحالة :

المحور الأول : البيانات العامة للمبحوثة.

السن : 38 سنة

المستوى التعليمي : 3 ثانوي

الحالة العائلية : عازبة

الأصل الجغرافي : ريفي

نوع الجريمة : المتاجرة بالأعضاء

مدة العقوبة : عشر سنوات .

شبكة الملاحظة :

الحالة	تاريخ المقابلة	مكان المقابلة	مدة المقابلة	الملاحظات
01	2013/02/05	مؤسسة الوقاية خميس مليانة (ولاية عين الدفلى)	ساعة من: 12:00 إلى 13:00	دخلت مؤسسة الوقاية بخميس مليانة عن طريق جمعية خيرية "نور"وقمنا بمقابلة السجينات وكانت (الحالة 01) أول من لفتت انتباهي وأول من وقعت عيني عليها لأنها لم تكن كغيرها من السجينات حتى أني اعتقدت أنها رجل فلباسها كان رجالي وقصة شعرها وكل ملامحها وتصرفاتها وطريقة كلامها ، ومن كثرة ما استغربت لها ودهشت كانت أول من قمت بطرح الأسئلة عليها لمعرفة حقيقة المرأة التي تختفي وراء ملامح الرجل ؟ إضافة إلى هذا كانت كثيرة المزاح والضحك حتى أن السجينات عبروا عن سرورهم معها (ملي جات نحاة علينا

				الغمة) فدفعني الفضول إلى معرفة حقيقة هذه المرأة فطلبت منها أن تحكي لي سبب دخولها السجن وعن حياتها .

المحور الثاني خاص بالفرضية الأولى : لتدني الظروف المعيشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : طلبت من الحالة (01) أن تقدم لي عرض عام عن حياتها الاجتماعية وظروفها المعيشية .

الحالة : " كنت أعيش مع بابا ويما في منطقة ريفية في تيزي وزو أنا لكبيرة بين خاوتي الثلاثة يما كانت تهتم بالمواشي ، وبابا يخدم في الفلاحة ، نسكن دار مبني بتراب (الدشرة) كان بابا ما يسرفش علينا ، منيش عرفا معندوش ولا هو مكانش يحب يخرج الدراهم ، وكل واحد فينا كان عايش في حالو ما نتلاقوش بزاف فالنهار كل واحد في شغلو وفي الليل نرقدوا .

" درست الابتدائي وين نسكن ، وكي أطلعت للمتوسط والثانوي كانت المدرسة بعيدة علينا parce que أنا نسكن على برى ، كنت nsefre باش نروح نقرأ sert ou في الشتاء ، بابا مكانش يعطيني الدراهم باش نركب ، وثاني مكانش عندو مدخول .

الباحثة : كيف هي علاقتك مع والديك ؟

" باب كان قاسي معايا ما جبتش bac مخلانيش نعاودو بقيت في الدار، ومن بعد قررت نحوس على خدمة بابا معندوش منين يصرف عليا ، نصحتني وحدة من قريباتي ندير stage فالبارا ميديكال (شبه طبي) ، هي كانت تخدم ثمة ، قبلت ودرت تكوين لمدة 3 سنوات وبعدها التحقت بالعمل في عيادة خاصة في منطقة تيزي وزو .

الباحثة : لم أسألها شيء حتى بدأت تقول "خدمت في البطوار battoir (تقصد بها العيادة الخاصة التي كانت تعمل فيها) وبدأت تقص عليا القصة " تعلمت القسوة من عند بابا وزدت كملت ، وعمري 20 سنة راكي تشوفي معرفتنيش إذا راجل أو امرأة .

الباحثة : ماذا تقصدين بالمذبح (بالبطوار battoir) ضحكت ثم تنهدت وقالت " راكي حبا تعرفي أنا كنت نخدم في هذه العيادة وبقيت فيها عدة سنوات وتعلمت فيها بزاف .

الباحثة : عندما كنت تعملين هل الأجر الذي كنت تتقاضينه كان يكفيك ؟

الحالة : "مكانوش يخلصوني مليح ، حنا كنا بزاف نخدمو ثمة ، وزيادة على هذا كنت كارية شقة في مدينة وين نخدم ، وطلبت من دارنا يجو يسكنو معايا ماحبوش ، والفو حياتهم برى ، عشت في الشقة وحدي ، كانو يزروني أصدقائي حتى صاحب العيادة كان يجيني لدار ، كنا نكملوا الخدمة على 18:00 مساء mais كاين لي يبقى ثمة .

الباحثة : لماذا يبقى البعض منكم ؟

الحالة : كنا نخطفو الذراري (الأطفال) ونحلهم أعضائهم ونبيعهم ، أنا قنعوني نخدم معاهم كانو يدخلو الدراهم بالملايير، نبداو هذه الخدمة في الليل ونكمل حتى قريب الصبح ، مكنتش نروح للدار منكملش الخدمة بكري ،

المحور الثالث الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي .

الباحثة : هل كنت متزوجة أم لا ؟

الحالة : " أنا مخممتش في الزواج أصلا لأن مشاغلي كانت كثيرة وكنت نحب الدراهم لنحرمت منهم سنوات طويلة في العائلة فالفقر حرمني من التعليم والعيش الكريم ، لهذا مايهمنيش الزواج بقدر ما يهموني الدراهم .

الباحثة : ألم يتقدم أحد لخطبتك ؟

مكاش لي حوس يخطبني وأنا ماكنتش نحوس على الزواج .

بلاك لو تزوجت مايصراليش هذا ، وانشغلت بالأسرة وتربية الأطفال أكثر من انشغالي بجمع المال .

الباحثة : هل مازلتي ترغبين في الزواج ؟

أنا عمري ما نفكر في الزواج sert ou الآن .

الباحثة : هل تعتقدين أن الزواج كان قادر على حمايتك من الانحراف ؟

الحالة : بلاك منقدرش نعرف

المحور الرابع الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

الباحثة : ما سبب ارتكابك هذا السلوك الشنيع ؟

الحالة :" أنا بابا كان داير فيا التير ، الضرب والسب على جال الظروف لي كانا نعيشوا فيها من الفقر ، خاصة كي حبست القرية وقعت فالدار وهذا لي دفعني نحوس على خدمة .

الباحثة : هل العنف الذي تعرضت له هو ما دفعك للانحراف ؟

أنا حبيت نخرج من الدار لي كانت معمرى مشاكل ، بصح ماحبيتش نخدم هذه الخدمة و نكمل معاهم على هذا شحال من مرة حبيت نبلغ على هذه الجريمة التي كنا نقوم بها لكن كنت مترددة حتى ولاو يراقبوا كل خطواتي ودبروا لقتلي "

الباحثة : كيفاش حبو يقتلوك ؟

الحالة : في يوم من الأيام جاءت إحدى صديقاتي للشقة التي كنت أسكن فيها فاستقبلتها لكن لم تأتي للزيارة كعادتها وإنما جاءت لقتلي قالت لي راكي حبا تباصينا وتهجمت علي بسكين ، متنخلعيش حنا موالفين الدم " دافعت عن نفسي وطعنتها بسكين في رقبتها وفي ظهرها لحسن حظها لم تمت لكن اصيبت بشلل .

أنا لي عيت للشرطة وسلمت نفسي لأنني كنت نسنى في هذه الفرصة و جات وكان ذلك في 3 ماي 2005 عندما باشروا التحقيقات اعترفت بكل شيء وقبضونا قع وحكمونا الحبس ، صاحب العيادة حكم عليه بالمؤبد والبقية كانت عقوباتهم من 10 إلى 15 سنة وأنا حكموا علي 10 سنوات قضيت منها 7 سنوات راني نسنى نخرج " طيبني الحبس في تيزي وزو ومن بعد الحراش وذرك راني في

خميس مليانة مكاش لي جي عندي دارنا تبراو مني معلابلهمش حتى وين راني ، راكي تشوف لي دير حاجة يخلص" .

تحليل وتفسير الحالة الأولى :

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى :

من خلال المعطيات والمؤشرات الخاصة بالحالة الأولى والمستقاة من المقابلة ، يظهر أن هذه الحالة مرت بظروف اجتماعية ، عائلية قاسية ومتوترة ساهمت في تشكيل بنية شخصيتها وسلوكاتها الاجتماعية بحيث يتجلى أن هشاشة المسكن وسوء وضعيته التي كانت تعاني منها عرقلت شبكة العلاقات الاجتماعية داخل أسرتها ، فيظهر أن عملية التواصل بينها وبين والديها لم تكن طبيعية ، ولم تتلقى من خلالها تنشئة اجتماعية سوية خاصة أن الحالة على مدار المقابلة لم تشر إلى أمها مما يوحي بوجود حالة من القهر الاجتماعي الذي يترتب عن ثقافة اجتماعية ريفية محافظة ومنغلقة ومتشددة في تنشئتها للإناث ، خاصة التضييق الاجتماعي الذي يصادف هشاشة المسكن وعدم لياقته والذي بدوره يؤدي بالرغبة إلى الثورة وتمرد مما يفتح الباب واسعا أمام السلوك الاجرامي ، ومما يعزز هذا التوجه تحالف الظروف السكنية الصعبة مع صعوبة التعليم التي تزيد من حالة الإحباط وعدم الرضا والقبول للظروف الاجتماعية الصعبة ، الشيء الذي ينمي عند الحالة الرغبة في الانتقام من المجتمع الذي وضعها في مثل هذه الظروف الاجتماعية القاسية ، خاصة وأن الانقطاع عن الدراسة يعني من الناحية السوسيولوجيا الانفصال عن التواصل مع المجتمع الخارجي والذي كان يشكل للحالة متنفسا اجتماعيا أساسيا يخلصها من متاعب ظروفها المعشية الأسرية الصعبة ، ومما يدعم مسببات الإجرام لدى هذه الحالة هو ضعف المستوى الاقتصادي لأسرتها التي لم تتمكن في أغلب الأحيان من إشباع الحاجات المادية الأساسية الأمر الذي ساهم في إحساسها بالحرمان ودوام الحاجة ، فتشكلت بذالك الرغبة الملحة في الحصول على المال بأي طريقة من أجل تجاوز هذه الحاجة وهذا الحرمان ، وكل هذه الظروف يمكن أن تهيأ مناخا اجتماعيا خصبا للجوء إلى ممارسة الجريمة

وعليه ومن خلال هذا التحليل السوسيولوجي نستنتج أن الظروف المعشية الخاصة بأسرة الحالة الأولى والمتمثلة في هشاشة السكن والفقر والظروف المدرسية الصعبة وقسوة العلاقات الاجتماعية الأسرية كلها تدفع إلى إجرام الحالة الأولى .

حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

يتضح من خلال الحالة الأولي أن الظروف المعيشية التي عاشتها الحالة حرمتها من التفكير في الزواج وهي مؤشرات تقودنا إلى طبيعة الأسرة التي ترعرعت فيها الحالة ، من خلال النزعات والصراعات الناتجة عن الفقر التي لم تجد فيها هذه الحالة المكانة الاجتماعية التي دفعتها إلى عدم وضع الزواج من الأولويات ، كما أن علاقة الحالة بوالدها اتسمت بالقسوة ، أكسبتها النزعة العنيفة تبرز هوية المحيط الاجتماعي الذي عاشت فيه وسط أسرتها ، إضافة إلى المحيط الذي عاشت فيه خارج الأسرة وهو مكان العمل الذي اكسبها الانغماس في العمل الوظيفي وجمع المال الذي حرمت منه فانشغلت عن التفكير في الزواج ، وجعلت المال من أولويات المهمة في حياتها ، فمن خلال وجود عامل الفقر والحرمان ونبذ الذي عاشت فيه الحالة جعلها تنحرف عن المسار الاجتماعي

والثقافي للمرأة الذي يفرض عليها الزواج باعتباره حصانة لها من الوقوع ورغم أن هذه الحالة في قد تجاوزت سن الزواج إلا أنها لم تتزوج وذلك من خلال عدم وجود فرصة لذلك فانحرفت ، إضافة إلى هذا عدم تفكير الحالة في الزواج مستقبلا خاصة بعد دخولها السجن ، لأنها غير قادرة على مواجهة المجتمع من جديد فهي على دراية بنظرة المجتمع الدونية للمرأة التي تنحرف .

ومن خلال هذا التحليل نستنتج أن ظروفها المادية ، للحالة جعلها تنسى الزواج ولا تفكر فيه ولا تجعله من أولوياتها باعتبار العمل هو الأولوية المهمة لها فمن خلاله تكسب المال الذي حرمت منه ومن هنا يمكن القول أن الحالة الأولى تأخر سن الزواج عندها كان من بين الدوافع لارتكابها السلوك الإجرامي ولكن ليس هو الحاسم كما للظروف المعشية تأثير بالغ يضاف إلى دخول الحالة عالم الجريمة .

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

من خلال تتبع الحالة نجد أنها عاشت ظروف صعبة داخل أسرتها ، ناتجة عن قسوة معاملة الوالد بالاستعمال العنف الرمزي والجسدي (أنا بابا كان داير فيا التير ، الضرب والسب) الناتج عن الظروف المادية وأزمة السكن اللذان يولدان الكراهية والحقد ويساهمان بشكل كبير في ظهور العنف الأسري بكل أشكاله ، فالفقر من مسببات العنف الأسري والعنف ضد الأبناء خاصة ، فهو سبب العجز الكلي عن تلبية رغبات الأسرة التي تجعل الفرد يحاول الهروب للتخلص منها ، وهذا ما يظهر عند الحالة الأولى إضافة إلى دور الأم الغائب والتي لم تتطرق الحالة إلى ذكره مما يعني وجود فراغ عاطفي عند الحالة اتجاه أمها وهذا ما يوضح غياب دور الأم في رعاية الأبناء نفسيا وجسميا وهذا ما يعني ظهور توتر عائلي وشعور الأبناء بالوحدانية والتهميش ، مما يولد الرغبة في الهروب والبحث عن متنفس ، إضافة إلى غياب التنشئة الصحيحة لهذه المرأة مما اكسبها نزعة ذكورية خشنة كانت بمثابة استعداد ودافع للتورط في عصابة إجرامية تمارس جرائم خطرة تتسم بنوع خاص من العنف وهو قتل الأطفال دون أدنى شعور بالذنب ، وهذا ما يوحي إلى خطورة وانعكاس المعاملة الوالدية القاسية في سلوك الحالة الأولى ، فتنشئتها على النبذ والكراهية كان بمثابة الدافع الرئيسي للجريمة كأسلوب انتقامي من الأسرة والمجتمع الذي جعلها في هذه الظروف ، ووسع شعورها بالحرمان وتواصل عنف الأسرة ضدها حتى وهي في السجن من خلال تخلي وانقطاع الأسرة عنها وهذا ما يعني تواصل العنف الرمزي الناتج عن تبرئ الأسرة منها (مكاش لي جي عندي درنا تبراو مني معلابلهمش حتى وين راني ، راكي تشوف لي دير حاجة يخلص) " ، الذي زاد من معانتها داخل السجن واتخاذ النزعة الذكورية الخشنة كنوع من الدفاع عن النفس والبحث عن مكانة بين السجينات كما أن تخلي الأسرة عنها يوحي إلى طبيعة العائلة التقليدية المحافظة والمتشددة والتي لا تتسامح مع المرأة إذا جاءت بالعار أو تورطت في جريمة أي كان نوعها ، باعتبار الأسرة التقليدية تجعل سمعة المرأة وشرفها من شرف ومكانة الأسرة في المجتمع .

وعليه ومن خلال هذا التحليل نستنتج أن العنف الممارس ضد الحالة الأولى داخل الأسرة من خلال قسوة الأب وسوء شبكة العلاقات الأسرية وانشغال الأم عن التربية الصحيحة والرعاية النفسية والعاطفية للحالة ، كل هذه العوامل دفعت بالحالة الأولى إلى ارتكاب السلوك الاجرامي .

الحالة الثانية .

عرض الحالة :

المحور الأول : البيانات العامة.

السن : 26 سنة

المستوى التعليمي : 3 ثانوي (بكالوريا تحصلت عليها داخل السجن)

الحالة العائلية : عازبة

الأصل الجغرافي : حضري

نوع الجريمة : القتل.

مدة العقوبة : أربع (04) سنوات

شبكة الملاحظة :

الحالة	تاريخ المقابلة	مكان المقابلة	مدة المقابلة	الملاحظات
02	2012/12/28	مؤسسة : مؤسسة إعادة التربية الحراش (الجزائر	من 15:30 إلى 16:15 مساءا	فتاة متحجبة تظهر عليها ملامح الحزن لم تكن كغيرها دائما تدعي أنها مريضة لكن بعد فترة استطعت أن أتكلم معها ، لكن كان الحديث إليها في بداية الأمر صعبا عند بداية الحديث معها كانت تبكي ورفضت التجاوب وقالت (قلبي راه مجروح متزيدوش تفكروني حبيت ننسى الهم) . لكن مع الجو العاطفي الذي كان سائد بيني وبينها جعلها تشعر بالأمان والراحة فبدأت تروي قصة خاصة وأنني لم أفصح عن هويتي أو أنني أريد إجراء مقابلة معها وبدأت وكأني أريد التعرف على سبب دخولها السجن قصد التخفيف عليها

المحور الثاني خاص بالفرضية الأولى: لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : طلبت من الحالة (02) أن تقدم لي عرض عام عن حياتها الاجتماعية وظروفها المعيشية

الحالة : كنت عايشة لباس عليا papa موظف بالبلدية Mama قاعدة في الدار ما تخدمش أنا لكبرى بين 3 إخوة ، نسكن في البليدة في بوفاريك ، papa كان يحبني ، ما حرمني من والو مخلانيش النحس بالنقص صح ما يخلصش مليح mais كان موفرنا كلش . كي جبت bem (شهادة التعليم المتوسط) papa فرح بيا بزاف كان يحبني ننجح ، parce que أنا الكبرى ونجاحي كان من اهتماماته.

" انتقلت لليسي (الثانوي) درت صحابتي بزاف كنا نخرجو مع بعض وجو عندي لدار Mama ما تقولي والو عليهم ، وتخليني نروح عندهم ، تعرفت على شاب كان عندو محل تجاري لبيع الملابس كنت نروح عندو مرات في الأسبوع لكن مع مرور الوقت بديت مانفرقوش ، خلاص قرايتي نسيتها وهمي هو فقط " .

المحور الثالث خاص بالفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي .

الباحثة : هل كنتما متواعدين على الزواج ؟

الحالة : "جوزت bac (شهادة البكالوريا) وما جبتوش ما كنتش نخمم فيه ، وثاني ماحبيتش نعاودو ، إلا بعد ما أصر علي papa ، لي كنت نمشي معاه قالي إذا ما جبتيش الباك bac نتزوجو متخمميش فيه بزاف راني هنا .

هل تقدم لخطبتك ؟

الحالة : ماجاش في هذاك الصيف ، أنا رجعت نقرى ، كنا نتلقاو وكل مرة يقول أنه نجي نخطبتك ، أمنتو وكذبت على والديا على جالو " ، واليوم النتيجة راكي تشوفي .

الباحثة : لو تزوجتي منه هل سيكون حالك على هذا النحو ؟

الحالة : على جالو راني هنا ، في أفريل 2010 كنا نراجعو للباك طلبت من Mama تخليني نروح عند حبيبتي باش نراجع معها ، قالتلي روحي وما مطوليش إذا مكملتيش روحي غدوا " كذبت عليها أنا روحت عند صاحبي ، كنا متفهمين نتلقاو هذاك النهار .

المحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

الباحثة : هل حاول اغتصابك ؟

الحالة : إيه كنا نتلقاو يتسمى دايمن هو صح كان مقلق يضربني بزاف parce que كان يتعاطى المخدرات ، ما كنتش عارفة مبعد عرفت بلي هو يتعاطى المخدرات نصحتو mais مسمعنيش " رغم هذا بقيت معاه ثلاثة سنوات (03) .

الباحثة : كان مدمن هل كان يمارس عليك العنف ؟

الحالة : كان يضربني وأنا بقيت معاه ، الله غالب أنا حبيتو ونعميت ، وهو كان ناوي الشر، كي رحت عندو كان في حالة سكر غير وصلت هجم عليا ، قلتلو وشبيك مشي موالف هكذا أنا نخلعت معرفتش واش الندير ، كان حاب يغتصبني ، مالقيتش واش الندير ، قلتلو وعدتني بالزواج يخي راك ناوي معايا لحلال ودرك واش صرالك ،

الباحثة : سكتت الحالة (02) فطلبت منها أن تكمل .

الحالة : راكي عرف واش يصرى ، عندما حاول اغتصابي دافعت عن نفسي رغم أني بقيت معه أكثر من 3 سنوات لكن في هذا اليوم ما ولاش لعرفتو ، ودفعت على روحي و طبعتو طاح في لرض ثم نهض وقالي أمنتي نتزوج بيك علاش خلاصو النساء" كي سمعت هكذا معرفتش واش الندير ،قتلو إنت خداع كذاب لعبت بيا ، ضحك وقالي حتى لدرك باش عرفتي" وحاول مرة أخرى يتقرب مني وبدأ ينحلي في حوايجي ، وفي هذه اللحظة لم أفكر إلا في papa الذي وضع ثقته بي ولم يحرمني

يوما ولم يمد يده عليا أبدا ، لم أشعر بأي شيء حينها حتى وجدت نفسي أدفع به بكل ما أتيت من قوة "قتلتو قتلتو" طاح على عارضة المحل الزجاجية وما نضش ، بديت نعيط باش ينوض لكن دون جدوى سمع الناس لعياط جاو يجرو ، صبوه مات ، قالو واش درتي ضيعتي حياتك ضيعتي حياتك" وفعلا ضاعت حياتي ، أنا تم نغميت و ما عرفتش وين راني حتى وجدت نفسي في المستشفى والدرك واقفين عند رأسي ، تهمتي بالقتل.

سمعو ولديا جاو عندي papa قالي "وعلاش بنتي سودتي وجهي" رغم هذا إلا أنهم ماتخلوش عليا دارولي محامي ودافع عليا ودرولي قضيتي دفاع عن النفس" رغم هذا لا أستطيع النوم فكل شيء إنقلب في حياتي "أنا عشت مرارة حقيقية دفعت ثمنها وحدي عشت قصة حب الخاسر الأول والأخير هو أنا" ، صدر الحكم في حقي بمدة أربع سنوات كنت أنتظر العقوبة أكثر من هذا لكن الحمد لله.

والآن قضيت حوالي أكثر من سنتين في سجن بوفاريك ثم جابوني للحراش لا أفكر إلا في شيء واحد وهو عند خروجي ما هو موقف papa مني إنشاء يسمحلي ، عمري ما نفكر في الزواج مرة أخرى jamais نفكر في الرجال خداعين.

تحليل وتفسير الحالة الثانية :

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى:

يظهر من خلال هذه أن الظروف لم تكن سببا مباشرا ، وبالغ التأثير في تكوين الدافعية للانحراف فحتى وان كانت لا تنحدر من عائلة غنية أو مترفة إلا أنها كانت تحوز على وضع معيشي مريح ومقبول كغالبية الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الوسطى التي تشكل غالبية المجتمع الجزائري ، خاصة وأن الحالة تعترف أن الوالد كان فائق العناية بها والاهتمام بها خاصة فيما يتعلق بتلبية مختلف الحاجات الأساسية ، غير أن التحليل السوسيولوجي لا يجب أن يتوقف عند هذا الحد بحيث يمكننا أن نلاحظ من خلال مؤشرات الفرضية الأولى أن عدم ممارسة الرقابة الوالدية وعدم تفعيل آليات الضبط الاجتماعي على مستوى الأسرة وخارجها وفتح المجال الواسع أمام الأبناء لممارسة سلوكاتهم الاجتماعية بعيدا عن أعين الوالدين ورسم الحياة الأسرية بنوع من الثقة الزائدة والمفرطة ، ممكن أن يدفع بالفتاة إلى التوجه نحو الانحراف أو تكون أحد ضحاياه على الأقل بحيث تشكل عملية الضبط والرقابة والاستمرار في عملية التنشئة الأسرية والموازنة بين الحرية وبين المعاملة والرقابة تشكل مشهدا متكاملا يطبع مشهد الظروف المعشية الأسرية ، كما نلاحظ من خلال هذه الحالة وبصورة جلية الإهمال والتغيب الواضح لدور الأم وكأنها عنصر اجتماعي غير فعال وبلا دور أو وظيفة اجتماعية ، فكل اهتمامات الحالة منصبة حول الوالد (الراعي والحامي والمربي والمنفق و المسؤول) .

ومن هنا يمكن القول أن الظروف المعشية الأسرية لهذه الحالة حتى وإن كانت مستقرة ومقبولة ماديا إلا أنها مصابة بخلل كبير على مستوى العلاقات والأدوار والمكانة .

حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

من خلال سن الحالة والمقدرة بستة وعشرين (26) سنة يظهر أنها غير معنية بظاهرة تأخر سن الزواج خاصة وكأنها ارتكبت جريمتها وهي في سن أربعة وعشرين (24) سنة تقريبا مما يعني أن تأخر سن الزواج لم يكن أبدا سببا أساسيا في سلوكها الإجرامي ، خاصة وأن هذا السلوك يبدو مفاجئا وغير اعتيادي ولم تألفه من قبل ولم يكن يشكل تمظهرا أساسيا من تمظهرات سلوكها الاجتماعي العام ، غير أننا من الضروري أن نشير إلى الرغبة في الزواج أو على الأقل بناء علاقة عاطفية بطريقة غير شرعية من أجل الزواج شكلت لدى هذه الحالة سببا واضحا أدى في النهاية إلى ارتكاب جريمة القتل كمحاولة للدفاع عن الشرف من جهة ، وكتعبير عن الصدمة وخيبة الأمل في ضياع مشروع الزواج بعد اكتشافها خيانة وتلاعب الطرف الآخر ، كما يمكننا أن نلاحظ من جهة أخرى تغير وجهة نظر الحالة من الزواج بعد جريمتها بحيث اعتبرته سببا أساسيا وراء سلوكها الاجرامي ولا تفكر فيه مستقبلا لأنه كان سببا رئيسا في تغيير مسارها الحياتي والاجتماعي .

وعليه يمكن القول حتى وإن لم يكن لتأخر سن الزواج سببا مباشرا في انحراف هذه الحالة إلا أن التفكير في الزواج والرغبة في تحقيقه والوصول إليه يظهر وأنه على علاقة بهذا السلوك الاجرامي .

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

من خلال المعطيات الاجتماعية التي جاءت على لسان هذه الحالة يتجلى واضحا أنها لم تتعرض إلى عنف أسري من أي نوع ، سواءا كان جسديا ماديا أو عنفا رمزيا معنويا ، حيث تميزت حياتها الاجتماعية بالاستقرار والتوازن على مستوى العلاقات الاجتماعية خاصة مع الوالد ، الذي ظلت تلح عليه الحالة طيلة أطوار المقابلة ، لكن يظهر بكل وضوح أن السلوك الاجرامي الذي مارسته والمتمثل في القتل ناتجا مباشرا عن تعرضها للعنف ومحاولة الاغتصاب من طرف صديقها أو عشيقها .

وعليه يمكن القول أن العنف الذي تتعرض له المرأة أو الفتاة من قبل المجتمع عموما يزيد من رفع احتمالية لجوئها إلى ممارسة السلوك الانحرافي ، باعتبار أن مظاهر التعنيف المادي كالضرب وهتك العرض وعزل وحتى مظاهر التعنيف الرمزي من سب وشتم واحتقار وتصغير وإهمال ولا مبالاة ، كلها وسائل وممارسات ردت فعل انتقامية كمحاولة لرد الاعتبار والدفاع عن النفس واسترداد الحق الضائع والمهضوم ، فطالما أن المجتمع يستمر في إعادة إنتاج القهر والظلم والتهميش ضد المرأة ستبقى هذه الأخيرة تسعى لفك هذه الحواجز وتجاوز هكذا ضغوطات ، الأمر الذي يفتح أمامها سبل وطرق ممارسة الانحراف والإجرام بكل أنواعه سواء ضد الأسرة أو المجتمع والمؤسسات ، أو حتى ضد نفسها في كثير من الأحيان .

الحالة الثالثة.

عرض الحالة :

المحور الأول: البيانات العامة .

السن: 28

المستوى التعليمي: حصولها على البكالوريا

الحالة العائلية: عزباء

الأصل الجغرافي: حضري

نوع الجريمة: القتل .

مدة العقوبة : مؤبد

شبكة الملاحظة:

الحالة	مكان المقابلة	تاريخ المقابلة	مدة المقابلة	الملاحظات
03	مؤسسة الوقاية خميس مليانة (ولاية عين الدفلى)	2013/2/05	45 دقيقة من 14:00 زوالا إلى 14:45	**فتاة متواضعة و تبدو صريحة في كلامها بيضاء البشرة جميلة ،لكنها حزينة و قليلة الكلام و المشاركة تحمل علامات في وجهها و كأن جبنها مقطوعة إلى نصفين وكانت تحاول أن تخفي هذه العلامة خاصة عندما سألتها رئيسة الجمعية عن سرها ، محاولة أن تخفي ورائها سر قصتها ، يغلب على كلامها نبرة الحزن ، تعاني في صمت**

المحور الثاني خاص الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي.

الباحثة : طلبت من الحالة (03 أن تقدم لي عرض عام عن حياتها الاجتماعية وظروفها المعيشية

الحالة : " عشت لاباس عليا قبل ما يموتوا والديا ما خلاو حتى حاجة تنقصني ، و من بعد ما مات بابا وعشت أنا و ماما عند أخي الكبير مع مرتو و خلينا دارنا لزوج خواتي و حد آخرين كنا حنا أربعة (04) إخوة ثلاثة (03) ذكور و أنا البنت الوحيدة ، كان والديا يحبوني بابا مات وأنا عمري 13 سنة و بعد ماتت ماما ربي يرحمها و كان عمري 16 سنة خلاوني عند أخي الكبير قعدت عندو قريت ، جوزت الباك و جبتو بـ 13,75 كنت نقرا علوم دقيقة خويا مخلانيش نقرا في الجامعة و زادت مرتو قلتلو متخليهاش تروح للجامعة راك عارف واش يصرا تخالط الرجال و جيبلك العار، و دايما تعمرلو راسو بالهدرة حتى و لا ما يثيقش فيا و يراقب كل تصرفاتي.

المحور الثالث خاص بالفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي .

الباحثة : هل هناك من قام بخطبتك أم لا ؟

الحالة : " يخطبوني بزاف mais مرت خويا تقولو خليها مازالت صغيرة على جال باش نبقى نخدم عليها كانت ديرتني femme de ménage عندها .

الباحثة : هل كنت ترغبين في الزواج :
الحالة : أنا كنت حابا نتزوج باش نتهنى من خويا و مرتو بلاك نلقى راجل يحمني من خويا.

الباحثة : لو تزوجتي هل يكون حالك أحسن ؟

الحالة : لو كان تزوجت نتهنى .

المحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

الباحثة : لماذا تنتظري الزوج ليحميك من أخيك ؟ ألم يحميك أخيك هل كان قاسيا معك ؟

الحالة : تنهدت الحالة و سكتت برهة ثم قالت : أنا هنا بسبب أخي .

الباحثة : هل كان يضربك ؟

الحالة : متقدريش تتصوري خويا واش دار فيا مارس عليا الضرب بكل أشكاله ، يضربني على أتفه الأسباب بتويو تاع الغاز و بترسنتي يحطها على جسمي .

الباحثة : أرتني أثار الحروق و بعض العلامات في جسمها إضافة إلى خياطة في جبينها " شوفي هنا فلقني"

تضيف الحالة (03): مكاش نهار مضربنيش فيه إذا مضربنيش يسبني و يعايرني قدام مرتو.

الباحثة : ما سبب هذه المعاملة من طرف أخوك و لماذا لم تنتقلي للعيش عند أخويكي ؟

ماما كي ماتت خلاتني عندو en plus خاوتي كل واحد لتي بشغلو مكاش لي طلب مني نروح عندو ، مرتو هي سبب الأكبر هي راس الأفعى هي لتحرشوا عن أتفه الأسباب تقول له : " أختك ما تخدمش الشغل رغم أني أعمل ، تقول له أختك وضعت الماكياج و سقمت روحها و خرجت من الدار مع الرجال خرجت مع صحابتها كل مرة واش تقصلو قصة ، و خويا كان يتقلق و يضربني سألتها ما هو رد فعلك ؟ واش ندير نبكي و شحال من خطر فكرت في الانتحار، ومن بعد نستغفر ربي ؟

و الناس لي جو في راسي بابا و ماما و نقول لو كان كانو حيين ميصرليش هكذا ما لقتش واش ندير نهرب من الدار ؟ نقتل روحي ولا حياة الضرب و الذل و الميزيريا.

الباحثة : هل ما قمتي به اتجاه أخيك كان بسبب العنف الذي مورس عليك ؟

كثر خويا القسوة عليا حرمني من قريتي و زاد مرمدني و كرهلي حياتي وليت نشوف ظلمة ، في يوم من الأيام جاء يضربني و كنت في الكوزينا نقلي في البطاطا في وقت الفطور و كان هذا في 2007 ، دافعت على نفسي ، jamais رجعتلو، محسيتش بروحي حتى صبت روحي رفدت المقلا تاع الزيت سخون و رمتها على وجهو " راح للمستشفى و لكن مات بعد نصف ساعة ، مات وجهو مشوه بدأت الحالة تبكي ثم أكملت" مات و هو السبب و أنا راني في الحبس محكوم عليا مؤبد كنت في الحراش و جابوني هنا.

الباحثة : ما موقف زوجة أخوك من هذا الفعل الذي قمتي به ؟

الحالة : قالتلي ما نسمحلكش يتمتي أولادي .

الباحثة : هل ما قامت به هو انتقام ورد فعل ، وهل أنت نادمة ؟

الحالة : نصارحك لست نادمة لو كنت في مكاني لفعلت أكثر، ما ننساش الضرب و السبب عندما أنظر إلى العلامات الموجودة في جسدي أريد الانتقام حتى من زوجته و أولاده ، ضرك ما عليش كي راني في الحبس ناكل و نشرب وين نروح ما ينقصني والو غير الحنان و هو موجود عند والديا و هما متوفيين ، نقعد في الحبس هو رحمة في حياتي خير من خويا .

تحليل وتفسير الحالة الثالثة :

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى :

نلاحظ من خلال معطيات هذه الحالة والمتعلقة بالفرضية الأولى أن قساوة الظروف العائلية تدفع بشكل مباشر وواضح المرأة الجزائرية نحو ممارسة السلوك الانحرافي والإجرامي ، فممارسة الضغط على المرأة وحرمانها من أبسط حقوقها الإنسانية والحياتية يشكل ضغطا كبير لها ويشعرها بالظلم والقهر الاجتماعي وتظهر هذه الحالة كيفية حدوث التفكك الأسري بعد وفاة الوالدين وتعرض الفتاة الجزائرية لتيتم ، بحيث تتحول إلى حالة مهملة ، أو كائن اجتماعي غير مرغوب فيه ، وتشير هذه الحالة إلى قساوة المعاملة التي يمكن أن تتعرض لها أي امرأة أو فتاة في حالة غياب الوالدين ، والمتمثلة في الحرمان من التعليم والاستغلال البشع والامتهان والاضطهاد النفسي والجسدي على حد سواء ، ولا يحتاج السلوك الإجرامي إلى أكثر من هذه الظروف وهذه الممارسات حتى يطفو على السطح ويتشكل بصورته النهائية لدى المرأة الجزائرية ، فتجد هذه الأخيرة نفسها مدفوعة إليه ومجبرة على ممارسته ، ومما يجب الإشارة إليه سوسيولوجيا في هذه الحالة هو أن التخلي عن المسؤوليات الاجتماعية من طرف أفراد الأسرة الفاعلين ، وعدم رعايتهم للمرأة يشكل في حد ذاته سلوكا منحرفا ومخالفا للرصيد القيمي والتراث الأخلاقي والأدبي ومعايير الأسرة الجزائرية من خلال مكانة المرأة فيها ، وهذا ما نلاحظه في هذه الحالة من خلال تخلي الأخوين عنها وتركها فريسة في يد الأخ الأكبر وزوجته ليحولانها فيما بعد إلى آلة فتاكة ونموذج إجرامي لا يفكر إلا في الانتقام ورد الاعتبار ، فكلما حدثت القطيعة بين أفراد الأسرة وتفككت أواصرها وتغيب دور التضامن فيها وسادت فيها الأنانية وتغليب المصالح الشخصية ، كلها عوامل تشكل مناخا مناسبا يدفع المرأة للجريمة .

ومن خلال هذا التحليل نستنتج أن ظروف الحالة الصعبة والمتمثلة في تتوتر العلاقات الأسرية وحرمانها من حقوقها بالتسلط والقهر كلها عوامل دفعتها إلى الجريمة كرد فعل رافض لوضعها .

حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

نلاحظ من خلال معطيات الفرضية الثانية الواردة على لسان الحالة أنها لم تتأخر عن سن الزواج و ذلك بحكم سنها ثمانية وعشرون سنة ، و نلاحظ من زاوية أخرى أنها تمت خطبتها و لا تعاني أي ظروف اجتماعية أخرى و إنما يمكننا القول أنها حرمت من الزواج و منعت منه بسبب الأنانية و الروح الاستغلالية و الانهيارية التي تطبع العلاقات الاجتماعية لدى بعض الأسر الجزائرية ، الأمر الذي يزيد من حدة التوتر في العلاقات الاجتماعية و يجعل الأسر تعيش استمرار في حالة من اللاستقرار و الشك و التوجس من الأخر الذي يتحول إلى محل خطر غير معلوم و غير متوقع ، فإذا كان الزواج يشكل بالنسبة للمرأة الجزائرية ، الغاية التي لا يمكن الاستغناء عنها فإن كل محاولة لإفشاله أو الحرمان منه فإنها تشكل في الحقيقة ضربة قاسية و حرمان مجحفا من حق طبيعي نتفق على أحقيته في كل المجتمعات و كل الشرائع و الأعراف ، و عليه فإن رد فعل الطرف المحروم حتما سيكون قويا و عنيفا في بعض الأحيان ، فعندما يعجز المجتمع بمختلف مؤسساته عن طرح البدائل الاجتماعية المقبولة عن أي شيء يحرم أفراده منه فإن المتوقع الذي يجب أن يؤخذ في

الحسبان هو الانحراف و الجريمة و العنف ضد من يمثل السلطة الاجتماعية الفهرسية سواء كان أخ أو زوجة أو أخت .. و غيرها ، و عليه فإن الزواج ليس مجرد تناسب و تقارب بيولوجي و اجتماعي بين عنصرين بقدر ما هو حاجة فطرية نتحصل من خلالها على التقدير و الحب والحماية والرعاية و نؤمن أنفسنا بواسطتها من مختلف المخاطر و كل حرمان منه يترتب عنه رد فعل ضخم و مفاجئ .

ومن خلال هذا التحليل نستنتج أن الحالة لم تتأخر عن سن الزواج ولم يكن هو الدافع لإجرامها بل هناك تسلط وقسوة من طرف الأخ و هي التي كانت سبب في انحرافها .

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

أصبح العنف المنزلي أو العنف داخل البيت ظاهرة شائعة و كثيرة التأثير السلبي على الحياة الأسرية في المجتمع الجزائري ، و يشكل العنف الأسري ضد المرأة أهم صورة و مشاهد هذا العنف بصفة عامة ، و كثيرا ما يحتاج هذا العنف إلى تأملات علمية سوسولوجية لمعرفة تأثيراته في صناعة السلوك الإجرامي لدى المرأة ، ومما يجب الإشارة إليه إلى أن المعرفة العامة السطحية دائما ما تضع الرجل و الذكر في سلم الأولوية و السلطة و تمنحه المبررات و النفوذ الذي يؤهله لممارسة العنف ضد المرأة و تجعل هذه الأخيرة دائما محل اتهام و ضحية تستحق ما يمارس ضدها من عنف ذكوري تسلطي و لا تملك الحق في الدفاع عن نفسها و محاولة التخلص منه ، و عندما لا يوفر المجتمع لأفراده مجالات الدفاع عن النفس و يشعر المرأة على وجه التحديد بأنها أقل قيمة من الرجل و عليه أن تخضع لسلطته فهذا يعني أنه يدفعها بطريقة أو بأخرى نحو الانحراف و الجريمة بغية الانعتاق و التخلص من الاضطهاد الاجتماعي الذي تعيشه كما تحيلنا هذه الحالة إلى نوع آخر من العنف و الذي يعرف سوسولوجيا بعنف الصد أي ممارسة العنف قصد حرمان الطرف الآخر من حقوقه و البيعة و هو النموذج الذي تمثله زوجة الأخ الاستغلالية و الوصولية لصد الفتاة الضحية عن حقوقها الطبيعية المتمثلة في حق التعليم و الحق في الزواج و الحق في الحرية و امتلاك الرأي و تقرير مصيرها بيدها ، ومن هنا يتضح أن العنف بمختلف تجلياته الرمزية والمادية يشكل عنصرا حاسما و قوة دفاعية حقيقية تدفع بالمرأة الجزائرية المعنفة نحو السلوك الاجرامي .

ومن هنا نستنتج أن العنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية و المجسد في هذه الحالة بالعنف الأسري له علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

الحالة الرابعة .

عرض الحالة :

المحور الأول : بيانات عامة .

السن : 22 سنة

المستوى التعليمي : أولى ثانوي

الحالة العائلية : عازبة

الأصل الجغرافي : حضري

نوع الجريمة : السرقة .

مدة العقوبة :ثلاثة (03) سنوات

شبكة الملاحظة :

الحالة	تاريخ	مكان	مدة	الملاحظات
04	2012/12/27	مؤسسة إعادة التربية الحراش (الجزائر)	ساعة و 20 دقيقة من 16:00 إلى 17:20 مساءا	فتاة في العقد الثاني من العمر(22 سنة) جميلة ومتحجبة ، تملئها الحسرة لكنها محبوبة من قبل السجينات علاقتها طيبة مع الجميع لا تكثر الكلام بل يغلب عليها الانطواء والوحدة تبدو كأنها شديدة الحزن ومتألمة لوضعها لا تحب حياة السجن لأنها تعودت الحرية. إضافة إلى هذا فالحالة (04) كانت متجاوبة ولم تبدي أي رفض بل عبرت عن سرورها عند سؤالي " مذابيا نفرغ قلبي راهو معمر "

المحور الثاني خاص الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : طلبت من الحالة (04) أن تقدم لي عرض عام عن حياتها الاجتماعية وظروفها المعيشية

الحالة : حنا نعيشو في (F 4) لديها 5 إخوة أربع بنات وطفل ، خواتي كانو يقراو الطفل 14 سنة يدرس سنة أولى متوسط أختي عمرها 24 سنة متزوجة هذيك تهنات من المشاكل تاع بابا ، وأختي وحدة تقرأ في الجامعة واحدة تقرأ الرابعة متوسط وأنا محبيتش نقرا غاضتني ماما شقات بزاف ومقدرتش ، خرجت من القراية بسبب الظروف الصعبة كنت معنديش حتى باش نقرا الحذاء مقطع كرهت وسبتي هي قلة الشيء والفقر هما خلوني نسمح حتى في الدار ، من الخميس نجي حتى للجزائر باش نخدم وبابا ميسقسيش حتى عليا وين راني ، معلبالوش المهم واحد نقص من الدار.

نعيشوا ظروف قاسية و صعبة على هذا أنا خليت درنا ، منها نقص المصروف ومنها نعاون Mama

الباحثة : ماذا كنت تعملين وهل الأجر الذي تتقضينه كان يكفيك ؟

الحالة : " كنت نخدم عند إمرأة كلونال في الجيش اسمها (دان) مقيمة بالجزائر العاصمة (لوساندي)

عايشة عنها أتت من مدينة خميس مليانة " عين الدفلى " من أجل العمل وقد اتفقت معها على أن أحرص ابنتها الصغرى 10 سنوات ، ننقلها إلى المدرسة ونبقى معها ، لكن لم تفي بعهدها .

" من بعد أطورت الحالة بديت نسيق ونشف ونطبخ ونغسل الملابس صح كنت نحوس وندي الطفلة معايا ونجيبها من المدرسة كانت تخلصني (7000 دج) سبعة آلاف دينار جزائري ، أنا في دارها ناكل ونشرب والدراهم نبعثهم لدارنا في الخميس Mama و خاوتي باش يصرفوا على روحهم .

الباحثة : الم يكن دخل الأسرة كافيا ؟

Mama كانت تخدم (خدامة) في بيوتpapa ما يخدمش ، على هذا خليت الدار وحوست على خدمى واش الندير بابا قاعد في الدار ميخدمش هو بصحتو ميشتكي من والو ماما هي لي تخدم علينا

في البيوت ، تطبخ في لعراس ، تسيق ، تنظف ، تفتل الكسكس ، تخيط المطارح ويخلسوها والدراهم هذوك تصرفهم علينا وعلى بابا لي صاب شكون يخدم عليه تعطيلو يشري الشمة والدخان وتصرف عليه كيما واحد من ولادها .

الباحثة : كيفاش سمحتلك ماماك تخدمي بعيدة على الدار ؟

الحالة : وهذه المرأة تعرفت عليها تلاقات بها ماما في عرس وهي لي بعثتني لها parce que تعرفها ، هي مطلقة وعندها طفلة نهار الأول قالت لي عسي الطفلة وكي شافتني شاطرة ونخدم درتني خديمة عندها نخدملها كل شيء.

المحور الثالث خاص بالفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي .

الباحثة : هل أنت متزوجة أم لا ؟

الحالة : كنت نعرف واحد في الخميس كان حب يتزوج بيا ما قتلوش على ظروفي mais كي سقسى عرف malgré واش عرف عليا حب يتزوج بيا

الباحثة : هل كنت ترغبين في الزواج منه :

الحالة : كنت حابة نتزوج به باش النقص المصروف على Mama وثاني نتهنى من papa بصح هو تاني كان خدام على قدو مقدرش يتزوج بيا قالي حتى اللم الدراهم ، mais درك مانخممش في الزواج هو يكون شاف حياتو ، وأنا دخلت للحبس ، على جال السرقة كنت مريضة بزاف بالقراجم وقالي الطبيب لازم أديري عملية ، أنا كنت خدامة بصح الخلصة قليلة خدمت عند (د/ن) 18 شهرا ، مرضت بالقراجم

طلبت من الكولونال لي كنت نخدم عندها قالتلي مكاش كيفاش معنديش محبتش تطيلي الدراهم باش النداوي رغم علابالي تقدر تدخلني عين النعجة وندير ها باطل بصح هي جاتها حاجة عادي المرض مراهوش فيها هي ولا بنتها ، "ما يحس بالجمرة غير لي كواتو" طلبت منها تخلصني ألفونس منستحقش مزيتها mais هي رفضت.

أنا كنت نخدم عندها نعرف كامل وين حاطا سولحها ، علابالي وين راهي تخبي الذهب تاعها كانت الذهب مخابياتو كامل متحوسش عليه وكاين لي ديرو دايما ، ديتلها الذهب بقيمة 60 مليون ديتو للصياغ bijouterie في خميس مليانة رهنتو عطاني 15 مليون رحت درت بيهم العملية الجراحية وكامل التحاليل بريت من القراجم لما رجعت للصياغ باش رجع الذهب قالي معطيتيلي والو ، أنا منعرفكش طالي bon تودرلي و الصياغ ستغل الفرصة.

مالقيتش واش ندير وروحت للكونال حكيتلها كل شيء أنا قلت نصارحا بلاك ترجعهم بمعارفها وهي راحت شكات بيا عند la police وبدأ التحقيق ملقاو حتى دليل يثبت بلي أنا رهنت الذهب عند الصياغ .

هي قالتلي لازم جيبي الذهب ولا الدراهم .

ماما وبابا باعو الدار نتاعنا في الباطيمات f4 وشراو f2 وعطولها 90 مليون هي دات الدراهم وأنا راني في الحبس حكمولي 3 سنوات بسبب السرقة ، المرأة صح دايرا فيا الكنفيونس وثقة ومأمنتني على دارها بصح لو كان عطاتلي ودواتني مروحش نسرق أنا متربيتش على السرقة تربيت أحسن تربية.

المحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

الباحثة : هل تعرضت للضرب أو القسوة من طرف أسرتك ومن دفعك للعمل وترك الدراسة ؟

الحالة : jamais خممت نسرق بصح بابا هو السبة مكافهش كان مشربنا المر مخممش علينا وماما كي ما تحبش تعطيه الدراهم كان يضربها ويضربنا هو كرهنا حياتنا ، معاملتو معانا قاسية ماخلاناش نعيشو كيما الناس حقرنا sert ou ماما مسكينة حقرها بزاف .

الباحثة : هل قسوة الأب وإهماله هي سبب السرقة ؟

الحالة : "هو الأساس تاع السرقة ، ضيعت حياتي لو كان راوح يخدم علينا لو كان موصلت باش نخدم في الديار الناس ، ونسرق الذهب " ، قالت الحالة jamais نسمح لبابا.

الباحثة : تتحدث وكأنها تخاطب والدها ولست أنا

الحالة : " أنت لي وصلتني لهذه الحالة خاليتنا نتميزرو أنا وماما يخي راك بصحتك وحاجة متخصكش ، أنا لو كان قمت بنا مروحش نسرق ونبعد على دارنا " ، بدأت الحالة تبكي وتدعي على والدها.

تقول " درك راني في الحبس ميجيش عندي غير ماما وخواتاتي يقولولي دايما حنا درنا لي علينا بعنا الدار بصح الدولة متسمحش.

إنشاء ربي يسمح لي وأنا عمري ما نسمح لبابا هو سبتي هو لوصلني لي نخرج نحوس على خدمة واحدة أخرى وإذا جاني مكتوب نتزوج .

تحليل وتفسير الحالة الرابعة :

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى :

ملاحظ من خلال الحالة التي بين أيدينا أن الظروف المعيشية الأسرية الصعبة كثيرا ما تشكل عاملا حاسما يدفع بالمرأة نحو الجريمة ، فالشعور بالحاجة وعدم قدرة الأسرة على توفير الحاجات الطبيعية والمشروعة و المقبولة اجتماعيا و قانونيا تلبية ومختلف الحاجيات الأساسية يعطي للمرأة التبريرات المقنعة لها نحو التوجه إلى الجريمة بقصد توفير هذه الحاجات بدعوى أن المجتمع يتحمل المسؤولية لأنه أهملها ولم يوفر لها سبل الحياة الاجتماعية التي تصونها و تحفظ كرامتها و تعصمها من الانحراف و الجريمة ، ويظهر من خلال هذه الحالة أن الفقر و تراخي الأب و تخليه عن المسؤولية وواجباته المادية و الأخلاقية والتربوية وكذا عمل الأم ومهانتها و التعرض للمرض الشديد و المفاجئ و حالة العوز وعدم القدرة على العلاج كلها ظروف اجتماعية قاسية تشكل روابط وتحالفات واقعية و ميدانية تنتهي بصاحبتها إلى الوقوع في السلوك الإجرامي ، خاصة إذا تصادفت مع امرأة أو فتاة غير متعلمة و لا تمتلك خبرة اجتماعية واسعة وغير متعودة على مواجهة الظروف المفاجئة بمفردها ، وتظهر هذه الحالة أيضا انتشار ظاهرة عاملات البيوت و مربيات الأطفال في المجتمع الجزائري غير المؤطرة قانونيا بحيث تمارس بطريقة غير شرعية وفي ضبابية تامة ولا تتحصل فيها العاملات والمربيات على حقوقهن والمتمثلة في الأجر القاعدي و التأمين والرعاية الصحية وغيرها ، مما يجعلهن محل استغلال و إذلال يدفعهن في بعض الأحيان إلى السرقة والانتقام إما لإشباع

ظروف طارئة كما في الحالة أو تنفسا عن النفس و ردا للاعتبار ، و يعد انتشار مثل هذه الظاهرة تعبيرا عن حالة الفقر التي أصبحت تعيشها بعض الأسر الجزائرية و كذا تعبيرا عن تغير في القيم الاجتماعية التي كانت تعتبر عمل المرأة في البيوت عارا و نوع من الكولونيانية والبرجوازية غير المحببة.

ومن خلال هذا التحليل نستنتج أن لتدني الظروف المعشية لهذه الحالة وعدم وجود معيل وحامي وراعي لشؤونها الصحية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

نلاحظ من خلال هذه الحالة عدم ارتباط إجرام المرأة الجزائرية مباشرة و بشكل و ضيق بالتأخر في سن الزواج خاصة و أن هذه الحالة لا تتعدى سن الثانية و العشرين عاما و بالتالي لم تتجاوز بعد متوسط سن الزواج لدى المرأة الجزائرية ، لكن كما يبدو من خلال المعطيات الواردة حول الفرضية الثانية أن عدم الزواج يشكل دافعا قويا و معتبرا و يعتد به في صناعة السلوك الإجرامي لدى المرأة الجزائرية ، بحيث أن تحالف الظروف الأسرية الصعبة و المزرية مع عدم توفر فرصة للزواج و تحصين الذات و الانتقال إلى ظروف أسرية أفضل وأحسن يمكن أن يشكل نموذجا مثاليا لصناعة نفسية وشخصية نسائية مستعدة لممارسة الجريمة في أي لحظة ، فالحرمان من الزواج يعني أقصى عقوبة و أقصى عقاب ممكن أن تتعرض له المرأة الجزائرية فذلك يعني الحرمان من التقدير والإحرام والحرمان من الأمومة والحرمان من حق محوري وأساسي من حقوق الحياة فلا غرابة أن قابلته بعض النساء بعد ذلك بالانحراف والجريمة لضمان البقاء و العيش مادام أن المجتمع تخلى عن واجباته الأساسية نحوهن أو هكذا يعتقدن و يفكرن ومما يزيد من تعقيد الوضع فهو تضييع المرأة لفرصة الزواج حين يتقدم لها خطيب مقبول وبعد ذلك ينسحب بسبب ظروفها المعيشية الأسرية فتلجأ المرأة إلى تحميل الأسرة و المجتمع مسؤولية هذا الحرمان فتعطي لنفسها بعد ذلك مشروعية فعل أي شيء حتى و إن كان انحرافيا أو إجراميا تعوض به ما فقدته نتاج لظروف لم تشارك في صناعتها و رغم ذلك تتحمل بشكل مفجع نتائجها ومخلفاتها.

ومن خلال هذا التحليل يمكننا القول أن تأخر سن الزواج عند هذه الحالة ليس هو دافع انحرافها وإجرامها وإنما شكلت الظروف الصعبة محورا أساسيا في ارتكابها لجريمتها .

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

تشكل هذه الحالة نموذجا مثاليا لقدرة العف الممارس على المرأة الجزائرية في دفعها نحو الانحراف والجريمة ويبدو من خلال المعطيات المتعلقة بهذه الفرضية و الواردة على لسان هذه الحالة أنها تعرضت للعنف المادي والعنف الرمزي معا ، وما يلفت الانتباه في هذه الحالة أن العنف الأبوي على وجه التحديد يتجاوزها ويتعداها إلى والدتها التي يظهر أنها تعيش القهر الذكوري لأنثى بشكله العميق والمفضوح معا ، بحيث لم يكتفي الوالد بتخليه عن مسؤولياته الاجتماعية والتربوية وامتناعه عن العمل و ضمان العيش الشريف لأسرته بل يتمادى في ممارسة العنف على زوجته العاملة و ابنته وسبهن واهانتهن واحتقارهن مما يعطي الانطباع والتأكيد أن بحث الحالة عن العمل حتى مربية أطفال أو عاملة في بيت يشكل محاولة للتخلص من عنف الوالد المفرط وسلوكياته غير المحمودة فالعنف في غالب الأحيان يولد ردود فعل غير متوقعة مفاجئة وغير مدروسة تتميز بالراديكالية

والتعصب والتطرف يذهب ضحيتها أي طرف ممكن من أطراف الحياة الأسرية ، فعندما يتحول العنف اللفظي والرمزي وحتى المادي إلى لغة التخاطب والتواصل الأولى بين رب الأسرة وابنته وهو المحدد الأساسي لطبيعة العلاقة الاجتماعية القائمة بينهما فمن الطبيعي بعد ذلك أن تلجأ البنت إلى محاولة فك الحصار عن نفسها والتخلص من دكتاتورية الوالد إما بالهروب عن المنزل أو البحث عن عمل أو الانخراط في أي سلوك إنحرافي آخر يضمن لها القدرة على حماية نفسها وإثبات وجودها من جديد ولو على حساب القيم والأخلاق والآداب العامة.

ومن خلال هذا نستنتج فاعلية العنف الأسري بنوعيه اللفظي والجسدي وحتى المعنوي ، في دفع المرأة الجزائرية إلى ارتكاب السلوك الإجرامي .

الحالة الخامسة .

عرض الحالة :

المحور الأول : بيانات عامة

السن : 47 سنة

المستوى التعليمي : ثالثة ثانوي

الحالة العائلية : عازبة

الأصل الجغرافي : حضري

نوع الجريمة : القتل .

مدة العقوبة : مؤبد

شبكة الملاحظة :

الحالة	تاريخ	مكان	مدة	الملاحظات
05	2013/01/04	مؤسسة إعادة التربية بالحراش الجزائر	ساعة من 15:30 إلى 16:30	إمرأة في العقد الرابع من العمر (47 سنة) تسكن ببوسماعيل ولاية تيبازة ، الأخت الكبرى بين بين 4 إخوة 3 ذكور وبنت تعيش مع الأم الوالد متوفي منذ وأن كان عمرها 20 سنة إثر حادث مرور ، طويلة القامة ، ترتدي لباس عادي لها علاقات طيبة مع السجينات ، متجاوبة وتحب سرد حكايتها للجميع وكانها تبحث عن مبرر للجريمة التي ارتكبتها ، عند جلوسي معها كانت سعيدة خاصة عندما بدأت أسألها ،إلا أنها كانت تشرد بعض الشيء وكأنها تتذكر تفاصيل الحادثة .

المحور الثاني خاص الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : طلبت من الحالة (05) أن تقدم لي عرض عام عن حياتها الاجتماعية وظروفها المعيشية

الحالة : عشت لباس عليا مع يما وخوتي ، الحمد لله حاجة مخصتني في دارنا قبل ما يموت بابا وكي مات خلانا شهرية parce que كان يخدم police (شرطي) .بصح من نهار مات أنا حسيت الدنيا خلاصت ، كان هو كلش في حياتي كنت جابدة ليه بزاف هو تاني كان يحبني ، يما كانت قاسية معاية surtou ملي مات بابا ،هي كانت تحب الدراري بزاف ، في الحقيقة أنا تاني تحبني mais ماش كيما بابا .

الباحثة : كيف كانت علاقتك مع أفراد الأسرة ؟

الحالة : normal أنا كنت نحب بابا الله يرحمو .

محورالثالث خاص بالفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي .

الباحثة : أنت متزوجة ، ما السبب ؟

الحالة : " أنا منيش متزوجة والآن انا هنا سبب ذلك

الباحثة : كيف ذلك ؟ فأجابت "كنت أقيم علاقة مع شاب أحبه وكان عمري آنذاك 23 سنة قمت معه علاقة وقام باغتصابي عندما كان عمري 25 سنة وبعدها وعدني بالزواج بديت نخرج معاه وأحبه جدا ، كانت أمنيتي أتزوج من الشاب الذي أحبه وأن أنجب كنت أحب كلمة "ماما" كنت أريد أن أكون أما صالحة ، لكن صاحبي راح وخلاني وقالي أنا الله غالب كلش بالمكتوب وأمي خطبتلي بنت خالتي ودارت فيا دعوت الشر لوكان منتزوجش بها بصح نوعدك تكون امرأة ثانية وما انخليكش ، قلتلو ضيعت حياتي معاك والآن تقول المكتوب كي قالي هذا الهدرة كنا أنا وياه في شقة نتاعنا دايم نتلاقاو فيها .

لم أعرف كيف انصرف ولم أملك أعصابي كلش ولا ظلم في هذيك اللحظة أن كنت نسنى نتزوج ونكون مسؤولة على زوجي وولادي كنت مع عشيقي نحلم بالأسرة والإستقرار والأمان ولا شيء آخر mais حلمي تحطم مع صاحبي هو ضيعني وضيع عمروا.

لم أتحمل تقبل فكرة أن يكون مع أخرى ويتزوج ويخليني.

"فقمت بقتله بسكين طعنته في كرشو مات ، هو دفعني نقتلو ودرك راح للقبر وأنا جيت للحبس".

سلمت أنا نفسي للشرطة واعترفت بالجريمة ليس لي شيء نخسرو لي كان عندي راه في القبر ما بقالي والو كان بابا عزيز عليا ومن بعد صاحبي ودرك ما بقالي والو.

الباحثة : هل تعتقدين أن عدم زواج صديقك منك هو السبب الرئيسي في ارتكابك جريمة القتل؟

الحالة : "لو تزوجني ولم يتركني لما ارتكبت هذا الفعل ولما قتلته كيفاش نقتل واحد عشت معاه كثر من 16 سنة أنا كي قتلتو كان عمري 39 سنة أنا كبرت معاه وضيعت العديد من الفرص ومن الخطابين حتى الشرف تاعي ضيعتو شكون يشوف ليا من غير لي اختصبني هو الذي قال لي نتزوج

بيك وما تتقلقيش ايجيب امرأة أخرى يخطبها كونك أنتي في بلاصتي ضيعلي حياتي ومن بعد خمم في روحو".

المحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

الباحثة : هل كان عنيفا معك وكيف كان يعاملك وهل اتخاذ هذا الشخص ناتج عن حرمان من العطف في الأسرة ؟

الحالة : "أنا عشت في دارنا لباس عليا ومن بعد كي مات بابا بدأ يما تكرهلي في حياتي تعيرني بايرة (عانس)، لخطرش كانو يخطبوني وأنا ما نحبش كنت نسنى صاحبي يتزوج بيا ، هو jamais عاملني بالسوء كان معايا مليح عمرو مجرحني الله يرحمو ويغفرلي الله غالب مالقيتش حل آخر ، ربي يغفرلي ويما تسمحلي parceque غضبت عليا .

تحليل وتفسير الحالة الرابعة :

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى:

نلاحظ من خلال الحالة التي بين أيدينا أن الظروف المعيشية الصعبة داخل البناء الأسري يمكن أن تكون إطارا ممهدا للمرأة الجزائرية نحو الانحراف خاصة وأن الأسرة من حيث المبدأ هي المؤسسة اجتماعية الأقدر على صناعة السلوك السوي النموذجي والمثالي للأفراد وذلك لا يأتي إلا من خلال تهيئة ظروف معيشية مواتية وملائمة تقوم على أساس وجود والدين نموذجين قادرين على ممارسة العملية التربوية والتنشئية بصورتها المتناهية في الجودة والإتقان مع توفير سبل العيش الكريم والقدرة على تلبية الحاجات المتنوعة وتوفير أفضل الشروط للتعليم الجيد والراقي والحرص على اختيار جماعة الرفاق والصحبة الصالحة ، غير أن هذه الحالة لم تتعرض ولم تعايش هذه الظروف العائلية المبدئية حيث عانت من فقد الولد الذي تعلقت به كثيرا وبفقده تكون قد فقدت دعامة تربوية قوية وفقدت مرشدا وقدوة وحاميا أساسيا مما أوقعها في ظروف اجتماعية قاسية تماما تمثلت في وجه التحديد في قسوة الأم التي يبدو أنها انغمست في نظرة تقليدية مشوهة في التعامل مع الأبناء والتي تفضل الذكور على الإناث الشيء الذي جعل هذه الحالة تبحث عن بديل اجتماعي وإطار اجتماعي آخر تمارس فيه رغبتها المتنوعة فكانت بذلك الصداقة والعواطف التي منحتها لذكر آخر بوسعه أن يوفر لها الحماية والرعاية ويخلصها من النظرة الدونية التي عانت منها أسريا ويتجاوز بها مرحلة الجمود إلى مرحلة العطاء والمساهمة الإجتماعية الإيجابية ، وتظهر هذه الحالة أن أي خلل على مستوى بنية الأسرة سواء تمثل في وفاة الوالد أو في عدم قدرة الأم على ممارسة مختلف أدوارها التربوية والاجتماعية يمكن أن يتريب عنه نتائج على الفتاة التي سرعان ما ترتمي في حضن السلوك الانحرافي الإجرامي كتعبير عن إرادة مسبقة في التخلص من مثل هذه الظروف الإجتماعية الصعبة والاستثنائية .
من خلال هذه الحالة نستنتج أن الظروف المعشية التي عاشت فيها مقبولة وطبيعية ، مما يعني أنها ليست الدافع وراء إجرام هذه الحالة .
حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

يظهر من خلال هذه الحالة أن التأخر في سن الزواج يقلل إلى أبعد الحدود مكانة المرأة داخل الوسط الاجتماعي الأسري الجزائري ، خاصة وأن التقاليد المجتمعة تفضل المرأة المتزوجة الولود المنجبة للأبناء والذكور منهم على وجه التحديد والذين يحولونها إلى مركز اعتزاز وافتخار وتقدير اجتماعي ويمنحونها قوة اجتماعية كبيرة ومكانة اجتماعية عالية تتيح لها ممارسة المزيد من الأدوار الريادية وممارسة حتى بعض أدوار السلطة وقيادة الحياة الأسرية بكاملها ، غير أن التأخر في سن الزواج يضرب مستقبل المرأة الإجتماعي في الجحيم بحيث تدحرجها عائلتها إلى مرتبة سفلى دونية وتتعامل معها على أنها عبء اجتماعي ومصدر قلق وحيرة وإزعاج دائم ، فتتحول في بعض الأحيان من بنت وأخت إلى خادمة ووصمة عار يتم التعامل معها بشيء من الحدة والقسوة ، كل هذه الممارسات الإجتماعية والسلبية تجاه المرأة المتأخرة في الزواج تدفعها بأن تفكر فيه بشكل كلي وسيتعود على مجمل تفكيرها ويطبع شخصيتها وسلوكها الإجتماعي العام فتلجأ للبحث عن الزوج المنقذ والمخلص الذي يعيد لها الاعتبار ويعلي من شانها ويعيد لها مكانتها ويرقيها ودورها الإجتماعي ، وهذا الذي تعرضت له الحالة التي بين أيدينا التي ربطت علاقة عاطفية غير شرعية طيلة ستة عشر عاما بهدف الزواج غير أن تعرضها للخيانة من طرف الزوج المأمول أو العشيق الواقعي يكون قد أعاد خيالها الإجتماعي إلى تلك الوضعية الإجتماعية الأسرية الرديئة والسيئة التي عاشتها مع أسرتها فكان رد الفعل عنيفا والمتمثل في الانتقام بواسطة القتل ، وعليه فإن الأسرة الجزائرية مدعوة اليوم أكثر من أي وقت مضى على تغيير نظرتها وطريقة تعاملها مع المرأة غير المتزوجة والعمل على دمجها أكثر والبحث عن بدائل لتوظيف فيها طاقاتها وتبث فيها أهميتها وجدارتها الإجتماعية.
من خلال هذا التحليل يتأكد عامل تأخر الزواج في إقبال المرأة على السلوك الاجرامي .

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

يشكل العنف الرمزي خطرا كبيرا يهدد العلاقات الاجتماعية والتفاعلات الاجتماعية بشكلها العام ذلك أن مخاطره تتجاوز الجانب المادي بل أنها تطبع الشخصية بروح عدائية وانتقامية وبروح انزوائية متحاملة على كل ما يرمز للمجتمع والأسرة التي تمارس عليها نوع من العنف غير المرغوب فيه مطلقا ، وتوضح لنا هذه الحالة مدى خطورة العنف الرمزي الذي يمارس على المرأة الجزائرية خاصة غير المتزوجة من طرف محيطها ووسطها الأسري . ذلك أن السب والشتم والاحتقار والإذلال والإقرار عن الشأن والوصف بأبشع النعوت وتذكيرها الدائم بأنها عانس وأنها غير مفيدة وغير مجدية وبأنها عبئ ثقيل فوق كامل الأسرة ما هي في النهاية إلا أدوات تنشيئية وتربوية خطيرة وقاسية تعمل على صناعة الفوارق الاجتماعية والتمييز بين أفراد الأسرة الواحدة وتبرمج الضحية أي المرأة على الانتقام وطلب الخلاص والنجاة بأي وسيلة كانت وبأي طريقة متاحة حتى وإن كان ذلك بواسطة الانحراف والجنس والعلاقات الغرامية المشبوهة وغيرها من الممارسات الانحرافة المجرمة قانونا ومجتمعا وأخلاقا ، وبعد انتشار ظاهرة تعنيف المرأة رمزيا في الوسط الأسري وخاصة من طرف الأم سببا رئيسيا ومفصليا يؤدي إلى إجرام المرأة ، خاصة وأن مقاصد الشريعة الإسلامية تدعو إلى التعامل المثالي مع المرأة سواءا كانت بنتا أو أختا أو زوجة وتشدد كثيرا على تحريم السب والشتم والبذاءة وتحرص كل الحرص على مراقبة اللسان أي أنها تفرض حصارا كليا على العنف الرمزي ، غير أن التنامي في تعقيدات الحياة المادية أفقدت الكثير من الأسر رشدها وجعلها تحاول التخلص من الفتاة بأي طريقة الأمر الذي يرفع وبشدة من احتمالية انحرافها

الحالة السادسة .

عرض الحالة :

المحور الأول : بيانات عامة

السن : 42 سنة

المستوى التعليمي : جامعي

الحالة العائلية : عازبة

الأصل الجغرافي : حضري

نوع الجريمة : القتل .

مدة العقوبة : الإعدام

شبكة الملاحظة :

الحالة	تاريخ	مكان	مدة	الملاحظات
06	2013/01/10	مؤسسة إعادة التربية الحراش (الجزائر)	ساعة و20 دقيقة من 10:00 صباحا إلى 11:20	سيدة هادئة لا تكثر الكلام تتكلم باحترام ، مثقفة ذات مستوى علمي لا بأس به ، تبدو من خلال كلامها أنها متزنة وواعية بما يدور من حولها .

المحور الثاني خاص الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : طلبت من الحالة أن تحكي لي عن حياتها وظروفها المعيشية ومن ينفق عليها ؟

الحالة : " كنت عايشة ماديا لباس بيا عندي الدراهم parce que كنت شيخة (أستاذة) تاع الفلسفة نقري في "بيار" الجزائر ، معنديش مشكل كان بابا الله يرحمو ما يخليش علينا خلانا دار كبيرة وخلانا الدراهم كاين غير أنا وخويا ، أنا لكبيرة خويا صغير عليا بعامين (2 سنة) و من بعد كي مات بابا كنت أنا خدامة أنا نصرف على الأسرة تاعي .

الباحثة : هل كان الأجر كافيا ؟

الحالة : كانت خلصتي مليحة نخلص قريب أربع ملايين (4 ملايين) تكفيني وثاني كان صاحبي يمدلي.

و خويا كان غير نتاع راسو (مدمن خمر ومخدرات) وتاع مشاكل ركي تعرفي les jeanne تاع درك يخمما غير في روحم .

محورالثالث خاص بالفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : هل أنت متزوجة أم لا وما السبب في ذلك ؟

الحالة : كانت عندي علاقة مع راجل(صاحبي) كنت نحبو مشيت معاه حوالي أثنى عشر (12) سنة عرفتو كان عمري ستة وعشرين (26) سنة .

الباحثة : هل تقدم لخطبتك ؟

الحالة : ضيعلي حياتي .

الباحثة : كيف ذلك ؟ تقول " اغتصبني وحملت منوا (طفل غير شرعي) قالي نتزوجو ومن بعد كي ولا عندي شهر (عمر الجنين) قالي طيحيه (الاجهاض) أنا ما حبيتش قلتلو نزوجو ، بصح قنعني ودرت العملية في ولاية مدية بثلاثة ملايين (3 ملايين) وهو لي الداني قالي ماتخمميش غير أنت لي نديك نتزوج بيك ، كنا أنا وياه متفهمين على الزواج ، ومن بعد حب يتزوج مع وحدة أخرى وفالي أنت كبرتي ،قتلو حتى درك باش بنتلك كبيرا كي كنت معاك كامل هذا الوقت مشفتش بلي راك تديعلي في حياتي .

واصلت المبحوثة كلامها تقول " صبرت معاه (12) سنة ، و قلت ماعليش خليت كامل لي خطبوني و قلت نصبر ونال هو كان يخدم بيجوتخي (صائغ) لاباس بيه ، كنا نخرجوا معا بعض و يقولي غير أنتي لي نديك ، ومن بعد بانتلو الصغيرة يديرها فالدار و البياتة (التي تنام خارج البيت) يلعب بيها ".

أكملت المبحوثة حديثها تقول : " مرة كنت معاه في الليل عاودت جبدتلو على الزواج تهرب مني و قالي مازال .

الباحثة : عند غيابك من المنزل هل يسألون عنك ؟

الحالة : يما برك تسقسيني وكل خطرة نقوللها حاجة خطرة عند بنت خالتي ، خطرى عند حبابتي وهكذا .وخويا ماكانش عرف parce que ما يدخلش بكري .

تضيف الحالة (06) " أناكنت عرفة راه يتهرب ، قتلو واش مازال ، وأنا كنت سمعت بلي راه يحوس يخطب واحة أخرى ، قتلو هنيني درك واش راك تسنى ، قالي ادا تقلقتي شوفي واحد آخر أنا مازال مخممتش في الزواج ، وزايدنا في الهدرى ، قالي تهناي أتا ما نتزوجش بيك ، انا نسنى فيه وهو الرماني ، قلت كما ديعني نديعو ، كي الرقد أنا ندت سخنت الزيت وفرغتها كامل على الكور le kour نتاعو وعلى وجهو ن مات في الحين ، أنا عمري اثنين وأربعين سنة (42) سنة ، كبرت وهو ضيعلي حياتي ، قتلتو في 2008 ، تبعتو حتى صبت روحي بايرة (عانس) وقاتلة .

الباحثة : هل كنت ترغبين في الزواج ؟

الحالة : " كنت نحبو ولي حب يتكوى بنارو وحبيت نتزوج به ضيعت عمري معاه . و قتلتو بصح هو السبب راني في الحبس ما نخرجش حكمولي المؤبد .

الباحثة : هل ارتكبت هذه الجريمة بدافع الانتقام من الرجل الذي رفض الزواج منك ؟

الحالة : لو كان تزوجنا ما يصراش هكذا أنا كبرت وهو ضيعني واش حبتي نسمحلو ؟

المحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

الباحثة : هل ماقمتي به كان بسبب الاغتصاب ؟

الحالة : لا لا كي اغتصبني كنا متفهمين على الزواج وكان عمري ثمانية وعشرين (28) سنة .

الباحثة : هل تعرضتي للقسوة من طرف أفراد أسرتك (الأخ ، الأم) بعد وفاة والدك ؟

الحالة : يما كانت دايم تعايرني البايرة (عانس) وعلى جالها أنا كنت نضغط على صاحبي باش نتزوجو . وخويا راكي عرفا واحد مدمن واش يدير ، كنت نطيلو الدراهم parce que إذا ممدتلوش يقلب الدار ، وكان يضربني ويسبني ، لخطرش كانو يقلولو ختك راهي مع واحد وهو يقلب زعافو فيا ، في الحقيقة ملي راح بابا الدار راحت ، هو كان لمها .

الباحثة : هل السب من طرف الوالدة ونعتك بالعانس هو سبب الانتقام أم الضرب من طرف الاخ ؟

الحالة : أنا كامل دفعوني لهذا الشيء يما من جهة وخويا وزاد كمل عليا صاحبي هما خلاوني النذير هكذا هما سبب هذي شيء لي راني فيه .

تحليل وتفسير الحالة السادسة :

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى:

تؤكد هذه الحالة أن تدني الظروف المعيشية الأسرية وصعوبتها لا تتوقف عند حدود الفقر والجوانب المالية وضعف القدرة الشرائية والبطالة وضيق السكن وكثرة عدد أفراد الأسرة وضعف التعليم وضعف الرعاية الصحية وعدم القدرة على إشباع الحاجات الأساسية ، بل تؤكد هذه الحالة أن غياب الوالد ووجود نموذج اجتماعي انحرافي داخل الأسرة وعدم قدرة الأخ الأكبر على تحمل مسؤولياته الإجتماعية تعد من أعتى وأقهر الظروف الإجتماعية الأسرية السيئة التي يمكن أن تعيشها المرأة الجزائرية ، فعلى الرغم من أن هذه الحالة متعلمة ومتحصلة على شهادة جامعية وعاملة وتتحصل على راتب شهري محترم يسهل لها مختلف ظروف الحياة وهي تسكن في سكن واسع ولائق لكن رغم ذلك لم تشفع لها في شيء ، ذلك أن غياب الوالد يشكل نقصا فادحا بما يوفره من حماية وأمن ومرجعية تربوية وكريزمة وقدوة لا يمكن أن تعوض يضاف إلى ذلك وجود قدوة سيئة داخل البيت والمتمثلة في الأخ المدمن والسكير الممتنع عن العمل والقيام بواجباته الإجتماعية ، وعليه يمكن القول أن الاستقرار والتوازن في الحياة الأسرية خاصة في جانب العلاقات والتفاعل الإجتماعي الإيجابي بين عناصرها وبناء نمط اتصالي فعال والقدرة على التحكم في أداء الأدوار الإجتماعية كلها أساسيات وركائز ومنطلقات استراتيجيه تعمل على حفظ المرأة الجزائرية وصيانتها من السلوك الإجرامي والسلوك الانحرافي ، وتجعلها عنصرا إيجابيا يتمتع بالقبول الإجتماعي يحضى بالرعاية والتفهم والتدعيم ، ويعمل بشكل بالغ التأثير ما في دمجها وتحويلها إلى مركز قوة يمنع القيم المضافة ليس للأسرة فقط وإنما لعموم البناء الإجتماعي الأمر الذي يساهم إلى أبعد حد في حمايتها ووقايتها من عالم الجريمة.

ومن هنا نستنتج أن الظروف المعشية المتدنية ليست عاملا حاسما في إجرام هذه الحالة.

حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الاجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

يظهر من خلال هذه الحالة أن التأخر في سن الزواج يشكل دافعا أساسيا للمرأة الجزائرية نحو تبني السلوك الإجرامي وممارسته في أبشع صوره وأشكاله ، خاصة وأن الزواج في ظل المجتمعات التقليدية والمحافظة يشكل الحصانة الأساسية للمرأة والحامي الفعلي والحقيقي لها من نوائب الدهر ومفاجآت الحياة الإجتماعية غير المتوقعة ، وعليه تعمل التنشئة الاجتماعية الأسرية للفتاة على برمجتها نفسيا واجتماعيا وسلوكيا على أن الزواج هو غايتها الأسمى وعليها أن تحافظ على شرفها وسمعتها وعذريتها حتى تستطيع الوصول إلى هذا المبتغى ، مما يعني أن عملية التنشئة الإجتماعية الأسرية للفتاة تضغط على هذه الأخيرة وتشكل لها هاجسا مرعبا يسمى عدم الزواج ، بحيث يصل التخويف عنه إلى مداه الأقصى لذلكم تبدأ الفتاة في البحث عن الزوج بكل الطرق المشروعة وغير المشروعة حتى تستطيع في النهاية من خلال الزواج الحصول على الاعتراف والتقدير الإجتماعي ، ويبدو من خلال الحالة التي بين أيدينا أنها وقعت فريسة التأخر في سن الزواج ، فبعد ربط علاقة عاطفية غير شرعية وتعلق بأمل الزواج لمدة إثنى عشر سنة كاملة لم تجد بدا من الإنتقام وممارسة الجريمة والقتل بعدما تأكدت أن حلم الزواج قد تبخر ولم يكن في الواقع إلا وهما وسرابا حولها إلى جارية لتحقيق المتعة وحتى الإنجاب غير الشرعي ، وعليه نؤكد أن التنشئة الإجتماعية الأسرية التي تتلقاه الفتاة الجزائرية والقائمة جعل الزواج شغلها الشاغل والغاية المقدسة تضع الفتاة الجزائرية في ضغط كبير وحرج اجتماعي واسع خاصة مع مرور الوقت وتأخرها في سن الزواج مما يجعلها البحث عن الزواج بأي طريقة حتى وغن كانت غير شرعية مما يفتح الباب واسعا أمام انحرافها وإقبالها على السلوك الإجرامي .

من هنا نستنتج أن تأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية يدفعها إلى الإقبال على السلوك الاجرامي .

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

يظهر من خلال المعطيات الواردة عن هذه الحالة والمتعلقة بالفرضية الثالثة أن العنف ضد المرأة يشكل قاعدة أساسية دافعة ومصاحبة لانحرافها وإجرامها ، بحيث يشكل العنف المنزلي أو داخل البيت إرهاقا نفسيا واجتماعيا كبيرا يشغل تفكير المرأة ويطبع حياتها الأسرية بشكل عام ، وفي غالب الأحيان يشكل الذكر بالنسبة للمرأة الجزائرية رمزا وكائنا اجتماعيا مستغلا ومستبدا يمارس عليها العنف بكل أشكاله وأصنافه وتعدد طرائقه وكيفياته ، فمن الضرب في حالة سكر إلى الضرب من أجل المال إضافة إلى السب والشتم ووصولا إلى الاحتقار والتهم بجلب العار والشرف كلها ممارسات عنيفة وقهرية يمارسها الأخ الأكبر البطال ضد المرأة خاصة في غياب الوالد ومما يزيد من تعقيد الوضعية على المرأة هو عنف الأم ضدها خاصة إذا كانت تعتقد أن إبنتها ترفض الزواج أو تأخرت عنه تتحول في نظرها إلى عبء اجتماعي ومصدر للقلق والخوف على مستقبل العائلة وشرفها فتلجأ الأم بالضغط عليها من خلال ممارسة العنف الرمزي ضدها ووصفها بالعانس ومختلف النعوت والشتائم ، وهكذا يشكل العنف الممارس ضد المرأة عليها من طرف أفراد أسرتها مجالا اجتماعيا خصبا يدفعها نحو الجريمة إما لمحاولة الدفاع عن نفسها أو الإنتقام ورد الاعتبار للذات ، فالعنف في حقيقة السوسيولوجية هو نمط سلوكي تعاملي يتميز بالشدة والقسوة والاستعجال في تحقيق نتائج وغايات معينة دون وضع اعتبار لوضعية وظروف من نمارس عليه العنف فيتولد بذلك لديه رد فعل سلبي غير متوقع يظهر عادة في سلوك إجرامي بشع كما هو عليه الحال لدى هذه الحالة.
ومن هنا نستنتج أن للعنف الممارس على المرأة علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

الحالة السابعة .

عرض الحالة :

المحور الأول : بيانات عامة :

السن : 34 سنة

المستوى التعليمي : الثالثة ثانوي

الحالة العائلية : عازبة

الأصل الجغرافي : حضري

نوع الجريمة : السرقة والدعارة

مدة العقوبة : ثلاثة (03) سنوات

شبكة الملاحظة :

الحالة	تاريخ	مكان	مدة	الملاحظات
07	2013/01/14	مؤسسة الوقاية بخميس مليانة (عين الدفلى)	50 دقيقة من 12:00 إلى 12:50	إمرأة مرحة وكثيرة الكلام والحركة ،تتكلم بلغة سوقية لا تعير اهتمام لما تقوله ، سعدت بحديثي إليها و روت لي تفاصيل جريمتها دون أي خجل ، لأنها تعتبر سلوكها مقبول من خلال اجاد عن مبرر لجرمها .

المحور الثاني خاص الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : طلبت من الحالة أن تقدم لي عرض عن حياتها الاجتماعية وظروفها المعيشية ؟

الحالة : "أنا كبيرة في الدار عندي أختي الصغيرة عمرها 14 سنة والكبرى 15 سنة ، بابا مات الله يرحمو نسكنو في بيت واحدة براكة (بيوت قصديرية) نتلايموا كامل فيه ، حتى المرحاض الداخل ، وعندي الطفل في عمرو ثمانية (8) سنوات يقرأ السنة الثانية (ابتدائي) هو شاطر خارج ليماه ، وشباب كيما أنا .

الباحثة : هل أنت متزوجة ؟

الحالة : لا لا ماعندوش باباه مسجل بأسمي أنا .

الباحثة : كنت عاملة ؟

الحالة : "خدمت شغالة في البيوت وطمعو فيا الرجال أصحاب المنزل ، وزيد يخلصوني خمسة آلاف دينار جزائري (50.000 دج) لذلك بطلت "

الباحثة : و من أين اصبحت تحصلين على المال ؟

الحالة : نسرق من عند الناس ، نقابر ونسرق هواتف نقالة ، ملابس ، أحذية ، نقود ، ليبورتفاي في النقل ، وعندي خدمى أخرى نخرج مع الرجال ،نبات معاهم ويخلصوني (ممارسة الدعارة) ، أنا معنديش خدمى ، ومعنديش الدراهم ، واش تحبيني أندير . نخرج مع هذا وهذا ويطولي الدراهم والنهار تبالي الفرصة نسرق نسرق .

الباحثة : هل أهلك يعرفون من أين تحصلين على المال ؟

الحالة : نعم لأنني أنا المسؤولة عليهم ولازم نوكلهم ونشربهم وأنا معنديش خدمة واش حبيتي كيفاش نجيب الدراهم مكاش حل ، معندهم ما يديرو ، لاكاين حل أعطيهولي ، أنا أمي معوقة في دراجة المعوقين مريضة منين نداويها ، وخواتاتي ضغار دارنا تكلين عليا في كلش ، علابالهم منين نجيب الدراهم .

المحورالثالث خاص بالفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي.

الباحثة : أين هو والد ابنك ؟

الحالة : قتلك معندوش باباه مسجل بأسمي .

الباحثة : لماذا لم تتزوجي الم تكن لك رغبة في الزواج ؟

الحالة : مات بابا وخلانا صغار ، أنا كنت نخدم عليهم كنت نبات برى وغتصبوني ، ومن بعد ماولاتش عندي رغبة في الزواج واش ندير بيه .

الباحثة: لو كنت متزوجة هل يكون حالك على هذا النحو ؟

الحالة : لوكان تزوجت مارنيش أنا وليدي في الميزيريا .

المحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة : للعنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية داخل البيت دور في إرتكابها السلوك الاجرامي .

الباحثة : كيف انجبتي هل بارادتك أم الاغتصاب ؟

الحالة : " كنت نباة برى ، كي نشرب الشراب ، ومرة كنت سكرانة ، اغتصبوني الرجال في الليل في الزنقا (الشارع) ، بصح معرفتش الشكون ما كنتش فاطنة ، وليدي عمرو ثمانية (08) سنوات وما نعرفش باباة شكون هو .

الباحثة : هل كنت تتعرضين للتحرش ؟

الحالة : أنا كنت نشرب وندير الشمة برك ، كانو les jeunes يطمعو فيا ومرة على مرة كانو يضربوني ،ويعايروني ، ركي عرفا الزنقة ما ترحمش .

الباحثة : ماهو رد فعلك من العنف الذي كنت تتعرضين له ؟

الحالة : كنت نضرب والنسب لي خلط فيا ما نطلقوش النساء والرجال حتى واحد ما يسلك مني لازم تكوني شاطرى ولا يكلوك راكي عرفا الساكت يطيقو عليه .

تحليل وتفسير الحالة السابعة :

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى:

توضح هذه الحالة أن الظروف المعيشية الصعبة تدفع المرأة إلى الانحراف وممارسة الجريمة ، خاصة إذا تصادفت هذه الظروف المعيشية الصعبة مع عدم التفهم الإجتماعي لها وغياب أدوات وآليات التضامن الإجتماعي وفي ظل عدم قدرة مؤسسات المجتمع المدني ولا حتى مؤسسات التضامن الرسمية التابعة للدولة على وقاية هكذا حالة من الانحراف من خلال توفير مساعدات مادية وتربوية والمساعدة في الحصول على عمل شريف يقي المرأة من ممارسة الدعارة والتجارة بجسدها قصد البقاء على قيد الحياة وتوفير الحاجات الأساسية لها ولأفراد أسرتها العاجزين ، ويتضح ذلك من خلال هذه الحالة أن وفاة الوالد وعجز الوالدة وغياب سلطة ذكورية قوية وقادرة على تحمل المسؤولية وفي ظل أزمة الشغل وانخفاض القدرة الشرائية وفي ظل التفكك الإجتماعي وغلق أبواب التضامن كل هذا يشكل إطارا اجتماعيا خصبا لانحراف المرأة الجزائرية ويمنحها مبررات مقنعة لممارسة الجريمة والاستمرار فيها طالما أن المبررات لذلك متواصلة وطالما أن المجتمع الجزائري يعيد إنتاج نفس الممارسات السلبية الضاغطة على المرأة ، ومنه نستطيع التأكد على أهمية تفعيل مؤسسات رعاية الأسر المحرومة وتخصيص برامج متنوعة على مستوى توفير الخدمات المادية والتعليمية والنفسية والمساعدة في تطوير مهارات المرأة المحرومة المهنية والإبداعية والتدخل الدائم والمستمر لإدماجها في عالم الشغل ومتابعتها مبدئيا في ذلك حتى يتسنى للمجتمع أن يقي نفسه من مسببات الانحراف من جهة وحتى يستطيع أن يستفيد من طاقات المرأة ويحولها إلى طاقة منتجة تخدمه وتحقق له المزيد من المكاسب بدل انحرافها وإجرامها.

ومن هذا يمكننا الاستنتاج أن تدني الظروف المعشية تدفع المرأة الجزائرية للإقبال على السلوك الإجرامي.

حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

عند العودة إلى سن الحالة البالغة من العمر أربعة وثلاثون سنة وهي غير متزوجة كما أنها أم عزباء مما يوحي أن التأخر في سن الزواج يشكل عاملا مهما يساعد على خلق الدافعية لدى المرأة نحو الانحراف خاصة وأن هذه الحالة تعترف أنها لو تزوجت ما آل وضعها الإجتماعي والأخلاقي إلى ماهي عليه اليوم خاصة وأن المكيال الإجتماعي الجزائري يعتبر الزواج وسيلة اجتماعية إستراتيجية تعمل على ستر المرأة والحماية والرعاية لها وحصانتها من مختلف المعطبات التي يمكن أن تعترضها ، فالزواج بالنسبة للمرأة ليس فقط بناء أسرة وإنجاب الأطفال وإنما هو مكانة اجتماعية إضافية والحصول على الاعتراف والتقدير الإجتماعي والحصول على المزيد من الأدوار والوظائف التي تجعل من المرأة أكثر إيجابية وأقل خطر على سمعة وشرف العائلة وأقل خطرا حتى على الأمن الإجتماعي العام في حين أن المرأة غير متزوجة خاصة التي تعدت الثلاثين فإن المجتمع ينظر إليها بنظرة دونية يمتزج فيها الاحتقار والريبة مع المواساة والخوف منها خاصة إذا كانت تداوم على الخروج من البيت دون عمل أو وظيفة معلنة ومعروفة ، ففي حالة المجتمع الجزائري الذكوري فإن المرأة غير المتزوجة تشكل قنبلة موقوتة غير محمودة العواقب خاصة في حالة غياب الأب والأخ الأكبر ، حينها تصبح محل شك وتوجس وتفاعل سلبي من طرف محيطها الإجتماعي ناهيك إذا كانت منحرفة فعلا وتزاول الإجرام عمليا ، ومنه يتضح أن التأخر في سن الزواج يوفر مناخا خصبا نحو انحراف المرأة الجزائرية خاصة إذا تحالف مع عوامل أخرى كالفقر والبطالة والمرض وضيق السكن وغياب الكافل والمعيل الذكر وقسوة المحيط الإجتماعي وعدم التضامن الإجتماعي ، كل هذا في النهاية يعطي المبررات للمرأة المتأخرة في الزواج للتوجه نحو الانحراف وعالم الجريمة.

ومن هنا نستنتج أن تأخر سن الزواج عند هذه الحالة شكل دافع لها في الإقبال على السلوك الإجرامي.

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

يشكل العنف في غالب الأحيان عاملا محرضا على الانحراف نظرا لقدرته على صناعة الرغبة في الانتقام ورد الاعتبار للذات وتحقيق انتصارا حتى وإذا كان وهميا تكسب صاحبه راحة نفسية مزعومة ، ولم يتوقف تأثير على مسار حياة المرأة عند هذا الحد خاصة وأنه طاقة مخزنة اجتماعيا وشحنة متصاعدة تحتاج إلى إفراغ دائم ومتواصل مما يجعل منه في غياب التنشئة الإجتماعية الصحيحة وفي غياب أدوات الضبط الاجتماعي وتأكيد أدوات العقاب القانونية والاجتماعية يجعل منه سلوكات يوميا ومشهدا يطبع حياتنا الاجتماعية باستمرار ، ويشكل العنف ضد المرأة في هذه الحالة نموذجا حقيقيا لقدرته على تحويل المرأة إلى كائن منحرف وممارس للجريمة بمختلف تفاصيلها ، حتى وإن كانت تغيّب تفاصيل مهمة حول العنف داخل البيت والعنف الأسري إلا أنها توضح بجلاء حجم العنف الذي تعرضت له اجتماعيا سواء من خلال الاغتصاب الجماعي الذي تعرضت إليه والذي أفضى إلى إنجابها لابن غير معلوم النسب أو من خلال تعرضها للضرب والإهانة والشتم من طرف الشباب على وجه التحديد ، ويمكن القول أن هذه الحالة تعيش في بيئة عنيفة بكل معنى الكلمة مما جعلها تقتنع بضرورة ممارسة العنف والجريمة والسرقة وظهور بمظهر القوي لكي تدافع عن نفسها وعن وجودها وبقائها في ظل بيئة اجتماعية لا تبادلها الإحرام والاعتراف إلا إذا أظهرت هذا النوع من القوة والخشونة والتمادي في ممارسة انحراف والجريمة ، حيث يتضح في النهاية أن عنف القمع الذي يمارس عليها باستمرار والذي يعرضها للتجويع والتهميش واغتصاب ومصادرة الحق في العيش الكريم وحتى الحق في الوجود يجعلها تواصل في سلوكها العيشي الارتدادي لما تعانيه من قسوة وضعف وتسلط اجتماعي واضح.

الحالة الثامنة .

عرض الحالة :

المحور الأول : بيانات عامة:

السن : 28 سنة

المستوى التعليمي : باكالوريا

الحالة العائلية : متزوجة .

الأصل الجغرافي : حضري.

نوع الجريمة : القتل .

مدة العقوبة :

شبكة الملاحظة :

الحالة	تاريخ	مكان	مدة	الملاحظات
08	2013/01/12	مؤسسة إعادة التربية الحراش (الجزائر)	ساعتين 18:15 إلى 20:15	امرأة جميلة ، طويلة القامة ، نحيفة الجسم ، ذات عنين زرقاء ، ترتدي حجاب ، تتكلم هادئة ، من حين لآخر تغرق في تفكير طويل ، وتحاول تجاهل كلامي ،

المحور الثاني خاص الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : إحكي عن حياتك وظروف الاجتماعية ؟.

الحالة : بابا سمح فينا وراح للخارج ، أنا كنت صغيرة لو كان نشوفو ما نعرفوش ، ويما هي ربتنا كان عندي خويا هو لكبير يما مصرفاتو على كلش وخواتاتي متزوجين ، عايشين في دار تاع بابا خلهانا خويا لكبير متزوج وعندو ثلاثة أولاد بنتين وطفل كان هو عنيه ، من بعد يما مرضت بالكونساغ ،سوفرات مسكينة ،وماتت ،أنا كنت نحب نخرج ، ونلبس ، و نقرأ ، mais خويا كان يمنعني من الباس والخرجة ، منعني من الدراسة في الجامعة قالي تروحي تتسوفجي . وربطني في المراح وبقيت بالشر قالي يالباير نتاجاتك يتزوجو وأنت روحي العبي في الجامعة.

تضيف " ومن بعد تزوجت مع صاحب خويا ، وعندي طفلة تقرأ تحضيري (الابتدائي) مع وليد خويا ، زوجي جزار الحمد لله معيشني أجمل حياة مرات نشوف في راجلي ونقول هم الراجل و ذلو ولا نحمل ضرب خويا.

المحورالثالث خاص بالفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي.

الباحثة : كنت سعيدة مع زوجك ؟

الحالة : كان حلمي نقرا ونكمل بصح هو زوجني بصاحبو ، زواج سيف أنا ماكنتش قابلة بيه ، كنت نحب واحد وكنت نخرج معاه على هذا خويا زوجني رغمني ، قالي تتزوجي خير ملي جبنا العار ، واش يقولو الناس .ومن بعد تزوجت وكنت دايمت في الدواس مع راجلي ، أنا كان راسي مع لي كنت نحبو malgré متزوجا كنت نحكي معاه بتخبيا على راجلي .

المحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

الباحثة : هل كان زوجك قاسيا معك ؟

الحالة : لا لا بالعكس كان يحبني ، أنا كنت نتعامل معاه بالقسوة ماشي هو على جال خويا .

الباحثة : وما دخل أخوك ؟

الحالة : أنا خويا هو سبابي ، ملي راني ، كان يضربني عندما كنت صغيرة وكان يحرقني بالكهرباء ومازالت المرات في جسمي .

الباحثة : "عندما اطلعت عليها وجدت حروق في جسمها".

الحالة : " سبب صغير يضربني ، كان دايما يشارشيلي علاش أنا بابا راح للخارج وتزوج مع امرأة أخرى ، وماما ميتة ، صابني يتيمة على جال ذاك هو حقرني هو حقار، بصح أنا رجعتلو كامل واش دار فيا .

الباحثة : كيف ؟

الحالة : في احد الأيام دخل عندي وليدو جاء مع ابنتي ، رقدت إبنتي ، وبدأت أنظر إلى ابن أخيي تذكرت كامل واش دار فبا باباه ، وهو يقولي " عمتي ويضحك معايا " هو ملايكة خطيه بصح أبوه (أخي) هو سبب أنا ماكاش قدامي حل من غير هذا الحل ، حبيت خويا ينضر و عنية تشوف.

الباحثة : ماذا فعلتي بابن أخوك ؟

الحالة : قتلتو .عندما دخل مع ابنتي كانو مع بعض يقراو في الحضانة ، دخلت ابنتي رقدتها وابن أخي دخلتو إلى غرفة نومي وحكمتو وخنقتو بيدي قطعتلو النفس ومات مصبتش وين نديرو ، درت في الكابة تاع الحوايج تحت البونك الكانابي ، ومن بعد صابو راجلي حكيت زوجي الحقيقة كل شيء ، خبر الشرطة وجاو حكموني ودخلت السجن.

الباحثة : هل قيامك بهذه الجريمة ، هو الانتقام ؟

الحالة : حبيت ننتاقم من أخي مكاش حاجة غالية عند خويا كما وليدو ، parce que كبدت يحس بها حبيت نشوف ينضر ويبكي ، كما بكاني لازم هو يبكي . الضرب هو السبب لي خلاني نقتل ، خويا حرمني من كلش أنا ثاني نحرموا

كي كان يضربني كنت نحب

نجيف روحي ولا واحد يضربني ، كنت نحب نموت ومنتحملش السبتة ولا تويو تاع القاز نتضرب به ولا الكهرباء يديرهالي.

الباحثة : هل أنت نادمة ؟

الحالة : هو صغير عمرو 5 سنوات ، بصح معندي مندير ، أبوه دارها وثرايتو تخلص

الباحثة : أين هي ابنتك قالت ؟

الحالة : راهي عند أختي أبوها دخل إلى السجن وحكم عليه 5 سنوات حبس نافذة بسبب سكوته عن الجريمة ولم يبلغ الشرطة إلا بعد يومين لذلك حكم عليه بسبب عدم تبليغ الشرطة آن وقوع الجريمة وأنا حكموا عليا الإعدام .

الباحثة : ماهو موقف عائلتك من ارتكابك للفعل الإجرمي وما هو موقف أخوك ؟

الحالة : مراهومش ايجو ليا خياتي من غير أخت واحدة لي راهي عندها ابنتي ومعنديش حتى خبر عليهم عمرهم لا جاوني للحبس زيارة. نورمال (normal) ننتاقم من أخي هو يستاهل القتل بصح أنا قتلتلو الحاجة العزيزة الكبدة تاعو.

تحليل الحالة لثامنة:

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى :

يتضح من خلال هذه الحالة التي بين أيدينا أن نوعية الظروف المعشية الصعبة التي تعيش فيها المرأة الجزائرية ، تشكل دافعا قويا نحو الانحراف ، حيث يمكننا أن نسجل هنا وبكل سهولة مدى قساوة الظروف الأسرية التي عاشتها هذه الحالة والمتمثلة في هروب الوالد لما يمثله من حماية ورعاية وأمن وعامل أساسي التربية السوية والتنشئة الاجتماعية السوية ، وإشباع لمختلف الحاجات النفسية والعاطفية والأخلاقية ، ووفاة الأم بما تمثله هي الأخرى من عاطفة وحنان ودعم نفسي وتفهم للخصوصية الأنثوية ، تتكيف وتتفاعل فطريا وبشكل ايجابي مع الفتاة ، وكذا الأخ الأكبر المهيمن والمسيطر والمدعم من قبل المجتمع الذي يمنح للسلطة الذكورية كامل الصلاحيات في التصرف والتحرك والتدبير ، وهذا لطبيعة الأسرة الجزائرية ذات السلطة الذكورية المطلقة في غالبيتها ، يضاف إلى كل هذا حرمانها المادي والتعليمي أي الحرمان من اللباس والخروج والدراسة والتعلم والالتحاق بالجامعة ، بدعوى أنها محلا للفساد الأخلاقي .فكل هذه الأوضاع والظروف تشكل مناخا اجتماعيا وأسريا مثاليا لتنامي ظاهرة انحراف المرأة ،تحت طائلة الانتقام ورد الاعتبار للذات ، والتخلص من رواسب المعاناة الاجتماعية الناتجة عن هكذا ظروف اجتماعية قاسية وعنيفة .

ومنه نستنتج أن الظروف الاجتماعية الأسرية القاسية سواء في جانبها المادي والسكني ، أو في جانبها الاجتماعي والأخلاقي والعلائقي والتفاعلي ، تشكل عاملا أساسيا يصنع الدافعية نحو تبني السلوك الإجرامي بالنسبة للمرأة الجزائرية ، فكلما تفككت العلاقات والروابط الاجتماعية خاصة تلك المتمثلة في فقدان الوالدين كلما استبد الذكور في ممارسة سلطتهم المدعمة من المجتمع ضد المرأة ، وكلما شعرت هذه الأخيرة بالحرمان والاضطهاد كلما كان ذلك تدعيما أسريا إضافيا نحو انحراف المرأة وارتكابها السلوك الإجرامي.

حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

يظهر من خلال هذه الحالة أن التأخر في سن الزواج ليس على علاقة مباشرة وأكيدة مع انحراف المرأة الجزائرية ، حيث أن هذه الحالة لم تتعدي سن ثمانية وعشرين (28)سنة ألا أنها متزوجة ولها بنت ، غير أن الزواج في حد ذاته يبدو أنه يؤثر من زاوية أخرى ، كما يظهر من تفاصيل هذه الحالة التي تشير إلى أنها كانت مرتبطة عاطفيا بشخص آخر غير زوجها ، وأن أخوها منعها من الزواج منه وزوجها بدعوى أنها قد تجلب العار للأسرة ، فزوجها أحد أصدقائه ، إلا أنها لم تستطع نسيان

عشيقها الأول وبقيت تتواصل معه حتى بعد زواجها ، مما يعني أن حرمانها من الزواج الذي أردته ورسمت ملامحه في مخيلتها لم تتمكن منه يشكل هو الآخر سببا رئيسيا في الانتقام من أخيها ، وبالتالي اللجوء إلى السلوك الإجرامي .

وعليه نؤكد حتى وإن لم يكن التأخر في سن الزواج سببا مباشرا الانحراف لدى هذه الحالة ، إلا أن إرغامها على الزواج وحرمانها من الحرية في الاختيار ، شكل محورا مفصليا في انحرافها الأمر الذي يحيلنا إلى العودة لتعاليم الشريعة الإسلامية التي تعطي للمرأة الحرية والصلاحية في اختيار الزواج عن قناعة تامة ورضا كامل ، مع أهمية تحصين الفتاة وعدم تركها في أيدي الشباب بدعوى الحب والعاطفة .

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

تشكل هذه الحالة التي بين أيدينا نموذجا حيا وواضحا وحقيقيا لقدرة العنف الممارس ضد المرأة في البيت على تحويلها إلى كائن اجتماعي شديد القسوة والعنف يمارس القتل والإجرام ببرودة أعصاب لا متناهية دون أدنى شعور بالندم أو بوخز الضمير والتأنيب وعتاب داخلي ، بحيث شكلت صنوف العنف التي تعرضت لها هذه الحالة من طرف أخيها الأكبر ، والمتمثلة في الضرب والتعذيب بالكهرباء والحبس واتهامها بتلطيخ شرف العائلة ، ووصفها بالعانس ، شكلت نقطة تحول تحويل كبيرة وحاسم في سلوكها الاجتماعي ودفعها إلى ممارسة الانتقام في أبشع صوره إذ راح ضحية هذه الرغبة الجامحة طفل بريء لا دخل له وغير مهيأ اجتماعيا لتحمل تداعيات الممارسات الاجتماعية الخاطئة التي مارسها والديه حتى قبل ولادته ، ويمكننا عبر هذه الحالة التأكيد على أن العنف في كل حالاته لا يولد إلا عنفا مضادا يوازيه في القوة ويفوقه في كثير من الأحيان ، الأمر الذي يحدث اختلالات واضحة على مستوى البناء الاجتماعي العام ، ويمس بسلامة الأفراد والمؤسسات .

ومن هنا نستنتج أن العنف الذي تتعرض له المرأة داخل البيت يشكل لديها دافعية إلى الإقبال على السلوك الإجرامي ، وهنا تتشكل لدينا صورة واضحة حول أهمية تغيير نمطية التعامل مع المرأة من خلال النظر إليها ككائن اجتماعي دون أقل أهمية وقيمة من الرجل الذي تخوله بعض العادات الاجتماعية سلطة الذكورية المطلقة تجعله يستعبد المرأة ويحط من قدرها ، مما يجعلها قنبلة اجتماعية موقتة غير معلومة الانفجار .

الحالة التاسعة .

عرض الحالة :

المحور الأول : بيانات عامة:

السن 36سنة

المستوى التعليمي: ابتدائي

الحالة العائلية : عازبة

الأصل الجغرافي : ريفي

نوع الجريمة :تجارة المخدرات (مسجلة)

مدة العقوبة : ثلاثة (03) سنوات

شبكة الملاحظة :

الحالة	تاريخ	مكان	مدة	الملاحظات
09	2013/01/12	مؤسسة الوقاية بخميس مليانة (عين الدفلى)	ساعة من 16:30 إلى 17:20	امرأة ذات بنية جسمية قوية طويلة القامة ، سمراء البشرة ، عصبية ومتوترة ، لها مستوى ثقافي متدني عند حديثنا معها كانت تطلب التوضيح " أهدري نرمال أنا مانفهش مانيش قريا.

المحور الثاني خاص الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : طلبت من الحالة (09) أن تقدم لي عرض عام عن حياتها الاجتماعية وظروفها المعيشية

الحالة : عايشة مع "ما " (الأم) وباب ميت حنى احدي عشر (11) نفس في الدار ، أختي مطلقة

كنت النخيط ونخدم لكروشي، "ما" عندها لنتريت تاع "أبا " (الأب) الله يرحمو ، عندنا الضيق في الدار حنا أربع شاشرى وثلاثة شيرات ، حتى جداتي أجي خدرات عندنا ، أربع شاشرى بسلامتهم عبر الزواج وحنا ثلاثة شيرات ، راكي عرفا ماشي جيا نرقدوا مع الذكورا ، زيد ساعة ساعة يجونا الضياف ، راكي عارفا واحد ما يكونش ألاز alèze كي يكون راقد ، راكي عرفا الضيق يؤثر نفسيا بزاف ، حنا عايلة كبيرة وزيد جدى اجي عندنا ما جيش دايما بصح كي جي تقعد شهر شهرين .

الباحثة : قلت عندك أختك مطلقة ؟

الحالة : كانت قاعدة قاع عندنا هي و ولدها قل كنا تسع النفس في الدار زوج (02) بيوت وكوزينا ، فوضاوي ماشي حتى مسقم ، حنا الشيرات نبغو نقعدو مع بعض ، بصح الضيق ، نجو نبدلو حوايجنا ما نسيبوش كيفاش ، نقولهالك قع ديركت (directe) .

الباحثة : الدخل كان يكفيكم ؟

الحالة : أهدري بهدرتنا أنا مانفهمش أهدري نورمال (normal) .

الباحثة : الدراهم كانو يكفوكم ؟

الحالـة: إيـه البونصـيو تـاع "أمـا" ، ماكـانش يكفـي ، كـانو يعطوهـا سـبعة ألاف دينـار جزائـري (70000دج) فـي ميـزك أنـت تكفي،حنـا أربـع شاشـى وثلاثـة شـيرات وزيـدلهم ختـي المطلـق وولـدها وجداتي أجي تقعد عندنا و "أما" كنا 11 النفس ، كيفاش تكفي ماشي غير نفسيا تتقلق تبغي تطرطق .

المحورالثالث خاص بالفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي.

الباحثة : أنت ماتزوحتيش ما خطبوكش ؟

الحالة : مانيش مزوجا ، أنا قاع هذا ولد لحرام درها بيا .

الباحثة : كانت لديك رغبة في الزواج ؟

الحالة : شكون ما تحبش تتزوج ، أنا كنت معاه وقالي نتزوجو ، غير باش نبعلو الكيف (المخدرات) ما زوج بيا ما والو وسخني ما كاش لي يديني واحد تبيع الكيف شكون يديرها في دارو، تربيلو الدراري .

الباحثة : هل تعتقدين أن الزواج قادر على وقايتك من الانحراف ؟

الحالة : هاو الزواج سترة بصح أنا أمنت ولد لحرام درها بيا .

المحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائريـة دور فـي إقبالها علـى السلوك الإجرامي.

الباحثة : علي جال الكيف (المخدرات) راكي في الحبس ؟

الحالة : على جال ولد الحرام لي دازها بيا ، حكموني نبيع الكيف جابوني للحبس حكمولي ثلاثة (03) سنوات ، فوت عامين وسبع أشهر باقي ثلاثة أشهر ونخرج .

الباحثة : واش راكي معولا الديري كي تخرجي ؟

الحالة : شراني معولا ، كيفاش ما فهمتش .

الباحثة : وين تروحي كي تخرجي من الحبس ؟

الحالة : اهو نكذب عليك ، أيا قولي في نظرك وين الروح ، درنا ما حبينش يستقبلوني déjà قالولي نساي بلـي عندك ماليك وعندك خاوتك ، déjà كـي أدخلت للحبس راني جبتلهم العار راكي عرفا المجتمع ما يرحمش ، مجتمع عروبي ، راكي عرفا لمرى (المرأة) إذا صبوها برى مع واحد ، ولا زعما دخلت للحبس ما يستقبلوهاش قاع في الدار ، أنا زعمى راني جبتلهم العار داروني سايي (sayae) مت ، أنا كي نخرج وين الروح ، أروح للزنقة ، شابغي نخدم شكون يخدم واحدة خرجا من الحبس ، طيابة وما يقبلونيش في الحمام ، أنا ما عندي مستوى نقول تاع قراي ماني قاريا ، سنة الثالثة ابتدائي ، طيابة في الحمام وما يقبلونيش ، يقول واحدة داخل للحبس مجرمة كيما راكي تقولي ، أنا قولي الصح شكون يقبلني نخدم عندو ، نخدم femme de ménage في لكولات (المدارس) ما يقبلونيش يقولو تسفجنا لبنات ، ماشي محال يبقاو ديرين فيا الشك يقولو مازالت التبيع الكيف (المخدرات) ، الروح لزنق ، أنا قع لدارها بيا هداك ولد لحرام لي كنت معاه.

تحليل وتفسير الحالة التاسعة:

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى :

نلاحظ من خلال الحالة التي بين أيدينا أن الظروف المعشية السيئة للأسرة الجزائرية تؤثر بشكل جلي وواضح على انحراف وإجرام المرأة ، فتدني المستوى المعيشي وضيق السكن وعدم مواكبة متطلبات الحياة المعاصرة ، وضعف الدخل الاقتصادي الأسري وارتفاع معدلات الإنجاب وعدم وجود فرص للعمل خاصة للمرأة غير متعلمة وغياب الأب الممارس لآليات الضبط الاجتماعي والمدافع عن الأبناء والراعي للأسرة والمحافظ على توازنها واستقرارها وتماسكها ، كلها ظروف اجتماعية قاهرة قاسية جدا تحالفت مع بعضها البعض لتنتج في النهاية شخصية منهزمة فاقدة للثقة ومتمردة ضد واقعها الاجتماعي وراغبة في الانتقام منه بشتى الطرق ، كما نلاحظ من خلال هذه الحالة أهمية التواصل الاجتماعي وضرورة الاعتناء بتعزيز وتمتين شبكة العلاقات الاجتماعية التي في حال تفعلها تستطيع أن تشكل عامل مهم واستراتيجي في حماية المرأة من الانحراف .

ففي ظل الحاجة المادية الملحة ، والشعور بالظلم والقهر الاجتماعي والعجز عن التكيف ، تتقوى احتمالية الانحراف ، لكن مع تفعيل شبكة التواصل بين أفراد الأسرة نستطيع نزع فتيل الرغبة في الانحراف ، من خلال قدرة التواصل الاجتماعي على نقل القيم والمعايير الأخلاقية للمرأة وبالتالي إعادة ترتيب شخصيتها وتهذيب سلوكها الاجتماعي ومنحها فرصة للتعبير عن نفسها خارج إطار الانحراف ، والرغبة في الانتقام وممارسة السلوك الإجرامي غير مقبول اجتماعيا . لكن مع قساوة الظروف الاجتماعية والمعشية يمكن أن تشكل شبكة التواصل نوع من المشاكل خاصة في ظل ضيق المسكن مما ينبأ بنوعية سلوك منحرف ناتج عن هذه الظروف .

من هنا نستنتج أن لتدني الظروف المعشية ونقص الحاجة التي تعيش فيها المرأة الجزائرية لها علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي لما لها من تأثير نفسي على مواكبة الحياة العادية وبالتالي اللجوء للسلوك الإجرامي كوسط بديل للتعبير عن الضغوطات المعشية والأسرية التي تعشها .

حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

نلاحظ من خلال هذه الحالة أن تأخر سن الزواج هاجسا أساسيا وعاملا دافعا نحو الانحراف خاصة وأن الحالة تجاوزت سن ستة وثلاثين (36) سنة الذي يعتبر سن العنوسة عند المرأة حيث أن هذه الحالة تمتلك الرغبة الملحة وحساسة نحوى الزواج وترى أن الزواج رغبة فطرية في المرأة لا يمكن تجاوزها ، كما أنه ستر لها من جميع الانحرافات ، غير أنها لا تشير مباشرة إلى أنها انحرفت بسبب تأخر سن الزواج ، بل أنها راحت ضحية رغبتها في الزواج ومحاولة التخلص من الجو العائلي الذي سبب الضيق النفسي من خلال عدم وجود راحة نفسية فيه ، من خلال العلاقة العاطفية غير شرعية التي ربطتها مع عشيقها الذي أوهمها قصد استغلالها في بيع وترويج السموم والمخدرات ، ومن هنا تظهر أهمية مؤسسة الزواج كمؤسسة اجتماعية ذات فعالية كبرى في تنظيم الحياة الاجتماعية والمساهمة في تقويم السلوك وصناعة النماذج السلوكية السليمة ووقائية خاصة المرأة من الانحراف والانزلاق نحو السلوك الإجرامي ، كما يتجلى من خلال هذه الحالة أن عدم بلوغ القدرة على الزواج لدى المرأة وعدم سماح المجتمع لها بالتعبير عن ذاتها بطريقة شرعية ومقبولة اجتماعيا ، فإن ذلك يدفع إلى أن تعبر عن ذاتها وتحاول إشباع رغبتها بطريقة غير منافية لما هو متوافق عليه اجتماعيا ، عبر العلاقات المشبوهة الأمر الذي يجعلها فريسة سهلة في أيدي المجرمين والمنحرفين ، فيستغلونها لتحقيق مأربهم من خلال استغلالها في ترويج المخدرات والسرقة والدعارة وغيرها ، وهنا تتضح

أهمية التدخل المؤسساتي لتسهيل ظروف المرأة ومساعدتها من خلال تسهيل ظروف الزواج حتى تتجنب الوقوع في السلوك الإجرامي .

ومن نستنتج أن لتأخر سن الزواج مع بقية العوامل الأخرى يدفع بالمرأة إلى السلوك الإجرامي كنوع من الانتقام من الوضع الاجتماعي الذي جعلها في هذا الموقف .

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

من خلال هذه الحالة يظهر أنها لم تتعرض للعنف المادي داخل البيت ، باستثناء الحديث عن صعوبات ممارسة الحياة بطريقة طبيعية بسبب ضيق السكن ، خاصة عند الحديث عن الضغط الاجتماعي والنفسي الناتج عن ضيق المسكن والاختلاط الدائم بين الذكور والإناث وعدم القدرة على الاحتفاظ بالخصوصية الأنثوية سواء على مستوى الحديث أو على مستوى السلوك ، غير أن الحالة تعبر بشكل واضح عن العنف المعنوي الذي تعرضت له أو احتمال أن تمارسه الأسرة عليها بعد خروجها من السجن من خلال رفضها وعدم تقبلها في وسطهم الأسري ويظهر ذلك من خلال التبرؤ منها واعتبارها ميتة هذا دليل على تعرض للحالة للعنف المعنوي من طرف الأسرة ، وهذا سوف يدفعها في الاستمرار على ممارسة السلوك الانحرافي والعيش في الشارع كمتشردة أو منحرفة ، الأمر الذي يقودنا للقول أن المرأة إن لم تجد إطارا اجتماعيا يتفهمها ويتجاوز عن أخطائها ويعيد تشكيل نظرتها للحياة ويغير من قيمتها السلبية ويدفعها للتكيف الاجتماعي ويتضامن معها باستمرار ، فان غياب هذه المقومات والأساسيات أمام المرأة المنحرفة فانه يدفعها أكثر نحو الانحراف ، وعليه فان عملية التنشئة الأسرية مطالبة بتغيير أدواتها ومعاييرها التنشئية حتى تتمكن من إقناع المرأة الجزائرية من التعامل مع المرأة المنحرفة وتقبلها ومحاولة دمجها اجتماعيا وعدم الاستمرار في تعنيفها والتضييق عليها وطردها ورفضها ، واعتبارها مجلبة للعار وتهديدا لشرفها ومكانتها .

ومن خلال هذا التحليل نستنتج أن الحالة تعرضت للعنف الأسري الرمزي الذي طالها بعد إتيانها السلوك الإجرامي وهذا ما يدفعها إلى المزيد من الانحراف والتوغل في الجريمة الأمر الذي يهدد فيها سلامة واستقرار كل البناء لاجتماعي وليس الأسرة فحسب ، كما أن تواصل العنف المعني ضد الحالة يقودنا إلى تسجيل واضح ومؤكد لظاهرة العود للجريمة من خلال عدم وجود فرصة لإصلاح ما أفسد وهذا ما يظهر جليا من خلال تحليل هذه الحالة .

الحالة العاشرة .

عرض الحالة :

المحور الأول : بيانات عامة .

السن 21سنة

المستوى التعليمي : المتوسط

الحالة العائلية : عازبة

الأصل الجغرافي : حضري

نوع الجريمة : الدعارة .

مدة العقوبة : عامين .

شبكة الملاحظة :

الحالة	تاريخ	مكان	مدة	الملاحظات
10	2013/01/12	مؤسسة إعادة التربية الحراش (الجزائر)	ساعة و نصف 20:30 إلى 22:00	هذه الفتاة اجمل فتاة رأيتها في سجن الحراش ، لون عينيها رمادي أو أخضر وكأنها تضع العدسات ، شعرها ذهبي ، بيضاء البشرة ، لما جلست معي وبدأت تحكي كانت مرتاحة جدا ، وقالت لي أنا أرتاح لك ، وأحكي لك قصتي بصراحة تامة وأي شيء تريدينه أجيبك عنه ، وجدها وكأنها واضعة عملية وكأنها مذبوحة من الوريد إلى الوريد ، تكتب اسم "عمر هو حياتي " في يدها باللون الأزرق .

المحور الثاني خاص الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الاجرامي .

الباحثة : طلبت من الحالة (10) أن تقدم لي عرض عام عن حياتها الاجتماعية وظروفها المعيشية؟

الحالة : أنا نسكن في الديار الشمس بالجزائر احنا اربع بنات الكبيرى عمرها اربعين (40) سنة متزوج وعندها الدراري ، والثانية ثمانية وثلاثين (38) سنة هي ثاني متزوجة ، ومن بعد نقطعت الولادة mama ومن بعد جيت أنا بعد عشرين (20) سنة ، على هذا كنت أنا المفضلة عند ولديا ، ومن بعد جات أختي الصغبرة ، أختي الصغيرى ماشي مدللة كيما أنا كلش يحضرلي الدراهم الحوايج نحوس ، نخرج كل شيء يحضر أنا نطلب برك ، عندي الحربة المطلقة ، papa عايش في فرانسا يخدم بوشلي (bouchler) عندو في الجزائر وفي فرنسا ، عندنا زوج الديار (f 5) و(f 4.) كنا نسكنو في وحدة ووحدة غلقينها .أنا كنت نروح مبات فيها .

انا كنت خدامة في الليل نبيع الحوايج (الملابس) في المحلات التجارية في الجزائر كنت النقول الدارنا يجبونا هما في النقل نتاع الخدمة ، ولا نقوللهم نبات عند الصحباتي ، نتفاهم مع درنا parce que دايرين فيا الثقة .

المحورالثالث خاص بالفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الاجرامي.

الباحثة : كان عندك واحد (صاحبك) ؟

الحالة : أنا حبيت راجل وكان عمري أربعة عشر(14) سنة عشت معاه أجمل قصة حب نتنفس به نموت ونحيا به ، اسمه "عمر " في عمرو ثمانية وعشرين (28) سنة يعمل تاجر مخدرات عقليتو يتكيف ويشرب بصح أنا ماكانش يبغي عليا ، ما يخليني نتكيف .كنت نباة معاه في درنا الفارغة .

الباحثة : وأهلك هل كانو يعلمون وماذا كنت تقولين لهم ؟

الحالة : كنت نقوللهم راني فالدار الأخرى ولا عند صحابتي ، راني كرها نجي لدار ، ما يقولولي والو . كي كان عمري عشرين (20) سنة .

الباحثة : هل قام بخطبتك ؟

راح لتركيا بلا ما يقولي سمح فيا ما قاليش راني رايح ، مقعدش بزاف ورجع ،كي جاء خطبني من عند دارنا ، في البداية رفضوه لان مسوفج يعرفوه كامل بلي يبيع لدروق (المخدرات) mais أنا الضغط عليهم باش يزوجوني بيه ولا نهرب معاه وقلتلهم لو كان متقبلوش نهرب معاه ، درنا مدوني ليه بسيف ولا خطيبي .

الباحثة : كيف قبلتي بواجد مدمن هل كانت لك رغبة شديدة في الزواج ؟

الحالة : كنت نحبو ، وحبا نتزوج ، وأنا تاني نشرب الدخان والشراب ونسهر في الملاهي ، ولكن خطيبي معلابالوش ديرني عاقلة .

الباحثة : داركم ماعلبالهمش بلي تتكيفي وتصهري ؟

الحالة : أنا كنت نخدم من التاسعة (ليلا) وما نرجعش بكري وخطرات ما نجيش على هذا درنا معلابلهمش

المحور الرابع خاص بالفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

الباحثة : هل تعرضتي لضربك بحم صديقك مدمن كيف كان يعاملك ؟

الحالة : اغتصبني وكان عمري ستة عشر (16) سنة ، وحملت منو كي كان عمري سبعة عشر (17) سنة من بعد طيحتو في ثلاثة أشهر عند طبيبة وهو خلصها ، وزدت حمات منو كي كان عمري ثمانية عشر (18) سنة وطيحتو وهو عمرو شهر ، وكي كان عمري عشرين (20) سنة حملت وطيحتو كان عمر الجنين شهرين ، و " عمر" هو كان يخلص الطبيبة كنا دايمن روحو عندها متفاهمين معاها .

الباحثة : كم عملية إجهاض قمت بها ؟

الحالة : ثلاثة مرات ، انا مرنيش نادمى parce que كنت نحبو .

الباحثة : مابك من رقبتك ؟

الحالة : حبيبي هو دارلي هكذا ، كنت باية معاه قالي راني حب نخلي فيك مارة باش حتى واحد ما يديك ، قالي نشوهلك وجهك ، وجبد الموس ، أنا خبيت وجهي ومن بعد ضربني في رفبتي ، سال الدم ومن بعد حبس ، وكي ندت الصبح صبت وجهي أزرق قالي لازم نروحو لطبيب وفي الطريق

قالي اذا سقساوك واشبيك قولي قريساوني ، كي وصلت شافني الطبيب قالي قريب متي واش بيك ، قلتلهم قريساوني ، خفت عليه يدخل للحبس .

الباحثة : هل كان يضربك ؟

الحالة : يضربني . كنا نداوسو بزاف

ما سبب دخولك السجن ؟

الحالة : مرة كنت معاه عند صاحبو ، رحنا كيما موالف لدار صاحبو صبنا فيها وحدى أنا منعرفهاش كانت مغطيا ، شفونا الجيران كي ادخلنا عيطو للدرك جاو حكمونا ، صبوني لبسى ليبا وربا مني أنا هذيك هي لبستي ، وهي صابوها عريانا ، أدونا بتنا عندهم يومين دارو كامل التحقيق ، ومن بعد رحنا للمحكمة عند وكيل الجمهورية ، وجوزن عند قاضي التحقيق ، من بعد جابوني للحبس حكمولي عامين دارنا دارولي محامي بصح بابا مسمعش كان في فرنسا وكي جاء قالولو راه في تركيا مع صحابتها ، أنا مانيش حبا يسمع إذا عرف أنا نقتل روحي .mama علبالها كلش قالولها بنت كامل واش دارت ،عرفت كلش .

الباحثة : وكيف كان رد فعلها ؟

الحالة : ما تهمنيش هي المهم papa ما يسمعش ، أنا راني في الحبس وصاحبي ثاني راه في الحراش حكمونا في زوج عامين ، وهي خرجت براءة لخطرش miner (قاصر) وما دوهاش للبليدة للمركز تاع بن عاشور ، العدالة لم تأخذ مجراها .أنا راني نادمة و خايفة بابا يسمع .

تحليل وتفسير الحالة العاشرة :

حسب الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الأولى :

يظهر من خلال الحالة التي بين أيدينا أن الظروف المعيشية التي تدفع لانحراف المرأة لا تتوقف أن تنحصر في الفقر و ضيق السكن و الحرمان من الدراسة و العمل و القهر الاجتماعي الممارس ضدها بسبب استبداد السلطة الذكورية المهيمنة و إنما تبرز هذه الحالة ظروف معيشية أخرى و المتمثلة في غياب وتيرة الوالد و غياب سلطة الضبط الاجتماعي و سوء فهم الحرية والكيفية السلبية و الخاطئة و التعامل معها داخل نطاق و حدود الأسرة الجزائرية ، بحيث تبرز هذه الحالة بوضوح أن نمط التربية و التنشئة الاجتماعية التحرري الذي لا يبالي بمتابعة الأبناء خارج البيت و الحرص على تلقينهم السلوك الاجتماعي التوافقي مع الثقافة المجتمعية الجزائرية بما تحمله من قيم و معايير و أعراف وحدود فاصلة بين الذكور و الإناث و أخلاق وآداب عامة تراعي الطابع المحافظ و المتوافق لهذا المجتمع ، فهذا النمط التربوي الغريب و الهجين إذا صادفته ظروف اجتماعية خارج نطاق الأسرة كجماعة الرفاق السيئة الذي يؤدي في النهاية إلى التوجه نحو صناعة السلوك الانحرافي و ممارسة الإجرام ليس مصادفة و إنما عن قناعة باعتبارها سلوك منفتح ومتحضر وبدعوى ممارسة الحرية الشخصية ، و مما يبرزه هذه الحالة أيضا أن تغيب دور الوالدين في الرقابة و التوجيه يكسب الفتاة المزيد من الحرية التي يمكن أن تستغل في جوانب سلبية لا تهدد الفتاة فقط وإنما تهدد الأمن الاجتماعي وتصنع نماذج سلوكية غريبة و غير اندماجية مع خصوصيات المجتمع الجزائري الذي لا يقبل بطبيعة المحافظة على العلاقات الذكورية الأنثوية مهما كانت خارج إطار مؤسسة الزواج وخارج إطار العلاقات الأسرية المحترمة و المقدسة ، وعامة فإن هذه الحالة تعطينا نموذجا آخر

للظروف المعيشية المضطربة و غير السوية و غير المتوازنة المشبعة بالإهمال والتخلي عن مسؤولية الرقابة و المتابعة التي تفضي في نهاية الأمر بالفتاة الجزائرية إلى الانحراف .

حسب الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي .

تحليل مؤشرات الفرضية الثانية :

من خلال معطيات المقابلة والمتعلقة بالفرضية الثانية يبدو أن انحراف هذه الفتاة غير مرتبط بتأخر سن الزواج خاصة و أنها في مقتبل العمر و لا يتعدى سنها الواحد و العشرون سنة إضافة إلى أنها مخطوبة لشخص هي من اختارته وفرضته على أهلها رغم اعتراضهم عليه بسبب سمعته السيئة وانحرافه السلوكي و الأخلاقي المعلن و المعروف ، غير أننا لا نستطيع إبعاد فرضية الزواج و الرغبة فيه بصفة عامة ، بحيث شكل الزواج و الارتباط لهذه الحالة بمن تحب و بمن وهبته نفسها وعواطفها هاجسها الوحيد و دفعتها الرغبة في تحقيق هذا الهدف إلى تخطي كل الحواجز و تحطيم كل القيم الاجتماعية وتجاوز كل الأعراف الاجتماعية ، أملا في أن تكون هذه التضحية الانحرافية دافعا حقيقيا لإشباع الرغبة في الزواج بمن تحب و لو كان ذلك على حساب سمعتها وسمعة عائلتها ومستقبلها الاجتماعي العام ، و تظهر هذه الحالة من زاوية أخرى أن التفكك الأسري يؤدي دورا محوريا في انحراف المرأة الجزائرية حيث أن فشل زواج الوالدين ألقى بظلاله على هذه الحالة و قدم لها نموذجا اجتماعيا سيئا عن الزواج بشكله العرفي و الكلاسيكي لذلك سارعت إلى تبني طريقة أخرى في بناء علاقاتها الزوجية المستقبلية التي تقوم على أساس التباهي بشخصية الزوج المستقبلي و المنشود بدعوى الحب و حتى و إن كان ذلك يقتضي الانحراف و ارتكاب الممنوع اجتماعيا و الفقر على كل مقتضيات الآداب و الأخلاق ..

ومن هنا يمكننا القول أن تأخر سن الزواج لم يكن الدافع للانحراف وإنما الرغبة والاستعجال له العامل الحاسم في انحراف هذه الحالة .

حسب الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

تحليل مؤشرات الفرضية الثالثة :

من خلال معطيات الحالة يتضح جليا أنها لم تتعرض للعنف داخل البيت العائلي أو الأسرة فالوالد غائب والأم منحتها كامل الحرية ووضعت فيها الثقة الكاملة و منحتها فرصة تلقائية لممارسة حياتها بالطريقة التي ترغب فيها ، بحيث لا يظهر في هذه الحالة أي مؤشر اجتماعي أو سلوكي و لا حتى نفسي يعبر على أنها تعرضت للعنف و الاضطهاد و القهر داخل البيت الأسري ، بل على العكس من ذلك فهي تؤكد مرارا و تكرارا أنها كانت الفتاة المدللة و المحبوبة و المفضلة لدى أفراد أسرتها ، وعليه يرجع انحرافها إلى عوامل اجتماعية و نفسية و شخصية أخرى بعيدا عن العنف الأسري الذي قد يمارس عادة على المرأة .

ولكن خارج نطاق الأسرة يمكن التأكد أن هذه الحالة تعرضت للعنف المادي والرمزي من طرف عشيقها الذي تؤكد أنه اغتصبها وهي في سن السادسة عشر من عمرها كما كان الشجار بما فيه عنف رمزي يطبع علاقتهما ، ناهيك عن عمليات الإجهاض الثلاثة التي تعرضت لها بطريقة غير شرعية وغير قانونية بما يخلفه ذلك على نفسيتها من آثار سلبية وقد تدركها و قد لا تدركها و ذلك حتما سيطبع على سلوكها العام و الذي جعلها تنغمس أكثر في الانحراف و الاستمرار في العلاقة الغير شرعية والإنجاب الغير الشرعي وتناول المسكرات و ارتياد الحانات و الاستقلالية و الإباحية المفرطة دون مراعاة لأي وازع ديني أو أخلاقي ، ما يثير الاهتمام في هذه الحالة أن العنف الذي

مورس ضدها من طرف عشيقها لم يردعها و لم يجعلها تتوقف عن الانحراف بل جعلها أكثر إصرارا عليه و أكثر احترافية فيه رغم حالة الندم الذي تبديها في النهاية ليس من التراجع و لا من باب الدفاع عن الشرف الأسري و إنما من باب الخوف من انتقام الوالد فقط .

ومن خلال هذا نستنتج أن العنف الذي تعرضت له هذه الحالة خارج البيت خاصة من قبل عشيقها جعلها تتورط في الانحراف دون أي شعور بالذنب مما يعني أنها اكتسبت التجارب الجنسية المبكرة وحتى عملية الإجهاض مما جعلها تزيد في ممارسة الدعارة ولا تقلع عنها وهذا ما أكده العالمين " جيمس وميرديخ " عندما "أوضحا أن اغلب البغايا بدأن حياتهن الجنسية في سن مبكرة عن طريق علاقات عارضة ".

2.6 - الاستنتاجات الجزئية حسب الفرضيات .

1.2.6 - استنتاج الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية التي تعيش فيها المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

يظهر من خلال الفرضية المحققة في الحالات (1) ، (3) ، (4) ، (7) ، (8) ، (9) أن تدني الظروف المعيشية التي تحيا فيها المرأة الجزائرية لها دور في إقبالها على السلوك الإجرامي وذلك بنسبة 60% من عينة البحث ، مما يعني أن ظروف المعيشة للمبحوثات كانت صعبة من خلال أزمة السكن أو هشاشته أو ضيقه ، البطالة، الفقر وظروف التمدرس التي عاشت فيها المبحوثات من خلال سوء العلاقات وتوترها بين أفراد الأسرة.

إضافة إلى صعوبة العلاقات الأسرية ونقص الرقابة والضبط الاجتماعي ، وإعطاء الحرية الزائدة للمرأة وغياب الرقابة الوالدية عليها أو الحماية الزائدة لها وتلبية كل الرغبات المادية والمعنوية دون إخضاعها لرقابة خارج البيت كلها عوامل دفعت المرأة للانحراف .

ومن هنا يمكننا القول أن الظروف المعيشية الصعبة لها دور في إقبال المرأة على السلوك الاجرامي كما أن غياب الرقابة والحرية المطلقة على المرأة هي ظروف أسرية من نوع آخر لها دفع في دخول المرأة عالم الجريمة .

كما أن معدلات الإنجاب داخل الأسرة الجزائرية يؤدي إلى وقوع الأسرة في الفقر وذلك لكثرة عدد أفراد الأسرة ونقص الوعي بالإنجاب لدى أغلبية الأسر دفعها لحرمان أبناءها من الحاجات الضرورية وهذا بدوره أدى بالمرأة إلى البحث عن الحاجة خارج الإطار العائلي وذلك بالسرقة أو الدعارة أو غيرها .

وهذه الظروف كانت بمثابة الدافع للمرأة لدخول عالم الجريمة بدافع الحاجة التي حرمت منها ورغبة في تحقيق الذات و العدالة الاجتماعية من خلال تسوية نفسها مع غيرها ممن يملكن المال .

2.2.6 - استنتاج الفرضية الثانية :لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية دور في إقبالها علي السلوك الإجرامي .

من خلال نتائج الفرضية الثانية تم التوصل إلى أن الحالات (1) ، (5) ، (6) ، (7) ، (9) بنسبة 50% من عينة الدراسة دفعت للانحراف و الجريمة بسبب تأخر عن سن الزواج ، وهذا ما يؤكد دور مؤسسة الزواج كمؤسسة اجتماعية ضرورية لصيانة المرأة و المحافظة علي مكانتها وشرفها ، كما أن الأسرة الجزائرية تحترم المرأة المتزوجة وتعطيها مكانة اجتماعية خاصة .وحتى التي تنجب الذكور لها مكانة ليست كالتي تحضى بها التي تنجب الإناث من الرعاية والاهتمام داخل الأسرة الجزائرية .

كما أن الشارع أو المجتمع الجزائري بصفة عامة يحترم المرأة المتزوجة ويعتبرها سيدة في عصمة رجل يحيطها بكامل التقدير ، أما غير المتزوجة تكون عرضة لمختلف الاعتداءات كالتحرش الجنسي ، الاغتصاب و العنف اللفظي كنعتها بالعانس البايرة وغيرها ، فالمرأة الغير متزوجة تنقص مكانتها في الأسرة وتهمش وتقصى وتعتبر عالة على العائلة ، مما يدفعها إلى الانحراف وذلك من خلال البحث عن الزوج مهما كانت صفته المهم أنها تتزوج فتقع نتيجة انقيادها في البحث عن الزوج أو الرغبة واستعجال الزوج أو هروبا من العنوسة فريسة في يد الرجل الذي يستغلها جنسيا ويمارس عليها العنف ، كاغتصابها وإقناعها بالإجهاض الذي يسبب لها أعراض سلبية على صحتها الإنجابية و النفسية .

و هناك بعض الحالات حرمنا من الزواج نتيجة الظروف المعيشية الصعبة التي اتسمت بها أسرهن وألهتهن عن التفكير في الزواج كما أن هناك من حرمن منه بدافع أنانية الرجل أو سلطه عليها و استغلالها كالحالات (01) ،(06)، (09).

ومن هنا نقول أن تأخر سن الزواج يدفع المرأة إلى ممارسة السلوك الاجرامي كرد فعل لمعانتها باعتبار العنوسة لها أثر نفسي على المرأة وذلك لما يسببه من ضغوطات أسرية واجتماعية عليها .

3.2.6 - استنتاج الفرضية الثالثة : للعنف الممارس ضد المرأة الجزائرية دور في إقبالها على السلوك الإجرامي.

يظهر من خلال عرض و تحليل وتفسير أن نساء عينة الدراسة دفعن للارتكاب السلوك الاجرامي نتيجة للعنف الذي تعرضت له بما فيه العنف الأسري و العنف الاجتماعي بصفة عامة بحيث أن كل من الحالات (1) ، (3) ، (4) ، (5) ، (6) ، (8) (9) تعرضت للعنف الأسري أما الحالات (2) ، (4)، (7) (10) تعرضت للعنف خارج البيت ومن هنا نستنتج أن للعنف الذي تتعرض له المرأة الجزائرية له علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي بنسبة 100% مما يعني أن الفرضية الثالثة تحققت بصفة كلية ، وهذا راجع إلى أن :

أغلبية أسر المبحوثات أسر تعاني الظروف المعيشية الصعبة وهذا ما يدفع أفرادها إلى ممارسة العنف على أفرادها سواء اللفظي أو الجسدي .

كما أن المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري و الهيمنة والسلطة في يد الذكر مما يدفعه إلى ممارسة العنف على المرأة واحتقارها وحرمانها من حقوقها دون تدخل أي أحد فيما يقوم به فالمجتمع الجزائري يعطي السلطة المطلقة للرجل مما يسمح له بممارسة كل ما يحلو له دون اعتراض .

غياب الرقابة الوالدية الناتجة عن التفكك الأسري أو إعطاء الحرية الزائدة للمرأة في ممارسة ما يحلو لها يدفعها إلى الوقوع ضحية العنف خارج البيت من طرف الشارع ، خاصة وأن المبحوثات تعرضن للعنف خارج البيت ، من خلال العلاقات غير الشرعية مما يعرضهن للعنف كالتحرش والاغتصاب وغيره ، إما اللواتي فقدن الوالدين أو أحدهما مما يعني غياب الضبط الاجتماعي في أسرهن وغياب الرقيب والحامي والمسؤول وهذا دليل على تفكك العلاقات والأدوار و المكانات واختلالها مما يبرز الخلافات الدائمة بين أفراد الأسرة ، يتخذ الذكور موقف المتسلط و القاهر ضد المرأة فتدفع إلى ممارسة العنف كرد لاعتبارها .

هناك من المبحوثات من تعرضن للعنف خارج البيت خاصة من طرف الشريك أو العشيق الذي كن على علاقة معه قصد الزواج ثم اكتشفت الخيانة والغدر فدفعن إلى قتلة انتقاها لعدم وفائه خاصة وأن المبحوثات اللواتي قمن بقتل الشريك هن كبيرات في سن مما يعني أنهن تأخرن عن سن الزواج ويعد دافع قوي عندهن للانتقام فيرتكبن الجريمة نتيجة للعنف الممارس عليهن أو رد الاعتبار لشرفهن .

إن المبحوثات قمن بالسلوك الإجرامي بدافع الانتقام من العنف الذي مورس ضدهن سواءا داخل الأسرة أو خارجها .

كما أن المبحوثات تم استغلالهن جنسيا كالاغتصاب إجبارهن على إجراء عمليات الإجهاض ، مما يعني أنهن تعرضن للعنف من طرف الشريك أو من طرف الشارع مما يدفعهن إلى الانتقام كرد فعل شرعي محاولين رد الاعتبار لشرفهن و شبابهن ومستقبلهن الضائع .

ومن هنا يمكننا القول أن للعنف الممارس ضد المرأة أثر بالغ في إقبالها على الجريمة ويعد من أهم الدوافع التي تجعل النساء يمارسن الجريمة في المجتمع الجزائري .

3.6 - الاستنتاج العام للفرضيات :

من خلال الانتهاء من هذه الدراسة تم التوصل إلى استنتاج عام مفاده أن أسباب دوافع المرأة الجزائرية لارتكاب السلوك الإجرامي عديدة من بينها العنف بأشكاله مادي ومعنوي الذي تتعرض له داخل وخارج الأسرة وذلك لعدة أسباب مؤثرة في ارتفاع نسبة ممارسة العنف ضد المرأة من بينها الهيمنة الذكورية والسلطة المطلقة للرجل في الأسرة الجزائرية مما يعطيه الحرية المدعمة من قبل المجتمع للهيمنة على المرأة واحتقارها وحرمانها حتى من حقوقها بحجة المحافظة عليها والمحافظة على شرفه الأسرة ، كما أن الظروف المعيشية الصعبة أو تدنيها في المجتمع الجزائري يدفع المرأة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي باعتبار الفقر والحرمان هما مؤشران واضحان لوجود العنف الذي تعانيه المرأة على مستويين ، الأسري أو ما يعرف بالعنف الأسري وهو الشائع في الأسرة الجزائرية نظرا لأن أغلبية الأسر تنتمي إلى الطبقة الوسطى أو الفقيرة مما يعني أنها تعاني الضغوطات النفسية والاجتماعية والاقتصادية ، فيتجسد ذلك في شكل عنف ممارس ضد المرأة كالزوجة أو الأخت أو الأبناء ، فالعنف له علاقة وطيدة بالظروف المعيشية المزرية وقد تمثلت هذه الظروف التي تعاني منها الأسرة الجزائرية والتي تعد من أهم عوامل لجوء المرأة إلى الجريمة في أزمة السكن ، البطالة ، قله فرص العمل ، كثرة عدد أفراد الأسرة مما يشير إلى ارتفاع معدلات الخصوبة في الأسرة الجزائرية خاصة الفقير منها نظر لعدم وجود الوعي لديها وعدم تنظيمها للإنجاب ، والعنف خارج الأسرة أو العنف الاجتماعي الذي يعتبر بدوره دافع للمرأة لارتكاب الجريمة ، بما فيه العنف اللفظي والجسدي بصفة عامة .

كما أظهرت الدراسات نتائج لم تحدد الفرضيات حيث أن بعض الحالات كان إجرامهن ناتج عن الرغبة أو استعجال في الزواج و الذي أدى بهن إلى إقامة علاقات غير شرعية مما أوقفهن في الإنجاب الغير شرعي أو إجراء عمليات الإجهاض التي تعد جريمة في حد ذاتها إضافة إلى تعرضهن للاغتصاب من طرف أصدقائهن فتقع المرأة ضحية وجانية في نفس الوقت بحيث تلجأ لدفاع عن نفسها و شرفها لتصبح في الأخير مجرمة مرتكبة أبشع الجرائم وهي القتل .

و أظهرت الدراسة أيضا أن فقدان الوالدين أو أحدهما يؤدي بالمرأة إلى ارتكاب السلوك الإجرامي وذلك من خلال فقدانها إلى الراعي و الحامي و المسؤول عن عملية التنشئة وهو المحدد لشبكة العلاقات و الأدوار و المكانات داخل الأسرة و بفقدانه يضيع هذا الدور ليصبح في يد الأم الضعيفة والمتشبعة بثقافة السلطة الذكورية على الأنثى و بالتالي تخضع هي الأخرى لحكم الابن "الذكر"، أما عند فقدان الوالدين معا فهذا يؤدي إلى تسلط الأخ الأكبر ، باعتبار المجتمع الجزائري مجتمع ذكوري و عند غياب الوالد تفتح الأبواب أمام الذكور لممارسة سلطة كاملة الصلاحيات على المرأة مدعمة من المجتمع من خلال حرمانها من التعليم وحرمانها من ممارسة الحياة الطبيعية وحتى حرمانها من الزواج أو اختيار الزوج فترغم على الزوج ممن يختارونه لها وهنا تعيش في صراعات دائمة مع الزوج ، وتتولد لديها الرغبة الدائمة في الانتقام والتي تتفجر في أية لحظة لتنهيها بين قضبان السجون كما هو الحال في حالات عينة الدراسة .

كذلك تبين من خلال المبحوثات أن الظروف المعيشية التي تدفع للجريمة لا تنحصر فقط في الحرمان وأزمة السكن و إنما هناك نمط آخر من دوافع الانحراف عند المرأة وهي غياب سلطة الضبط الاجتماعي المتمثلة في الوالدين وخاصة الأم التي تبين من خلال الدراسة أنها شبه غائبة في الأسرة وذلك لغياب دورها التربوي والتوجيهي والعلائقي للفتاة ، وهذا الدور كان من أهم اهتمامات المرأة (الأم) في الأسرة التقليدية ، حتى لا تقع في الانحرافات باعتبار الأم أقرب إلى ابنتها في تلقينها أهم المبادئ الأخلاقية ، وإعطاء الحرية الكاملة للمرأة في ممارسة ما ترغب فيه وهذا يدفعها إلى القيام بما يحلو لها وهنا تتجه إلى الانحراف بأشكاله فتدخن و تتعاطى المخدرات و تمارس العلاقات غير الشرعية بمفهومها الواسع إضافة إلى العنف بأشكاله الذي يدفعها للانتقام وهذا ما وضحته الدراسة .

كما أن هناك دوافع أخرى للجريمة النسوية في المجتمع الجزائري هي العلاقات غير الشرعية التي تقمها المرأة مع الشاب ، فتنغمس معه في الحرام والزنا لينتهي بها المطاف إما فاقدة لشرفها أو لأسرتها ، أو قاتلة تقضي بقية حياتها في السجن .

4.6 - عرض وتحليل وتفسير واستنتاج المقابلات التدعيمية .

المقابلة الأولى :

1.4.6 - رأي مختصين القانون في إجرام المرأة

تاريخ المقابلة : 31 / 03 / 2013

مكان المقابلة : مكتب الأستاذ م.ت بخميس مليانة ولاية عين الدفلى .

مدة المقابلة : ساعة ونصف

مقابلة مع السيد : م.ت

موضوع المقابلة : رأي القانون في إجرام المرأة .

المحور الأول : البيانات العامة .

السن : 30 سنة

المستوى التعليمي : جامعي .

الشهادة المتحصل عليها : ليسانس في العلوم القانونية والإدارية وشهادة الكفاءة المهنية .

الأقدمية في المهنة : خمس سنوات .

اللغة المتداولة : لغة عربية

الأصل الجغرافي : حضري .

المحور الثاني :

1/ كيف نظم القانون الجزائري الأسرة ؟

نضمها على أساس ما نصت عليه الشريعة الإسلامية .

2/ إن قيام الأسرة تفرضه مواد قانونية شرع من خلالها حقوق ووجبات كل طرف من هذه الأسرة وضح لنا هذا ؟

لقد جاء توضيح حقوق وواجبات كل طرف من الأسرة بنصوص صريحة في قانون الأسرة طبقا للمواد 36 و37 من نفس القانون .

والتي تنص على :

المادة 36 : - المحافظة على الروابط الزوجية وواجبات الحياة المشتركة .

المعاشرة بالمعروف ، وتبادل الاحترام والمودة والرحمة .

التعاون على مصلحة الأسرة ورعاية الأبناء وحسن تربيتهم .

التشاور في تسيير الأسرة وتباعد الولادات .

المحافظة على روابط القرابة والتعامل مع الوالدين والأقرباء بالحسن والمعروف.

المادة 37 : لكل واحد من الزوجين ذمة مالية مستقلة عن ذمة الآخر ، غير أنه يجوز للزوجين أن يتفقا في عقد الزواج أو عقد رسمي لاحق ، حول الأموال المشتركة بينهما التي يكتسبانها خلال الحياة الزوجية .

3/ من خلال تجربتكم المهنية هل يمكن القول أن الأسرة لها دخل في إجرام المرأة ؟

نعم الأسرة لها دخل مباشر في إجرام المرأة وذلك من خلال الضغوطات والمشاكل المستمرة جراء هضم حقوقها ومساءلتها إلا على الوجبات عكس الرجل الذي يحكمه المحيط الاجتماعي خارج الآسرة .

4/ هل ساهم قانون الأسرة الجزائري المعدل الذي وسع دائرة حقوق المرأة في ظهور بعض الانحرافات عندها ؟

نوعا ما .

5/ كيف ينظر القانون الجزائري إلى أجرام المرأة ؟

بصفة عامة إجرام المرأة من الأمور الدخيلة على المجتمع الجزائري ، إلا أن تطور الجريمة السريع جعل المرأة تدخله من أوسع الأبواب مما استدعى إلى جعل القانون الجزائري لا يفرق بين المرأة والرجل في العقوبات .

6/ هل هناك إجراءات قانونية خاصة بأجرام المرأة ؟

لا يوجد أي إجراءات خاصة بإجرام المرأة لأن القانون لا يفرق بين الجنسين في العقوبات .

7/ هل تعتقد أن ارتفاع نسبة العنوسة عند المرأة لها دخل في ظهور عدة انحرافات ؟

هذا السؤال يترك جدلا حول الوضعية النفسية والاجتماعية للمرأة العانس ، لكن كنظرة خاصة لنا فنرى أنه يمكن أن تكون العنوسة سببا في عدة انحرافات .

8/ في رأيكم ألا يوجد فراغ قانوني في ما يخص إدانة الجهات التي تساهم في إجرام المرأة كبيوت الدعارة و إجراء عمليات الإجهاض ؟

نعم هناك فراغ كبير في ذلك كون قانون العقوبات لم يقنن الدعارة من المفهوم الواسع ، وقانون يعاقب الوسيط في الدعارة ومكون بيت الممارس فيه وترك فراغ فيما يخص الممارسين والأركان صعبة الإثبات .

9/ ما هي الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري ؟

ابتعاد الأسرة الجزائرية عن الوازع الديني .

العنوسة والفقر .

العنف الأسري والعنف بصفة عامة .

الجرائم الأخلاقية الممارسة ضدها .

10/ العنف من أكثر ما تعانيه المرأة الجزائرية، هل في اعتقادكم هذا سبب في دفعها لارتكاب الجريمة؟

نعم وبصفة أكيدة وكردة فعل عن العنف المستمر عليها فتجد نفسها مجبرة على ارتكاب الجرائم ، من جهة وللدفاع عن نفسها من جهة ومن جهة أخرى كانتقام جراء العنف المستمر عليها .

11/ من خلال تجربتكم في الميدان كيف تنظرون إلى مستقبل الظاهرة ؟

الظاهرة في تفشي خطير وأخذت منحى غير متوقع مما يستدعي الأخذ بالأسباب لإيجاد الحلول .

المقابلة الثانية :

تاريخ المقابلة : 2013 /04/04

مكان المقابلة : مكتب الأستاذ بخميس مليانة

مدة المقابلة:ساعة .

مقابلة مع السيد : ب / م .

موضوع المقابلة : رأي القانون في إجرام المرأة .

المحور الأول : البيانات العامة .

السن : 39 سنة .

المستوى التعليمي : جامعي + شهادة الكفاءة المهنية .

الشهادة المتحصل عليها : ليسانس + شهادة الكفاءة المهنية .

الأقدمية في المهنة : 10 سنوات .

اللغة المتداولة : العربية .

الأصل الجغرافي : الحضري .

المحور الثاني :

1/ كيف نظم القانون الجزائري الأسرة ؟

بموجب القانون 11/84 المتعلق بقانون الأسرة المعدل و المتمم بالأمر رقم 02/05 المؤرخ في 2005/02/27 بموجب المادتين 331/330 ق.ع التي تأخذ جرائم الإهمال العائلي المتمثلين :

- في ترك مقر الأسرة .

-التخلي عن الزوجة الحامل .

- الإهمال المعنوي للأولاد .

2/ إن قيام الأسرة تفرضه مواد قانونية شرع من خلالها حقوق ووجبات كل طرف من هذه الأسرة وضح لنا هذا ؟

بموجب المادة 36 (أمر رقم02/05) التي تبين حقوق و واجبات الزوجين .

المادة 75/74 من ق. أ التي تتعلق بالنفقة بالنسبة للزوجة أو الزوج .

3/ من خلال تجربتكم المهنية هل يمكن القول أن الأسرة لها دخل في إجرام المرأة ؟

4/ هل ساهم قانون الأسرة الجزائري المعدل الذي وسع دائرة حقوق المرأة في ظهور بعض الانحرافات عندها ؟

مثلا في حالة الطلاق فيما يتعلق الأمر بالحضانة ، في هذه الحالة تعود الحضانة إلى الأم و هذا مراعاة لمصلحة المحضون ، و لكن مهما كلف الأمر فان المرأة لا تقوم لمسؤوليتها التامة في رعاية أبنائها خاصة عندما قام المشرع بتحديد أوقات الزيارة فالوقت الكبير يكون الأبناء تحت رعاية أمهم و بالتالي قوة الأطفال في حالة المراهقة تغلب عاطفة الأم و بالتالي يصعب عليها تربيتهم...الخ .

5/ كيف ينظر القانون الجزائري إلى إجرام المرأة ؟

مثلما وضع القانون الجزائري قوانين تحمي المرأة و تصون حقوقها والتي حددها بموجب قانون الأحوال الشخصية ، فقد أوجد نصوص قانونية ردعية تحد من الأعمال التي تقوم بها والتي تكون الغاية منها ارتكاب جريمة سواء كانت جنحة أو جناية فلا عقوبة ولا جريمة إلا بنص فالمرأة تخضع لهذا المبدأ .

6/ هل هناك إجراءات قانونية خاصة بإجرام المرأة ؟

هناك نصوص قانونية رادعة تطبق على الرجل الجاني مثل المرأة الجانية خاصة في جرائم ضد الأطفال و تعريضهم للخطر أو إهمالهم و هي الحالات الغالبة في المحاكم بالإضافة إلى الإجهاض و الدعارة فيسلط عليها الجزاء مثل الحبس، الغرامة النافذة أو الحبس مع وقف التنفيذ ....الخ .

7/ هل تعتقد أن ارتفاع نسبة العنوسة عند المرأة له دخل في ظهور عدة انحرافات ؟

العنوسة لها دور في إقدام المرأة على الجريمة خاصة في ظل الظروف العائلية القاسية .

8/ في رأيكم ألا يوجد فراغ قانوني في ما يخص إدانة الجهات التي تساهم في إجرام المرأة كبيوت الدعارة و أجراء عمليات الإجهاض ؟

يوجد فراغ كبير في هذا الجانب خاصة فيما يخص إدانة مرتكب فعل البغاء و عمليات الإجهاض و ذلك لغياب الإثبات المادي .

9/ ما هي الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري ؟

- البطالة التي أدت إلى كثرة الشباب البطال و بالتالي هناك تأخر سن الزواج مما أدى إلى ارتفاع نسبة العنوسة مما دفع المرأة إلى عالم الإجرام .

- خروج المرأة إلى العمل و بالتالي تم استغلال الكثير منهن في أعمال مخالفة للنظام العام و الآداب العامة .

- حرية المرأة التي استغلت في الجانب السلبي .

- ارتفاع نسبة الطلاق .

10/ العنف من أكثر ما تعانيه المرأة الجزائرية ، هل في اعتقادكم هذا سبب دفعها لارتكاب الجريمة

قد يكون العنف الذي تعانيه المرأة الدافع إلى ارتكاب الجريمة ، كحالة الإهمال العائلي و ترك الأسرة من طرف الزوج ما يؤدي إلى صعوبة القيام بواجباتها المنزلية سواء كانت التزامات مادية أو معنوية . فحينما لا يستطيع الزوج تحمل الأعباء قد تكون تصرفاته عدائية فيمارس العنف تجاه زوجته ، لكن

الكثيرات منهن تلجا إلى القضاء لمتابعته ، حتى تستقر الأسرة و يعود الزوج إلى رشده ، لكن هناك بعض النساء اللواتي يرتكبن جرائم بالرغم أنهن لا يعانين من العنف .

11/ من خلال تجربتكم في الميدان كيف تنظرون إلى مستقبل الظاهرة ؟

ظاهرة غير معلنة بالصورة التي تجعلنا نحدد مستقبلها ، لكن الجريمة مرفوضة لا بد من التصدي لها.

المقابلة الثالثة :

2.4.6 - رأي مختصين علم الاجتماع في إجرام المرأة.

تاريخ المقابلة : 2013/05/02

مكان المقابلة :جامعة بليدة

مدة المقابلة :ساعة

مقابلة مع السيد: ر.ف

موضوع المقابلة : رأي المختصين في علم الاجتماع.

المحور الأول : البيانات العامة .

السن :54

المستوى التعليمي: أستاذ جامعي

الشهادة المتحصل عليها:دكتوراه دولة

الأقدمية في المهنة:20 سنة

اللغة المتداولة:اللغة العربية

الأصل الجغرافي: البليدة

المحور الثاني :

1/ في رأيكم هل الأسرة الجزائرية وطريقة تنشئتها للمرأة هي من دفعتها للانحراف والجريمة ؟

بشكل نسبي ،أو نقول إهمال الأسرة لدورها و الخلل الوظيفي الذي تتخبط فيه دفع الكثير من الأبناء إلى السلوك ألانحرافي .

2/ هل لطبيعة المجتمع الجزائري الذي يفرض طابع معين على المرأة من حيث الرقابة ، تفضيل الذكر عليها ، أرغامها على الزواج...الخ له علاقة في إجرامها ؟

ليس بالضرورة و إلا لكان مجتمع النساء في الجزائر كله مجرم.

3/ في نظركم من الذي يدفع المرأة للهروب من واقع الذي تعشه ؟

الضغوطات التي تعيشها المرأة داخل الأسرة و ضعف الاتصال والحواربالاضافة إلى غياب الوازع الديني.

4/ ا هل للظروف المعيشية التي تعيشها معظم الأسر الجزائرية علاقة بإقبال المرأة على السلوك الإجرامي ؟

تلعب الظروف الاجتماعية و الاقتصادية كالتفكك الأسري و الفقر و الحرمان دورا في هاما في ذلك.

5/ هل التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري المصحوب بانتشار حركات التحرر النسائية له علاقة بإجرامها ؟

قد يكون سببا من الأسباب،و لكن ليس كله.

6/هل لارتفاع نسبة العنوسة داخل المجتمع الجزائري علاقة بدخول المرأة عالم الجريمة ؟

هذا حكم نسبي ، فالجريمة كانت موجودة من قبل .

7/ في نظركم كمختصين، كيف يمكن إدماج المرأة وتقبلها داخل الأسرة والمجتمع بعد إتيانها السلوك الإجرامي حتى لا نسجل ظاهرة العودة للجريمة ؟

المرأة كفرد في المجتمع لها وعليها، ينطلق الإدماج من خلال قناعتها الأولى بالتخلي عن الإجرام و التحلي بما يساهم في إدماجها في المجتمع.

8/ ما هي الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري ؟

هناك أسباب كثيرة منها ذاتية المرأة ،تهميش المرأة الضغوطات الاجتماعية ،النظرة الدونية لها ،التفكك الأسري ،الطلاق ، تعاطي المخدرات من طرف الوالدين ،جماعة الرفاق ...الخ .

9/ ماهي الحلول الممكنة للحد من ظاهرة إجرام المرأة ؟

العناية بها ،تربيتها،تعليمها، إعطائها الثقة بذاتها وبأنوثتها منحها كل الفرص الممكنة للترقية الاجتماعية ،يجب إن تصل إلى مستوى النضج الاجتماعي .

10/ من خلال تجربتكم كيف تنظرون لمستقبل الظاهرة وتأثيرها على الأسرة والمجتمع ككل ؟
إذا استمرت ظاهرة إجرام المرأة ضاع المجتمع و لا نستطيع بناء اسر مستقرة و لا قيم دائمة لان نصف المجتمع عاطل ،و غير سوي ،فهي تؤثر بشكل مباشر على الأسرة وحتي على المجتمع .

المقابلة الرابعة:

تاريخ المقابلة :2013/04/17

مكان المقابلة :جامعة خميس مليانة

مدة المقابلة :40 دقيقة

مقابلة مع السيدة:م.ف

موضوع المقابلة : رأي المختصين في علم الاجتماع.

المحور الأول : البيانات العامة .

السن :30 سنة

المستوى التعليمي: جامعي

الشهادة المتحصل عليها: ماجستير + سنة ثالثة دكتوراه

الاقدمية في المهنة :5 سنوات

اللغة المتداولة :العربية

الأصل الجغرافي:شبه حضري

المحور الثاني :

1/ في رأيكم هل الأسرة الجزائرية وطريقة تنشئتها للمرأة هي من دفعتها للانحراف والجريمة ؟

نعم تدفع التنشئة الاجتماعية غير السوية في بعض الحالات إلى حدوث عدة جرائم لكلا الجنسين ،و ذلك نتيجة وجود خلل أو فشل الأسرة في أداء وظائفها الموكلة لها و كذلك عيشها (المرأة) في وسط اسري متذبذب.

2/ هل لطبيعة المجتمع الجزائري الذي يفرض طابع معين على المرأة من حيث الرقابة ، تفضيل الذكر عليها ، إرغامها على الزواج...الخ له علاقة في إجرامها ؟

نعم ،فالفتاة منذ نعومة أظافرها و هي ترى أنها قاصرة وان للرجل الحق في تأديبها لأنه تعيش في مجتمع ما زال يرى الفتاة بمثابة نحس حل على الأسرة ،على عكس الذكر الذي يمثل الفخر و الاعتزاز و رمزا للرجولة ، و لذلك تسعى محاولة منها لتغيير وصفها و فرض نفسها باللجوء نحو الإجرام بمختلف إشكاله .

3/ في نظركم من الذي يدفع المرأة للهروب من واقع الذي تعشه ؟

نظرتها لنفسها، محاولة إثبات وجودها كعنصر فعال له قيمة في بناء المجتمع جنبا إلى جنب مع الرجل

4/ هل للظروف المعيشية التي تعيشها معظم الأسر الجزائرية علاقة بإقبال المرأة على السلوك الإجرامي؟

بالطبع، فهي تعد أهم العوامل التي تدفع إلى الانحراف و الجريمة.

5/ هل التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري المصحوب بانتشار حركات التحرر النسائية له علاقة بإجرامها ؟

ليس بالضرورة ،لان تحرر المرأة جعلها تطرق عدة مجالات مما فتح لها باب الحرية و الانفتاح .

6/ هل لارتفاع نسبة العنوسة داخل المجتمع الجزائري دخل في دخول المرأة عالم الجريمة ؟

ليس بالضرورة فهناك نساء تقدم بهن السن غير إنهن سيدات مجتمع .

7/ في نظركم كمختصين ،كيف يمكن إدماج المرأة وتقبلها داخل الأسرة والمجتمع بعد إتيانها السلوك الإجرامي حتى لا نسجل ظاهرة العودة للجريمة ؟

فتح المجال للحوار و المناقشة و الأخذ بالأسباب التي أدت بالمرأة إلى إتيان السلوك الإجرامي و تقبلها كعضو جديد في المجتمع بفتح صفحة بيضاء في حياتها و محو كل النقاط السوداء.

8/ ما هي الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري ؟

ضعف الوازع الديني ،التعليم (الأمية)، العادات و التقاليد ،المحيط الاجتماعي الذي يسوده التفكك الأسري (الطلاق ،المشاكل الأسرية)، الأزمات النفسية و الضغوطات الاجتماعية التي تتعرض لها المرأة يوميا على الصعيد الداخلي و الخارجي ،وسائل الإعلام و الاتصال، العوامل الاقتصادية المزرية .

9/ ماهي الحلول الممكنة للحد من ظاهرة إجرام المرأة ؟

-تقديم الرعاية الصحية .

- توفير الرعاية النفسية و الأسرية للمرأة .

- تقوية الوازع الديني و غرس القيم الحميدة في الأسرة .

10/ من خلال تجربتكم كيف تنظرون لمستقبل الظاهرة وتأثيرها على الأسرة والمجتمع ككل ؟ الظاهرة في تزايد و ذلك حسب الإحصائيات المتبعة خاصة في مجال الدعارة و البغاء...الخ.

المقابلة الخامسة :

3.4.6 - رأي الدين في إجرام المرأة

تاريخ المقابلة:21 /04 /2013

مكان المقابلة: المسجد

مدة المقابلة: ساعتين

مقابلة مع السيد: ع/ا

موضوع المقابلة : رأي الأئمة في إجرام المرأة .

المحور الأول : البيانات العامة .

السن :47 سنة .

المستوى التعليمي: جامعي / تكوين المتواصل.

الشهادة المتحصل عليها : شهادة النهائي + شهادة تكوين الأئمة.

الأقدمية في المهنة : 20 سنة .

اللغة المتداولة : عربية فصحى .

الأصل الجغرافي : حضري .

المحور الثاني :

1/كيف تبنى الأسرة المسلمة ؟

تبنى الأسرة المسلمة على القيم الأخلاقية و التعاليم الإسلامية و صلاح الزوجين .

2/ما هي القيم والمعايير التي لابد على كل أسرة أن تنشئ أبنائها عليها ؟

المعايير التي تبنى عليها الأسرة هي تنشئة الأبناء على القيم الإسلامية .

3/ ما هو دور الدين أو المسجد في ترسيخ القيم الدنية وحماية المجتمع من كل الانحرافات ؟

يكمن دور الدين أو المسجد في ترسيخ القيم الدينية و حماية المجتمع من الانحرافات من خلال الوعظ و الإرشاد و تقديم الدروس و الخطب و الندوات و المحاضرات .

4/مؤخرا لوحظ ارتفاع ظاهرة العنوسة وضياع الشباب ،بسبب البطالة وأزمة السكن...الخ كيف تفسرون هذا ؟ وما هي المشاكل الدينية والأخلاقية والاجتماعية التي تنجر عن ذلك ؟

بالطبع و هذا راجع إلى غياب العدالة الاجتماعية في توزيع السكن و الوظائف و الارتفاع الفاحش في المهور.مما أثقل كاهل الشباب. و هذا ما ينجر عنه مشاكل دينية و أخلاقية و انتشار آفات اجتماعية خطيرة .

5/ ما موقفكم من انتشار ظاهرة العنوسة عند المرأة والعزوف عند الرجل ؟

موقفنا هو موقف الإسلام الذي يحارب هذه الظاهرتين اللتين ينجم عنهما كثرة الزنا و انتشار الفواحش و من هنا يجب النظر في الأسباب لإتاحة الفرصة أمام رجل و المرأة لإتمام نصف الدين.

6/ ما هي العقوبات التي حددتها الشريعة على كل من يأتي بالفواحش ويعتدي على الآخرين ؟

العقوبات التي حددتها الشريعة واضحة و صريحة و هي :100 جلدة لمن يأتي بالزنا لغير المتزوج والرجم حتى الموت بالنسبة للمتزوج و 80 جلدة بالنسبة للقذف ...الخ .

7/ هل لغياب التربية الدينية في كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية علاقة بإقبال المرأة على ارتكاب الجريمة ؟

بالطبع ، فغياب التربية الدينية داخل المؤسسات الاجتماعية يلعب دورا هاما في انحراف المرأة

8/ إلى من تحملون مسؤولية الانفلات الأخلاقي في المجتمع الجزائري ؟

على كل طرف أن يتحمل مسؤوليته ، فالأب و الأم في البيت ، المدرسة و الجامعة ، المسجد قنوات الاتصال الحديثة كالتلفاز و الإنترنت و شبكات التواصل الاجتماعي ، الهاتف النقال...الخ .

9/ في رأيكم هل لغياب الوازع الديني علاقة بارتكاب المرأة الجريمة ؟ وكيف للمؤسسات الاجتماعية أن تتدارك هذا الفراغ وتعيد النظر في ترسيخ التعاليم الدنية الحميدة ؟

لاشك أن غياب الوازع الديني يشجع على ارتكاب الجريمة ، لذلك ينبغي للمؤسسات الاجتماعية أن تتدارك هذا الفراغ من خلال العمل التوعوي و التحسيسي بمخاطر الجريمة وآثارها السلبية على المجتمع **10/ كيف يمكن للأسرة أن تجنب المرأة الوقوع في لانحرافات المختلفة ؟**

يمكن للمجتمع أن يجنب المرأة الوقوع في عالم الجريمة من خلال تعليمها و غرس القيم الأخلاقية فيها بالإضافة إلى توعيتها و تبصيرها بعدم الانسياق وراء المغريات المحرمة سواء كانت سمعية أو بصرية.

11/ لماذا لم يأخذ موضوع إجرام المرأة النصيب الأكبر من خطب المساجد ؟ باعتبار المرأة هي عماد التنشئة وانحرافها يعني انحراف المجتمع ؟

خطب المسجد غير كافية للتصدي لهذه الظاهرة ، لكن يجب على كل المؤسسات أن تلعب دورها في توجيه المرأة و حمايتها من الانحراف .

12/ ما هي اقتراحاتكم للحد من انتشار هذه الظاهرة والتصدي لها ؟

في الحقيقة إن المرأة هي نصف المجتمع و الاهتمام بها و حمايتها من الرذيلة هو حماية للمجتمع.

المقابلة السادسة:

مكان المقابلة :مسجد السلام مليانة

مدة المقابلة :ساعتين

مقابلة مع السيد: م . س

موضوع المقابلة : رأي الأئمة في إجرام المرأة .

المحور الأول : البيانات العامة .

السن : 46 سنة .

المستوى التعليمي : جامعي.

الشهادة المتحصل عليها: :ليسانس في أصول الدين + ليسانس الشريعة .

الاقدمية في المهنة :15 سنة .

اللغة المتداولة :العربية .

الأصل الجغرافي:حضري .

المحور الثاني :

1/كيف تبنى الأسرة المسلمة ؟

بناء الأسرة المسلمة يكون بصلاح الزوجين و استقامتهما و انقيادهما للكتاب و السنة و التحلي بمكارم الآداب و الأخلاق الحسنة و تربية الأبناء على ذلك .

2/ما هي القيم والمعايير التي لابد على كل أسرة أن تنشئ أبنائها عليها ؟

التدين عموما و الصدق الأخلاق الفاضلة .

3/ ما هو دور الدين أو المسجد في ترسيخ القيم الدنية وحماية المجتمع من كل الانحرافات ؟

دور المسجد دور أساسي و رئيسي ففيه يتعلم الفرد مبادئ الدين و التربية الحسنة و فيه يشحن الإيمان و تقوى صلة العبد بربه و بمن حوله.فالجميع يبحث عن النصح و الإرشاد و المشورة الدينية في المسجد.

4/مؤخرا لوحظ ارتفاع ظاهرة العنوسة وضياع الشباب ،بسبب البطالة وأزمة السكن...الخ كيف تفسرون هذا ؟ وما هي المشاكل الدينية والأخلاقية والاجتماعية التي تنجر عن ذلك ؟

يفسر ارتفاع نسبة العنوسة بسبب البطالة وتغير مقاييس الزواج بالنسبة للمرأة التي أضحت تفضل التريث وإنهاء دراستها و الولوج إلى عالم الشغل قبل التفكير في هذا الموضوع الذي أصبح يمثل شيئا ثانويا عند بعض الفتيات .و هو الأمر الذي تنجر عنه آفات خطيرة منها :

-انتشار المحرمات كالزنا و انتشار الأطفال غير الشرعيين.

- انحلال المجتمع أخلاقيا و اندثار القيم الدينية في ظل التطور التكنولوجي الذي لا يخدم الدين .

5/ ما موقفكم من انتشار ظاهرة العنوسة عند المرأة والعزوف عند الرجل ؟

موقف الدين واضح وصريح فيما يخص تشجيع الشباب على الزواج الذي هو نصف الدين و تيسير السبل لذلك لان الانتشار هذه الظاهرة لا يخدم مقاصد الشريعة .

6/ ما هي العقوبات التي حددتها الشريعة على كل من يأتي بالفواحش ويعتدي على الآخرين ؟

يراجع في هذا كتب الفقه ،باب الحدود.

7/ هل لغياب التربية الدينية في كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية علاقة بإقبال المرأة على ارتكاب الجريمة ؟

بالطبع ، فالتربية الدينية تبدأ في البيت ثم المدرسة ثم مؤسسات التربية بمختلف أطوارها فإذا غابت التربية الدينية عن احد هذه الأطوار أصبحت النزعة إلى الانحراف اقرب وأسهل لدى الإنسان، دون أن ننسى دور وسائل الإعلام السلبي الذي يبث من خلال الأفلام و المسلسلات و البرامج الهابطة كل ما يشجع حرية المرأة و حقها في فعل ما تريد وما يحلو لها و يؤججها و يحرضها على التمرد و العصيان.

8/ إلى من تحملون مسؤولية الانفلات الأخلاقي في المجتمع الجزائري ؟

يتحمل هذه المسؤولية كل المحيط بدءا من الأب و الم داخل الأسرة إلى المعلم و المربي في المدرسة و كل من ضيع مسؤوليته في التربية و التوجيه .

9/ في رأيكم هل لغياب الوازع الديني علاقة بارتكاب المرأة الجريمة ؟ وكيف للمؤسسات الاجتماعية أن تتدارك هذا الفراغ وتعيد النظر في ترسيخ التعاليم الدنية الحميدة ؟

إن دخول المرأة عالم الانحراف يكون سببه الرئيسي غياب الوازع الديني.و تدارك هذه الطامة يكون بإعادة ترسيخ التعاليم الدينية الحميدة في البيت والمدرسة وفي جميع المؤسسات الاجتماعية .

10/ كيف يمكن للأسرة أن تجنب المرأة الوقوع في لانحرافات المختلفة ؟

تحصين المرأة من إتباع سبل الشيطان بتربيتها تربية حسنة مبنية على التعاليم الإسلامية الصارمة التي تمنعها من الانقياد وراء ما يجر عليها و على عائلتها وصمة العار.

11/ لماذا لم يأخذ موضوع إجرام المرأة النصيب الأكبر من خطب المساجد ؟ باعتبار المرأة هي عماد التنشئة وانحرافها يعني انحراف المجتمع ؟

قد يكون السبب وراء ذلك هو عدم إدراك مدى انتشار هذه الظاهرة خاصة في المجتمع الجزائري المحافظ بالإضافة إلى غياب التوعية الإعلامية لكن تربية االمرأة و النشأ له مكانة من خطب المسجد.

12/ ما هي اقتراحاتكم للحد من انتشار هذه الظاهرة والتصدي لها ؟

النزول إلى الميدان و الوقوف عند الأسباب يعتبر نصف الطريق لمعالجة هذه الظاهرة بالإضافة إلى تفعيل دور الإعلام من إعلام للتسلية و الترفيه إلى إعلام هادف وموجه و ذلك لأنه الوسيلة الأسرع و الأسهل للتوعية خدمة للمجتمع والله اعلم .

5.6 - تفسير واستنتاج المقابلات التدعيمية :

1.5.6 - تفسير واستنتاج الخاص بالمختصين في القانون :

من خلال مقابلة المختصين في القانون تم التوصل إلى الاستنتاج التالي :

إن قانون الأسرة الجزائري نظم و أعطى لكل من الزوجين حقوق وواجبات مشتركة من أجل الحفاظ على ديمومتها و استمرارها، و أي خلل في هذه الأدوار يؤدي بإفرادها إلى الوقوع في الانحرافات المختلفة.

كما يرى المحامين أن قانون الأسرة أعطى للمرأة حقوقها و سواها مع الرجل من خلال إعطائها الحق في الحضانة و الحق في حل عقد الزواج.....الخ.

وقد حدد المحاميين أن القانون الجزائري سوى بين المرأة و الرجل في العقوبات خاصة في قضايا إهمال الأطفال و تعريضهم للخطر و كذلك الإجهاض و الدعارة و هذه أكثر الجرائم المعروضة على مستوى المحاكم .

وقد أوضح المحاميين خطر العنوسة للمرأة في إقبالها على السلوك الإجرامي من خلال دفعها إلى العديد من الإنحرافات خاصة في ظل ظروفها الأسرية مما يدفعها إلى الوقوع في السرقة و الدعارة التي يرى المحامين أن هناك فراغ فيما يخص إدانة مرتكب الدعارة و ذلك لصعوبة الإثبات المادي إضافة إلى هذا يرى المحامين أن ظاهرة أجرا م المرأة في المجتمع الجزائري دفعت إليها أسباب عديدة منها :

- البطالة التي أدت بدورها إلى ارتفاع العزوبة في المجتمع الجزائري .

- خروج المرأة إلى ميدان العمل و اختلاطها مع الجنس الأخر مما يؤدي إلى استغلالها في أعمال مخالفة للنظام العام و الآداب العامة.

ـ ظاهرة الطلاق و تفكك الأسرة الجزائرية التي أصبحت في تزايد مستمر مما دفع بكثير من النساء إلى امتهان الدعارة.

وقد أكد المحاميين أن العنف ضد المرأة من أهم أسباب ارتكابها الجريمة و ذلك من خلال الإهمال الأسري للمرأة ممارسة العنف عليها أو اغتصابها وهنا تجد نفسها مجبرة على الدفاع عن نفسها فتقع ضحية جريمة دفعت لها دون أي نية إجرامية سابقة.

ـ أما عن مستقبل الظاهرة فإنه لابد من تدارك الأسباب لإيجاد الحلول.

2.5.6 - تفسير واستنتاج خاص بفئة الأئمة :

لقد وضحا الإمامين أهمية الأسرة كبناء اجتماعي مهم في حماية المجتمع من جميع الانزلاقات بدءا بصلاح الزوجين واستقامتهما و الانقياد بالكتاب و السنة النبوية الشريفة و أن التنشئة الاجتماعية بمؤسساتها المختلفة بما فيها المسجد لابد أن تلعب الدور الأهم و هو التوجيه والإرشاد من أجل وقاية المجتمع من الانحرافات المختلفة .

كما أن ظاهرة العزوبة في المجتمع الجزائري وضياع الشباب انتشرت بشكل واسع وملحوظ وهذا ما أرجعه الإمامين إلى البطالة و أزمة السكن وغياب العدالة الاجتماعية في المجتمع الجزائري وقد أرجعوا ذلك إلى البعد عن التعاليم الإسلامية الحميدة ، ولقد عبر الإمامين عن خطورة العزوبة وذلك لما تتركه من آثار سلبية كفساد انحراف الشاب و الشابة لأن الزواج بمفهومه الديني حصانة للمرأة و الرجل من جميع المفاسد .

وقد كانت دعوة الإمامين إلى ضرورة التشجيع وتيسير السبل للزواج وتوعية الناس بالمخاطر النفسية والاجتماعية الناتجة عن العزوبة .

كما أرجع الإمامين الانحرافات في المجتمع الجزائري إلى غياب دور المؤسسات التنشئية بدأ من الأسرة وصولا إلى وسائل الإعلام كما أن الدور الإعلامي سلبي في التوجيه والإرشاد.

كما أوضحت هاتين المقابلتين أن الوازع الديني عند المرأة وعدم التكفل بها وحسن تربيتها وتحصينها من سبل الشيطان ، كلها عوامل تؤدي إلى انحرافها .

إضافة إلى هذا فقد أرجع الإمامين جرم المرأة إلى عدم إدراك حجم انتشارها وغياب الوعي الإعلامي.

وفي الأخير دعا الإمامين إلى ضرورة القيام بالدراسات و الوقوف على الأسباب التي أدت إلى انتشار جرائم المرأة ومن ثمة معرفة كيفية العلاج .

3.5.6 - تفسير واستنتاج مقابلة بالمختصين في علم الاجتماع :

من خلال استنتاج مقابلتين المختصين في علم الاجتماع تم التوصل إلى القول أن :

التنشئة الاجتماعية غير سوية في بعض حالاتها والتي تقوم على الإهمال والخلل الوظيفي الذي تتخبط فيه مما يعني ذلك فشل في أداء الوظائف المواكبة لها يدفع بالكثير سواءا ذكور أو إناث إلى السلوك الانحرافي خاصة المرأة التي تقضي معظم وقتها داخل البيت مما يعني أنها تعايش الوسط الأسري المتذبذب فيؤدي ذلك إلى انحرافها .

المجتمع الجزائري ذكوري والمرأة تحتل فيه المرتبة الثانية ، كما أنها ترى منذ صغرها أن قاصر والرجل له الحق عليها في عقابها لأن طبيعة الأسرة الجزائرية على هذا الحال ، لكن لا يمكن الجزم بأن هذا التمييز بينها و بين الذكر هو ما يدفعها للجريمة و إلا كان مجتمع النساء في الجزائر كله مجرم ، و لكن يعد من بين الأسباب التي تولد الانتقام و الكراهية لدى المرأة وتدفعها إلى السلوك الانحرافي ، و الهروب من واقعها خاصة لغياب الوازع الديني و غياب الاتصال و الحوار داخل الأسرة ، فنحاول إثبات نفسها لعنصر له قيمة جنبا إلى جنب مع الرجل .

كما أوضحت المقابلتين أن الظروف الاجتماعية للأسرة الجزائرية و التي تعد غالبيتها من الطبقة الوسطى تدفع المرأة للسلوك الإجرامي كالسرقة ، الدعارة ..لتلبية حاجاتها الناقصة .

كما يرى عالمي الاجتماع أن المرأة دفعت للجريمة نتيجة عدة أسباب من بينها التفكك الأسري كالطلاق أو غياب أحد الوالدين أو تعاطي المخدرات و النظرة الدونية للمرأة ، الفقر و العنف خاصة الذي تتعرض له باعتبار أغلبية النساء تتعرضن له من طرف الأسرة وهو الشائع .

كما يرى المختصين أن العنوسة ليست من أهم أسباب الجريمة عند المرأة بل هناك عوامل مرتبطة أكثر بالأسرة و المحيط الاجتماعي الذي يهمشها ولا يعطي لها أدنى حقوقها .

أما موقف المختصين من إجرام المرأة فهما يرى أخلاقي تزايد مستمر و الإحصائيات السنوية حول جرائم المرأة تجعلها تتورط في معظم الجرائم المرتكبة وهذا ما يعني تفكك القيم و المعايير و اختلالها ، نظرا لدور المرأة خاصة الأم في بناء المجتمع بمعنى لا نستطيع أن نبني أسرة مستقيمة لا قيما دائمة لأن المجتمع عاطل و غير سوي فالمرأة تأثر مباشرة على المجتمع كله .

4.5.6 - الاستنتاج العام لمقابلات المختصين .

إن المقابلات التدعيمية مع مجموعة من نخبة المجتمع ، وهم المختصين في علم الاجتماع والقانون ورجال الدين ، كانت تهدف إلى إيجاد نوع من التكامل في دراستنا لهذا الموضوع ، من خلال معرفة حجم الظاهرة وأبعادها في المجتمع ، لنصل إلى مستوى من الوعي والإلمام بالموضوع ، وقد تم التوصل إلى القول أن السلوك الإجرامي عند المرأة أصبح في تزايد مستمر نتيجة لعدة عوامل من بينها العنف ، غياب العدالة الاجتماعية وأزمة السكن والانحرافات المختلفة التي كانت بسبب خروج المرأة للعمل وتأثير ما يفرضه سوق العمل على المرأة وغياب الرقابة والضبط الأسري ، وهذا ما أكد دخول المرأة عالم الجريمة .

ومن هنا ومن خلال المختصين في التخصصات المختلفة تم التوصل إلى القول أن الجريمة لم تعد حكرا على الرجل بل أصبحت المرأة لها دور في ارتكابها .

6.6 - نتائج الدراسة .

لقد تم التوصل من خلال هذه الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

1 - دخول المرأة عالم الجريمة من بابه الواسع بحيث كشفت الدراسة مجموعة من السلوكات الإجرامية التي ارتكبتها المرأة كالسرقة ، الدعارة ، الإجهاض ، المخدرات ، وأبشع جرائم وهي القتل بحيث أظهرت الدراسة أن أغلبية المبحوثات بنسبة 50% قاموا بجريمة القتل .

2 - إن أكثر الجرائم المرتكبة من قبل المرأة هي جرائم ضد أشخاص سواءا داخل الأسرة (ضد أفراد الأسرة) أو خارجها كقتلها لشخص كانت على علاقة غير شرعية معه ، أو انتقامها من شخص من أفراد أسرتها ، وهذه النتيجة توصل إليها **"محمد سعدي "** في دراسته حول "السلوك الإجرامي للمرأة الجزائرية اتجاه زوجها "وهذا ما يدل على وجود علاقة بين الدراستين من خلال جرائم المرأة المرتكبة ضد الأشخاص خاصة داخل الأسرة مما يعني وجود توتر في العلاقات وصعوبة التواصل والتفاعل داخل الأسرة الجزائرية والتي أوضحت الدراستين أن هناك نوع من الخلل في عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة الجزائرية خاصة في طريقة تنشئتها للفتاة وتفضيل الذكر عليها مما يؤدي إلى وجود نوع من التمييز في المعاملة وهذا بدوره يؤدي إلى سوء التواصل بين أفراد الأسرة فيتولد العنف الذي ينتج العنف المضاد بين أفرادها فتلجأ المرأة إلى الجريمة كرد فعل لما تعانيه .

3 ـ كشفت الدراسة أن أكثر النساء المقبلات على الجرائم هن العازبات ودفعت للجريمة بهدف الرغبة في الزواج أو تأخر في سن الزواج أو الانتقام الناتج عن خيانة الشريك للمرأة و عدم الزواج منها خاصة بعد تقدمها في سن وضياع شرفها.

4 ـ أوضحت الدراسة أن غياب الوالدين أو نقص الرقابة أو إعطاء المرأة الحرية المطلقة يدفعها إلى كسر الحاجز الأخلاقي ودخولها عالم الجريمة خاصة جرائم الدعارة و الإجهاض و العلاقات المشبوهة (غير شرعية) وهذه النتيجة توصل إليها **"نجيب على سيف الجميل"** في دراسته حول "المرأة والجريمة " في الجمهورية اليمنية بحيث أوضح كيفية غياب الرقابة والتفكك الأسري والمشاكل العائلية في إقبال على الجريمة وهذا دليل على وجود نوع من العلاقة في إقبال المرأة الجزائرية واليمنية على الجريمة فالمجتمعين ينتميان إلى الثقافة العربية الإسلامية فعامل اللغة والدين مشترك بينهما .

5- كشف الدراسة أن الظروف المعيشية الصعبة التي تعيش فيها المرأة الأسرة وداخل المجتمع تجعلها تعاني الحرمان والتهميش فتدفع إلى ممارسة أنواع الجرائم كالسرقة ، الدعارة ، دخول عصابات إجرامية وهذا لتوفير الحاجة المحرومة منها .

6ـ كشفت الدراسة أن النساء اللواتي ارتكبن الجرائم يعانين الحرمان المادي والمعنوي المتمثل في التفكك العائلي من جهة وغياب الوالد أو إهماله لشؤون البيت والتسلط من طرف الأخ (الذكر) من جهة أخرى يدفع المرأة للجريمة أو الهروب للبحث عن البديل خارج البيت وقد توصل الباحث **" محمد إبراهيم الربدي "** في دراسته حول " العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم المرأة في المجتمع السعودي " حيث أوضح أن النساء مرتكبات الجرائم في المجتمع السعودي هن فقيدات للشعور بالعطف داخل أسرهن ، وهذا ما يعني وجود علاقة بين الدراستين من خلال دافع المرأة للجريمة خاصة فيما يتعلق بالأسرة ومن هنا نستنتج أهمية الأسرة العربية المتشبعة بالثقافة الإسلامية في حماية المرأة من الانحراف من خلال تشبيعها بالعقيدة وإعطائها المكانة وإحاطتها بالرعاية والاهتمام حتى لا تنحرف .

7 ـ كشفت الدراسة أن أغلب المبحوثات ذات مستوى تعليمي متدني مما يعني نقص الوعي لديهن وهذا ما يجعلهن لا يفكرن في العواقب ، فيدفعن للجريمة ويقعن فيها دون تحضير مسبق في غالب الأحيان .

8 ـ كشفت الدراسة أن الأنانية والتسلط السائد في الأسرة الجزائرية ، وغياب التماسك الناتج عن التفكك الأسري سواء بالطلاق أو الهجر أو الوفاة ، أدي نمو الصراعات والخلافات الأسرية وتعرض المرأة للعنف والاحتقار والإهمال ، مما دفعها إلى دخول عالم الجريمة .

9 ـ كشفت الدراسة أن العنف الذي تتعرض له المرأة بصفة عامة بشكله اللفظي و الجسدي له علاقة وطيدة بإقبالها على الجريمة كرد فعل انتقامي من المعنف و هذا لرد الاعتبار ، وقد بينت هذه الدراسة أن العنف يدفع المرأة الجزائرية للجريمة بنسبة 100% أكثر من الظروف الأخرى

الخاتمة :

إن الجريمة أيا كان مرتكبها رجل أو امرأة ، وأيا كان ضحيتها فهي تعتبر تهديد للكيان الاجتماعي وحياة الأفراد ، خاصة مع ظهور نوع جديد من الإجرام ، وهو إجرام المرأة التي تعتبر أساس البناء الاجتماعي وتربية الأجيال وفسادها يعني فساد المجتمع ، باعتبارها تحضي بمكانة خاصة في المجتمعات العربية الإسلامية أين تتساوى مع الرجل وتنال الاحترام والتقدير .

ونحن في ختامنا لهذا البحث ، يمكننا القول أن إجرام المرأة بشكل عام هو إفراز التغير الاجتماعي الذي مس كل المجلات السياسية ، الثقافية ، الاقتصادية التي عرفها المجتمع الجزائري ، والتي زادت في انتشار الجريمة بكل أنوعها ، بما فيها جرائم الأطفال والنساء ، وقد تعددت جرائم النساء وتعددت أسباب ارتكابها فهي ترتكب لطلب الرزق كالبغاء والسرقة ، أو دفاعا عن النفس كالعنف الذي تتعرض له وموقفها منه ، أو لإثبات الوجود كمشاركتها في العصابات الإجرامية أو استهلاك أو المتاجرة بالمخدرات .

والسلوك الإجرامي عند المرأة الجزائرية دفعت إليه عدة عوامل حسب ما افترضناه في الدراسة كالظروف المعشية ، تأخر سن الزواج ، والعنف الممارس على المرأة ورد فعلها اتجاهه ، وقد تم التوصل إلى القول بأن المرأة ترتكب الجريمة تأثرا بهذه العوامل الثلاثة .من هنا يمكن القول أن إجرام المرأة كثرت دوافعه وأصبح يشكل خطرا على المجتمع لابد من الإسراع في إيجاد الحلول وتدارك الوضع وتفعيل مؤسسات التنشئة الاجتماعية ، قبل استفحال الظاهرة وتوسعها .

ونحن بعد الانتهاء من هذه الدراسة قد حاولنا إيجاد بعض العوامل والأسباب التي ساهمت في بروز الجريمة النسوية والتي كانت فيما مضى غريبة عن مجتمعنا ، إذا يعتبر هذا الجهد المبذول خطوة من بين الخطوات المبذولة في سبيل دراسة الجريمة الأنثوية والبحث عن عواملها ومسبباتها ، وهذا بغية لفت الانتباه لما تشكله الظاهرة على الأسرة ومستقبل البناء الاجتماعي .

وفي الأخير يبقى هذا العمل بمثابة بوابة لظهور دراسات أكثر تعمقا للبحث خاصة من قبل رجال القانون وعلماء النفس والاجتماع وذلك للإلمام بكل الجوانب المشكلة لإجرام المرأة ومحاولة إيجاد النقاط المشتركة بين هذه الدراسات لفهم إجرام المرأة وكل ما يدفع له .

قائمـــــة المراجـــع

القرآن الكريم .

مراجع باللغة العربية :

1) جمال معتوق ،**مدخل إلى علم الاجتماع الجنائي** ، دار مرابط لنشر، الجزائر،ط 1،2008.

2) محمد عبد الله الوريكات، **مبادئ علم الاجتماع** ، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، ط 1 2008.

3) أحمد زكي البدوي، **معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية** ، مكتبة لبنان ، بيروت ، 1986.

4) محمد جابر سامية ، **الجريمة والقانون والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية مصر، ط1، 2007.

5) أكرم عبد الرزاق المشهداني ، **واقع الجريمة واتجاهات في الوطن العربي** ، الرياض ط1، 2005.

6) جابر عوض السيد أبو الحسن عبد الموجود، **الانحراف والجريمة في عالم متغير**،المكتب الجامعي الحديث ،2004 .

7) مزوز بركو،**أجرام المرأة في المجتمع العوامل والآثار**،المكتبة العصرية للنشر، مصر ط1، 2010.

8) طارق السيد ، **الانحراف الاجتماعي،أسبابه ومعالجته** ،مؤسسة الشباب الجامعية ،2008

9) محمد سلامة محمد غباري ، **الدفاع الاجتماعي ضد الجريمة والانحراف**، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية،مصر،2005.

10) أبو الفضل جمال الدين ابن منظور،**لسان العرب**،دار الصادر للطباعة والنشر بيروت،1968.

11)Bailey Ronald, **la violence et agression**, Edition time، paris, France,1997.

12) رجاء مكي، سامي عجم ، **إشكالية العنف** ، العنف المدان والعنف المشروع، المؤسسة الجامعية للنشر، بيروت ، ط1 ،2008.

13) عبد الله عبد الغني غانم، **جرائم العنف وسبل مواجهتها**، مركز الدراسات و البحوث جامعة نايف للعلوم الأمنية ، الرياض ، 2004.

14) رشدي شحاتة أبو زيد ، **العنف ضد المرأة وسبل مواجهته** ، دار وفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية ،ط1،2008.

15) جمال معتوق، **مدخل إلى سوسيولوجيا العنف** ، دار مرابط للنشر، الجزائر، ط1 2011.

16) معتز سيد عبد الله، **العنف في الحياة الجامعية** ، منشورات مركز البحوث والدراسات الجامعية النفسية ، جامعة القاهرة ، 2005.

17) عدنان أحمد الفسفون ، **أساليب تعديل السلوك الإنساني** ، المكتبة الإلكترونية،ط 1 2006 .

18) محمد عاطف غيث ، **قاموس علم الاجتماع** ، الهيئة المصرية للكتاب ، مصر ، 1979

19) يسرى دعبس ، **البلطجة : رؤية فى اثروبولوجية الجريمة** ، الملتقى المصري للابداع والتنمية ، القاهرة ، 1998.

20) ملتقى من إعداد مجموعة خبراء، تحت : **عنوان الدور الإداري والتنموي للمرأة في الوطن العربي** ،المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر،2006.

21) محمد عبد الرشيد بدران،**علم الإجتماع ودرسات المرأة**،مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ، مصر، ط3،2006

22) عبد الرب نواب آل نواب ، **تأخر سن الزواج** ، دار العاصمة للنشر، السعودية ، ط1

23) Michel Blanc **, Initiation aux problèmes Familiaux** , Edition chronique paris , France , 1960.

24) إبراهيم مدكور ، **معجم العلوم الاجتماعية** ، دار النهضة المصرية للكتاب ، القاهرة ب ط ، 1975 .

25) لجنة السكان والحجات الاجتماعية ، **ملخص حول تقرير حماية الشبيبة** ، المجلس الوطني الاقتصادي ، الجزائر ، 2000 .

26) معن خليل عمر، **التغير الإجتماعي** ، دار الشروق ،الإسكندرية ، مصر،2004 .

27) محمد عبد المولى الدقس ، **التغير الاجتماعي: بين النظرية والتطبيق**، دار المجدلاوي الأردن.

28) محمد الجوهري، علياء شكري، علي ليلة: **التغير الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية 1995.

29) مولود زايد الطيب ، **التنشئة السياسية ودورها فى تنمية المجتمع** ، المؤسسة العربية الدولية للنشر، ط1، 2001.

30) خليل احمد خليل ، **المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع**، دار الحداثة للنشر، بيروت لبنان، ط1، 1984.

31) عدلي محمود السمري ،**علم الاجتماع الجنائي** ،دار المسيرة للنشر،عمان الأردن، ط1 2005 .

32) محمد إبراهيم الربدي ، **العوامل الاجتماعية المرتبطة بجرائم النساء في المجتمع السعودي**، دراسة لنيل شهادة ماجستير في كلية الدراسات العليا، جامعة نايف،الرياض،2003 .

33) محمد سعدي ، **السلوك الإجرامي للمرأة الجزائرية اتجاه زوجها**، دراسة لنيل شهادة ماجستير، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع والديمغرافيا، تخصص علم الإجماع الثقافي، جامعة البليدة ،الجزائر،2007.

34) كريمة شادر، **المرأة الجزائرية و نموذج تنشئة الفتاة في إطار التغير الاجتماعي** دراسة للنيل شهادة ماجستير، في علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ،2003.

35) رعد حافظ سالم، **التنشئة الاجتماعية وأثرها على السلوك السياسي**، دار وائل للنشر ط1، عمان، الأردن ،2000 .

36) معن خليل العمر، **التنشئة الاجتماعية** ، دار الشروق والتوزيع، ط1، عمان، الأردن 2004.

37) إحسان محمد الحسن، **علم الاجتماع الجريمة** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الأردن، ط1 2008

38) أنتوني عدنز، **علم الاجتماع** ، ترجمة فايز الصباغ، المنظمة العربية للترجمة ،لبنان ط1، 2005 .

39) مأمون طربية، **علم الاجتماع في الحياة اليومية** ، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط1 2011.

40) معن خليل عمر، **علم اجتماع الأسرة**، دار الشروق للنشر، عمان، الأردن، ط1 2004.

41) سناء الخولي، **الأسرة والحياة العائلية** ، دار المعرفة الجامعية ، للنشر، الإسكندرية مصر،1999.

42) عباس محمود مكي، **دينامية الأسرة في عصر العولمة**، المؤسسة الجامعية للنشر بيروت، لبنان، ط 1 ،2007.

43) السيد عوض، **الجريمة في مجتمع متغير**، جامعة جنوب الوادي.

44) Ramzi Abadir , ***la femme arabe ou maghreb et ou Machrex*** (fiction et realites) Entreprise nationale, Alger,1986.

45) Cordiorol (j .c), ***l'adolescement et sa Famille***, edition, Paris, 1975.

46) عبد الله زاهي الرشدان، **التربية والتنشئة الاجتماعية**، دار وائل للنشر والتوزيع ،عمان الأردن، ط1، 2005.

47) عبد الرحمن العيسوي، **سيكولوجية التنشئة الاجتماعية**، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، مصر، 1985.

48) على عبد الرزاق جلبي، **العنف والجريمة المنظمة**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية مصر، 2007.

49) جليل وديع شكور، **أمراض المجتمع**، الأساليب والتفسير والوقاية، الدار العربية للعلوم بيروت لبنان، 1992.

50) على محمد جعفر، **علم النفس والعقاب** ، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر، بيروت لبنان،1992.

51) أثر آسيا بيرغر، **وسائل الإعلام والمجتمع** ، ترجمة خليل صالح أبو أصبع، عالم المعرفة دولة الكويت ، 2012.

52) عبد الرحمن عزي، **الإعلام وتفكك البيانات القيمة في المنطقة العربية**، الدار المتوسطية للنشر، ط1، 2009.

53) bouhdida (a) **. La sexualité en islam**. édition. p u f . paris . 1975 .

54) إحسان محمد الحسن ، **العائلة و قرابة الزواج** ، دار الطليعة للنشر ، الأردن ،1985

55) الاضطرابات الوظيفية الأسرية، مجلة شبكة العلوم الفنية العربية، العدد 21، 22 شتاء، ربيع، 2009

56) سناء الخولي، **التغير الاجتماعي والتحديث** ، دار المعرفة الجامعية ،الإسكندرية، مصر.

57)) محمد أوسرير ، **موقف الأسرة الجزائرية من التناقض الحاصل بين الحداثة والتقليد** رسالة لنيل ماجستير في العلوم الاجتماعية، جامعة سعد دحلب، بليدة، غير منشورة، 2006

58) Tahar Gaid, **la femme musulmane dans la société**, éditions iora, paris, 2003.

59) محمد مقداد وآخرون،**قراءات في طرائق التدريس** ،جمعية الإصلاح الاجتماعي و التربوي ،باتنة ، الجزائر،ط1 ، 1994.

60) مصطفى زايد ، **التنمية الاجتماعية و نظام التعليم الرسمي في الجزائر** ، ديوان المطبوعات الجامعية بن عكنون الجزائر،ط11،1986.

61) حورية سعدو ،**واقع العزوبة النسوية في الجزائر** ،أطروحة لنيل شهادة دكتورة ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، جامعة الجزائر ،2011 ، 2012.

62) محمد عبد الفتاح محمد، **ظواهر ومشكلات الأسرة والطفولة المعاصرة**، المكتب الجامعي الحديث ،الإسكندرية مصر ، بدون طبعة 2009.

63) طلعت همام، **سين، جيم في علم الاجتماع**، مؤسسة الرسالة للنشر، بيروت لبنان ط1 1979.

64) محمد سيد فهمي، **المشاركة السياسية للمرأة في العالم الثالث** ، دار الوفاء للنشر، مصر ط1، 2008.

65) Gubbels Robert **, célibat L'homme sans compagne ,femme sans compagnon** , edetion de l'université de Bruxelles , Bruxelles 1974.

66) منصور الرباعي عبيد ،**العنوسة** ، رؤية اجتماعية إسلامية ، دار الفكر العربي القاهرة مصر ، ط1 ، 2000 .

67) أسامة السيد عبد السميع ، **مشكلة البطالة في المجتمعات العربية الإسلامية** ، دار الفكر الجامعي،الإسكندرية ، مصر، ط01 ،2008 .

68) غنيم رشاد ، جمال مجاهد ، **قضايا سسيولوجية معاصرة** ، دار المعرفة الجامعية بيروت، ط04،2008.

69) محمد علي البدوي،**دراسات سسيولوجية** ، دار النهضة العربية ، بيروت لبنان ،ط 1 2004.

70) إبراهيم محمود عبد الباقي ، **البطالة ، حلول إسلامية فعالة** ، المكتب الجامعي الحديث 2005.

71) خالد حسين حسين ، **المرأة و قضايا معاصرة** ، مكتب الإسراء ، القاهرة ، مصر ، ط1 2006 .

72) محمد محمد بيومي خليل،**انحرافات الشباب في عصر العولمة** ، دار قباء للطباعة القاهرة ، مصر، الجزء الأول،2003.

73) فيوليت داغر ، **المرأة والأسرة في المجتمعات العربية** ، المؤسسة العربية الاروبية للنشر ، ط1، 2004.

74) بلقاسم حوام ، إلهام بوثلجي ، **12% من حالات الزواج في الجزائر مآلها الطلاق** تحقيق حول أسباب الطلاق ،جريدة الشروق اليومية الجزائرية ،في 2013/03/12 ،العدد 3952 .

75) Kouaouci Ali **, Famille Femme et contraception**، édition national Founoun , Alger, 1992 .

76) محمد نبيل جامع ، **علم الاجتماع الأسري ،وتحليل التوافق الزوجي والعنف الأسري** دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2010 .

77) عبـاس محمـود مكـي ، **الخبيـر الـنفس الجنـائي وتنـامي ظـاهرة الجـرائم الأخلاقيـة المعاصـرة** المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ط 4 ، 2007

78) إحصائية مقدمة من مدرية النشاط الاجتماعي لولاية عين الدفلى خاصـة بالأطفال غير الشرعيين لسنة 2012.

79) وفاء زيازية ، **واقع الأمهات العازبات في ولايـة مسيلة** ، رسالة ماجستير،قسم علم الاجتمـاع ، جامعة الجزائر،غير منشورة ،2011.

80) محمد عبد العليم موسي ، **الإسلام ومكانة المرأة،** مكتبة العبيكان للنشر ،الرياض ط1 1997.

81) سالم البهسوي ، **مكانةالمراة بين الإسلام والقوانين العالمية** ، مطبعة الطيباوي، الحامة الجزائر.

82) محمد جميل بيهم ، **المرأة في الإسلام** ، مكتبة رحاب ، الجزائر، ط2 ،1989.

83) عبد الحميد الشواربي ، **الحقوق السياسية للمرأة في الإسلام مع مقارنة النظم الدستورية الحديثة** ، مكتبة المعارف ، الاسكندرية ، مصر ، 1987.

84) محمد حسين غانم ، **الأمراض النفسية للشخصية،** المكتبة المصرية ، 2004.

85) محمد الحجار، **الطب السلوكي المعاصر،** دار العلم للملايين لنشر، بيروت ط01،1989 .

86) مجـدي محمـد عبـد الله ، **علـم الـنفس وعلاقتـه بالطـب السـلوكي،** دار المعرفـة الجامعيـة للنشـر، الإسكندرية، مصر، ط1 ، 2008.

87) عدلي أبو طاحون، **التغير الاجتماعي،** المكتب الجامعي الحديث،الإسكندرية مصر،2008.

88) نهى القاطرجي، **المرأة من منظور الأمم المتحدة** ،المؤسسـة الجامعيـة للدراسـات بيـروت لبنـان ، ط1،2006.

89) عدنان أبو مصلح ، **معجم علم الإجتماع** ، دار أسامة للنشر،الأردن، ط1 ، 2006 .

90) كاظم الشبيب ، **العنف الأسري،** المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1 ، 2007 .

81) نوارة باشوش ، **تعرض 17 ألف امرأة إلى للاعتداء** ،جريدة الشروق ، يومية جزائرية صدرت في يوم الخميس 07 /2013/03 ،العدد 3947.

92) سيد احمد نقـاز ، **دور البيئـة الأسرية بالاشتراك مـع بـاقي المؤسسـات الاجتماعيـة الأخرى فـي ظهـور السـلوك الاجرامـي** رسـالة لنيـل شـهادة دكتـوراه فـي العلـوم الاجتماعيـة ، كليـة الآداب والعلـوم الاجتماعية ، قسم علم الاجتماع ، تخصص علم الاجتماع العائلي ، جامعة البليدة ، 2006 .

93) Lacoste Dujardin Camille**, des mères contre les femmes**، édition de la découvert ، paris ،franc،1985.

94) سامية حسن الساعاتي ، **علم الاجتماع الجنائي** ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، 2005

95) على مانع ، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة** ، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون ، الجزائر 1996.

96) احصائيات ،مقدمة من طرف المديرية الولائية للأمن الوطني قسم الشرطة القضائية ولاية عين الدفلى .

97) قانون الأسرة ، الديوان الوطني للأشغال التربوية ، ط4 ،2005 .

98) منذر محمد سليمان الدجاني ، **منهجية البحث في علم السياسة** ، دار زهران للنشر عمان الأردن ط01 ، 2012 .

99) فردريك معتوق ، **منهجية العلوم الاجتماعية عند العرب** ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1985

100) عبد الباسط محمد الحسين ، **أصول البحث الاجتماعي** ، مكتبة الإنجلو مصرية ، القاهرة.

101) غنام الزويبحي ، **مناهج البحث في التربية** ، مطبعة المعالي ، بغداد العراق ، جزء 01 1984

102) Rymond boudou, **les méthodes en sociologie** , édition P.U.E 4eme édition ,paris , Frances , 1976.

103) رودلف غيمليون بنيامين ماتالون ، **البحث الاجتماعي المعاصر مناهج وتقنيات** ترجمة ، علي سالم ، دار الشؤون الثقافية العامة للنشر ، العراق ط 02 ، 1982 ، ص 10 .

104) فادية عمر الجولاني ، **تصميم البحوث الاجتماعية وتنفيذها** ، المكتبة المصرية للنشر مصر ، 2006.

105) معن خليل عمر ، **مناهج علم الاجتماع** ، دار الشروق للنشر ، عمان ، الأردن ، ط 01 1995.

106) محمد علي محمد ، **مقدمة في البحث الإجتماعي** ، دار النهضة العربية ،بيروت 1982، ص 332

107) محمد عبيدات وآخرون ، **منهجية البحث العلمي** ، دار المعرفة الجامعية للنشر مصر 1999.

108) جمال محمود أبو شنب ، **قواعد البحث العلمي الاجتماعي** ، دار المعرفة الجامعية للنشر مصر، 2008 .

109) مايو جدير ، **منهجية البحث** ، ترجمة مليكة أبيض ، ص 28 .

110) بيت هيس وآخرون ، **علم الاجتماع** ، ترجمة محمد مصطفى الزعيني ، دار المريخ للنشر ، الرياض ، السعودية ، 1989

الملاحق :

دليل مقابلة المبحوثات داخل السجن :

المحور: البيانات العامة للمبحوثات .

السن : المستوى التعليمي :

الحالة العائلية : الأصل الجغرافي :

نوع الجريمة : مدة العقوبة :

شبكة الملاحظة :

أسئلة الفرضية الأولى : لتدني الظروف المعشية علاقة بإقبال المرأة الجزائرية على السلوك الإجرامي.

ـ طلبت من المبحوثة أن تقدم لي عرضا عن حياتها وظروفها الاجتماعية .

ـ الدخل الأسرة كان كافي أم لا .

ـ هل كنت تعملين (نوعية العمل) وهل كان الأجر كافيا .

ـ كيف هي علاقتك مع الأسرة .

ـ ما نوعية السكن الذي تعشين فيه وظروف تمدرسك .

أسئلة الفرضية الثانية : لتأخر سن الزواج عند المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي.

ـ هل تمت خطبتك .

ـ هل أنت متزوجة .

ـ هل مازلتي ترغبين في الزواج .

ـ لو كنت متزوجة هل يكون حالك على هذا الحال .

ـ هل تعتقدين أن الزواج كان قادر على حمايتك من الإنحراف والجريمة .

أسئلة الفرضية الثالثة : للعنف الممارس على المرأة الجزائرية علاقة بإقبالها على السلوك الإجرامي .

ـ هل تتعرضين للعنف . ـ من طرف من كنت تتعرضين للعنف .

ـ هل كان يمارس عليك العنف باستمرار .

ـ ما نوع العنف الذي تتعرضين له (الضرب ، الشتم ، الاغتصاب).

ـ هل انحرافك ناتج عن العنف الذي تعرضتي له .

دليل مقابلة المختصين في القانون :

تاريخ المقابلة : مكان المقابلة :

مدة المقابلة :

المحور الأول : البيانات العامة .

السن : المستوى التعليمي:

الشهادة المتحصل عليها: الاقدمية في المهنة :

اللغة المتداولة : الأصل الجغرافي:

المحور الثاني :

1/ كيف نظم القانون الجزائري الأسرة ؟

2/ إن قيام الأسرة تفرضه مواد قانونية شرع من خلالها حقوق ووجبات كل طرف من هذه الأسرة وضح لنا هذا ؟

3/ من خلال تجربتكم المهنية هل يمكن القول أن الأسرة لها دخل في إجرام المرأة ؟

4/ هل ساهم قانون الأسرة الجزائري المعدل الذي وسع دائرة حقوق المرأة في ظهور بعض الانحرافات عندها ؟

5/ كيف ينصر القانون الجزائري إلى أجرام المرأة ؟

6/ هل هناك إجراءات قانونية خاصة بأجرام المرأة ؟

7/ هل تعتقد أن ارتفاع نسبة العنوسة رغم تحديد القانون لسن الزواج ب25 عند الرجل و19 عند المرأة له دخل في ظهور عدة انحرافات ؟

8/ في رأيكم ألا يوجد فراغ قانوني في ما يخص إدانة الجهات التي تساهم في إجرام المرأة كبيوت الدعارة و أجراء عمليات الإجهاض ؟

9/ ما هي الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري ؟

10/ العنف من أكثر ما تعانيه المرأة الجزائرية ، هل في اعتقادكم هذا سبب في دفعها لارتكاب الجريمة؟

11/ من خلال تجربتكم في الميدان كيف تنظرون إلى مستقبل الظاهرة ؟

دليل مقابلة المختصين في علم الاجتماع :

تاريخ المقابلة : مكان المقابلة :

مدة المقابلة :

المحور الأول : البيانات العامة .

السن : المستوى التعليمي:

الشهادة المتحصل عليها: الاقدمية في المهنة :

اللغة المتداولة : الأصل الجغرافي:

المحور الثاني :

1/ في رأيكم هل الأسرة الجزائرية وطريقة تنشئتها للمرأة هي من دفعتها للانحراف والجريمة ؟

2/ هل لطبيعة المجتمع الجزائري الذي يفرض طابع معين على المرأة من حيث الرقابة ، تفضل الذكر عليها ، أرغامها على الزواج...الخ له علاقة في إجرامها ؟

3/ في نظركم من الذي يدفع المرأة للهروب من واقع الذي تعشه ؟

4/هل للظروف المعيشية التي تعيشها معظم الأسرالجزائرية علاقة بإقبال المرأة على السلوك الإجرامي؟

5/ هل التغير الاجتماعي الذي شهده المجتمع الجزائري المصحوب بانتشار الحركات التحرر النسائية له علاقة بإجرامها ؟

6/ هل لارتفاع نسبة العنوسة داخل المجتمع الجزائري دخل في دخول المرأة عالم الجريمة ؟

7/ في نظركم كمختصين ،كيف يمكن إدماج المرأة ونقبها داخل الأسرة والمجتمع بعد إتيانها السلوك الإجرامي حتى لا نسجل ظاهرة العود للجريمة ؟

8/ ما هي الأسباب التي أدت إلى استفحال ظاهرة إجرام المرأة في المجتمع الجزائري ؟

9/ ماهي الحلول الممكنة للحد من ظاهرة إجرام المرأة ؟

10/ من خلال تجربتكم كيف تنظرون لمستقبل الظاهرة وتأثيرها على الأسرة والمجتمع ككل ؟

دليل مقابلة الأئمة .

تاريخ المقابلة : مكان المقابلة :

مدة المقابلة :

المحور الأول : البيانات العامة .

السن : المستوى التعليمي:

الشهادة المتحصل عليها: الاقدمية في المهنة :

اللغة المتداولة : الأصل الجغرافي:

المحور الثاني :

1/كيف تبنى الأسرة المسلمة ؟

2/ما هي القيم والمعايير التي لابد على كل أسرة أن تنشئ أبنائها عليها ؟

3/ ما هو دور الدين أو المسجد في ترسيخ القيم الدنية وحماية المجتمع من كل الانحرافات ؟

4/مؤخرا لوحظ ارتفاع ظاهرة العنوسة وضياع الشباب ،بسبب البطالة وأزمة السكن...الخ كيف تفسرون هذا ؟ وما هي المشاكل الدينية والأخلاقية والاجتماعية التي تنجر عن ذلك ؟

5/ ما موقفكم من انتشار ظاهرة العنوسة عند المرأة والعزوف عند الرجل ؟

6/ ما هي العقوبات التي حددتها الشريعة على كل من يأتي بالفواحش ويعتدي على الآخرين ؟

7/ هل لغياب التربية الدينية في كل مؤسسات التنشئة الاجتماعية علاقة بإقبال المرأة على ارتكاب الجريمة ؟

8/ إلى من تحملون مسؤولية الانفلات الأخلاقي في المجتمع الجزائري ؟

9/ في رأيكم هل لغياب الوازع الديني علاقة بارتكاب المرأة الجريمة ؟ وكيف للمؤسسات الاجتماعية أن تتدارك هذا الفراغ وتعيد النظر في ترسيخ التعاليم الدنية الحميدة ؟

10/ كيف يمكن للأسرة أن تجنب المرأة الوقوع في لانحرافات المختلفة ؟

11/ لماذا لم يأخذ موضوع إجرام المرأة النصيب الأكبر من خطب المساجد ؟ باعتبار المرأة هي عماد التنشئة وانحرافها يعني انحراف المجتمع ؟

12/ ما هي اقتراحاتكم للحد من انتشار هذه الظاهرة والتصدي؟